

الحركة الكوردية في العصر الحديث

الحركة الكوردية في العصر الحديث

المؤلفون

جليلي جليل م. س. لازاريف م. أ. حسرتيان
شاكرو محويان أولغا جيغاليينا

ترجمة

د. عبدي حاجي

مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر



● الحركة الكوردية في العصر الحديث

● المؤلفون: جليلي جليل، م. س. لازاريف، م. أ. حسرتيان، شاكروى محويان، أولغا جيغالينا

● المترجم: عدي حاجي

● تصميم الداخلي: كوران جمال رواندى

● غلاف: هؤگر سديق

● السعر: ٤٠٠٠ دينار

● الطبعة الثانية: ٢٠١٢

● عدد: ١٠٠٠ عدد

● مطبعة: خاني (دهوك)

● رقم الايداع: (٧٥) سنة ٢٠١٢ في المديرية العامة المكتبات العامة.

تسلسل الكتب (٦٥٧)

سایت: www.mukiryani.com

ئيمهيل: info@mukiryani.com

فهرست

7	المقدمة
11	الفصل الأول: الانتفاضات الكوردية في القرن التاسع عشر
13	الإمارات الكوردية في أوائل القرن التاسع عشر
17	النضال من أجل الاستقلال في كوردستان الجنوبية
25	الحركة الكوردية في مرحلة حرب القرم (في خمسينات القرن التاسع عشر)
30	الحركة الكوردية في ستينيات وحتى ثمانينات القرن التاسع عشر
37	حركة الكرد بقيادة عبيد الله النهري
47	الفصل الثاني: نضال الكرد لالتحري في عصر تشكيل الامبريالية
50	المسألة الأرمنية والكرد
66	((استيقاظ آسيا)) والكرد
77	الفصل الثالث: الحركة الكوردية بعد الثورتين الإيرانية وتركيا الفتاة
92	الحركات الكوردية عشية الحرب العالمية الأولى
105	الكرد في الحرب العالمية الأولى (1914-1918)
121	الفصل الرابع: المسألة الكوردية بعد الحرب العالمية الأولى (1918-1923)
125	المسألة الكوردية في تركيا (1918-1923)
144	الحركة الكوردية في كوردستان (الجنوبية) العراق وسياسة الإمبريالية الإنكليزية
158	الحركات الكوردية في إيران
163	((محمود)) ملك كوردستان ⁰
165	الفصل الخامس: الحركات الكوردية التحررية في العشرينات والثلاثينات
167	(ثورة الشيخ سعيد)
185	((حل)) قضية الموصل
188	الحركة في كوردستان (الشرقية) إيران (انتفاضة سمكو)

196 الانتفاضة في منطقة آارات (1927-1931)
205 الحركة في كردستان (الجنوبية) العراق (ثورة محمود برزنجي)
217 انتفاضات ديرسم 1936-1938
225 الفصل السادس: المسألة الكردية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها
227 انتفاضات بارزان (1943-1945)
241 جمهورية مهاباد (كانون الأول 1945 - تشرين الأول 1946)
252 المسألة الكردية ووضع الكرد في تركيا
263 الفصل السابع: نضال الكرد القومي - التحرري في الستينات وفي
265 النضال من أجل الحكم الذاتي القومي في كردستان العراق
269 الحركة الكردية في كردستان إيران بعد هزيمة جمهورية مهاباد
306 نهوض جديد للحركة الكردية في تركيا في اعقاب الانقلاب الحكومي عام 1960
318 تشديد الاجراءات القمعية في كردستان تركيا
327 الفصل الثامن: الحركة القومية - التحررية الكردية في النصف الثاني من السبعينات .
329 الثورة المعادية للشاه وقضية الكرد في ايران
344 ازدياد نشاط الحركة الكردية واشتداد الاضطهاد في كردستان تركيا
357 انبعاث نضال الكرد من أجل الحكم الذاتي في كردستان العراق

المقدمة

الکرد أحد أقدم شعوب الشرقين الأوسط والأدنى، فقد تركوا أثراً ملحوظاً في تاريخ المنطقة، وشاركوا تقريباً في أهم أحداث الماضي. وساهم الكرد الذين لهم ثقافة أصيلة مساهمة كبيرة في التطور الروحي لشعوب تركيا وإيران والبلدان العربية.

واكتسبت القضية الكوردية في وقتنا الحالي أهمية كبيرة، ويتلخص جوهر هذه القضية في التناقض بين المستوى الرفيع لوعي الكرد، الذي يتجلى في نضال بطولي عنيد في سبيل حق تقرير المصير، وبين رفض السلطات الحاكمة في الدول التي تقسم كوردستان، الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي المشروعة.

وحسب إحصائيات تقديرية، يعيش حالياً حوالي عشرين مليون كوردي في الشرق الأوسط، منهم عشرة ملايين في تركيا، وستة ملايين في إيران، وثلاثة ملايين في العراق، ومليون في سورية.

ولا تؤثر القضية الكوردية على الوضع السياسي في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى فحسب، بل وعلى علاقاتها الدولية وعلى سياسة الدول الغربية الكبرى في المنطقة، التي تحاول استغلال الحركة الكوردية لأغراضها الاستعمارية، وإعاقة توحيد جهود الكرد في نضالهم التحرري العادل.

لقد دُرُس تاريخ الشعب الكوردي في العصور القديمة، والقرون الوسطى بصورة ضعيفة جداً، الأمر الذي يؤثر في دراسة تاريخ الكرد في العهود المتعاقبة. وفي الوقت الحالي ينبغي إجراء دراسة علمية جادة لمسائل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في كوردستان، وسمات تطورها المشتركة والمميزة.

جرت دراسة تاريخ الكرد في العصر الحديث والمعاصر بصورة أفضل، حيث صدرت بحوث علمية كثيرة في الاتحاد السوفياتي وخارجه عن تاريخ الكرد في العصر الحديث والراهن. بيد أن قسماً كبيراً من الدراسات التي صدرت خارج الاتحاد السوفياتي لم تكن تتصف بنظرة أحادية الجانب في تفسير قضايا تاريخ الشعب الكوردي، وغياب التحليل العلمي الحقيقي للتحويلات الاجتماعية والسياسية والعرقية في كوردستان وحسب، بل بنزعة معينة، وبالتشويه اللفظي

للحقائق والحوادث التاريخية، الأمر الذي ينبع من جوهر سياسة دول المنطقة الرسمية، والنافية لأصالة الكرد القومية، ولضرورة الاعتراف بحقوقهم القومية. ولا يستجيب عدد من البحوث العلمية الصادرة في أوروبا الغربية، التي درست مسائل التاريخ الحديث، والمعاصر بوجه خاص، لمتطلبات العلم التاريخي الحديث، كما تدافع عن مواقف الدول الغربية الاستعمارية في الشرقين الأوسط والأدنى، التي جلبت - كما هو معروف - مصائب وويلات غير قليلة للشعب الكوردي.

وعلى هذا النحو ثمة ثغرات وفراغات كثيرة في دراسة تاريخ الشعب الكوردي الحديث والراهن، لا بد من ملئها. ولهذا كان إعداد بحث علمي متكامل وشامل عن تاريخ الشعب الكوردي الحديث والمعاصر مسألة ذات أهمية خاصة.

لقد كان هذا البحث العلمي عن الحركة الكوردية في العصر الحديث والراهن، ثمرة جهود المستشرقين السوفيات في معهد الأستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفياتية، ومعهد الأستشراق التابع لأكاديمية العلوم الأرمنية السوفياتية. وما لاشك فيه أن هذا البحث يتسم بأهمية علمية وسياسية. وليس صدفة أن تتم دراسة علمية كهذه، وللمرة الأولى، على أيدي المستشرقين السوفيات المختصين بشؤون الكرد. وتعمل حالياً عدة مراكز علمية في الاتحاد السوفياتي، التي تهتم بشؤون الكرد وتبحث القضايا الملحة في تاريخ الشعب الكوردي وأدبه ولغته أثنوغرافيته. ولقد ساهم المستشرقون السوفيات، مساهمة كبيرة في دراسة مسائل تاريخ الكرد، ولم تكن هذه الدراسة العلمية ممكنة لولا عملهم المضني في دراسة قضايا التاريخ دراسة علمية.

ولم يَصَغْ مؤلفو هذا الكتاب نصب أعينهم مهمة القيام بدراسة شاملة للعملية التاريخية كلها في المرحلة المدروسة، فهذا ما لا يسمح به حجم البحث العلمي ولا مستوى دراسة عدد من المسائل التي تحتاج إلى بحث لاحق.

لقد ركز مؤلفو هذا الكتاب جهودهم على إيضاح جانب واحد فقط من هذه العملية، لكنه يُعَدُّ، بحق، أهم جانب وأكثرها تحديداً. ويتعين على هذا البحث العلمي تبيان لوحة عامة للحركات الكوردية التي تشمل أحياناً السكان الكرد في ولاية سيواس، وأرضروم، ووان، وبدليس وغيرها. وهو يستهدف إلقاء الضوء على عملية ارتقاء نضال الكرد في سبيل الحرية والديمقراطية، وقيام النضال التحرري القومي وتكوين أيديولوجيته، واتجاهه السياسي، ونشاط المنظمات والأحزاب السياسية، وتغيير ميزان القوى الاجتماعية والطبقية في المجتمع الكوردي،

وانعكاسه على النضال في سبيل الحقوق القومية والديموقراطية ويساعد هذا البحث العلمي على تكوين تصورٍ عن نضال الشعب الكوردي العنيد، والذي لا هوادة فيه، ضد الغزو الأجنبي، في سبيل الحرية والاستقلال.

ويدرك مؤلفو هذا الكتاب أن جميع مسائل نضال الكرد التحرري لم تلقَ انعكاسات متساوية في هذا البحث، إلا أنهم يأملون في سدّ هذا الفراغ الحاصل في علم التاريخ السوفياتي عن الكرد، ويكون أساساً لبحث القضايا الرئيسية الأخرى لتاريخ الكرد.

لقد شارك في كتابة هذا البحث العلمي المشترك ((الحركة الكوردية في العصر الحديث والراهن)) كلُّ من : م.أ. حسرتيان (كتب الأبواب عن كورد تركيا من الفصل الرابع وحتى نهاية الفصل الثامن)، وجليلي جليل (كتب الفصل الأول)، وأولغا. جيغالينا (كتبت الأبواب عن كورد إيران من الفصل الرابع حتى نهاية الفصل الثامن) وم. س. لازاريف (كتب الفصلين الثاني والثالث)، وكتب شاكرو محويان (الأبواب عن كورد العراق من الفصل الرابع وحتى نهاية الفصل الثامن).

هيئة التحرير

في أكاديمية العلوم السوفياتية

معهد الاستشراق

الفصل الأول

الانتفاضات الكوردية في القرن التاسع عشر

الإمارات الكوردية في أوائل القرن التاسع عشر

كانت كوردستان في القرن التاسع عشر تبدو وكأنها بلاد انقسمت مرتين“ فمن ((الناحية الخارجية)) جرى هذا التقسيم بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية المتجهتين نحو الانحطاط والتفكك، والواقعتين تدريجياً تحت التبعية الاقتصادية والعسكرية - السياسية للدول الاستعمارية الكبرى في أوروبا الغربية وروسيا. أما من ((الناحية الداخلية)) فقد انقسمت بين الإمارات الإقطاعية التي نشأت منذ القرون الوسطى، وبرزت من بينها إمارة بابان، وسوران، وبهدينان، وبوتان، وهكاري، وغيرها من الإمارات. وكانت تدور بينها رحى حروب كثيرة، ولهذا كانت حدودها في تبدل وتغيير مستمرين.

كانت بابان، وسوران، وبهدينان تدخل في عداد باشلك بغداد، غير أن ارتباطها بالباشا كان اسماً ولم تكن الإمارات الكوردية تقدم للباشا سوى مفرزة عسكرية في أثناء الحملات العسكرية، وتبعث له هدايا ثمينة في المناسبات. ولقاء ذلك، كان يتم إعفاء الحكام الكرد من الضرائب الحكومية⁽¹⁾. وامتدت في الأراضي الواقعة شرق الأناضول إقطاعيات مترامية الأطراف، كانت سلطة الإقطاعي فيها مطلقة، حيث ارتبط بنزواته وأهوائه مقدار الضريبة، وأشكال ضريبة الدخل وطرق جمعها، وهلمَّ جراً.

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر، أخذت إمارة بابان تلعب دوراً كبيراً في حياة باشلك بغداد السياسية، مما يفسر ازدياد أهمية موقعها الاستراتيجي الذي يقع بين باشلك بغداد وإيران. وكانت مدينة السليمانية مركزاً لإمارة بابان في أوائل القرن التاسع عشر، وعاش فيها عام 1812 حوالي أربعة آلاف شخص، وبعد مرور ثماني سنوات بلغ عدد سكانها حوالي عشرة آلاف شخص⁽²⁾.

(1) J.F.X.Rousseau Description du Pachalik de Bagdad ,suiyie d'une notice historique sur les Wahabis et quelques autres pieces relatives a l'histoire et a la litterature de l'Orient ,paris. 1809. p100. □

(2) Cl. Rich «Narrative of a residence in koordistan and on the City of Ancient Nineveh «with Journal of a Voyag down the Tigris to Bagdad and an Account of a Visit to Shiaz and Persepolis ،Vol. 1-11 ،London ،1836 ،P. 97.

واثر الحروب الداخلية ضعفت السلطة في إمارة بابان في أواخر القرن الثامن عشر ضعفاً شديداً، الأمر الذي مهد السبيل أمام التدخل المباشر لممثلي سلطة الشاه والسلطان في شؤونها الداخلية. وفي عام 1803 أصبح عبدالرحمن باشا أميراً على بابان، فقام بمخطوات حثيثة لتعزيز سلطته وتوسيع رقعة إمارته، ورغم معارضة باشا بغداد، تمكن عبدالرحمن باشا، وخلال فترة قصيرة، من تثبيت دعائم وضعه الداخلي، وشرع يبحث عن حلفاء خارجيين وحماة، سواء أكانوا من الإمارات الكوردية المجاورة، أم لدى وكيل الشاه في كرمنشاه. واستغل، بدهاء، تأزيم العلاقات بين الامبراطورية العثمانية وإيران. وفي عام 1806 انضم مع قواته إلى جيش حاكم كرمنشاه محمد علي ميرزا، الذي أعلن الحرب ضد علي باشا، حاكم بغداد.

وكانت المرحلة القادمة لحكم عبدالرحمن باشا كلها عرضة لتدخلات دائمة من قبل قوات حاكم بغداد ونائب الشاه في شؤون إماراته.

وقد كانت الأحداث التي جرت في باشلك بغداد عام 1810 لصالح الأمير الكوردي، والمسألة هي أن كوجوك سليمان، آخر حاكم في الباشلك، أظهر نوايا انفصالية، الأمر الذي سبب اتهامه بالأجرام ((فرمانلي)) يستحق العقاب. فقام عبدالرحمن باشا، مستغلاً ذلك، مع قواته البالغ عددها عشرين ألف مقاتل بسحق قوات كوجوك سليمان وعزله عن العرش. وبصرف النظر عن التناقضات الحادة التي كانت تبرز أحياناً بين الأمير الكوردي وحاكم بغداد الجديد عبدالننه باشا من جهة، وحاكم كرمنشاه من جهة أخرى. فقد تمكن الحاكم الكوردي البارح الذي اشتد بأسه في ما بعد (وحتى عام 1813) من توسيع رقعة إمارة بابان بشكل كبير وتعزيز سلطته.

وبعد وفاة عبدالرحمن باشا، عام 1813، أصبح نجله الأكبر محمود أميراً على إمارة بابان، وهو لم يكن قادراً على حماية الإمارة من تدخل إيران وبغداد المباشر، وازداد في أثناء سنوات حكمه نشاط المستعمرين الإنكليز في العراق وفي إيران. وفي أواسط القرن التاسع عشر ساد الانحطاط التام في إمارة بابان ومن ثم قضي عليها.

لم تكن إمارتا بهدينان وسوران المجاورتان لإمارة بابان أحسن حالاً. فإمارة بهدينان تقع شمال الموصل، وكانت قائمة منذ العهود الغابرة، كما كانت تدخل في عداد باشلك بغداد أيضاً. وكان مقر الأمير يقع في مدينة العمادية، المدينة الرئيسية في الإمارة، وقد سمي ر. لايرد، العالم والدبلوماسي الإنكليزي، هذه المدينة ((مفتاح كوردستان))⁽³⁾.

(3) R.H. Layard، Nineveh and its Remains، Vol. 1-2، London، 1850، P. 159-160

كانت إمارة بهدينان من أكثر الإمارات الكوردية تنوعاً، من حيث التركيب القومي والديني، فقد عاش فيها إضافة إلى الكرد المسلمين والكرد الإيزيديين، الآشوريون والأرمن واليهود ومثلو الشعوب الأخرى. وقد دخلت إمارة بهدينان القرن التاسع عشر وهي في حالة من الصراع الداخلي الشديد ، الذي ساهم فيه بنشاط كل من حكام بغداد والموصل، فقد وضعت في عام 1806 تحت سلطة حاكم الموصل، الأمر الذي مهّد السبيل أمام الإدارة التركية لفرض سيطرتها المباشرة على الإمارة⁽⁴⁾.

وقد حكم الإمارة من عام 1808 وحتى عام 1825 زبير باشا الذي تمكّن، وبدهاء، من تجنب الطامعين في السلطة، وحسب شهادة المعاصرين كان زبير باشا على جانب كبير من الذكاء والحزم والعدل والشدة. ولم يصطدم صداماً مسلحاً سوى مرة مع حاكم الموصل.

عانت إمارة بهدينان بعدة وفاة زبير باشا مرحلة صراع شديد وجديد بين الطامعين في حمل لقب الأمير وهم: ميران بك، وسعيد بك، وموسى بك، وإسماعيل بك. وبعد أن تمكن سعيد من استمالة إسماعيل بك إلى جانبه انتصر وأصبح الحاكم الأوحده.

كانت التقاليد الثقافية والقومية للشعب الكوردي قوية بوجه خاص في إمارة بوتان الواقعة إلى الغرب من بهدينان وهكاري، وكانت مدينة الجزيرة مركزاً للإمارة. حكمت بوتان الأسرة الأميرية من عشيرة عزيزان. وعانت الإمارة في القرنين السابع عشر والثامن عشر من التدهور والانحطاط، إلا أنها نهضت من جديد في أوائل القرن التاسع عشر عندما تسلم بدرخان بك مقاليد السلطة في الإمارة عام 1821.

كانت إمارة هكاري إمارة جبلية تقع إلى الجنوب من بحيرة وان، وعلى المجرى الأعلى لنهر الزاب الكبير، وتحدها من الشمال والشمال الغربي مناطق وان وهوشاب. وكانت مدينة جولمك مركزاً للإمارة، وفيها قلعة وعدد كبير من المساجد والمدارس والمنشآت الاجتماعية الأخرى .

ينحدر أصل أمراء الكرد في هكاري من سلالة شامبو الأميرية وكان يعيش بين السكان ممثلو القوميات الأخرى في عدد من أماكن بينها . وكان الأرمن والآشوريون يشكلون في عدد من مناطق الإمارة (دبراشين ، تباري، تويي وغيرها) أكثرية السكان .

لقد تعززت سلطة أمراء هكاري واتسع نطاقها بشكل ملحوظ في أوائل القرن الثامن عشر، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر قامت القوات التركية بقيادة باشا وان بعدة حملات عسكرية ضد

(4) س . دملوجي، إمارة بهدينان وإمارة العمادية ، الموصل، 1952. ص 37.

الحكام الكرد العصاة في شمال هكاري، وأستغل أمير هكاري الوضع الناشئ، وأخضع هذه العشائر لحكمه. وفي أوائل القرن التاسع عشر فرض سلطته على منطقة موكس كلها⁽⁵⁾. وحسب بعض المعلومات تمكن حاكم هكاري في بداية القرن التاسع عشر من تأسيس جيش بلغ قوامه زهاء 40 ألف مقاتل، جيدي التسليح.

سعت السلطات الإيرانية إلى إخضاع حكام هكاري لسيطرتها، وبذل الوصي على العرش الإيراني وحاكم أذربيجان جهداً خاصاً في هذا الشأن فقد تمكن من استمالة عشيرة بيلام الكوردية الكبيرة إلى جانبه وإثارتها ضد أمير هكاري⁽⁶⁾، وهذا ما اضطر مصطفى باشا، أمير هكاري، إثر ذلك إلى الاعتراف بسيادة الشاه الإيراني.

كانت إمارة سوران تقع إلى الشرق من بهدينان وشمال بابان، وأصبحت رواندوز عام 1787 مركزاً للإمارة. وفي أوائل القرن التاسع عشر سادت النزاعات الداخلية في هذه الإمارة أيضاً، حيث كان يلجأ في أثناء هذه النزاعات فريق من الطامعين في السلطة إلى طلب المساعدة من أمير بابان، أما الفريق الآخر فكان يلجأ إلى أمير بهدينان.

وعلى هذا النحو كانت كوردستان في ثلاثينيات القرن التاسع عشر مجزأة إلى إقطاعات صغيرة متعددة، حيث كان يدور بين حكامها صراع على السلطة، وكانت هذه المنطقة نائية ومنهكة القوى إلى أقصى الحدود.

وفي تلك الفترة أصبحت سلطة اسطنبول على الكرد سلطة وهمية، لكن ازداد نفوذ حكام بغداد الذين مارسوا سياسة الدسائس التقليدية المتبعة في الامبراطورية العثمانية، وتأجيج الخلافات بين الزعماء الإقطاعيين بغية الرقابة الشديدة والتدخل في حياة الإمارة. وبالنتيجة، جرى تقويض قوى أمراء بابان وبهدينان، وتضافرهم، وهم الذين كانوا في الماضي على جانب كبير من القوة والمنعة، الأمر الذي استغله حكام سوران وبوتان الحازمون والشباب. الذين سعوا إلى توحيد جميع المقاطعات الكوردية في دولة إقطاعية واحدة، وتحت سلطتهم.

(5) ك. إنتشيشيان، جغرافيا الجهات الأربع، الجزء 1، فينيستيا، 1806. ص 160-161.

(6) ع. درفيل، رحلة في بلاد فارس عام 1812 وعام 1813، التي تشتمل على تفاصيل غير معروفة كثيراً عن طباع الفرس وعاداتهم وطقوسهم الدينية، موسكو، 1826. ص 168.

النضال من أجل الاستقلال في كردستان الجنوبية من عشريينات القرن التاسع عشر وحتى الأربعينات منه

كان سنجق راوندوز و سنجق كركوك وأربيل (هولير)، وكوي سنجق بالإضافة إلى السليمانية وحرير تدخل في عداد إيالة شهرزور التابعة لوالي بغداد. وكانت العشائر الكوردية، التي عاشت بصورة أساسية في سنجق راوندوز هي: شيويزوري، بيره سولي و راوندك، وكانت عشيرة راوندك تشغل مكاناً ريادياً وتتألف من 12 قبيلة. وفي عشريينات القرن التاسع عشر وثلاثيناته، ورث مير محمد السلطة في سنجق راوندوز، وكان على جانب كبير من الذكاء والنشاط والحزم. وتعيّن على الحاكم الجديد خوض صراع شديد مع أقاربه الطامعين في السلطة، ولذلك كان لا بد من قوة عسكرية شديدة. وشكل مير محمد وحدة عسكرية مسلحة تسليحاً جيداً، لم يبخل لأجلها بالمال، الذي جمعه والده.

وكانت الخطوات الأولى التي أقدم عليها مير محمد موجهة إلى تحصين مقره، فأسوار المدينة شبه المهدمة لم تكن تؤمن الحماية الكافية، حال هجوم العدو، وشرع في تشييد قلعة على الهضبة الواقعة شمال المدينة، هذه القلعة التي سميت في ما بعد بقلعة نايج . وهنا حشد مير محمد قوته العسكرية ووضع مخزن أسلحته، وشيّد حول المدينة سوراً منيعاً له ثلاث بوابات وحصّنها بثلاثة أبراج، كما أقام في المدينة منشآت دفاعية (بما فيها فتح قناة)، وأقام مراكز مراقبة على الطرق التي بواسطتها أجرى مير محمد الاتصال مع شتى أرجاء إمارته. كما كان على هذه المراكز المحافظة على النظام ومحاربة أعمال النهب.

وأخذ الديوان الذي كان هيئة للسلطة المحلية بالعمل في راوندوز بصورة منتظمة، وكتب مؤرخ سيرة مير محمد يقول: ((كانت جميع أبواب الديوان مفتوحة أمام الزوار كي يستطيعوا الدخول إليه ويعبروا عن رغباتهم وشكاويهم))⁽⁷⁾.

وربما ذهب مير محمد أبعد من هذه الإصلاحات، لو لم تكن الخلافات الشديدة مع إخوانه وعمومته تأخذ طابعاً خطيراً. وكان من أبرز خصوم مير محمد عمه تيمورخان و يحيى بك، حيث كان إخضاعهما يحتاج جهوداً كبيرة.

(7) خ.خ موكرياني، تاريخ أمراء سوران، هولير (أربيل)، 1962، ص32 (باللغة الكوردية).

وبعد أن أنهى الصراع مع الأقارب، قام مير محمد بتوحيد الممتلكات العائلية تحت سلطته وراح يستعد لغزو أراضي الحكام الكرد المستقلين، ووجه الضربة الأولى إلى حكام برادوست، سليم خان ونجله. وتمكن في آب عام 1815 من أسر الاثنين بالقرب من قلعة هاركيل. بعدئذ سار لمحاربة حاكم آخر من حكام برادوست، هو حسن بك. وبعد معركة دامية لاذ حسن بك بالفرار، وفي أوائل أيلول عام 1815 دخلت قوات مير محمد إلى القلعة الرئيسية في برادوست - سارو.

وبعد برادوست أرسل مير محمد قواته الرئيسية لمحاربة حكام مناطق مركور، وشنو، وفي طريقه إلى مركور أخضع لحكمه، ودون مقاومة، عشيرة ليتان، ومن ثم قلعة نلوس. وفي عام نفسه أخضع لحكمه عشيرة زيباري أيضاً.

أعار مير محمد اهتماماً كبيراً لتعزيز قدرة أراضيه الدفاعية، فدعا صنّاع الأسلحة المشهورين والبنائين، وأنشأ في راوندوز صناعة الأسلحة النارية واليدوية والذخيرة. وفي الوقت ذاته جرت إعادة تشكيل القوات البالغ عدده زهاء 15 ألف مقاتل، مسلحين تسليحاً جيداً، كما تم تزويدهم بالألبسة، وكانت ملابس المشاة تختلف عن الحبالية، وقاد القوات مجلس عسكري يتألف من خمسة أفراد.

أدى انضمام مناطق جديدة، إلى إرغام مير محمد على إجراء عدد من التغييرات في الإدارة المدنية، فقد تم تشكيل مجلس يتألف من ستة أشخاص (سردار) يديرون القضايا الإدارية، ويشرفون على بناء القلاع والقنوات والجسور ومسائل التجارة وغيرها.

وشرع مير محمد في صك العملة النقدية من الذهب والفضة والنحاس، وذلك تعبيراً عن استقلاليته عن الدولة العثمانية، وضرب على أحد وجهي العملة توقيع ((الأمير منصور محمد بك))، وعلى الجانب الآخر ((ضرب في روندوز)). وكان من أهم إجراءات مير محمد إنشاء مجلس للعلماء والحكماء لوضع مجموعة من القوانين، وتدوين التاريخ، كما بلغ بناء شبكة الري والجسور نطاقاً واسعاً، وكان من أكبر ما شيّده مير محمد، مبنى مقر الأمير والسرخان. وقد أُعير اهتمام كبير لتحسين الإدارة المدنية، فكل مدينة أو مركز سكاني كبير تقوده إدارة يعينها الأمير، وبعد أن قام الأمير بتنظيم الحياة الاقتصادية عاقب بشدة كل من كان يقوم بأعمال السلب أو السرقة⁽⁸⁾.

وفي عام 1818 نصب مير محمد نفسه ((أميراً منصوراً)) حاكماً مستقلاً، وعندما اعتمد بصورة أساسية على إعادة تشكيل القوات الكوردية، شرع في بسط سلطته على مناطق

(8) J.B.Travels in Koordistan, Mesopotamia, Vol, London, 1840, p.65.

كوردستان الأخرى ليس عن طريق القوة وحسب، بل عن طريق الإقناع، وتمكن من ضم منطقتي حرير وخوشناو بطريقة سليمة.

بسط مير محمد في أوائل الثلاثينات سلطته على أراضٍ شاسعة، تمتد من الموصل وحتى الحدود الإيرانية، ويعد أن وطد دعائم سلطته في المناطق الكوردية الواقعة في الامبراطورية العثمانية، عقد مير محمد العزم على ضم المناطق الكوردية الواقعة في إيران أيضاً إلى أراضيه (مستغلاً ما سينجم عن عقد معاهدة الصلح التركمانية بين روسيا و إيران حيث سينصب اهتمام الشاه بصورة تامة على المصاعب الموجودة في شرق بلاده).

بدأت وحدات مير محمد العسكرية بقيادة مراد بك بالتوغل في لاهيجان وفي المناطق المأهولة بالسكان الكرد - الموكريين دون مقاومة شديدة. ولأجل تعزيز مؤخره قواته في الأراضي التي حررها الأمير، قام ببناء القلاع، وإعادة بناء التحصينات التي تهدمت جزئياً، ومنيت القوات الإيرانية الموجهة لمحاربة الكرد بالفشل بالقرب من قرية محوج.

إلا أن الخطر كان يمدق في هذه الفترة بقيام دولة كوردية فتية. ولم يأت هذا الخطر من جانب إيران، فقد قام السلطان التركي في أعقاب عقد اتفاقية صلح مع محمد علي باشا، حاكم مصر في عام 1833، بتزويد جيش كبير بالسلح بقيادة رشيد باشا والي سيواس، بغية التخلص، وإلى الأبد من الأنفصالية الكوردية. وفي صفر عام 1834 شن الجيش الذي بلغ قوامه 40 ألف مقاتل هجومه من الشمال على المناطق الكوردية في العراق.

استغرق تقدم القوات التركية بقيادة رشيد باشا في كوردستان حتى مشارف رواندوز عدة أشهر، وأرغم حلول فصل الشتاء رشيد باشا على وقف زحفه في عمق البلاد، فقام بتوزيع الجنود على المدن طيلة فصل الشتاء، كما أمر السلطان حكام بغداد والموصل بالانضمام مع قواتهما إلى قوات رشيد وذلك لما كان للهجوم القادم من أهمية كبيرة.

استمر إعداد الأتراك المكثف للحملة العسكرية الجديدة حتى ربيع عام 1836، وبعد إخضاع منطقة بوتان تقدمت القوات التركية نحو زاخو، ومن ثم نحو عقرة التي قاومت ثلاثة أشهر مقاومة عنيفة. وفي عام 1836 شاركت إيران في الحرب ضد حاكم رواندوز الكوردي، بينما تقدم رشيد باشا بكل قواته نحو رواندوز. قام مير محمد بتحسين مشارف المدينة وأخذ يستعد لصد الهجوم، ونشبت المعركة الفاصلة في وادي نهر هرير حيث شارك فيها ضد القوات التركية، الجيش الكوردي، الذي بلغ تعداداه 40 ألف مقاتل بقيادة أحمد بك، شقيق الأمير، فاضطر العدو إلى التراجع تحت ضغط القوات الكوردية.

وبعد ذلك، لجأ رشيد باشا إلى الخيلة والحديعة، فوجّه رسالةً إلى الأمير، دعاه فيها ((كمسلم حقيقي)) إلى عدم إراقة دماء المسلمين، وتلقف هذه الدعوة عدد من الملالي وغيرهم من رجال الدين من حاشية الأمير. ورفض مير محمد جميع الاقتراحات بشأن المفاوضات، بيد أن الخيانة فتحت بعض الثغرات إلى رواندوز، وفي نهاية عام 1836 اضطر الأمير إلى الاستسلام، لأن القوات لم تكن تكفيها المؤن والمياه. وتعرضت القلعة للنهب. وأُرسل مير محمد أسيراً إلى اسطنبول، حيث سرعان ما قتل فيها بأمر من السلطان محمود الثاني. وتفككت إمارة رواندوز وأصبح خلفاء مير محمد يبحثون عن الدعم لدى الأتراك.

ولم تكتفِ القوات التركية باحتلال مدينة رواندوز، بل واصلت إخضاع أراضي الإمارة الباقية واستمرت أعمال التنكيل بالناس الأبرياء مدة ثلاثة أشهر. وحسب إحصائيات تقريبية فقد قتل عشرة آلاف شخص من الكرد، كما أُحرق ونهب عدد كبير من القرى، لكن خسائر الأتراك كانت فادحة أيضاً. فقد فتك الطاعون بالجيش التركي، إذ مات في أثناء حصار قلعة كوردية واحدة ما يقارب من أربعة آلاف جندي تركي. وفي كانون الثاني عام 1837 مات رشيد باشا في ديار بكر إثر إصابته بالكوليرا، فخلفه حافظ باشا، الذي استأنف العمليات العسكرية ضد الكرد في صيف عام 1837 وقام إلى جانب التصفية الجسدية للسكان بتهجير عدد كبير من الكرد إلى المناطق البعيدة والنائية⁽⁹⁾.

وتوقفت حملة حافظ باشا في كوردستان إثر خلاف جديد برز بين محمد علي باشا، حاكم مصر والباب العالي، وجرى استدعاء قوات حافظ باشا من كوردستان وهزمها المصريون في عام 1839 بالقرب من نصيبين، واندلعت الاضطرابات من جديد بين السكان الكرد.

في عام 1839 انتهت المرحلة الأولى ((لاحتلال)) كوردستان، التي اتصفت بإخماد وحشي للمقاومة الشعبية، فالطريق الذي سار فيه الغزاة الأتراك مُهّد بالحديد والنار، وأقيمت في عدد كبير من المناطق إدارة تركية اضطهدت السكان ونهبت البلاد. وقد كتب فاليرير يقول: ((بدلاً من الحكم البطيريركي الذي وُلد قاداته في البلاد وترعرعوا فيها، جاء الطغاة الوحوش من اسطنبول كي يعودوا بعد فترة قصيرة جداً بمال كثير لقاء المكافأة عن وظيفتهم))⁽¹⁰⁾.

(9) B. poujoulat ،voyage dans L'Asie Mineure ،en Mesopotamie ،a palmyre ،en syrin ،en Palestine et en Egypte ،T. 1- 11 ،paris ،1840- 1841 ،P. 375.

(10) ي.ن.بيرزين، ((تركيا المعاصرة))، حوليات الوطن، العدد2، 1856، ص397.

كان حاكم بغداد محمد باشا حاكماً جاثراً، وبعد عودته من حملته العسكرية ضد الكرد الثائرين قام ((بعرض عدد كبير من الأذان المقطوعة من رؤوس القتلى المتمردين، على بوابات المدينة، وهدد الباشا سكان بيريجيوك بوضع الجميع على الخازوق إن تمردوا ثانية))⁽¹¹⁾. أصبحت منطقة بوتان مركزاً جديداً لنهوض الحركة الكردية التحررية، وقاد فيها النضال رئيس الدار الأميرية في الجزيرة بدرخان بك، الذي امتدت سلطته إلى ديار بكر.

وفي الثلاثينات تمكن بدرخان بك من تجنّب الوقوع في اشتباكات مباشرة مع قوات رشيد باشا والحفاظ على قوات عسكرية كبيرة، حتى إن باشا بغداد والموصل كانا يحسبان له حساباً، كما لم يخف استقلاليتيه عن حكومة السلطان. وقام بدرخان بك مستغلاً هزيمة الجيش التركي أمام المصريين بتوسيع رقعة أراضيه، وتمكن من تحسين العلاقات مع خصمه السابق حاكم هكاري نور الله بك، واتفق معه على القيام بحركات مشتركة ضد السلطان، كما استمال إلى جانبه حاكم موكس عفدال خان، وسرعان ما عقد هؤلاء الزعماء الكرد اتفاقية بشأن الانتفاضة المشتركة، كما أنضم إليهم والي أردلان، الحاكم الكوردي الكبير في إيران. وبدأ المشاركون في الاتفاقية بإعادة بناء القلاع المتهدمة وإقامة التحصينات وزيادة عدد القوات في أراضيهم.

وقد بنى بدرخان بك مصنعين في الجزيرة أحدهما للبارود والآخر للسلاح، وذلك بمساعدة صناع أسلحة مَهْرَة، تمت دعوتهم خصيصاً لهذا الشأن، الأمر الذي وطّد من نفوذه وبشكل كبير بين قيادة العشائر الكوردية. وأرسل بدرخان بك الشبان إلى أوروبا للتعلم، لكي يكون لديه خبراء من أهل الثقة في الشؤون العسكرية⁽¹²⁾، وحاول كسب تأييد الأرمن والأشوريين الذين عاشوا سوية مع الكرد. وكان بدرخان بك يعتزم تسليم الأرمن إدارة الاقتصاد في دولته القادمة، وسرعان ما أصبح عدد من الأرمن في جيشه، وبصورة رئيسة من بلدة دخ، وكان لدى بدرخان عدد من المستشارين منهم.

تمكن بدرخان بك من توفير حياة هادئة آمنة لسكان الممتلكات الواقعة تحت حكمه، ووضع حداً نهائياً لأعمال السلب والنهب، كما نظم جمع الضرائب، الأمر الذي زاد كثيراً في نفوذه بين السكان. وقد التقى ديتل أثناء رحلته في كوردستان مراراً بمجموعات كبيرة من الكرد - المهاجرين في الطرقات والمتجهين إلى أراضي بدرخان فكتب يقول: "له قوانينه الخاصة وشروطه

(11) المصدر السابق، ص 403.

(12) أ.الباتشيان، حدود أرمينيا التاريخية، القاهرة، 1950، ص 42.

التي بمقتضاها يوزع الأرض، لكن الهدوء والأمن يفضلان لديهم على جميع مساوئ هذه الشروط⁽¹³⁾. وكان الشرط الأول هو أن كل شخص من القادمين إلى بدرخان بك يجب أن يكون لديه بنديقة و فرس وسيف ومسدس، وهذا ما وفر نمواً سريعاً للقوات العسكرية. وقد كان الأوروبيون الذين مروا عبر ممتلكاته، معجبين أشد الإعجاب بالأمن، الذي لم يجده في أية منطقة أخرى من البلدان الآسيوية⁽¹⁴⁾.

وكان كل فلاح كوردي يقدم إلى بدرخان بك بغية السكن يحصل على الأرض لقاء قروش عديدة، وعلاوة على ذلك كان يدفع ضريبة غير كبيرة عن قطعان الماشية. قدم بدرخان بك المال للناس الذين كانوا في ضائقة مادية. وكما كتب شهود عيان كان ((بدرخان بك يوزع الأموال على مئات الأرامل والأطفال والضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة))⁽¹⁵⁾.

إن أهم إجراء أقدم عليه بدرخان بك، هو إرسال الناس إلى أوروبا لدراسة العلوم الحديثة. ((أصبح بدرخان عملياً حاكماً مستقلاً بعد أن قام بتسيخ مواقعه العسكرية - والسياسة - والاجتماعية - الاجتماعية وشرع في صك العملة النقدية، ورسم على أحد الجانبين: ((بدرخان أمير بوتان)) وعلى الجانب الآخر كان تأريخ 1258 هجرية (1842 ميلادية). اتخذ بدرخان بك مدينة الجزيرة عاصمةً لدولته، حيث رفع فوقها العلم الكوردي وقطع الزعماء الكرد الحلفاء عهداً بتأييد الدولة الجديدة والدفاع عنها))⁽¹⁶⁾.

إلا أنه بدأت تتطور في هذه المرحلة من النجاحات التي جرت في إمارة بدرخان بك نزعة غير ملائمة للحركة الكوردية القومية، فقد ساءت العلاقات بين القيادة الكوردية ورئيس الطائفة الآشورية مار شمعون مار يوحنا، الذي كان يعيش في منطقة هكاري، وكان للمبشرين الأمريكيين والدبلوماسيين الإنكليز ذنب كبير في ما حصل، حيث سعوا إلى تحويل المسيحيين الآشوريين إلى سند لهم في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من تركيا. وتوترت العلاقات بين الكرد و الآشوريين

(13) ف. ديتل، دراسات حول الرحلات في الشرق من عام 1842 وحتى 1845، مكتبة القراءة، الجزء 95، 1849، ص207.

(14) A.Safrastian، Kurds and Kudistan، Loondon، 1948، P.55.

(15) المصدر السابق، ص 54.

(16) علاء الدين سجادي، الثورات الكوردية، الكورد والجمهورية العراقية، بغداد، 1959، ص45، (باللغة الكوردية).

إلى الحد الذي جعل المنطقة تعيش أجواء نزاع مسلح مباشر وكان هذا لصالح السلطات التركية.

فقد رأى حاكم الموصل أن النزاع بين الآشوريين والكرد يؤدي إلى ضعف كبير للطرفين، وهذا ما يساعد على التنكيل بالآشوريين والكرد معاً. فقام بتحريض الكرد للقيام بهجوم مباشر ضد الآشوريين، وفي الوقت ذاته حرض مع الانكليز، السلطان ضد بدرخان بك، ولم تذهب مساعي المحرضين سدى، ففي عام 1843 نفذ البكوات الكرد مذبحه ضد السكان الآشوريين، فتقدم الآشوريون بشكوى خاصة إلى راسام القنصل البريطاني في الموصل، الذي كان ينحدر من أصل آشوري وطالب راسام السلطان، عن طريق سفيره في اسطنبول، بمعاينة بدرخان بك⁽¹⁷⁾.

وهذا ما كانت تتمناه حكومة السلطان، حيث باستطاعتها الآن ودون عائق الإعداد لحملة عسكرية جديدة ضد الكرد. غير أنه تم الإيعاز لحافظ باشا الحاكم العسكري في أناضول الشرقية باختيار الوسائل السلمية كي ينال الاعتراف بسلطة السلطان، بيد أن جميع محاولاته من الهدايا والوعود لاستمالة بدرخان بك ذهبت أدراج الرياح⁽¹⁸⁾.

في آذار عام 1847 جرى الإعداد لحملة عسكرية ضد الكرد، وأخذ عثمان باشا القائد العام الجديد للقوات التركية في شرق الأناضول يعد العدة لهذا الأمر، وبحماس شديد، وأعلن عن تجنيد عام للجنود. وفي أواسط أيار عام 1847 كان جيش عثمان باشا جاهزاً لبدء هجومه⁽¹⁹⁾.

في حزيران عام 1847 شن الجيش هجومه من الشمال، وفي البداية شرع في القضاء على مقاومة حلفاء بدرخان بك في شمالي الجزيرة، فقد وجهت الضربة الأولى إلى عفدال بك. كان عدد جنود الأتراك المشاركين في العمليات القتالية يزيد على 25 ألف جندي، في حين أن عدد القوات الكوردية كان يتراوح بين 15 ألف و17 ألف محارب⁽²⁰⁾.

استعد بدرخان بك استعداداً جيداً لملاقاة العدو، وكان الوصول إلى المنطقة الجبلية الوعرة والمحصنة تحصيناً منيعاً في غاية الصعوبة. لقد أحرز الكرد نصراً في أول اشتباك بين الطرفين، رغم

(17) أ. ن. خالفين، الصراع على كوردستان (المسألة الكوردية في العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر)، موسكو، 1963. ص 56.

(18) ليوتطفي، تاريخ ليوتطفي، الجزء 8، 1328 هجرية، ص 144 (باللغة التركية).

(19) زاريا أارات، العدد 285، 1847.

(20) المصدر السابق، العدد 290.

التفوق العددي للقوات التركية، لكن خيانة قائد الجناح الأول عز الدين شير (يزدان شير) ساعدت على دخول الأتراك إلى مؤخرة قوات بدرخان بك، فأرغموه على ترك مواقعه، حيث تمركز مع فرقة تعدادها خمسة آلاف محارب في قلعة أروخ. وفي 20 تموز وبعد ثلاثة أيام من المقاومة اضطر بدرخان بك للاستسلام أمام عثمان باشا بعد أن حصل على ضمان سلامة المحاصرين وأمنهم (21).

وبعد أن قضت القوات التركية على مقاومة الكرد، حوّلت عدداً كبيراً من قرى منطقة الجزيرة إلى أنقاض، وجرى بيع جميع ممتلكات بدرخان بك. أما هو فقد أرسل مع أسرته إلى اسطنبول تحت حراسة مشددة (22).

بعد أسر بدرخان بك، تابع عثمان باشا حملته التآديبية، ضد الزعماء الكرد الآخرين، فدخل جيشه في 15 آب مدينة سيرت، ونكل بسكانها المسلمين .

واستمرت حرب العصابات في كردستان، هذه الحرب التي لم يستطع إيقافها الخراب ولا الجوع ولا وباء الكوليرا الذي سرعان ما تفشى. وأصبح الآلاف من الفلاحين ضحايا الوباء، ومن ثم تفشى وباء الكوليرا في صفوف جيش عثمان باشا، ومات في شتاء عام 1847-1848 ثلاثة أرباع أفراد قواته المتمركزة في مدينة بديس (23).

واعتبرت السلطات العثمانية النصر على الكرد هاماً جداً، بحيث أصدرت بعد الانتهاء من حملة عثمان باشا، ميدالية خاصة حملت على أحد وجهيها قلعة أروخ - بدرخان بك، وعلى الوجه الآخر عبارة ((ميدالية كردستان)) (24).

وتمركزت الوحدات التركية في معظم المراكز الرئيسية، وذلك لتفادي إمكانية قيام حركات كردية في المستقبل، كما أجريت تغييرات هامة في التقسيم الإداري للمناطق، وتم دمج مناطق الجزيرة وهكاري و برواري في منطقة نيابية واحدة.

(21) أ. بيريريان، تاريخ الأرمن، القسطنطينية، 1871، ص355 (باللغة الأرمنية).

(22) م.غ. غامازوف ((من البوسفور وحتى الخليج))، الوقت، 1861، ص116.

(23) Safrastian ،Kurds and Kurdistan ،P.60.

(24) شيركوه بليج، القضية الكردية، القاهرة، 1930. ص 46.

الحركة الكوردية في مرحلة حرب القرم (في خمسينات القرن التاسع عشر)

أدّت عمليات الجيش التركي العسكرية في الثلاثينات والأربعينات إلى هزيمة الانفصالية الكوردية الإقطاعية، وإلى القضاء على الإمارات الكوردية شبه المستقلة. لم تفلح الإدارة التركية بعد في تثبيت أقدامها في كوردستان، حتى برزت أمامها مسألة الإعداد لحرب جديدة ضد روسيا. ولم تتمتع الحكومة التركية بنفوذ بين صفوف السكان في المقاطعات الشرقية، فالحملات الأخيرة التي قام بها الجيش التركي ضد الكرد، ما زالت ماثلة في ذاكرة الشعب. وفي الوقت ذاته. فإن حكومة السلطان التي طردت عدداً كبيراً من الزعماء الكرد ذوي النفوذ، قد فقدت بذلك وإلى درجة كبيرة تلك القاعدة الاجتماعية التي كان الاستناد إليها يترك تأثيراً في الكرد.

كان استياء السكان الكرد من السلطات التركية واضحاً للعيان، فكل دعوة لتجنيد الكرد في الجيش كانت تتم عن طريق استخدام القوة. وقد أشار مولتكه، الذي راقب سير عملية تجنيد الكرد في الجيش التركي، إلى موقف السكان المعادي للسلطات التركية، وكان التجنيد أشبه ((باصطياد الناس)) الذين يؤتى بهم وأيديهم مربوطة خلف ظهورهم⁽²⁵⁾. وقد فرَّ الرجال إلى الجبال هرباً من التعبئة العسكرية، وعلقت السلطات التركية أملها الوحيد على العشائر الكوردية القاطنة في المناطق المجاورة للحدود الروسية، التي كانت تستهويها إمكانية القيام بالسلب والغنائم الحربية، إلا أن الكثيرين منهم اتخذوا موقفاً حذراً من الحرب القادمة، حيث لم يشقوا بانتصار القوات التركية. أما السكان الكرد، الذين كانوا يعيشون في ما وراء القفقاس الروسي فقد كانت لديهم ميول معادية للأتراك بوجه خاص — ومن هؤلاء السكان شكلت القيادة

(25) H.Moltke, 'Lettres du marechal de Moltke sur l'Orient', Traduit de l'Allemand, 1872, P.354.

الروسية فرقتين بقيادة القائد العام العقيد م.ت.لوريس - ميليكوف، وقد أبلتا في الحرب بلاءً حسناً⁽²⁶⁾.

أما في الجانب التركي فلم يجارب الكرد كما يجب، ولم ينضم إلى الجيش التركي سوى ما يقارب من أربعة أو خمسة آلاف فارس ، بل وحتى هؤلاء، عند نشوب أول معركة كبيرة في جبهة القفقاس، التي جرت في خريف عام 1853 للحرب الشرقية (حرب القرم) بالقرب من باشكاديكلار، في الأول من كانون الأول عام 1853 عندما وجه الروس ضربة إلى قوات أحمد باشا - قد تغلوا عن الأتراك فوراً، ووجهوا أسلحتهم ضدهم حيث ساعدوا بذلك على هزيمتهم النهائية⁽²⁷⁾. وتحدث شهود عيان عن مساهمة الكرد الفعالة في سحق القوات التركية، بحيث لم يرجع من القوات التركية النظامية المشاركة في هذا القتال في قارص سوى خمسة أو ستة آلاف جندي، لا أكثر⁽²⁸⁾. وفي كانون الاول عام 1853 وصل أربعة عشر زعيماً من زعماء عشائر بيزكي، وجيمادينلي، وميلاني ، الذين وقفوا الى جانب الأتراك في بداية الحرب، إلى الكسندربول وعبروا عن ولائهم للسلطات الروسية.

في تشرين الأول عام 1854 أجرى لوريس - ميليكوف مفاوضات ناجحة مع الزعيم الكوردي قاسم خان صاحب النفوذ، الأمر الذي أدى إلى تعزيز موقع روسيا بين صفوف السكان الكرد في الشريط الحدودي.

أدت نجاحات القوات الروسية في كوجوك - دري (عند مرتفعات جنقلة) في تموز عام 1854 واستيلائها على بايزيد إلى ازدياد تعاطف الكرد المتواصل مع روسيا، وأثرت تأثيراً كبيراً في مجرى الأحداث في كردستان. فقد كان السكان الكرد يفتشون عن ذريعة للتمرد على السلطان لاستيائهم من السلطات التركية. كتب القائد العسكري الروسي ليخوتين يقول: ((أثار رياء الباشا وجوره واضطهاده الاستياء العام ليس لدى الكرد وحدهم، بل ولدى الأثوريين الذين وجدوا أن حكم القائد الكورتييني أسهل وأفضل من حكم الباشا))⁽²⁹⁾. كما أكد ذلك

(26) ن.ن. مورافيوف، ((الحرب في سبيل القفقاس بين عام 1855 و1877))، القفقاس، العدد 55، 1897، ص 33-35.

(27) وثناق لجنة القفقاس الأثري، الجزء 10، تفليس، 1878، ص 773.

(28) روسكي اينفاليد، العدد 11، 1854.

(29) م.ليخوتين. الروس في تركيا الآسيوية عام 1854-1855، 1863. ص 256.

مراسلو الصحف الأوروبية⁽³⁰⁾. وفي هذه الفترة اندلعت في كردستان تركيا إحدى أكبر الانتفاضات بقيادة عز الدين شير ابن أخي بدرخان بك. شملت الثورة مناطق بوتان، والجزيرة، وهكاري، وزحف عز الدين شير على رأس مجموعة تضم ألفي مقاتل نحو مدينة بدليس، حيث تمكن بمساعدة السكان المحليين من السيطرة على المدينة بسهولة وقتل قائمقام المدينة على بك⁽³¹⁾.

انتشر لهيب الثورة بسرعة كبيرة، فانضم السكان الكرد القاطنون في المناطق الواقعة في جنوب وان وموكس بقيادة تيلي بك إلى قوات عز الدين شير⁽³²⁾، كما انضم إليه أبناء بدرخان بك بقواتهم الكبيرة ضد الأتراك. وقدم السكان، بما فيهم المسيحيون، (الأشوريون) المساعدة للشوار. بثت الثورة الذعر والهلع في نفوس السلطات التركية، وكما أعلن مراسل صحيفة ((كوريير دي ليون)) من اسطنبول فإن ((الحكومة العثمانية تخشى من أن تأخذ الثورة التي تشتد يوماً بعد يوم، والتي لا يمكن إخمادها، نطاقاً واسعاً، وتشمل السكان المسيحيين في أرمينيا والأناضول أيضاً))⁽³³⁾.

واستولت قوات عز الدين شير التي بلغ عددها زهاء ثلاثين ألف مقاتل في أوائل عام 1855 على الأراضي الكوردية الواقعة في جنوب بحيرة وان وحتى الموصل، دون أن تصطدم بمقاومة كبيرة. وفي هذا الأثناء استولى الشوار في الموصل على مصنع للمدفعية، وطردها ممثلي السلطات المحلية، كما استولوا على الخزينة. وقدم الكرد الإيزيديون دعماً قوياً لقوات عز الدين شير، حيث دحر أميرهم حسن بك قوة تركية مؤلفة من خمسة آلاف مقاتل، واستولى على خمس آليات، وسيطر على مدينة سيرت⁽³⁴⁾.

وجدت الحكومة التركية نفسها في وضع صعب للغاية، فالقطعات العسكرية الأساسية كانت مرابطة على الجبهة الروسية- التركية، وفي كانون الثاني عام 1855 انطلق الجيش من بغداد

(30) القفقاس، العدد 23، 1855.

(31) وثائق لجنة القفقاس الأثرية، الجزء 11، تفليس، 1878، ص 326.

(32) ب.ي. أفريانوف، الكورد في حروب روسيا مع تركيا وإيران في القرن التاسع عشر. الوضع الحالي للكورد في بلاد روسيا وتركيا وإيران. نبذة تاريخية، تفليس، 1900. ص 148.

(33) القفقاس، العدد 23، 1855.

(34) وثائق لجنة القفقاس الأثرية، الجزء 11، ص 326.

بقيادة كنگام باشا لمحاربة عز الدين شير، إلا أن هذا الجيش الذي تم تجميعه، وعلى عجل، من حاميات المدن قد منى بالهزيمة عند أول اشتباك مع الكرد بالقرب من مدينة سيرت. وانضم إلى الثوار السكان المحليون من العرب واليونانيين⁽³⁵⁾. كم لم يخف الأرمن تعاطفهم مع الانتفاضة. وفي شباط بلغ عدد الثوار 160 ألف مقاتل، وكما أعلن ليخوتين فإن الشعب الثائر قام بطرد الموظفين الأتراك وقتلهم في كل مكان، فكتب يقول: ((قتل 16 شخصاً من رؤساء الأفضية والسناجق وحدها))⁽³⁶⁾.

حاول عز الدين شير إقامة اتصالات مع القادة العسكريين الروس معتمداً على مساعدة روسيا له. وفي أعقاب استيلاء الروس على مدينة بايزيد، أرسل عز الدين شير خمس مرات، رسائل إلى القادة العسكريين الروس يطلب فيها منهم تشديد الأعمال الحربية في الجبهة الجنوبية، وعزم على توحيد قوات الثوار مع القوات الروسية بالقرب من بدليس، ومن ثم كي تزحف هذه القوات سوياً نحو أرضروم⁽³⁷⁾. إلا أن رسائل عز الدين شير لم تصل إلى الروس، ذلك أن الجيش الروسي كان قد غادر المنطقة. فضلاً عن ذلك، وكما أكد ليخوتين، الذي ترأس في هذه الأثناء قيادة أركان وحدة يريفان، فإنه حتى ولو تسلّم القادة العسكريون الروس هذه الرسائل، فإنه من المستبعد القيام بأي إجراء، ذلك أن وحدة يريفان، قد أوقفت عملياتها الهجومية قبل حلول الشتاء.

واتسع نطاق الثورة في شباط وأذار فانتشرت العمليات القتالية في غرب أرمينيا، وطلب عز الدين شير من باشا وان تسليمه المدينة، وامتد لهيب الثورة إلى أرضروم وبايزيد، فاضطرت القيادة التركية في هذه الظروف إلى إرسال جزء من قواتها المرابطة على الجبهة الروسية-التركية لمحاربة عز الدين شير. وفي أوائل آذار تمكن محمد باشا قائد القوات التركية، التي كانت تحارب الكرد، من تحطيم قوى الثوار في قرية دربان بالقرب من مدينة الجزيرة، وتدخل القنصل البريطاني في الموصل في النزاع، مستغلاً الوضع الناشئ، حيث تم بمساعدته النشطة مصالحه عدد من زعماء العشائر الكوردية مع السلطات التركية، فاضطر عز الدين شير إلى وقف

(35) ليخوتين، الروس في تركيا الأسيوية، ص 257.

(36) المصدر السابق، ص 257.

(37) المصدر السابق، ص 257.

عملياته القتالية، ولجأ مع أسرته إلى قلعة قصر المحصنة تحصيناً منيعاً والواقعة في مقاطعة الجزيرة⁽³⁸⁾.

في أوائل نيسان توجه عز الدين شير ثانية باقتراح مُحدد إلى قائد وحدة يريفان بالزحف نحو مدينة موش ومنها إلى بدليس، حيث ستتمكن القوات الروسية والكوردية من الاتحاد معاً. إلا أن عز الدين شير فقد الأمل في النجاح لعدم حصوله على المساعدات المرتقبة، فوافق تحت تأثير القنصل البريطاني على الدخول في مفاوضات مع السلطات التركية، وصدّق وعود القنصل البريطاني وقَسَمَ ((الشرف)) من قلعة قصر، لإجراء المفاوضات مع مثلي السلطات، فألقي القبض عليه فوراً وأرسل إلى اسطنبول. أخفقت الثورة بعد أن فقدت قيادتها وتمكنت السلطات التركية بعدئذٍ من إخضاع كوردستان كلها دون إراقة دماء كثيرة.

كان خطر هذه الثورة كبيراً جداً على تركيا، لدرجة أن حكومة السلطان أصدرت في أعقاب انتصارها على الثائرين ميدالية خاصة، وأعادت القوات التي استدعيت إلى كوردستان ثانية إلى الجبهة الروسية. إلا أن إمكانيات حصول تعاون عسكري بقيت قائمة بين الكرد والروس حتى بعد ثورة عز الدين شير. وفي حين كان القيادة العسكرية التركية تترقب بقلق، إقامة اتصالات بين الروس وعمر آغا شقيق عز الدين شير، الذي كان يتمتع بنفوذ كبيرة بين الكرد وقادر على تقديم عشرات الآلاف من الكورد المسلحين، إلا القوات الروسية لم تعترض التقدم في عمق أرمينيا الغربية، ذلك أن قلعة قارص التركية المحصنة كانت في طريقها، مع أن الكرد في منطقة قارص لم يعترضوا سبيل القوات الروسية.

واصل قاسم خان الذي كان من أكثر زعماء هذه المنطقة نفوذاً، علاقاته الودية مع الروس، من خلال لوريس - ميليكوف. إلا أن ما حال دون انتقال قاسم خان إلى جانب الروس علانية هو إخفاقاتهم في جبهة القرم، وهذا ما أثار الشكوك والاستياء لدى القادة العسكريين الروس، لكن قاسم خان لم يبد أي تعاطف مع الأتراك، فهو لم يرد بالموافقة على جميع دعوات قائد الجيش التركي في الأناضول كريم باشا، ووالي قارص ساري باشا، بالهجيء إلى قارص⁽³⁹⁾. وتلصص الكرد الموالبون لقاسم خان من الخدمة في الجيش التركي تحت ذرائع مختلفة.

(38) المصدر السابق، ص 258-259.

(39) أفريانوف، الكورد في حرب روسيا ... ص 1166.

حاصرت القوات الروسية في نهاية تموز قارص حصاراً محكماً، وشكّل لوريس - ميليكوف فصائل الأنصار من المتطوعين (الجيورجيين والأرمن والكرد وغيرهم) لشن الهجمات على القوافل المحملة بالمؤن للمحاصرين⁽⁴⁰⁾. لقد انضم الكرد إلى هذه الفصائل برحابة صدر وكان سبب تعاطف الكرد في باشلك قارص مع الروس هو معاملة الجيش الروسي الحسنة للسكان المحليين، حيث لم يأخذ من السكان سوى مبلغ معين من المال لصالح الجيش، وكانت القيادة الروسية تأخذ النقود من السكان نقداً لقاء المؤن. وقد أدى سقوط قارص في تشرين الثاني عام 1855 إلى وقف العمليات العسكرية على جبهة القفقاس بصورة أساسية. كشفت حرب القرم عن وجود تناقضات عميقة بين السكان الكرد والسلطات التركية، هذه التناقضات التي تجلّت بوضوح أثناء انتفاضة عز الدين شير. وفي الوقت ذاته أبدى الكرد تعاطفاً كبيراً مع الروس، كما استمر التذمر في كوردستان بعد الحرب. وفي عام 1856 اندلعت انتفاضة كوردية كبيرة. فقد بدأت الحركة في ولاية دياربكر بين عشائر رشكوتانلي وبين الكورد الإيزيديين، كما ثارت منطقة ديرسم الجبلية وجرت اشتباكات بين الكرد والقوات التركية في باشلك موش، ووان، وأرضروم. وحسب ما أعلنه. مورافيوف فإن ((الاضطرابات المعروضة آنفاً يفسرها السكان في باشلك بايزيد وكان الكرد والإيزيديون يتربحون وصول القوات الروسية))⁽⁴¹⁾.

وقد تجلّت ميول الكرد المعادية للأتراك، ونضالهم في سبيل الحفاظ على وضع مستقل بعد حرب القرم بصورة أكثر وضوحاً في ديرسم.

الحركة الكوردية في ستينيات وحتى ثمانينات القرن التاسع عشر

يبدأ تاريخ إخضاع ديرسم منذ أحداث الثلاثينات، عندما عاد جيش رشيد باشا إلى كوردستان لتهدئتها بعد الحملة المصرية. وقد قاد نضال سكان ديرسم في هذه الفترة الشيخ حسين بك ممثل إحدى العائلات الكوردية صاحبة النفوذ.

(40) ي. ف تارلييه، تاريخ القرن التاسع عشر، الجزء 2، موسكو، 1938-1939، ص 534-535.)
 الترجمة عن الفرنسية.)

(41) وثائق لجنة القفقاس الأثرية، الجزء 11، ص 239.

قامت الحكومة التركية قبل حرب القرم بحملة عسكرية جديدة بغية المحافظة على مؤخرة قواتها من هجمات كورد ديرسم المحافظة. وأخذ الجيش التركي الذي بلغ قوامه 15 ألف جندي إخضاع ديرسم بوحشية شديدة دون رأفة بالسكان العزل. كما أرسل عدداً كبيراً من سكان كوردستان إلى اسطنبول بصفة عبيد. لقد نكلت قوات القوات التركية بالزعماء الكرد تنكياً وحشياً، حيث قامت بإعدامهم ووضعهم على الخازوق ورش النفط عليهم، وسلخ جلود أولئك الذين تمكنت من القبض عليهم خدعة. ولم يتمكن علي بك (نجل الشيخ حسين بك) من تنظيم المقاومة، وأخذ يتراجع إلى الجبال الوعرة لتضليل القوات التركية، ومن ثم يدرها في الجبال قوة تلو أخرى وبعد أن تكبدت القوات التركية خسائر فادحة في الاشتباكات، وخشيت الهزيمة التامة، تركت حاميات صغيرة في عدد من المراكز الاستراتيجية، وخاصة على طريق أرزنجان-خربوط وسحبت قواتها الرئيسية من ديرسم. وسرعان ما اضطر الموظفون الأتراك الذين بقوا في ديرسم للهروب منها بعد خروج القوات. وبهذا الشكل باءت محاولة تركيا جعل ديرسم قبل نشوب حرب القرم مركز إسناد لشن حرب ضد الامبراطورية الروسية، بالفشل.

وفي أعقاب حرب القرم شرعت حكومة السلطات من جديد في العمل على إخضاع ديرسم، ولم تتمكن القوات التركية التي يرهقها القتال بعد الحرب، من إخضاع ديرسم كلها هذه المرة، فقد استطاعت هذه القوات إعادة سيطرتها فقط على تلك المناطق التي خضعت لها سابقاً.

وبعد أن أدركت السلطات التركية أنها لن تتمكن من إخضاع الكرد ديرسم لها عن طريق القوة لجأت إلى سياسة ((السوط والكعكة))، هذه السياسة التي أعطت ثمارها. فقد جاء مثلاً في رسالة القنصل الروسي في أرضروم إلى السفير في اسطنبول أن حاكم أرضروم سامح باشا ((نجح في شق صفوف الكرد المحليين إلى فريقين متنازعين، يبحث كل واحد منها عن الحماية والرعاية والهدايا لدى الحكومة))⁽⁴²⁾.

عرقل عدم وجود الطرقات الصالحة في ديرسم نشاط الحملات التركية التأديبية، وإزالة هذه العقبة حاولت السلطات التركية إرغام السكان على شق طرق من دياربكر حتى أرزنجان عبر بوليوميور، وحوزت، وملازكرد، وبالو، وتذرع سامح باشا بحجة أن كورد

(42) أفريانوف، الكورد في حروب روسيا، ص 71 .

ديرسم لم يدفعوا الإتاوات أبداً، ووعد ((بحساب أجرة عمل الكرد في الطريق المعبد لقاء بقية استحقاق الضريبة، ومن جانبه تعهد بإمداد عمال ديرسم بالخبز وحده))⁽⁴³⁾.

إلا أن نوايا سامح باشا باءت بفشل ذريع نتيجة المقاومة العنيفة التي أبداها السكان الكرد، وقد دفع عدد من البكوات الكرد حياتهم ثمناً لتزلفهم أمام السلطات، فمثلاً قتل قائمقام ديرسم غولياباي بك من قبل الكرد الثائرين.

وسرعان ما أثر في وضع ديرسم السياسي نشوء أزمة جديدة في العلاقات بين الامبراطورية العثمانية وروسيا، التي أدت الحرب التركية - الروسية عام 1877- 1878. أجرى عدد من البكوات الكرد ذوي النفوذ اتصالات سرية مع الروس، فبعد أن علم منصور آغا قائمقام حوزت بمشود القوات الروسية في منطقة الكسندروبول أرسل مبعوثه الخاص إلى القيادة الروسية لعرض خدماته عليها حال تقدم الروس نحو ديرسم⁽⁴⁴⁾، وشرع رجال الدين الكرد من طائفة علي - الهي يبشرون بأن تحرير كورد ديرسم بمساعدة الروس هو مشيئة السماء.

حاولت السلطات التركية عشية الحرب، وبلا جدوى، إثارة مشاعر الكرد الدينية في معظم الولايات الشرقية، ورداً على طلب السلطات في تقديم مجندين جدد لها قام الكرد بالاضطرابات التي تحولت في ما بعد إلى ثورة مسلحة، وفي تشرين الأول عام 1876 أعلن سامح باشا في برقية للسلطات أن الكرد في وادي موش، وبدليس، ووان، لا يرفضون تقديم العدد المطلوب من المجندين الجدد فحسب، بل ((ويرفضون حتى تقديم الرديف، الذين كانوا في النظام سابقاً، والمسجلين في قوائم الاحتياط))⁽⁴⁵⁾. وقد رد الشاه حسين بك في كوزينجان على مطالب سامح باشا العاجلة بالموافقة على تقديم القوات شريطة أن تكون هذه القوات تحت قيادته. اضطرت حكومة السلطان الى الموافقة على الطلب، إلا أن الكرد التابعين للشاه حسين لم يباركوا قراره هذا، وأعلنوا: ((أننا لن ندفع الضرائب ولن نقدم القوات لأننا

(43) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(44) أفريانوف، الكورد في حروب روسيا.... ص 84 .

(45) المصدر السابق، ص 163.

لسنا ملزمين بذلك، ولئن كانت الحرب هي حرب للدفاع عن الوطن فنحن لسنا بحاجة إلى مساعدة السلطان ونستطيع الدفاع عن الوطن من دونه⁽⁴⁶⁾.

كان دخول القوات التركية التي استهدفت إخماد مقاومة السكان بصورة نهائية بداية ثورة مكشوفة في ديرسم، وكان الفلاحون المسلحون هم القوى الرئيسية المحركة لها، أعلن نائب القنصل البريطاني بيليوتي في طرابزون أن ((جميع عشائر ديرسم البالغ عددها زهاء 30 ألف شخص قد ثارت علانية))⁽⁴⁷⁾. وحارب الجيش التركي الرابع الذي انضم إليه عدد من القطعات المحلية كرد ديرسم، وقد جرت المعارك عند سفوح جبال توجيك وهود، حيث اجتمع معظم السكان الفارين من القوات التركية.

استمرت المعركة ثلاثة أيام، وطلب كرد توجيك العون والمساعدة من العشائر الكوردية المجاورة إلا أنها هي نفسها كانت تعاني حالة صعبة وفي اللحظة العصيبة انبرى الأرمن لتقديم المساعدة، وأرغمت قوات الكرد والأرمن المتحدة الأتراك على التراجع إلى وادي باك.

لقد كتب أحد المشاركين في معارك توجيك يقول: ((ما إن مضت خمسة أيام من النصر، حتى عاد الجيش العثماني وشن هجوماً عنيفاً، فقد قام الأتراك بقصفٍ مدفعي شديدٍ للجبال، إلا أنهم لم يلحقوا بالمدافعين أية خسائر، واستمر الصراع مدة خمسة عشر يوماً، وتقاتل الطرفان قتالاً ضارياً، وبعدئذٍ ما إن أدرك الأتراك أنهم لا يستطيعون إخضاعنا بالحديد والنار، حتى وجدوا من الضرورة تركنا دون طعام أو شراب كي يرغمونا على الاستسلام". وهذا بدوره لم يجد نفعاً، ولكن بدأت الخلافات في صفوف المحاصرين، ففريق منهم قال بوجوب ترك توجيك والاحتفاء في هوتي- تيرسي، أما الفريق الآخر فرأى أن هذا السبيل قد يؤدي إلى الهزيمة. وبالنتيجة وصل قسم من المحاصرين إلى هوتي- تيرسي بعد أن فكوا طوق الحصار، وقامت السلطات التركية مستغلة ضعف قوة أهالي ديرسم، بهجوم حاسم، استولت على توجيك، وبعد سقوط القلاع شرع الكرد في حرب العصابات.

(46) أندراينيك، ديرسم، تبليسي، 1901، ص 217.

(47) Further Correspondence Respecting the Affairs of Turkey, No. 54. London, 1878, P. 87.

وفي تشرين الأول عام 1878 كتب بيليوتي من طرابزون إلى الماركيز سولسبيري يقول: ((قبل أربعة أسابيع خلت، شن الكرد بقيادة أحمد باشا الكوردي هجوماً مباغتاً في الليل على وحدة تركية متقدمة من جيش أرزنجان، والمؤلفة من ثلاث أو أربع كتائب، ووقعت هذه الكتائب التي لا يزيد عدد أفرادها عن 300 في الأسر، وأخذ الكرد معهم إلى الجبال ثلاثة مدافع جبلية وكميات كبيرة من السلاح والدخيرة والمؤن الموجودة في المعسكر⁽⁴⁸⁾. وأشار أيضاً إلى أن الكرد يعززون مواقعهم في شعاب بوغاز ماردين حيث يعرقلون بذلك تقدم القوات التركية نحو وسط البلاد.

وفي هذه الأثناء واصل الكرد والأرمن في جبال هوتي- ترسي مقاومتهم الضارية، وقد أرغم الردّ القوي والمباغت، القوات التركية على وقف زحفها إلى الأمام، وقسم نهر مونزور الطرفين المتحاربين واضطر الأتراك إلى وقف هجومهم بعد محاولات عديدة وفاشلة لعبور النهر نتيجة لردّ الكرد والأرمن الذين استبسلاوا استبسلاً مميّتاً. وبصر النظر عن النجاح الذي حققه القوات التركية في عددٍ من المناطق، فإنها لم تتمكن من إخضاع ديرسم لها إخضاعاً تاماً.

كانت إحدى السمات البارزة لثورة أهالي ديرسم طابعها الجماهيري، فقد شارك في الحرب ضد الأتراك معظم السكان، كباراً وصغاراً، رجالاً ونساءً، وقد أشار أحد الضباط الأتراك إلى أن الرجال والنساء سواء بسواء قاتلو قتالاً بطولياً مستميتاً⁽⁴⁹⁾.

وعندما نأخذ بعين الاعتبار تلك الواقعة، وهي أن وضع ديرسم الجغرافي قد منحها دور المفخر الأمامي في الحرب ضد الأتراك، وأن النضال البطولي لسكان ديرسم كان يلفت على الدوام أنظار الكرد في المناطق الأخرى، يمكن القول إن هذه الثورة اتسمت بأهمية كبيرة. لقد كتب الضابط البريطاني ميلينغر، العامل في الجيش التركي، بصراحة، يقول: ((إن جبال ديرسم تعدّ قلعة الأمة الكوردية))⁽⁵⁰⁾. الأمر الذي يفسر مساعي السلطات التركية الحثيثة الرامية إلى إخماد مقاومة كورد ديرسم بصورة نهائية.

(48) المصدر السابق، ص 86.

(49) Millinger، Wild Life Among the Kurds، London، 1870، P. 150. □

(50) المصدر السابق، ص 150.

جرت أحداث ديرسم عشية، وفي أثناء الحرب التركية - الروسية عام 1877-1878، وقامت الحكومة التركية بحملات تأديبية ضد العشائر الكوردية التي لم تخضع لها، سعياً منها، لمنع انتشار ثورة كورد ديرسم في كوردستان كلها. كان من ضحايا هذه الحملات التأديبية التي قادها إسماعيل باشا والي كوردستان، الكرد في مناطق إيكيل، وأخاقند، وبوتان، والحزيرة وأماكن أخرى كثيرة. بيد أن هذه الإجراءات جاءت على عكس ما كان متوقفاً، وكتب أفريانوف يقول: ((كان رؤساء بوتان وهكاري وشيوخ عشائرها يتربون الفرصة المناسبة كي ينقضوا على الأتراك، الذين كان الكرد يكونون لهم كرهاً شديداً، ويعملون ليسترجعوا استقلالهم السابق))⁽⁵¹⁾.

ومع تأزم العلاقات الروسية- التركية اشتد أمل الكرد في مساعدة روسيا لهم. وبدورها، فإن الإدارة العسكرية في ما وراء القفقاس، بعد أن رأت الحرب مع تركيا وشيكة الوقوع، بدأت توجه اهتماماً أكبر إلى السكان الكرد في المناطق الحدودية المجاورة. كتب السفير ن.ب. إغناطوف في تركيا، في رسالة عاجلة بتاريخ 23 تشرين الثاني عام 1876 يقول: ((على القيادة في القفقاس كسب ودّ الكرد وإقامة صلات سرّية معهم على غرار الحروب السابقة، وإلاّ فإنّ تزلّف الإدارة التركية والدسائس الانكليزية يؤديان إلى إثارة جميع السكان المحاربين ضدنا))⁽⁵²⁾. وفي الواقع، استخدمت السلطات التركية جميع الأساليب في المناطق الكوردية لجرّ الزعماء الكرد إلى الجيش التركي. إلا أن النتائج لم تكن مرضية للغاية، فقد رفض الكرد في هذه المناطق تقديم العدد المطلوب من المجنّدين الجدد، وازداد عدد الفارّين من الجيش. فقررت القيادة التركية أخذ الخيول من الكرد، وتحويلهم إلى مشاة، لمنع فرارهم من الجيش⁽⁵³⁾.

جاءت موافقة شيخ هكاري، الشيخ عبّيد الله صاحب النفوذ، على المشاركة في الحرب ضد روسيا، لصالح الحكومة التركية، لأنها ساعدت على استمالة عددٍ من العشائر إلى جانبها، غير أنه وكما بين تطور الأحداث المقبلة فإن خطوة الزعيم الكوردي المتسرّعة، مع أنها حالت دون قيام الثورة في كوردستان حالاً، لم تكن بادرة عدائية ضد الروس، ولا كانت

(51) أفريانوف، الكورد في حرب روسيا.... ، ص 158.

(52) المصدر السابق، ص 86.

(53) الأرشيف التاريخي - العسكري المركزي الحكومي.

تعني الوفاء لحكومة السلطان والإخلاص لها. وقد أدركت ذلك، وبشكل رائع، بريطانيا حليفة الامبراطورية العثمانية، التي اتخذت جميع التدابير لتوفير الهدوء والأمن في كردستان. وحصل السفير البريطاني، وبإصرار، على موافقة الحكومة التركية لإبعاد جميع الزعماء ذوي النفوذ من كردستان فوراً، وفي الوقت ذاته سعى الإنكليز لاستمالة الكرد إلى جانبهم عن طريق الوعود و الرشاوى. وإضافةً إلى ذلك حاولوا، وبكل السبل، لفت أنظار الأرمن وغيرهم من الشعوب المسيحية، عن الأمل في التحرر، وبوجه عام عملوا كل ما هو ممكن لوقف ازدياد تأثير روسيا على الكرد والأرمن. وكما نوه الكاتب الأرميني، رافي، فإن الإنكليز وجدوا في الكرد حاجزاً أميناً قادراً على وقف تقدم الروس في وادي الفرات، ومن ثم إلى الهند⁽⁵⁴⁾. لم تؤدِّ دسائس الدبلوماسية البريطانية إلى النتيجة المرجوة، حتى ان السلطات التركية وقفت من اقتراحات بريطانيا بشأن إبعاد الزعماء من كردستان موقفاً لا ينم عن الرضى، فقد خشيت هي من أن يكون مثل هذه الإجراءات الشديدة ذريعةً لاندلاع اضطرابات جديدة، فضلاً على ذلك لم تفقد تركيا الأمل في استغلال الكرد في عملية حماية حدودها الشمالية- الشرقية والشرقية.

وفي أثناء العمليات العسكرية حمل الكرد عبء ضرائب صعبة (ماديّة وعينية على حدّ سواء) بتمويل القوات التركية بكل ما يلزم. ومن الأمور المفروضة الصعبة، كان مبيت الجنود الأتراك لدى العائلات الكوردية، وكانت مشاركة الكرد في العمليات العسكرية نفسها قليلة الشأن، فمنذ الأيام الأولى للحرب أظهر الكرد عدم الطاعة والولاء لزعمائهم وكانوا يغادرون أرض المعركة عند سنوح أول فرصة مناسبة، حاملين معهم السلاح والذخيرة⁽⁵⁵⁾.

وسرعان ما ترك الكرد أرض المعركة بتشكيلات كاملة، ففي 17 حزيران عام 1877 غادر 1500 شخص طواعية، وفي الطريق انضم إليهم ألف من الكرد الفارين من جيش

(54) مشاك، تفليس، العدد 167، 1880.

(55) العلاقات الدولية في عصر الأمبريالية. وثائق أرشيف الحكومة القيصريّة والحكومة المؤقتة (1878- 1917) السلسلة 3، الجزء 7، القسم 1، موسكو- ليننغراد 1931 - 1938. ص 63.

آخر. وفي أثناء حصار قلعة بايزيد بقي لدى عبيد الله 1443 مقاتلاً كوردياً⁽⁵⁶⁾. من أصل 5000 مقاتل. وهذا ما أرغم عبيد الله على فك الحصار والرجوع، دون إذن ، إلى بارغيري .

جرت حوادث رفض فيها الكرد القتال إلى جاب الأتراك رفضاً مباشراً، ومراراً ما طلبوا من الروس قبولهم في صفوف الجيش الروسي⁽⁵⁷⁾.

أثرت نجاحات القوات الروسية بالقرب من قارص وبايزيد وساجان لوغ وقلعة خنس تأثيراً كبيراً على الموقف السياسي في كردستان، وصرح إيفانوف، القنصل السابق في أرضروم في أعقاب سقوط قارص مباشرة قائلاً: ((أثق... أن كردستان منهمكة الآن في التخطيط للثورة والإعداد لها))⁽⁵⁸⁾.

أدت الهدنة التي وقّعت بين تركيا وروسيا في 31 كانون الثاني عام 1878 إلى وقف الزحف الناجح للقوات الروسية في عمق المناطق الشرقية من الإمبراطورية العثمانية، بما فيها كردستان، حيث لم تصطدم هذه القوات عملياً بأية مقاومة تذكر، ذلك أن السكان المحليين كانوا يحملون بسقوط النير التركي البغيض.

حركة الكرد بقيادة عبيد الله النهري

ضاعفت الحرب التركية - الروسية من الأزمة الاقتصادية والسياسية في الإمبراطورية العثمانية، فقد أثرت العمليات الحربية في الجبهة الشرقية تأثيراً كبيراً في الوضع الاقتصادي في المناطق الشرقية من البلاد التي عاش فيها الأرمن والكرد. وأثار تجنيد الرجال من سكان الريف القادرين على العمل

(56) أفريانوف، الكورد في حروب روسيا...، ص 195، "أ.م" كوليبواكين، ((مواد لعرض احصائي - عسكري

لتركيا الآسيوية)) تفليس، الجزء 3، 1891. ص 67.

(57) ميرسكوي سلوفا، العدد 18، 1877. ص 138.

(58) أفريانوف، الكورد في حروب روسيا... ص 87.

في الجيش وأعمال نهب القرى من قبل القوات غير النظامية وزيادة الضرائب لإمداد خزينة الدول الخالية، أثار استياء الفلاحين.

ورافق عملية جباية الضرائب استبداد الموظفين الأتراك و الاقطاعيين الكرد وتعسفهم، وفي حالات رفض السكان دفع الضرائب كانت الحكومة ترسل القوات العسكرية، وكانت السلطات التركية تطلب من السكان الحبوب على حساب العام التالي⁽⁵⁹⁾.

وكان الاقطاعيون المحليون يحدّون بأنفسهم مقدار الضريبة في كثير من المناطق الكوردية ، وغالباً ما كان تعسفهم أثناء تحديد الضريبة وجبايتها يثير استياء الفلاحين وسخطهم.

أدت المجاعة التي انتشرت عام 1878 - 1880 إلى تقويض اقتصاد المناطق الكوردية بصورة نهائية، وقد نشر جريدة ((التايمز)) في 5 آذار عام 1880 أنّ ((الكوارث في ديار بكر والموصل كبيرة جداً، وفقد سكان المقاطعة الأخيرة وسائل البقاء تماماً))⁽⁶⁰⁾. وقد مات في هكاري وحدها أكثر من عشرة آلاف شخص جوعاً⁽⁶¹⁾. وكتبت جريدة ((مشاك)) أنّ ((المجاعة تشتدّ، والناس في كل مكان يرتدون الثياب الرثة، وقد خارت قواهم بسبب الجوع والمرض، وتحولوا إلى هياكل ضامرة يهيمون على وجوههم في الطرقات دون هدف، يننون ويتضورون من الجوع، ويطلبون على الدوام العون والمساعدة. ولقد مات عدد كبير منهم بسبب الجوع))⁽⁶²⁾. كما مست المجاعة اقتصاد الكرد الرحل وشبه الرحل، وتوجه آلاف الناس الذين كانوا في حالة يائسة نحو الشمال إلى الحدود الروسية، على أمل أن يجدوا مأوى وطعاماً في روسيا. وكتب شهود عيان أنّ جميع الطرقات حول جبال أرارات كانت مكتظة بالفقراء والمجاعات من الكرد، ولقد مات الكثيرون منهم في الطرقات بعد أن أصابهم الوهن والضعف نتيجة الجوع⁽⁶³⁾.

وفي الفترة 1877-1880 انتشرت مجاعة شديدة في مناطق كردستان إيران أيضاً نتيجة الجفاف. وحسب أقوال عدد كبير من شهود عيان في المنطقة، فإن وضع سكان كردستان إيران لم يكن يختلف أبداً عن وضع السكان في المناطق الشرقية من الأمبراطوية العثمانية. وكتبت جريدة

(59) Correspondence Respecting the Condition of the Populations in Asia Minor and Syria, Turkey. No. 4, London, 1880, P. 76.

(60) The Tehran Times, 12/3/1880.

(61) بساك، العدد 14، 1880.

(62) مشاك، تفليس، العدد 84، 1880.

(63) المصدر السابق.

((مشاك)): ((أدى الجوع بالسكان في عددٍ من المناطق إلى فقدان صوابهم ورشدتهم، فالناس لم تعد تبالي بالأنظمة والقوانين والحراسة، وتهاجم على شكل مجموعات مستودعات الحبوب لنهبها))⁽⁶⁴⁾.
أصبحت الكوارث التي حلت بالشعب عاملاً مباشراً لاندلاع ثورة كوردية جديدة بقيادة الشيخ عبيد الله النهري مرشد الطريقة النقشبندية الذي اشتد نفوذه وبوضوح بين الكرد في السبعينات. وفي أعقاب الحرب الروسية - التركية عام 1877- 1878 انتقل الشيخ عبيد الله إلى الإعداد العلني للثورة. وعبر العرب في ولاية بغداد عن استعدادهم للانضمام إلى الثورة حال سيطرة الكرد على الموصل⁽⁶⁵⁾. وكانت خطة عبيد الله تقضي بانتشار سريع للثورة بغية تحرير جميع الأجزاء الشرقية للامبراطورية العثمانية من السلطات التركية. فقد تعيّن على قسم من القوات المسلحة للثورة مع العشائر الكوردية منكور، ومامه مش من إيران، وبقيادة النجل الأكبر للشيخ الاستيلاء على مدينة راوندوز ومن ثم بغداد، أما القسم الآخر من القوات التي كانت بقيادة عبدالقادر، النجل الأصغر للشيخ، فقد تمكنت من السيطرة على مدينتي الموصل والعمادية، واعتزم عبيد الله مع بقية القوات الاستيلاء على مدينة وان.

اتخذت الحكومة العثمانية التي كانت على علمٍ بالتحضير للثورة عدداً من الإجراءات لمنعها، فقد منحت في خريف عام 1879 صلاحيات واسعة جداً لقائد جيش الأناضول الرابع المشير سامح باشا. وقبل البدء بالعمليات العسكرية قام بمشد كتائب عسكرية من أرضروم، وأذربيجان، والموصل، وديار بكر، ووان وأماكن أخرى حول هكاري، كما سدّ الممرات التي تربط المناطق الكوردية المجاورة مع هكاري، بحيث لا يتمكن سكانها من الانضمام إلى الشيخ الثائر⁽⁶⁶⁾. ولم يسارع الشيخ عبيد الله في إشعال الثورة أخذاً في الحسبان الوضع الناشئ، وحلول فصل الشتاء وعندما حاول تشكيل اتحاد للعشائر أرسل في أوائل عام 1880 مبعوثيه إلى جميع الزعماء الكرد داعياً إياهم إلى ثورة مشتركة ضد المظطهدين الأتراك والفرس.

وحسب ما أعلنه أبوت القنصل الانكليزي العام في أرضروم، فقد كان يأتي إلى عبيد الله يومياً من 500 إلى 1000 شخص. وكتب أبوت في تقرير له بتاريخ 8 حزيران عام 1880 ما يلي :

(64) المصدر السابق.

(65) الأرشيف التاريخي - العسكري الحكومي المركزي.

(66) Correspondence Respecting the Populations in Asia Minor and Syria, Turkey. No. 4 , London ,1880.

((كان عبيد الله يختلف اختلافاً جذرياً عن أولئك الذين يمكن مشاهدتهم في الأوساط الفارسية والتركية الرسمية))⁽⁶⁷⁾. وكان الشيخ شخصياً أو أحد أبنائه يستقبل الزوار .

أثارت الثورة التي كانت تنذر بالاشتعال على حدود الامبراطورية العثمانية وإيران قلقاً كبيراً لدى بريطانيا. واعتبر الانكليز أن احد الإجراءات الهامة الموجهة ضد الحركة الكوردية هو حماية الحدود التركية- ومنع عبور الكرد منها، فقد شرع السفراء الانكليز في كل من طهران واسطنبول في إجراء مباحثات مع الشاه والسلطان بهذا الخصوص، وبشأن العمليات القتالية المشتركة ضد الكرد القاطنين في منطقة الحدود⁽⁶⁸⁾.

وفي أواخر تموز عام 1880 أفتتح في شمدينان مؤتمر الزعماء الكرد، الذي كان أكثر المؤتمرات حضوراً وتمثيلاً في تاريخ الكرد. فقد وصلت إلى شمدينان وفود من السليمانية، والعمادية، وهورامان، وبوتان، ومن جبال صاصون، وسيرت، وموش، ووان، ومن كردستان إيران. كما حضر المؤتمر زعماء كورد قدموا من مناطق بعيدة ونائية مثل سيواس وآماسية⁽⁶⁹⁾. وقد رأى عبيد الله أن الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر هو إقامة اتحاد بين العشائر الكوردية، والإعداد للثورة أيضاً. جرى المؤتمر في جو عاصف للغاية حيث برزت فيه خلافات شديدة في الرأي. فقد طرح عدد من الزعماء الذين باعوا أنفسهم للسلطات التركية، منذ البداية، مسألة استخدام اتحاد العشائر الكوردية ضد الأرمن وغيرهم من المسيحيين.

لقد وقف الشيخ عبيد الله موقفاً حازماً ضد اتجاه كهذا، مشيراً إلى عواقبه الوخيمة على مصير الكرد مستقبلاً، واعتبر أن ((الباب العالي إن كان يؤيد الكرد حتى الآن، فقد كان ذلك بهدف مواجهتهم فقط بالعناصر المسيحية في الأناضول، ولكن إذا تم القضاء على الأرمن هنا فسيفقد الكرد أهميتهم في أنظار الحكومة التركية))⁽⁷⁰⁾. وإضافة إلى ذلك سيؤدي إلى وقف الدول الأوروبية ضد الكرد .

(67) Correspondence Respecting the Kurdish Invasion of Persia Turkey ،N. 5. London ،1881 . P. 67. □

(68) المصدر السابق.

(69) ك. ب، كامسراكان، ((دخول الشيخ عبيد الله إلى إيران عام 1880))، مجموعة من المواد الجغرافية والإحصائية عن آسيا، الإصدار 11، 1884، ص 35.
(70) أفريانوف، الكورد في حروب روسيا...، ص 227-228.

تحدث الشيخ عبيدالله عن ضرورة إنشاء كردستان مستقلة، وقال: ((كفانا المعاناة والاحتمال والشقاء من رعايا المرتدين الأتراك، علينا أن نتحرر)) ورأى أن أعداء الشعب الكوردي هم حكومة السلطان والحكومة الإيرانية: ((إن هاتين الحكومتين تمثلان حجر عثرة يعرقل تطورنا))⁽⁷¹⁾.

وفيما كان المؤتمر يواصل أعماله توصل الشيخ عبيد الله إلى قرار نهائي بشأن تغيير خطة الثورة، أخذاً بعين الاعتبار الخلافات في الرأي بين الزعماء الكرد، وعدم وجود الرغبة لدى البعض القيام ضد السلطان. وأخذت الخطة الجديدة في الحسبان الوضع الفعلي للأمر، وعرضها الشيخ على المجلس الأخير والحاسم في نهري.

رأى عبيد الله أن أقرب هدف للثورة الآن هو تحرير كردستان- إيران، لأن الحكومة الإيرانية أرسلت جميع قواتها تقريباً إلى السهل التركماني لقمع انتفاضة التركمان. وقال عبيد الله: ((حتى وإن لم يكن اهتمام الفرس منصباً على تركمانيا، فيجب ألا نخشاهم، ذلك أن فارس بالكاد تستطيع تجنيد 100 ألف محارب، الذين يؤلف أبناء جلدتنا من الكرد نصفهم، والذين يتعرضون لأشد صنوف الاضطهاد والتعسف من حكومتها))⁽⁷²⁾.

وحسب خطة الشيخ، فإن قاعدة الثورة الاقتصادية الأساسية يجب أن تكون وديان كردستان-إيران الخصبه وجزءاً من أذربيجان. وقال الشيخ عبيد الله: ((بما أن جزءاً من كردستان يخضع لإيران فإن حريتنا ضد أضعف بلد يؤدي إلى تحرير أشقائنا، وعندما نصبح أسياد بلاد غنية وخصبة مثل أذربيجان، سوف نملك مصدراً لا ينضب معينه لأجل خوض الحرب ضد عدونا الآخر، ضد العثمانيين⁽⁷³⁾.

وبعد أن عرض عبيد الله هذه الخطة أخذ في الحسبان العلاقات المتوترة بين الامبراطورية العثمانية وإيران في أثناء الحرب الروسية- التركية وبعدها، وخاصة بسبب الخلافات الحدودية القديمة. ففي مؤتمر برلين طلبت إيران من تركيا منطقة قوتور الاستراتيجية الهامة، وكان الشيخ عبيد الله يدرك أنه حال قيام ثورة الكرد فإن الامبراطورية العثمانية لن تعرقل توغل الكرد في الأراضي الإيرانية. وكان الشيخ عبيد الله يتمتع بنفوذ كبير بين الكرد الإيرانيين الذين كانت غالبيتهم العظمى من السنة.

(71) المصدر السابق، ص 229.

(72) المصدر السابق، ص 230.

(73) المصدر السابق، ص 230.

وجرى في أعقاب المؤتمر إعداد كبير للثورة، وبغية إمداد الكرد بالسلح تم إرسال أناس جرى اختيارهم خصيصاً إلى المراكز الأساسية، فقد أرسل سعيد عبد الرحمن إلى خوي، وسيد صادق إلى سلماس، والشيخ بهدين إلى أورمية⁽⁷⁴⁾. كما قام حمزة آغا رئيس عشيرة منكور بعمل دؤوب في كردستان - إيران. وحسب ما أعلنه القنصل الروسي العام في تبريز فقد ((عم الاستياء والسخط بين صفوف الكرد الإيرانيين، الذين تضطهدهم الإدارة الإيرانية وتستغلهم أشع استغلال، ويقفون موقفاً معادياً من إيران)). وقد تكهن بأنهم سوف يستقبلون الشيخ بالحفاوة والترحاب و((كمنقذ لهم، وينتقل الجميع إلى جانبه تقريباً))⁽⁷⁵⁾.

وقد أثار نشاط حمزة آغا في الإعداد للثورة الاستياء لدى حاكم صاو جبلاقي (مهاباد) ليتوتف علي ميرزا، وكان النزاع بينهما ذريعة لانتفاضة عشيرة منكور، وتوجه حمزة آغا، الذي قاد هذه الانتفاضة، إلى الشيخ عبيد الله يطلب منه المساعدة.

وشارك الشيخ عبيد الله في العمليات الحربية في أيلول عام 1880 عندما اندلعت انتفاضة منكور في إيران. وحسب الخطة المرسومة كان على الثورة أن تتطور في ثلاثة اتجاهات، فكان على الوحدة الأولى من الشوار الكرد بقيادة عبد القادر وحمزة آغا السيطرة على صاو جبلاقي ومن ثم تبريز، وتعين على الوحدة الثانية التي تشكلت على الأراضي الإيرانية في مَركورَ بقيادة محمد صديق ضمان عمليات الأولى والسيطرة على أورمية المدينة الحدودية الهامة، أما الوحدة الثالثة بقيادة محمد سعيد، فكان عليها أن تتشكل في برادوست. وكانت مهمة الوجدتين الأخيرتين السيطرة على جميع المناطق الواقعة غرب مدينة أورمية بما فيها مدينة أورمية نفسها وسلماس وخوي. وكان الشيخ عبيد الله يشرف على قيادة العامة لهاتين الوجدتين⁽⁷⁶⁾.

وفي اليوم الثاني وصلت وحدات حمزة آغا وعبد القادر إلى منطقة مَركور. دون أن تصطدم بأية مقاومة من جانب القوات الإيرانية الحدودية، وهنا انضم إليها زعيم الكرد المحليين محمود آغا ومعه أكثر من خمسمئة مقاتل كوردي، كما حمل السلاح سكان مقاطعة شنو الذين ذاقوا مرارة ظلم السلطات الإيرانية (انضم إلى الشوار ما يقارب أربعمئة شخص).

(74) كامسراكان، ((دخول الشيخ عبيد الله إلى إيران عام 1880))، ص 39.

(75) أرشيف سياسة روسيا الخارجية .

(76) كامسراكان، ((دخول الشيخ عبيد الله إلى إيران عام 1880))، ص 76.

وفي العاشر من أيلول عام 1880 استولى الشوار على مقاطعة منكور، ومن انضم إليهم مجموعة من الفرسان بلغ قوامها أكثر من ألف شخص. وفي 15 أيلول دخل الشوار إلى مقاطعة لاهيجان التي تعيش فيها عشيرة بيران وهي من أكثر العشائر الكوردية ((إخلاقاً لأفكار وحدة الكرد. وقدمت العشيرة حوالي ألفي مقاتل من المشاة وألفاً من الخيالة))⁽⁷⁷⁾.

وسرعان ما شملت الثورة معظم المناطق الكوردية في إيران، وشكل الشوار وحدات مسلحة للانضمام إلى قوات عبد القادر أو قوات عبيد الله وذلك تبعاً لقبها. وتقهقرت مفاوز عدد غير كبير من القوات الإيرانية الحدودية دون مقاومة.

و في النصف الأول من أيلول استولى الكرد على مقاطعتي لاهيجان وسردشت، وشكل الشوار الكرد الذين كانت قواتهم تزداد على حساب السكان الثائرين خطراً كبيراً، وفي ذلك الوقت كتب شاهد عيان من الفرس يقول: ((لم يبق الآن بالثورة عشرون ألف كوردي فقط ضد إيران، بل قامت كوردستان كلها))⁽⁷⁸⁾.

وسرعان ما وصل الشوار إلى مدينة صاجبلق (مهباد) إحدى أكبر مدن كوردستان إيران وعندما رأى ليونتف علي ميرزا أن جميع سكان المدينة يؤيدون الشوار قام بإجراء مفاوضات معهم، وقد سُمح له ولحاشيته بمغادرة المدينة تاركين خلفهم المال والسلاح، بعدئذ سيطر الكرد على المدينة دون إطلاق رصاصة واحدة⁽⁷⁹⁾.

وكما كتب مراسل صحيفة ((التايمز)) فإن نجاحات الشوار الكبيرة تُفسر بأن السكان الكرد الذين عانوا ظلم مبتزّي الأموال الحكوميين قد استقبلوا عبيد الله كمحرر لهم⁽⁸⁰⁾. وفي أثناء الاشتباكات مع الوحدات الإيرانية الحدودية فإن الجنود والضباط الكرد الذين كانوا يخدمون في صفوف الجيش الإيراني غالباً ما كانوا ينتقلون إلى جانب الكرد⁽⁸¹⁾.

(77) المصدر السابق، ص 40.

(78) القفقاس، العدد 284، 1880.

(79) Correspondence Respecting the Condition of the Populations in Asia Minor and Syria ، Turkey. No. 4 ، London ، 1880 ، P. 32.

(80) The Tehran Times ، 17/11/1880.

(81) القفقاس، العدد 317، 1880.

وسيطر الكرد بعد مقاومة قصيرة على مدن مياندوآب وميليكان ومراعة. وزحفوا نحو تبريز، وقد بث ظهور الكرد المباغت في ضواحي تبريز الذعر في المدينة، وشرع سكانها في حمل السلاح وبناء المتاريس⁽⁸²⁾.

اتخذ شيخ عبد القادر في أثناء زحف جيش الشوار جميع الإجراءات لضمان حماية حياة الناس العزل وممتلكاتهم، وتمتع الرعايا الروس في المدينة بحمايته⁽⁸³⁾. وقام عبد القادر بتعيين الحكام للحفاظ على النظام والأمن وإدارة الشؤون في المناطق الواقعة تحت سيطرة الشوار، كما شكل بعد الاستيلاء على صاوجبلاق حكومة كردية مؤقتة. وكانت هذه محاولة لوضع الدول الأخرى أمام الأمر الواقع، وتبين أن هذه الدولة الكردية كانت ضعيفة بقدر ما كانت عابرة.

وتكوّن وضع آخر تماماً في منطقة أورمية، حيث كان الشيخ عبيد الله يقود وحدات الشوار، فقد تمكنت السلطات الإيرانية، وبمساعدة المفازر العسكرية المحلية، من تنظيم دفاع فعال في أورمية، أما عبيد الله الذي كان يأخذ في الحسبان أهمية المدينة الاستراتيجية، فقد سعى للاستيلاء عليها مهما كلف الأمر.

وفي وضع خطير تشكل في المناطق الغربية من البلاد، اتخذت الحكومة الإيرانية التدابير الضرورية لقمع الحركة الكردية، فقد انطلقت بأمر مباشر من الشاه مجموعة من القوات الفارسية بقيادة اعتماد السلطنة العامة من تبريز، والمجموعة الثانية التي أشرف على تدريبها ضباط فساويون (بقيادة حمزة ميرزا حمشة الدولة يرافقه ضباط أوروبيون) زحفت من طهران وعبر همدان إلى كرمشاه، وانطلقت المجموعة الثالثة من القوات بقيادة تيمور باشا من مدينة خوي، كما تشكلت مجموعة أخرى من القوات في ضواحي همدان في أردبيل.

ولما كان إيران تعد العدة لإخماد الثورة، أضعفت الوحدات الكردية المسلحة من هجومها في ضواحي تبريز، وانصرفت إلى النهب في مناطق أذربيجان الغنية، كما أن الكثير من الكرد الذين التحقوا بالثورة للتخلص من الجوع، قد غادروا معسكر الثورة وعادوا إلى بيوتهم بعد أن سلبوا بما فيه الكفاية، وأثر ضعف قوة الكرد في ما بعد تأثيراً كبيراً في مجرى العمليات العسكرية.

(82) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(83) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

اعتبر الشاه الوضع في كردستان خطيراً لدرجة أنه إلى جانب إعداد القوات الإيرانية للحرب توجه إلى روسيا وبريطانيا يطلب منهما إقناع الحكومة التركية باتخاذ تدابير لضرب الكرد من المؤخرة⁽⁸⁴⁾. و أشركت الحكومة الشاهنشاهية قوات الخيالة غير النظامية في العمليات، هذه القوات التي لم تستخدم إلا في حالة الحرب، وتم جمع حوالي عشرين ألفاً من الفرسان من القوادغيين والشاهسويين وتسليحهم⁽⁸⁵⁾. ولعبت هذه الخيالة غير النظامية دوراً كبيراً في إخماد ثورة الكرد، حيث نشرت الذعر والرعب في أراضي كردستان كلها بأعمالها الوحشية ضد السكان الأبرياء، وجرت الحكومة الشاه تيمور باشا، خان ماكو، إلى القيام بعمليات لقمع انتفاضة الكرد.

حالّ التقدم الناجح لقوات تيمور باشا، ووصولها إلى أورمية في الوقت المناسب، دون استسلام المدينة المحاصرة. وأرسل الشيخ عبّيد الله لمحاربتة محمد صديق ومعه مجموعتان من ألفي مقاتل، إلا أن تيمور باشا استطاع التملص من المعركة والزحف نحو المدينة من الجهة أخرى، الأمر الذي اضطر عبّيد الله لأن يزعج بوحده ضد القوات الإيرانية، ومنى الكرد بالفشل في أثناء الاشتباك الذي وقع بالقرب من بيلاف، فراجع الشيخ بعدها إلى قلعة خنس، وتعقب أثره تيمور باشا وهو يذهب ويسلب في طريقه سكان أورمية العزل.

وتكوّنت حالة سيئة بالنسبة إلى الزاحفين باتجاه صاوجبلاتق - تبريز. فقد أدّعي حوادث كثيرة عن خيانة الزعماء الكرد للثورة، وكذلك نقص عدد قوات الشوار نتيجة خروج وحدات الكرد إلى إرغام عبد القادر، وحمزة آغا على التراجع السريع. وتقدّمت القوات الإيرانية بسرعة في الأراضي التي سيطر الكرد عليها دون أن تصطدم بمقاومة كبيرة.

وفي طريقها، حرقّت القوات الإيرانية القرى ونهبت ممتلكاتها، وبطشت بجميع الكرد بلا استثناء دون مراعاةٍ لسنهم، وسواء أشاركوا في الثورة أم لم يشاركوا فيها. وقد أقسم محافظ سيانداو حاجي ميرزا عبد القاسم أن يقطع رأس كل كوردي يقع بين يديه. وأيدت سلطات تبريز وحشية هذه المحافظ⁽⁸⁶⁾. وحسب ما أوردته صحيفة ((الوقت)) التركية، فإن الحكومة الإيرانية أعلنت أن من يأتي

(84) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(85) ل. ك. أرتماتوف، أذربيجان الشمالية. نبذة عسكرية- جغرافية. الجزء 1، تفليس، 1890. ص 75.

(86) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

برأس شخص كوردي يأخذ أربع ليرات لقاء ذلك⁽⁸⁷⁾. وزحفت القوات الإيرانية إلى صاوجبلاق، وهي تنكّل، دون رافة أو شفقة، بالسكان الكرد بعد أن حولت المناطق الكوردية إلى أنقاض. وفي 8 تشرين الثاني اتحدت القوات الإيرانية بالقرب من صاوجبلاق مع القوات القادمة من بناب وبقيادة اعتماد السلطنة، ومن ثم انقسمت إلى وحدتين، بقيت إحداها من صاوجبلاق، أما الثانية فتقدمت نحو أورمية، ومع وصول القوات الإيرانية خرج سكان صاوجبلاق الذين أيدوا الثورة تماماً إلى الجبال⁽⁸⁸⁾.

وتراجع عبد القادر وحمزة آغا وغيرهما من قيادة الثورة مع قواتهم إلى منطقة مركور، وتعقب أثرهم أربعة أفواج من المشاة و1500 فارس بمحوزتهم أربع آليات⁽⁸⁹⁾. وعبر الشوار الكورد في تشرين الثاني حدود الامبراطورية العثمانية تحت ضغط القوات الإيرانية، فطلبت إيران من حكومة السلطان إلقاء القبض على الزعماء الكرد وتسليمهم إليها. وأيدت بريطانيا والنمسا هذا الطلب⁽⁹⁰⁾. كما وضع السفير الانكليزي في اسطنبول، غوشين، شرطاً أمام تركيا وهو ((معاقبة عبيد الله أو تسليمه إلى إيران))⁽⁹¹⁾.

وبعد عددٍ من التحذيرات الشديدة من جانب دول الوسطاء، اتخذت السلطات التركية التدابير اللازمة لاعتقال الشيخ عبيد الله، وخاصةً بعد أن اقتنعت أن الشيخ لا ينوي التخلي عن فكرة القيام الثورة، ولهذا الهدف يقوم بتجنيد الخبراء العسكريين. وقد وُجّه إنذار نهائي إلى الشيخ عبيد الله للقاء ممثلي تركيا لإجراء المفاوضات، وتمكن سليمان باشا، وبدهاء، من إلقاء القبض على الشيخ وإرساله تحت الحراسة إلى اسطنبول، حيث عاش فيها بصفة ((أسير فخري)).

وبهذا انتهت ثورة الكرد، إلا أن حمزة آغا، رئيس عشيرة منكور، قاوم ولفترةٍ طويلة السلطات التركية، فضلاً عن ذلك، فقد ثارت عشيرة هموند بالقرب من كرمنشاه⁽⁹²⁾. وفي عام 1880 ثارت

(87) الوقت، اسطنبول، 1880/12/14.

(88) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(89) المصدر السابق.

(90) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(91) Correspondence Respecting the Condition of the Populations in Asia Minor and Syria، Turkey، No. 4، London، 1880، P.58.

(92) The Tehran Times، 12/11/1880.

عشيرة شكاك الكبيرة وغيرها من العشائر، إلا أنّ السلطات الإيرانية تمكنت من قمع هذه الحركات
وبسرعة.

الفصل الثاني

نضال الكرد التحرري في عصر تشكيل الامبريالية

أثر حلول عصر الامبراطورية تأثيراً مباشراً في الحركة الكوردية التحررية، فالانعطافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي جرت على الساحة الدولية نتيجة دخول الرأسمالية مرحلة الامبريالية انعكست أيضاً على الوضع في كوردستان الواقعة في منطقة من أكثر مناطق آسيا توتراً في ذلك الوقت.

ولقد تميز حلول العصر الجديد بتغيير كبير في بنية المجتمع الكوردي الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما أثر، من كل بد ، في الحركة الكوردية القومية التي ارتقت إلى مستوى جديد ارفع شأناً. ومسألة أخرى هي أن الانعطافات المحددة في المرحلة المدروسة كانت ضئيلة في تطورهم القومي، وذلك بسبب تخلف الكرد الكبير في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية ، إلا أنه لا يجوز عدم تقدير أهمية تلك المتغيرات التاريخية العالمية التي أحدثتها الامبريالية في الشرق الأوسط على وجه الخصوص بغية التحويل القادم لكل البنية الاقطاعية – العشائرية التقليدية في كوردستان، ولتطوير الرأسمالية في هذه المنطقة، ولأجل ظهور القومية الكوردية وانتشارها الواسع ايدولوجيا وسياسياً.

المسألة الأرمنية والكرد

دخلت الحركة القومية الكوردية مرحلة جديدة في ظل ظروف معقدة وسيئة للغاية، التي تعود إلى الحياة السياسية الداخلية في الامبراطورية العثمانية وإيران . فقد جرت في تسعينات القرن الماضي تحديداً، أحداث دامية في غرب أرمينيا وكوردستان على أرضية تفاقم المسألة الأرمنية التي أثارت أزمة في المنطقة وعلى الساحة الدولية. وأثرت مشاركة الكرد المباشرة في هذه الأحداث تأثيراً كاجماً في تطور نضالهم المتزايد في سبيل الانعتاق القومي ، فقد شغلته بالنزاعات الدينية والقومية الأمر الذي كان لصالح ألد أعداء الأقليات القومية في الامبراطورية العثمانية وإيران ولصالح الأوساط الحاكمة في تركيا وإيران، كما كان يستجيب لمصالح الدول الاستعمارية الكبرى التي ما فتئت تؤجج الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط لأغراضها الخاصة.

كان نهوض حركة التحرر الأرمنية في الامبراطورية العثمانية أواخر القرن التاسع عشر نتيجة حتمية للتحويلات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية على حدٍ سواء ، فقد شكل تفكك

النظام الأقطاعي وبروز نظم اقتصادية رأسمالية ونمو دور البورجوازية الارمنية وتعاظمها وفي مقدمتها البورجوازية التجارية والمالية تربة صالحة لنشوء الحركة القومية الأرمنية ونهوضها ، التي رفع رايتها المثقفون الأرمن التقدميون الذين صلب عودهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكان انتصار روسيا في حروبها ضد تركيا، وخاصة في مسرح العمليات العسكرية في القفقاس أهم دافع سياسي لنهوض الحركة القومية الارمنية . ووجد الشعب الأرمني في روسيا محرراً طبيعياً له من النير التركي البغيض الذي طال قروناً عديدة ، إذ بعثت نتائج الحرب الروسية- التركية 1877 - 1878 آملاً زاهية لدى الوطنيين الأرمن ، وبدا أن عملية تحرير أرمينيا كاملاً ليست مستحيلة. وحسب رأي القادة الأرمن، فإن تدويل المسألة الأرمنية قد قدم بشائر التفاؤل، وهذا ما تحدثت عنه، وبصراحة، المادة السادسة عشرة من معاهدة برلين، التي مهدت للحرب بين روسيا وتركيا عام 1877-1878. وبوجه خاص فقد

ألزمت هذه المادة الحكومية التركية بإبلاغ الدول الكبرى عن الإصلاحات في الولايات الأرمنية، وعن التدابير المتخذة لحماية السكان الأرمن من اضطهاد ((الشركس والكرد))⁽¹⁾.

وفي الواقع لم يستطع تدخل أوروبا التخفيف من وطأة وضع الأرمن بسبب تحويل الدول الكبرى المسألة الأرمنية إلى عملة صرف في صراعها التنافسي على الساحة الشرق الأوسطية، وفي نهاية المطاف لأجل التقسيم الاستعماري للامبراطورية العثمانية بما فيها الأراضي الأرمنية التابعة لها.

كان الهدف الرئيسي للسياسة الداخلية التي كان يمارسها الحاكم المستبد والطاغية الدموي السلطان عبد الحميد الثاني(1876-1909) منع التطور اللاحق للنزعات الإقليمية في الامبراطورية العثمانية والقضاء على الحركات القومية التي كانت تهدد بزوالها السريع. وكان ازدياد نشاط الحركة الأرمنية يثير مخاوف خاصة لدى طغمة السلطان الرجعية وليس لاعتبارات سياسة خارجية والمشار إليها فحسب، (فقد كانت تخشى أكثر من أي شيء آخر إمكانية تقديم المساعدة إلى الأرمن من جانب جارة تركيا، روسيا الرهيبة) بل لأنها، أي الحركة الأرمنية، كانت تجري في منطقة من أشد مناطق البلاد توتراً. وكان الكرد الشغل الدائم الذي كان يشغل بال إسطنبول، فهناك لم يعللوا أنفسهم بشأن تهدة الوضع في كردستان الذي حلّ بعد إخماد ثورة الشيخ عبد الله. وكان واضحاً أن قمع العشائر الكوردية الذي تم لقاء ثمن باهظ التكاليف لم يكن ثابتاً، ذلك أنه لم تتم إزالة تلك الأسباب التي دفعت الكرد إلى القيام بالثورة، وعملياً لم يتوقف التذمر بين صفوف السكان الكرد في الامبراطورية خلال الثمانينات كلها⁽²⁾.

وعلى هذه الخلفية، كان تفاقم المسألة الأرمنية اللاحق يشكل خطراً خاصاً على حكومة السلطان، وقبل كل شيء لأنها وضعت الحكومة وجهاً لوجه أمام حركتين قوميتين قويتين وجماهيريتين. وكان أي شكل من أشكال التعاون بين هاتين الحركتين يهدّد إسطنبول بفقدان سلطتها التامة أو الجزئية في ولايات شرق الأناضول وفي شمال العراق، وباشتداد خطر التدخل من جانب الدول العظمى، وخاصة روسيا، ويؤدي - في نهاية المطاف - إلى التسريع في عملية انهيار

(1) ف. مارتينس. مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها روسيا مع الدول الأجنبية الكبرى، الجزء 3، 1888. ص 674.

(2) ن.أ. خاليفين، الصراع على كردستان. (المسألة الكوردية في العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر)، موسكو، 1963. ص 135 - 146.

الامبراطورية العثمانية الجارية في جزئها الآسيوي. وفي هذه الظروف اتخذت حكومة السلطان إجراءات تأديبية، تلافياً لهذا الخطر. وفضلاً عن ذلك اتخذت عدداً من الإجراءات الفعالة لاستمالة القيادة الكوردية الإقطاعية - العشائرية إلى جانبها، هذه القيادة التي كانت تحمل لواء الانفصالية الكوردية الدائم. فقد كانت تَهَبُّ أعيان العشائر الكوردية، وبسخاء، الرتب والأوسمة والألقاب والمال. كما استدعي عدد كبير من أشرف الكرد إلى بلاط السلطان وإلى الخدمة في وظائف الدولة العليا⁽³⁾. وأُنشئت في إسطنبول وبيغداد مدارس (مدارس العشائر) لأبناء الوجهاء من العرب والكرد الذين تعين عليهم التربية بروح الوفاء والطاعة للسلطان⁽⁴⁾.

لم يكن النشاط ((التنويري)) في مركز اهتمام السياسة الكوردية الجديدة أبداً، ففي أوائل عام 1890 أعلن عن تشكيل بعض الفرق من الكرد بإسم الإيالات الحَيَّالة الحميدية ، وذلك تيمناً بإسم السلطان عبد الحميد الثاني. وجرى تشكيل الفرق الحميدية، وقبل كل شيء، في المناطق المجاورة للحدود الروسية، وتبعاً لعلامات العشائر. وكان على كل ((ديم)) تقديم فارس مع جواده، وفي حال عدم وجوده كان عليه تقديم مقاتل من المشاة. وكانت الحكومة تزود بالأسلحة الأفواج الحميدية، التي عليها القيام بالتدريبات عدة أشهر من السنة، وتحت قيادة الضباط الأتراك من سلاح الفرسان. وفي أثناء الحرب، كان أفواج الحميدية المشاركة فيها لدى سماع أول نداء من السلطان⁽⁵⁾. وعلى هذا النحو ارادوا أن يجعلوا من الكرد ما يُشبهه ((القوزاق)) في روسيا لخدمة أغراض الحكومة التركية في السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء.

عندما قامت السلطات التركية بتشكيل الأفواج الحميدية أرادت بذلك: أولاً، تحويل الكرد إلى حاجز عسكري قوي ضد روسيا وأداة عدوان ضد إيران. وثانياً، سمعت للقضاء على ((الحركات)) الكوردية التقليدية، بإخضاعها جميع العشائر لمراقبة صارمة من قبل الإدارة التركية. وقال السلطان: ((يتعين علينا وقبل كل شيء، صهر الكرد هناك (في آسيا الصغرى)

(3) ف. ف. غريازنوف. ((الكورد والحياة الكوردية))، العدد 20، 1970. ص 16-25.

(4) ف. نيكيتين، الكورد، موسكو، 1964. (الترجمة من الفرنسية)

Derk Kinnane, The Kurds and Kurditan, London - N.Y., 1964, P.24. □

(5) الأرشيف التاريخي - العسكري الحكومي المركزي.

(6) .وإلى جانب ذلك. فإن الإصلاح العسكري الجاري بين الكرد وفق خطةٍ منظميها قد منح الحكومة سلاحاً فعالاً لمحاربة الحركات التحررية للأقليات المسيحية، وفي مقدمتها الأرمن. ومن الطبيعي أن تحقيق جميع هذه الأهداف يجب أن يؤدي إلى نتيجة أخرى هامة جداً لصالح الأوساط التركية الحاكمة: إن لم تسحب المسألة الكردية القومية من جدول الأعمال كلياً فقد أُرجئت طويلاً، وهي قد ((نضجت)) خلال القرن التاسع عشر كله، فحكومة السلطان التي تغلبت وبصعوبة كبيرة على الانفصالية الإقطاعية- العشائرية الكردية، والتي كان يتطور ضمن إطارها نضال الشعب الكردي التحرري، اعتزمت عدم السماح لها بالتحول إلى حركةٍ قومية حقيقية هدفها النهائي إنشاء كردستان مستقلة. ولهذا السبب استخدم أسلوب مجرّب، ألا وهو إثارة النزاعات و النعرات بين القوميات. و كانت الأفواج الحميدية تقوم بهذا الدور، وعلى أكمل الوجه، تلکم هي البواعث الخفية والواضحة المحركة لسياسة حكومة السلطان في شرق الأناضول في أواخر القرن التاسع عشر⁽⁷⁾.

وسرعان ما اقتنعت حكومة السلطان أن سياستها الجديدة تجاه الكرد لم تعطي تلك النتائج التي كانت تعول عليها. وهذا ما خصّ، وقبل كل شيء، الجانب العسكري المحض للمسألة. وخيبت الحميدية الآمال المعقودة عليها سواء من الناحية الكمية، أم من الناحية النوعية. فلم تقدم عشيرة واحدة من العشائر تقريباً فوجاً بكامل عداده، فمن بين 51 عشيرة كردية كبيرة قدمت 13 عشيرة فقط الأفراد للقوات الحميدية. ولم تتمكن القيادة التركية العسكرية من تشكيل وحدات مستقلة كبيرة من الكرد مثل الأولوية والفرق، وأنيط بها دور وحدات الاستطلاع والمساعدة والخدمة الصرفة التابعة للقوات التركية النظامية⁽⁸⁾.

كما كانت الحسابات خاطئة في تهدئة الوضع في كردستان، وفي إخضاع العشائر دون قيد أو شرط، فلم يؤدّ تشكيل الحميدية إلى فرض مراقبة الحكومة التركية على جميع الكرد، بل على العكس من ذلك، فقد وجدت العشائر في خطوة السلطات هذه ضربةً جديدةً إلى ((حريتها)) التقليدية وردّت عليها بمقاومة سلبية ونشطة على حدّ سواء. واتسع نطاق فرار المنجدين الجدد

(6) . Ali Vahbi bey Pensees et Souvenirs de l'ex- Sultan Abdul Hamid ،p.17 . □

(7) المصدر نفسه .

(8) غريزانوف،((الكورد والخيالة الكردية))، ص20، أفريقيا، الكورد في حروب روسيا...، ص 254-

من الخدمة، ورفض معظم الكرد في كوردستان الجنوبية (العراق) الانضمام إلى الحميدية، كما جرى تجنيد المقاتلين بصورةٍ رديئة في مناطق أرضروم، وموش، ووان، وبدليس وخاصة في ديرسم⁽⁹⁾. أما تلك المناطق التي جرى فيها تجميع الحميدية بنجاح أقل أو أكثر، فقد كانت السلطات تصطدم بعقبات و مصاعب أخرى. فقد اشتدّ نفوذ عددٍ من الزعماء الكرد، الذين بعد أن قادوا أفواج الحميدية حازوا على وظائف السلطة العسكرية على أفراد عشيرتهم، كما أزدادت استقلاليتهم. وكما كتب أحد المراقبين الروس: ((لم يؤدّ تشكيل أفواج الحميدية في أكثرية مناطق ولايات بدليس، والموصل، وديار بكر إلاّ إلى تعزيز استقلالية عددٍ من زعماء العشائر)) وإن عدداً من العشائر في كوردستان العراق ((مستقلة ومعزولة، لدرجة أنها تشكل دولة ضمن دولة)). وتقلص بصورة شديدة تسديد الضرائب في الخزينة من تلك المناطق التي تشكلت فيها الحميدية⁽¹⁰⁾.

أصبح تجنيد القوات الحميدية في عدد من الأماكن ذريعة لقيام الكرد بالانتفاضة ضد السلطات التركية. وكانت أكبر الحركات تلك التي جرت في صيف عام 1891 وفي خريف العام نفسه في العراق، كذلك في ديرسم خلال عام 1892-1893، فهنا وعدت العشائر بتقديم القوات إلى الحميدية لقاء إلغاء الضرائب، إلا أنها لم تقدّم فارساً واحداً⁽¹¹⁾. وبهذا الشكل أدّى تشكيل الحميدية إلى تعقيد العلاقات المتبادلة بين السلطات التركية وأكثرية العشائر الكوردية، وإلى درجة كبيرة.

وبدا أن السلطات التركية قد نجحت في ذلك الحقل من سياستها الكوردية ((الجديدة)) التي تناولت مسألة تأليب الكرد ضد الأرمن وتحويل الحميدية إلى ((جهاز حكومي لنهب الأرمن - المسيحيين)) على حدّ تعبير بول كامبون، السفير الفرنسي في إسطنبول⁽¹²⁾. وفي الواقع اشتد الاضطهاد والتعسف منذ أوائل التسعينات ضد السكان الأرمن في أرمينيا الغربية، وخاصةً بعد أن سُمح للزعماء الكرد بجمع الضرائب من السكان المسيحيين. وحسب أقوال القنصل الروسي العام في أرضروم، ف. ماكسيموف، كان أفراد القوات الحميدية ((يأتون إلى القرى

(9) أرشيف سياسة روسيا الخارجية .

(10) نشرة أركان مقاطعة الففقاس العسكرية، تفليس، العدد 1-2، ص 51-54، 57 .

(11) أرشيف سياسة روسيا الخارجية .

(12) Documents diplomatiques francais 1871-1914، 1 Serie، Vol 11، 1871 - 1900. P. 72.

ويأخذون كل ما فيها من ماشية ويجمعون المحاصيل الموجودة في الحقول ويأخذونها، هذا بالإضافة إلى نهب أموال عددٍ من الأشخاص⁽¹³⁾. ولم يكن يعرض لإعمال لنهب هذه السكان المسيحيون وحدهم، بل والسكان المسلمون أيضاً، بما فيهم السلطات الإدارية والبوليسية الدنيا التي لم تكن لديها القوة ولا الوسائل الضرورية للتغلب على القوة الكوردية المسلحة ((الطليقة))⁽¹⁴⁾. وكانت محاولات حكومة السلطان في التدخل وكبح جماح الحميدية هي على الأكثر لذر الرماد في العيون ليس إلا، وأشبه بأنها كانت تستهدف استفزاز الأرمن ليقوموا بحركة مكشوفة كي تجد هذه السلطات ذريعة لها في القيام بتنكيل جماهيري ضد السكان الأرمن، وهذا ما أكدته الأحداث اللاحقة.

وفي عامي 1894-1896 انتشرت في الامبراطورية العثمانية كلها، وفي أرمينيا الغربية خاصة، موجة من المذابح ضد الأرمن، فقد قتل خلال عامين أكثر من 300 ألف شخص، وفرَّ عدد كبير من الأرمن إلى خارج البلاد⁽¹⁵⁾.

دبرت السلطات التركية العسكرية- البوليسية المذابح ونفذتها بواسطة القوات النظامية مع استمالة مفارز الإقطاعيين الكرد، بما فيها أفواج الحميدية وعملت الحكومة وبجميع السبل على تدهور العلاقات الكوردية- الأرمنية، فقامت بتأليب الكرد خصيصاً ضد الأرمن، وأججت نار التعصب الدين الإسلامي، وضمنت عدم معاقبة القائمين بالمذابح. وسعت السلطات التركية في كل فرصة مناسبة (وخاصة أمام الشخصيات الدبلوماسية والرأي العام الغربي لإظهار الكرد في المقام الأول دون أن تعرض عن أسلوب كهذا، مثل ارتداء الجنود الأتراك الزي الكوردي القومي)⁽¹⁶⁾.

وتمكنت طغمة عبد الحميد من تحقيق الأهداف التي وضعت نصب أعينها جزئياً. فقد وجهت ضربة قوية لا تحمد عقبائها إلى حركة التحرر الأرمنية، وبينت الحميدية عن صلاحيتها

(13) أرشيف سياسة روسيا الخارجية .

(14) المصدر السابق.

(15) غ.م. أرتونيان، السياسة الرجعية للبورجوازية الإنكليزية في المسألة الأرمنية، موسكو، 1954. ص 190.

(16) أرشيف سياسة روسيا الخارجية، مذبح الأرمن في الامبراطورية العثمانية- مجموعة وثائق ومواد، يريفان، 1966. ص 27-38-82.

في القيام بالإجراءات التأديبية، وساءت العلاقات بين الأرمن والكرد كثيراً، ولم تخطيء حسابات السلطان الذي تصور نفسه دبلوماسياً كبيراً، في عدم استعداد الدول الكبرى للتدخل في بؤرة الأحداث: إنكلترا، وفرنسا، وروسيا القيصرية التي لم تكن ترغب في الإخلال بالتوازن المتزعزع والقائم في ((المسألة الشرقية)) بعد مؤتمر برلين، واكتفت بعبارات دبلوماسية بصورة أساسية، أما ألمانيا الساعية إلى تقوية نفوذها في الامبراطورية العثمانية فقد شجعت في الخفاء سياسة السلطان الداخلية.

غير أن نجاح سياسة ((السلطان الدموي)) الاستفزازية والتدميرية تجاه الكرد والأرمن كان نجاحاً مؤقتاً، أما العواقب السلبية والموضوعة فيها على مستقبل الامبراطورية العثمانية فقد أصبحت أحد العوامل الدائمة التي أدت إلى ضعفها وتفككها. وينسب إلى ذلك عنف السكان الأرمن كلهم الذي كان أمراً طبيعياً ضد السيطرة التركية، وتسليح قطعات من العشائر الكوردية وإخضاعها لتنظيم العسكري. وكذلك حصول الدول الكبرى على أوراق راجحة جديدة للتدخل في شؤون الامبراطورية الداخلية، وكان باستطاعتها أن تستغلها لصالحها في الوقت المناسب لها، والذي لم يكن ملائماً لتركيا. وبدأ تأثير هذه الظروف السلبية ينعكس بسرعة كبيرة بعد الأحداث الدامية في الأناضول الشرقية في أواسط التسعينات.

وجدت كوردستان تركيا كلها وأرمينيا الغربية نفسيهما في هذه المرحلة في حالة من التدهور الاقتصادي والفوضى والنزاع الداخلي. وكان السكان الأرمن، الذين ازدادت، وبشكل كبير، تبعيتهم الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية المباشرة للإقطاعيين الكرد، في وضع صعب للغاية. كتب السفير الروسي في إسطنبول ي. أ. زينوفييف يقول: ((بعد أن حصل قادة العشائر الكوردية على الرتب العسكرية توهموا بأنهم أسياذ سلطة مطلقة في آسيا الصغرى، وبدأوا ينهالون بالسوط على السكان المسيحيين (الأرمن) في بادىء الأمر، ومن ثم على السكان المسلمين))⁽¹⁷⁾. ومن الملاحظ أنه لم يتضرر من الحميدية الأتراك والعرب حسب، بل والكرد الحضري. فمثلاً فقد الكرد الحضري في قضاء هوشاب خلال ثماني سنوات، جراء غارات الحميدية، عشرات الأشخاص من القتلى والجرحى، و800 رأس من الأبقار و10 آلاف من الأغنام والماعز... ولم

(17) أرشيف سياسة روسيا الخارجية .

يتلقّ المتضررون الحماية من جانب السلطات التركية، وذلك لسبب بسيط وهو أن القائمين بأعمال النهب كانوا على الدوام يتفاسمون الغنائم مع السلطات التركية وبسخاء⁽¹⁸⁾!

ولا ينبغي القول إن الحكومة لم تكن ترى خطر الحميدية على أمن الدولة الداخلي وتقويضه. فقد حُدّد تزويد الحميدية بالأسلحة الحديثة، وجرّت محاولات لإخضاع هذه القوات لأوامر الضابط النظاميين الذين جرى تعيينهم في الأفواج، وإدخال الأنظمة إليها حسب ما هو متبع في قوات القوزاق في روسيا⁽¹⁹⁾. إلا أنّ ذلك لم يسفر عن أية نتيجة، لأن السياسة كانت متناقضة داخلياً: واصلوا تشكيل أفواج جديدة للحميدية، وكما مضى، فقد حظيت القيادة الكوردية بعطف خاص من اسطنبول⁽²⁰⁾.

وسرعان ما حصلت السلطات التركية على براهين كثيرة تدل على أنه لا مذابح الأرمن في أواسط التسعينات، ولا ((إطعام)) أعيان الكرد لم يسحب القضية الكوردية من جدول الأعمال. فالسيطرة التركية لم تترسخ في كوردستان مطلقاً، وظلت أكثرية العشائر تحافظ على حريتها التقليدية.

وعلى الأرجح، فقد ازدادت النزاعات مع الكرد في أعقاب مذابح الأرمن أكثر من ذي قبل، وخاصة وجدت حالة متأزمة - كما كان على دوام - في منطقة ديرسم الجبلية (ولاية خربوط)، حيث كان يعيش فيها كورد زازا الذين لم يخضعوا أبداً للمضطهدين الأتراك. أما المركز الآخر لمقاومة السيطرة التركية فقد ظل كوردستان الجنوبية (العراق)، التي رفض سكانها الخدمة في الحميدية⁽²¹⁾. وفضلاً عن حركات العشائر العفوية في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فقد ظهرت بوادر جديدة لأشكال منظمة لنضال الكرد القاطنين في الامبراطورية العثمانية ضد السيطرة التركية، وكان أهم حدث جديد في الحركة الكوردية التحررية هو إقامة صلات مع الحركة القومية الأرمنية في تركيا. ومع أن مثل هذه الوقائع ليست كثيرة، ووجدت آثار العداء السابق أحياناً، إلا أنها دلت على بداية انعطاف في العلاقات الكوردية - الأرمنية، وعلى ظهور عناصر الوعي السياسي في الحركة الكوردية. وهكذا فقد قدم

(18) المصدر السابق.

(19) ((خانة ماكو)) الشرق الجديد، العدد 1، 1922. ص 76.

(20) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(21) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

الکرد أثناء الاضطرابات في صاصون عام 1903 - 1904، مراراً الدعم للأرمن في السر والعلن، الذي بفضل لم يتمكن الأتراك من القيام بمذبحة جديدة، على ذلك النطاق الذي تم قبل عشر سنوات⁽²²⁾.

وبغض النظر عن جميع الجهود التي بذلها عبد الحميد الثاني، فإنه لم يتمكن من جر جميع وجهاء العشائر الكوردية إلى جانبه، فقد وقف قسم كبير منهم موقفاً معارضاً من الحكومة (بعض السلالات المالكة القديمة التي كانت تحلم بإعادة سلطتها على كوردستان ورجال الدين من النحل الدينية الواسعة النفوذ، الذين لم يعترفوا أبداً بنفوذ السلطان التركي وزعماء الكرد غير السنّة وعدد آخر غيرهم).

لقد عاش عدد كبير من الأعيان الكرد بصورة دائمة في العاصمة والمدن الكبيرة الأخرى شاغلين مناصب هامة، ومنها مناصب في البلاط، ولكن خرج من بينهم تحديداً القادة الأوائل للحركة الكوردية القومية العامة، التي شملت الأمبراطورية العثمانية أولاً، ومن ثم إيران. ورغم أنهم ينتمون إلى الفئة الاقطاعية العليا، من حيث الأصل والوضع الطبقي، فقد خرج نشاطهم خارج دائرة الانفصالية الإقطاعية المألوفة، وخدمت موضوعياً التطور الكوردي البورجوازي - القومي الشامل ومصالح القومية الكوردية الناشئة.

لقد احتل ممثلو أسرة بدرخان الصدارة في مرحلة ولادة القومية الكوردية كتيار ايديولوجي وسياسي، وشغلوا على الدوام مكاناً بارزاً في تاريخ كوردستان. فقد شارك أفراد من هذه العائلة في الحركات المناهضة للحكومة، التي نشأت في أواسط التسعينات، وكانت لهم صلات مع منظمات تركيا الفتاة. وفي عام 1898 جرى اعتقال عدد من أفراد أسرة بدرخان بسبب الاشتباه في التحضير لثورة كوردية شاملة، وحتى قيامهم في العاصمة⁽²³⁾. وقد برز بشكل خاص عبدالرزاق، ابن شقيق بدرخان بك، الذي كان في وقت ما رئيساً لدائرة المراسم في البلاط. وقد حاول في تلك الفترة إقامة صلات مع الحكومة الروسية، التي رأى فيها حامية القضية الكوردية في المستقبل⁽²⁴⁾.

(22) المصدر السابق، نشرة أركان مقاطعة القفقاس العسكرية، تفليس، العدد 5-6 ، 1904. ص

29.

(23) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(24) المصدر السابق.

ازداد في هذه المرحلة النشاط السياسي للمهاجرين الكرد، ذلك أن الحكم الاستبدادي في الامبراطورية العثمانية ذاتها قد قضى في نهاية الأمر على كل شكل من أشكال النشاط. وأصبحت صحيفة ((كوردستان)) أول صحيفة باللغة الكوردية، وأداةً دعائية ومركزاً تنظيمياً للقومية الكوردية. وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى صدرت هذه الصحيفة في القاهرة عام 1898، ومرتين في الشهر، ومن ثم صدرت في أوروبا (لندن، فولكستون، جنيف)، كما صدرت في أثناء ثورة تركيا الفتاة، ولفترة قصيرة في اسطنبول، ومن ثم صدرت من جديد في القاهرة (وكان البدرخانيون وحدهم يشرفون على إصدار الجريدة، فقد كان ناشروها ومحروها مدحت بدرخان، عبد الرحمن بدرخان وثريا بدرخان).

كان لهذه الصحيفة في المراحل الأولى من صدورها اتجاه ليبراليّ تنويري، لكنها سرعان ما أصبحت مع ازدياد حدة أزمة الحكم المطلق ونشوء حالة ثورية في الامبراطورية العثمانية في موقف معارض شديد من النظام. كما ازدادت شهرة الصحيفة بين الأوساط الكوردية القومية، رغم أن نقلها إلى تركيا وتوزيعها يلاحقان بشدة. والجدير بالملاحظة أنه كانت تدوي، أكثر فأكثر، على صفحات ((كوردستان)) وعلى صفحات الجرائد والمنشورات الأخرى التي أصدرها المهاجرون، نداءات الوحدة مع الحركة الأرمنية، والقضاء على استفزازات السلاطين المؤججة للتناحر الكوردي - الأرمني، كما أقاموا صلات قوية مع المنظمات البورجوازية الأرمنية القومية وخاصة مع المنظمة الرئيسية فيها مع حزب طاشناق.

وفي الوقت نفسه، حصل تقارب بين القوميين الكرد ومنظمات تركيا الفتاة العاملة في المهجر، وشاركوا في صحافتها، وكان لعبد الرحمن بدرخان، الذي حكمت عليه محكمة السلطان غيابياً بالسجن مدى الحياة، دور كبير في العلاقات مع الأرمن و تركيا الفتاة، كما تقارب مع الجناح اللامركزي في حركة تركيا الفتاة، وشارك في مؤتمرها الأول (1902، باريس)⁽²⁵⁾. وبالطبع لا يجوز المبالغة في نجاح خطوات القوميين الكرد الأولى، فقد كان نشاطهم يجري معزلاً عن الجماهير الشعبية الكوردية، ولم يؤثر تقريباً في الواقع الفعلي في كوردستان، إلا أن ما أفلح الوطنيون الكرد القيام به في أوائل القرن العشرين، سواء أكان ذلك في الامبراطورية العثمانية، أم خارجها، لم يذهب سدى، بل أعطى ثماره في المرحلة اللاحقة.

(25) جليلي جليل، المنظمات الكوردية الاجتماعية - السياسة الأولى في عهد حكم تركيا الفتاة، موسكو، 1975. ص 164 - 175.

وبالتالي لم تعط سياسة حكومة السلطان الجديدة تجاه الكرد نتائجها المرتقبة، فهي عندما استمالت القيادة الكوردية إلى جانبها مستغلةً قسماً من الكرد أداة طيعة عمياء في أيديها، لم تتمكن من القضاء على الحركة الأرمنية، ولا سحب المسألة الكوردية، كقضية داخلية، من ((جدول الأعمال))، إلى جانب ذلك لم تكن للحركات الكوردية دائماً وجهة نظر داخلية وحسب، بل وجهة نظر سياسة الخارجية، التي خلال البحث فيها يبدو خطأ حسابات ((السياسة الكوردية)) التي تنتهجها اسطنبول، بما لا يقبل الجدل.

لم ينحصر نضال الشعب في جميع عهود التاريخ الكوردي ضمن إطار دولة واحدة ما، أبداً، فالكرد كانوا يدركون على الدوام وحدة مصالحهم المشتركة، بصرف النظر عن الحدود الدولية، وكان الأمر كذلك في المرحلة المدروسة، فالإضطرابات والنزاعات الشديدة التي اندلعت في كردستان الغربية والجنوبية وجدت لها أصداء مباشرة في كردستان الشرقية الواقعة تحت سلطة شاه إيران. أما التدخل المتزايد من قبل تركيا والدول الاستعمارية الكبرى، وفي مقدمتها روسيا وانكلترا وألمانيا، جعلت الأحداث الجارية في تخوم القرنين التاسع عشر والقرن العشرين على الحدود التركية - الإيرانية في كردستان - إيران هامة بوجه خاص في التاريخ الكوردي.

كانت في كردستان- إيران مادة قابلة للاشتعال على الدوام، ومع أن الكرد في إيران كانوا يحسون بصورة أقل، استبداد الحكومة المركزية، مقارنة مع الكرد في تركيا، لكنهم كانوا أيضاً مضطهدين، وأقلية قومية محرومة من الحقوق. وقد عانى الكادحون الكرد، سواء من العشائر أم من الحضّر، معاناة شديدة من نير الاقطاعيين الفرس، وخاصة السلطات المحلية التي كان لها في إيران حقوق لا رقابة عليها في المقاطعات الممنوحة لها ((لإعاشتها))، كما أن أكثرية القيادة العشائرية - الإقطاعية الكوردية كانت لها ميول معارضة للقاجار الذين وقفوا منها موقف الشك والريبة تقليدياً، ولم يتقاسموا معها الامتيازات بالدرجة نفسها التي كانت متبعة في الامبراطورية العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني. كل ذلك أدى إلى إيجاد تربة مناسبة لنمو النزاعات الموالية لتركيا بين صفوف الكرد-السنة في إيران، وملاحقات الأخيرين من جانب رجال الدين الشيعة في إيران⁽²⁶⁾.

وعلى هذا النحو، فإن ما كان يغذي الحركات التحررية الكوردية في إيران هو معارضة سياسة سلطة الشاه الاستبدادية من جهة، وتأثير الأوضاع التي تكونت في غرب الحدود التركية. وهذا ما

(26) نشرة أركان مقاطعة الففقاس العسكرية، تفليس، العدد 20، 1907. ص 41.

ترك بصماته الخاصة على حركات الكرد في إيران، التي لم تكن تصبّ على الدوام في مجرى نضال الكرد الشامل في سبيل التحرر القومي، بل مراراً كانت تخدم أغراض سياسة تركيا التوسعية، التي كانت تحلم بالتعويض عن إخفاقات سياسات الداخلية والخارجية على حساب إيران الضعيفة. وفي الوقت نفسه، عندما حاولوا في اسطنبول توجيه الحركة الكوردية نحو إيران، فإنهم قد خططوا لإزالة التوتر في العلاقات القائمة مع الكرد في الامبراطورية العثمانية واضعين نصب أعينهم هدفاً مغريباً، وهو الاتحاد مع أشقائهم في إيران، بالطبع تحت ((قبضة)) السلطان التركي القويّة. وما لا شك فيه أن كل ذلك أدخل جانباً سلبياً كبيراً في تطور الحركة الكوردية القومية، سواء أكان في الامبراطورية العثمانية نفسها، أم في إيران.

وليس من قبيل المصادفة أن التوتر راح يزداد على الحدود الإيرانية - التركية التي تقسم كردستان منذ عام تشكيل الحميدية (1891) تحديداً، عندما اندلعت الاضطرابات في صاوجبلق وجنوبها بين أفراد عشيرة الجاف، الذين كانوا يعيشون في الولايات العراقية وإيران، وذلك نتيجة الدعاية النشيطة التي قام بها الضباط في قوات الحميدية⁽²⁷⁾.

وفي هذه الفترة أيضاً سمحت حكومة السلطان لأبناء الشيخ عبید الله بالعودة إلى كردستان، حيث ازدادت بعدها مباشرة حوادث فرار الكرد من تركيا إلى الأراضي الإيرانية. وقد أبدى نجل عبید الله، الشيخ محمد صديق نشاطاً كبيراً، فقد قام، وبإيعاز من السلطات، بنشاط موالٍ للأتراك في كردستان إيران، ودعا العشائر من أتباع المذهب الشيعي إلى اعتناق المذهب السنّي، وقد أثار ذلك توتراً شديداً على الحدود الإيرانية - التركية، واشتداد القلاقل في صفوف العشائر الكوردية في إيران، وكنتيجة واضحة لتأزم العلاقات الإيرانية - التركية، واشتداد القلاقل في صفوف العشائر الكوردية في إيران، وكنتيجة واضحة لتأزم العلاقات التركية - الإيرانية⁽²⁸⁾.

لقد اشتدّ التوتر على الحدود الروسية - التركية بسبب ازدياد التدخل الامبريالي في الأناضول الشرقية، الذي كان يرتدي أهمية كبيرة من وجهة النظر العسكرية - الاستراتيجية للدول الكبرى المستعدة لحوض معركة فاصلة من أجل تقسيم العالم. ومن هنا يتضح تماماً مدى الاهتمام بالمسألة القومية التي تفاقمت بشدّة في المنطقة، ومحاولة استمالة حركات الكرد

(27) تفليسكي ليستوك، 16، 1891/7/28.

(28) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

والأرمن القومية إلى جانبها. وفي نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين تحديداً، فإن نزعة تدويل القضية الكوردية قد أعطت نتائجها العملية الأولى التي أثرت أكثريتها سلبياً في نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه.

ومن بين الدول الاستعمارية الكبرى، كانت روسيا القيصرية مهتمة أكثر بالاضطرابات في كوردستان وأرمينيا، مما كان له أسباب هامة بما فيه الكفاية. فقد تؤثر أية فوضى تدبّ في الوضع السائد في شرق آسيا الصغرى تأثيراً مباشراً في المناطق المتاخمة لما وراء القفقاس وسكانه الذين توجد في ما بينهم أواصر قريبي عرقية. وكانت الإدارة القيصرية في ما وراء القفقاس تخشى من انتشار الأفكار التحررية في القفقاس بين السكان الأرمن الذين تعرضوا لاضطهاد استعماري. إلا أن الإدارة الروسية في تفليس لم يساورها القلق على مصير الأرمن وحدهم، فقد كان تفاقم القضية الكوردية في تركيا يثير حتماً المصاعب في الإدارة الكرد من رعايا روسيا (كان عددهم يبلغ آنذاك 130 ألف نسمة). وسارعت الأوساط التركية الحاكمة إلى استغلال ذلك لتأجيج النزاعات المعادية للروس بين صفوف كورد القفقاس، وبغية خلق عراقيل أمام روسيا في القفقاس وإرغام بطرسبورغ على التخفيف من ضغطها على تركيا في المسألة الأرمنية وفي مسائل الأخرى.

وكانت النتيجة الثانوية لسياسة كهذه، ازدياد التوتر على الحدود الروسية - التركية، التي كانت المغازر الأرمنية تحتازها من الجانبين لتقاتل ضد القوات التركية النظامية وضد الحميدية. وقد كثرت المناوشات الحدودية، وبمشاركة فعلية من القوات الحميدية في أثناء الحرب الروسية - اليابانية، عندما اتخذت حكومة السلطان موقفاً معادية من روسيا⁽²⁹⁾.

وقد دفع هذا الوضع المتوتر جداً في المنطقة الكوردية - الأرمنية من الشرق الأوسط، وفي ما وراء القفقاس، الذي كان يهدد مصالح روسيا الدولية، مباشرة الحكومة القيصرية إعارة اهتمام زائد للقضية الكوردية. ودعا عدد كبير من العاملين في السلك الدبلوماسي الروسي في كل من تركيا وإيران إلى التخلص من ظاهرة سوء تقدير القضية الكوردية، وبذل جميع المساعي لنشر النفوذ الروسي بين الكرد من سكان الامبراطورية العثمانية وإيران، وبالدرجة الأولى القيام بمحاولة استمالة القيادة الكوردية إلى جانب روسيا، سواء أكانت في الخارج أم في

(29) م.س. لازريف، المسألة الكوردية (1891 - 1917)، موسكو، 1972. ص 87 - 91 -

المقاطع ما وراء القفقاس⁽³⁰⁾. ومع أن السلطات الحاكمة في روسيا لم تبد الرغبة ولا الاستعداد للأخذ بهذه النصائح كاملة، فإنها مع ذلك أخذت تعترف تدريجياً بضرورة دراسة الكرد دراسة شاملة وإقامة صلات مع زعمائهم الكبار. وقد اتخذت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عدداً من التدابير في هذا المضمار، التي لم تكن نتائجها كبيرة في بادئ الأمر، ولكن منذ ذلك الحين، تحديداً أصبح (العامل الروسي) يؤثر تأثيراً ملحوظاً في الحركة الكوردية وأبدت الدول الاستعمارية الغربية، وخاصة إنكلترا اهتماماً أكبر فأكثر بالحركات الكوردية، حيث حاولت الأوساط الحاكمة فيها استغلال الكرد وكوردستان لأغراض سياستها الاستعمارية في الشرق.

وليس مصادفةً، أنه اعتباراً من تسعينات القرن التاسع عشر تحديداً، عندما ازداد التوتر بشدة في غرب أرمينيا وكوردستان اتخذت النشاطات السياسية - الاستخباراتية للوكالة البريطانية نطاقات واسعة بوجه خاص، كما قام بها العاملون في السلك الدبلوماسي البريطاني في الإمبراطورية العثمانية وإيران وعملاء الاستخبارات العسكرية (الذين غالباً ما كانوا يظهرون بمظهر الرحالة الذين يحبون الاستطلاع)، والمبشرين، الذين كانوا يحملون للسكان الأصليين كلمة الله.

كانت جميع مساعي الاستخبارات البريطانية منصبةً على توجيه الحركة الكوردية ضد روسيا، وزرع بذور النزاع الداخلي مع الأرمن. وبالطبع لم تهتم بالقضيتين الكوردية والأرمنية بحد ذاتها، بل كوسيلة ضغط فقط على الإمبراطورية العثمانية وإيران من جهة، وعلى روسيا من جهة أخرى، ولكن ما كان يميز الإنكليز عن غيرهم هو طريقتهم في معالجة هذه المسائل، التي تمثلت، وقبل كل شيء، في الدعاية الواسعة المعادية للروس بين الكرد المسلمين. وقد اشتد هذه الدعاية بوجه خاص بعد عقد حلف عسكري - سياسي بين اليابان وبريطانيا (1902) وعندما حاولت بريطانيا، ولصالح اليابان، تهديد روسيا على الحدود الروسية - التركية. ففي شرق تركيا قام الممثلون الدبلوماسيون البريطانيون في أثناء الحرب الروسية - اليابانية (1904 - 1905) بنشر واسع للمعلومات عن هزائم روسيا في الشرق الأقصى، بين صفوف

(30) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

الكرد⁽³¹⁾. كما كان الألمان في هذه المرحلة يكيّدون لروسيا ويحاولون إلحاق الضرر بها عندما عملوا بين العشائر الكوردية بطريقة ماثلة⁽³²⁾.

وبالتالي أصبحت الأراضي التي يسكنها الكرد في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مسرحاً لتناقضات حادة بين الدول الاستعمارية، إضافةً إلى أن معظم الدول الاستعمارية المعنية كانت تواجه روسيا رغم الخلافات بينها أيضاً، أما المسألة الكوردية فقد لعبت بالنسبة إلى هذه الأطراف المتنازعة دوراً مساعداً وتابعاً.

إن اتّخاذ دول الائتلاف بين 1904 و 1907 شكلها النهائي، الذي تم إنجازه في 31 آب عام 1907 بتوقيع الاتفاقية الأنكلو - روسية حول إيران وأفغانستان، لم يحدث تغييراً في مواقف الدول الاستعمارية عامةً من الحركة الكوردية، ومن الوضع في كوردستان ككل. وفي الوقت ذاته طرح استكمال ميزان القوي النهائي تقريباً على مسرح العالمي، بما فيه الشرق الأوسط، في هذه السنوات أفكاراً جديدةً في ((السياسة الكوردية)) للدول المعنية.

وقبل كل شيء فإن إنهاء الحرب مع اليابان والتقارب مع إنكلترا قد أطلق، وإلى حدّ ما، يد القيصرية في الشرق الأوسط، وبهذا الخصوص شدّت الحكومة القيصرية من اهتمامها بالمسألة الكوردية أيضاً، وقد وضعت مهمة ((توضيح الإجراءات لاستمالة العشائر الكوردية في كوردستان الشمالية إلى جانبها، ولأجل القيام بالانتفاضة في كوردستان الجنوبية وديرسم))، وكذلك المتابعة المتواصلة للعلاقات المتبادلة بين الحكومة التركية والزعماء الكرد، وللعلاقات المتبادلة بين الكرد أنفسهم (من تعليمات جنرال الأركان العامة إلى قائد الأركان العامة في القفقاس بتاريخ 14 تشرين الأول عام 1906)⁽³³⁾، واستأثرت الحميدية (عددها، تمرّكها وغير ذلك) باهتمام خاص لدى الحكومة الروسية.

وفي تلك الآونة لم تتحقق روسيا نجاحات خاصة في كوردستان تركيا (وإلى حدّ ما بسبب معارضة بريطانيا وألمانيا)، ولم تتمكن سوى من إقامة صلات مع محمد صديق والآشوريين -

(31) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(32) الأرشيف التاريخي - العسكري الحكومي المركزي.

(33) الأرشيف التاريخي - العسكري الحكومي المركزي.

(34) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

النساطرة في مقاطعة هكاري⁽³⁴⁾. وعملت روسيا بنشاط أكبر في كردستان إيران، حيث كانت تتمتع تقليدياً بمواقع اقتصادية وسياسية قوية جداً رسّختها اتفاقية 31 آب عام 1907، هذه الاتفاقية التي وضعت شمال إيران كله ضمن دائرة النفوذ الروسي. وهنا لم تتمكن روسيا سوى من استمالة جزءٍ فقط من السكان المسيحيين في أذربيجان إيران وكوردستان إلى جانبها.

لقد أعاق الضعف العسكري - السياسي الملحوظ الذي أصاب الحكومة القيصريّة جرّاء حربها مع اليابان توطيد مواقعها في شرق تركيا وفي غرب إيران، وخاصة استغلال استياء الكرد المتزايد في السنوات الأخيرة من وجود الأنظمة الاستبدادية في تركيا وإيران لأغراضها الخاصة. فضلاً عن ذلك تمكنت حكومة السلطان أحياناً، وبمشاركة الكرد، من إثارة الحوادث على الحدود الروسية - التركية كما راجت في ربيع عام 1907 رواية حول الاستعداد لتدخل كوردي جماعي في ما وراء القفقاس، ولم تتمكن روسيا سوى عن طريق ضغط دبلوماسي شديد على حكومة السلطان من نيل موافقة الأتراك، وإلى حين، على عدم القيام باستفزات على حدود القفقاس، وبمشاركة الكرد⁽³⁵⁾.

لم يؤدّ توقيع التحالف الأنكلو - روسي إلى أي تغيير ملحوظ في سياسة إنكلترا في المسألة الكوردية، فالأوساط البريطانية الحاكمة لم تكن ترغب أبداً السماح بتقوية النفوذ الروسي بين صفوف الكرد، ولم يقتصر ممثلو إنكلترا في شرق الأناضول على القيام باستطلاع عسكري وسياسي، بل واصلوا إجراء عملهم التخريبي النشط بين الكرد والموجّه ضد حليفهم الجديدة روسيا. فمثلاً أمر والي أزمروم، وبإيعاز من القنصل الإنكليزي في المدينة، بتجنيد 20 فوجاً من الحميدية، لكن الثورة التي اندلعت في تركيا عام 1908، هي وحدها التي قطعت دابر هذا الإجراء المكشوف المعادي للروس⁽³⁶⁾.

ولم يستمرّ نفوذ ألمانيا بالنمو سريعاً في السنوات الأخيرة من حكم عبد الحميد في عاصمة الإمبراطورية العثمانية وحسب، بل وفي الولايات الشرقية. وقد قام المبشرون و((العلماء)) الألمان بدراسة واسعة للأراضي التركية والإيرانية التي يسكنها الكرد، وتوغلوا في المناطق

(35) المصدر السابق.

(36) المصدر السابق.

النائية محاولين استمالة الزعماء الكرد إلى جانبهم، وأبدى الألمان، شأنهم في ذلك شأن الإنكليز، اهتماماً كبيراً بتقوية الحميدية وتأييب الكرد ضد روسيا⁽³⁷⁾. وعلى هذا النحو أصبحت كوردستان والمناطق المجاورة لها في السنوات الأولى من القرن العشرين مسرحاً لتغلغل سياسي كثيف قام به الإمبرياليون، ولصراع تنافسي شديد بينهم، حيث واجهت فيه روسيا كلاً من ألمانيا عدوتها المقبلة، و((حليفها)) الجديدة إنكلترا، وحاولت كل دولة من الدول المتصارعة كسب تأييد الكرد الذين اتّبروا للنضال التحرري.

((استيقاظ آسيا)) والكرد

إن من أقوى تجلّيات عصر ((استيقاظ آسيا)) وأكثرها خصوصية كان نموّ الحركة الثورية التحررية في شرق الأوسط، التي بلغت ذروتها في الثورة الإيرانية بين 1905 و 1911، وفي ثورة تركيا الفتاة عام 1908 - 1909، وكانت هاتان الثورتان من أولى الثورات في القرن العشرين التي اندلعت في الشرق المستعمر ضد الأنظمة الاستبدادية المطلقة والمعبرة عن مصالح الأوساط الإكليريكية - الإقطاعية، كما اتسمت، وإلى حدّ معين، بطابع العداء للاستعمار. ولم يقلل فشل هاتين الثورتين نتيجة التخلف الاجتماعي والاقتصادي، وضعف القوى الديمقراطية وسياسة الدول الاستعمارية الكبرى العدوانية من أهميتها التاريخية. فقد اكتسبت شعوب الإمبراطورية العثمانية وإيران (بما فيها الكرد أيضاً) خبرة جيدة في النضال التحرري وقامت بحركة منظمة في سبيل الحريات الديمقراطية والاستقلال.

وكان كورد الإمبراطورية العثمانية أول من ثاروا، بعد ربع قرن من الانقطاع. وليس مصادفة أن ذلك جرى في عام 1905 المشهود، فقد بدأ تحت تأثير الأحداث في روسيا المجاورة وإيران تشكيل وضع ثوري في تركيا المتعددة القوميات. وأخذ الأتراك وشعوب الإمبراطورية المضطهدة على حدّ سواء يعبرون علناً عن استيائهم من حكم عبد الحميد الثاني الاستبدادي وطغمته المأجورة، كما شاركت العشائر الكوردية، وبنشاط، في الحركة الجماهيرية المتنامية، التي عانت تعسف الموظفين الأتراك وابتزازهم.

(37) المصدر السابق.

وفي أيلول عام 1905، بدأت الاضطرابات في مقاطعة ديرسم الجبلية الوعرة. وفي تشرين الثاني من العام ذاته اندلعت الثورة فيها وفي ضواحي بدليس وبايزيد، والتي كان عزم السلطان جمع إتاوات جديدة من الكرد دافعاً إليها. والجدير بالذكر أن القوات التركية المرسلّة لإخماد الثورة قد اصطدمت بمقاومة عنيفة ليس من جانب الكرد وحدهم، بل ومن جانب السكان الأرمن المحليين⁽³⁸⁾.

وفي أوائل عام 1906 اندلعت الاضطرابات بقوةٍ جديدةٍ بين الكرد في ولاية أرضروم وبدليس، وكانت انتفاضة سنجق سيرت قامت بها عشائر ((بنجار)) بقيادة بشار جتو كبيرة بوجه خاص. ومنذ شهر نيسان أحرز بشار جتو نصره الأول على القوات التركية، وفي ما بعد شنّ هجمات ناجحة على القوات التركية، وذلك بعد أن انسحب إلى الجبال تحت ضغط منها. وفي أواسط أيار شملت عملياته ضد القوات التركية ولاية ديار بكر. وهنا قاتل العرب مع الكرد جنباً إلى جنب ضد الحملات التأييدية. ولم تتمكن القوات التركية من إحراز تفوق على الشوار إلا بعد أن مارست سياسة الأرض المحروقة⁽³⁹⁾. كما جرت حركات مشتركة للعرب والكرد في كوردستان الجنوبية. وقد نوّه المراقبون إلى أن الميول المعادية ضد الحكومة لدى الكرد العراقيين قد مهّدت السبيل أمام ثورة العرب التحررية الملتهبة في اليمن وكذلك أمام السكان الأتراك في وسط الأناضول⁽⁴⁰⁾.

ولم تتوقف الإضرابات في ديرسم، التي تحولت في ربيع عام 1908 إلى ثورة كبيرة جديدة، ولم تتمكن الحكومة من القضاء عليها نهائياً. وقد انسحبت كورد - زازا إلى الجبال الوعرة، ومنها شنوا هجمات فدائية فعالة⁽⁴¹⁾.

وكان الوضع الذي تشكل خلال هذه السنوات في كوردستان الجنوبية - الغربية من أكثر الأوضاع خطورة على حكومة السلطان، حيث اشتهر منذ أوائل القرن العشرين زعيم العشائر المملّية إبراهيم باشا، الذي حسب أقوال السفير الروسي في اسطنبول ي.أ. زينوفييف ((كان يتمتع بنفوذٍ كبيرة في المنطقة، لدرجة أن مطالبه كانت تحظى بالاحترام

(38) تيفليسكي ليستوك، 1905/10/7.

(39) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(40) أ. م. فالويسكي، الثورة في شرق الأناضول عشية ثورة تركيا الفتاة، موسكو، 1958

(41) الأرشيف التاريخي - العسكري الحكومي المركزي.

أكثر من أوامر السلطان نفسه))⁽⁴²⁾. وقد كان يسيطر سيطرة مطلقة على الأراضي الممتدة من بيرجيك على نهر الفرات وحتى مدينة الموصل على نهر دجلة، وحسب أقوال أحد الرحالة الألمان فإنه كان يلقب ((بملك كوردستان الذي لم يُتوجَّ))⁽⁴³⁾. ومنذ عام 1906 - 1907 تصرف دون رقيب وحسب هواه في مناطق ديار بكر، وحلب، وأورفة، وماردين وديريك.

قام إبراهيم باشا على رأس فوجين من قوات الحميدية، وخلافاً لأمر السلطان القاضي بالتوجه إلى اليمن لإخماد ثورة الإمام يحيى فيها، بنهب السكان الواقعيين تحت حكمه من المسلمين والمسيحيين على حد سواء بما فيهم الكرد أنفسهم. وفي خريف عام 1907 كان إبراهيم باشا يحاصر عملياً مدينة ديار بكر بعد أن دمر في ضواحيها عشرات القرى التابعة للمسيحيين والكرد، ولم يُكَنَّ الأتراك والأرمن والعرب وحدهم المحقد عليه، بل الكرد أيضاً، بمن فيهم عدد كبير من أنصاره من اتحاد المملّيين⁽⁴⁴⁾.

كانت حركة الكرد المملّين بقيادة إبراهيم باشا حركةً رجعيةً من حيث الشكل والمضمون عكست بوضوح التخلف الشديد للمجتمع الكوردي، آنذاك، الذي كان يقوده، كما مضى، الإقطاعيون الكبار. وفي الوقت ذاته كانت هذه الحركة عاملاً هاماً في تقويض دعائم حكم السلطان المطلق في الأقاليم الكوردية من الإمبراطورية العثمانية.

إلا أنه رغم كل تناقضات الحركة الكوردية عشية ثورة تركيا الفتاة، فقد أصبحت من الناحية السياسية أكثر نضجاً عما كانت عليه في السنوات العشر الماضية، ومؤشر ذلك هو تلك الحركات المشتركة للكورد والأرمن، سواء ضد السيطرة التركية، أم ضد أعمال النهب والسلب في أثناء قيام التمردات الإقطاعية على غرار انتفاضة إبراهيم باشا. ولم يكن الاتحاد الكفاحي بين الكرد

(42) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(43) M.Wiedemann, Ibrahim Paschas Gluk und Ende. Eine Episode aus den Kurden Kamp-fen in Kleinasien, Asien. B., No. 3, 1908. P. 35-37.

(44) E.B. Soane, to Mesopotamia and Kurditan in Disguise. With Historical Notices of the Kurdish Tribes and the Chaldeans of Kurdistan. London, 1912. P. 53 - 66. □

والأرمن ظاهرة استثنائية بعد، الأمر الذي يدل على فشل محاولات السلطات التركية إثارة اصطدامات كوردية - أرمنية⁽⁴⁵⁾.

وحاولت الطغمة السلطانية، التي انتابها القلق حين سماع مثل هذه الأخبار السيئة من الولايات الشرقية، تفعيل نشاط الحميدية من جديد، ولكن هذه المرة ليست بصفة حاجز عسكري ضد روسيا، بل كأداة تأديبية في أيدي الرجعية التركية. وقد أعطت سياسة السلطان الاستفزازية ثمارها في أماكن عدة، وخاصة في ولاية بدليس. وقد ساءت أوضاع السكان الأرمن الذين عانوا كثيراً بسبب الظلم والنهب الذي تعرضوا له من جانب الحميدية ومفارز البكوات الكرد. إلا أن ضحايا هذه التجاوزات لم تكن من المسيحيين وحدهم، بل من معظم السكان العزل بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية، بما فيهم الكرد⁽⁴⁶⁾. واتخذت الاضطرابات في عدد من المناطق نطاقات خطيرة على أمن الدولة مما استدعى عرض الأمر حتى على سفراء روسيا، وانكلترا وفرنسا. ولذر الرماد في العيون، أرسلت حكومة السلطان لجناً مختلفة إلى بدليس وولايات أخرى اقتصر أعضاؤها، بعد أن أخذوا الهدايا من الزعماء المحليين ومن قواد الحميدية، على إسداء النصائح لأفراد الحميدية بنهب السكان الأرمن وحدهم وقتلهم⁽⁴⁷⁾.

وعموماً لم تؤد محاولة الحكومة في الاعتماد على قيادة الحميدية إلى تعزيز مواقعها بين السكان الكرد كلهم. وظلت حالة توتر شديد في الولايات الكوردية والأرمنية من الإمبراطورية على حد سواء، شكلت معها خطراً على السلطات.

كما بات واضحاً تماماً في هذه السنوات أن محاولة حكومة السلطان في شطب القضية الكوردية عن طريق ضم القيادة الكوردية إلى المناصب العليا في العاصمة قد باءت بالفشل. وما دلّ على ذلك بوجه خاص هو مقتل رئيس الحرس التركي وقائد اسطنبول رشيد باشا، في نيسان عام 1906. وقد تبين أن لعدد من أفراد أسرة بدرخان، بزعامة عبد الرزاق، وعلي شامل باشا، ضلعاً في المؤامرة، فلقد قاما بالتحضير لاغتيال السلطان نفسه. وقد جرى إعدام

(45) تيفليسكي ليستوك، 1905/2/2 و 1908/6/26.

(46) British Documents on the Origins of the War 1898 – 1914. Ed. by G.P.Gooch and H. Tampley. Vol . 5. London ، 1926 – 1938 ، P. 37-38. □

(47) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

المشاركين في عملية القتل مباشرة، أما البقية ، ومن بينهم عبد الرزاق بك وعلي شامل باشا ، فقد تم نفيهم إلى طرابلس (في افريقيا). وفي آن واحد اتخذت التدابير لتعزيز القوات العسكرية – البوليسية في الولايات الكوردية، إلا أن الحكومة لم تفلح في اتخاذ أية خطوات هامة، ذلك أن أيام حكم السلطان كان معدودة⁽⁴⁸⁾.

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين نما الوضع الشوري في إيران نمواً سريعاً، مما انعكس فوراً على المناطق الكوردية من البلاد. وكما أُشير آنفاً، فإن السبب الرئيسي لاستياء الكرد في إيران كان سياسة الاستبداد والاضطهاد التي مارستها سلطات الشاه، والتي ضربت المصالح الحيوية لمختلف فئات المجتمع الكوردي. وفي هذه الأثناء أثار الأتراك الوضع المتوتر في كردستان إيران بصورة مصطنعة لأغراضهم، وهو ما كان مادة حافزة للاستياء الدائم بين الكرد في إيران . فمثلاً، ساهم دخول الشيخ محمد صديق في أوائل شباط عام 1904 (وبيعاز من والي وان طاهر باشا) إلى الشريط الحدودي الإيراني في منطقة صومالي- براندوز مساهمة كبيرة في تأزيم العلاقات المتبادلة بين العشائر الكوردية في إيران والحكومة إلى درجة خطيرة⁽⁴⁹⁾.

وحدث الانفجار في صيف عام 1905 بسبب مقتل جعفر أغا غدرًا في تبريز، وكان زعيم عشيرة هركي من سلماس ورمز المعارضة الكوردية في إيران. واندلعت على الفور انتفاضات الكرد في عدد كبير من مناطق كردستان وأذربيجان. وأصبح كل من والد جعفر أغا، محمد أغا، ولا سيما شقيقه إسماعيل أغا سمكو ألد أعداء حكومة الشاه، وقد لعب سمكو في ما بعد، وخلال ربع قرن، دوراً رئيسياً في حركات كرد إيران المعادية للحكومة. وفر الاثنان إلى الامبراطورية العثمانية، وانتقل محمد اغا إلى اسطنبول وبدأ بشن غارات على منطقة خوي- سلماس انتقاماً لأخيه. وسرعان ما تمركز في قلعة قوتور في الأراضي الإيرانية، التي كانت تحتل مركزاً استراتيجياً هاماً. وقد لعبت مواقف سمكو في ما بعد دورا في الأحداث الجارية في الشريط الحدودي التركي – الإيراني وفي كردستان إيران⁽⁵⁰⁾.

(48) المصدر السابق.

(49) القفقاس، 1904/5/14.

(50) (نشرة معلومات عن الدول المجاورة من دائرة الاستطلاع)، تفليس، العدد 3، 1911 – 1913،

وفي كانون الأول عام 1905 انفجرت الثورة الديموقراطية - البورجوازية في إيران، وبدأ في جميع أرجاء البلاد، وخاصة في المحافظات الشمالية والغربية، كفاح مسلح قام به الثوار- الفدائيون ضد العصابات الرجعية الموجه من قبل إدارة الشاه، كما شاركت في هذه الاشتباكات العشائر الكوردية التي حاربت غالبيتها إلى جانب الفدائيين، إلا أن عدداً من الزعماء الكرد وقف إلى جانب المدافعين عن ((النظام القديم)) مسترشدين بدوافع نفعية وآنية.

ويتم تفسير الازدواجية في موقف الكرد من الثورة الإيرانية بالتخلف العام للمجتمع الكوردي في إيران القاجار. فقد كان زعماء العشائر ورجال الدين من الخانات والشيخو يوجهون جميع نشاطات الكرد الإيرانيين السياسية، في حين أنهم لم يكونوا على الدوام في مستوى أحداث العصر. وتمكّن قسم منهم من إدراك ضرورة إسقاط نظام الشاه الرجعي كشرط ناجح لتلبية طموحات الشعب الكوردي القومية، بل إن الفكرة القومية ذاتها أخذت ، بالكاد، تشق طريقها في كوردستان إيران. فقد كانت المقدمات الاجتماعية - الاقتصادية في غاية الضعف لأجل ذلك. تلکم هي أسباب مرحلة متناقضة كانت أحياناً في غاية التذبذب في مواقف عددمن القادة الكرد البارزين في إيران خلال مجرى النضال الشوري لسنوات طويلة.

وبعد قيام الثورة، سرعان ما وجهت مجموعة من الزعماء الكرد عريضة إلى الشاه سميت ((الدستور الكوردي))، إلا أنها لم تنتظر الرد. وكما يبدو فإن هذا كان أحد الأسباب التي أدت بالكرد إلى تأييد الدستوريين في شمال غرب إيران. وفي تشرين الثاني عام 1906 انتقلت السلطة في أورمية وبمشاركة الكرد النشيطة إلى أيدي انجومن، الذي كان يتألف من نواب الشعب المنتخبين⁽⁵¹⁾.

ولأجل وصف موقف الكرد في الثورة الإيرانية فإن الأحداث التي جرت في ماكو وفي منطقة خوي مؤشرات في غاية الأهمية. فقد اندلعت في ربيع عام 1907 انتفاضة في ماكو ضد الخان المحلي والرجعي المتعصب مرتضى كلي خان إقبال السلطنة، وقدّم المساعدة للثوار ما يقارب من 30 ألف كوردي، بقيادة عزة الله الخان، الذين مدّهم انجومن خوي بالسلاح. وزحف الكرد باتجاه ماكو، فاضطر كلي خان إلى الفرار إلى روسيا⁽⁵²⁾.

(51) ي. أ. فاريزوف. مقالة كتيب لمقدمة كتاب ف. نيكيوتين، الكورد، موسكو، 1964. ص 10.

(52) أرشيف سياسة روسيا الخارجية“ تيفليسكي ليستوك، 1907/4/14.

(53) الفقفاس، 16، 1907/7/18.

وفي صيف عام 1908 تمّ قمع الحركة الشعبية في ماكو، لكن سكان شمال - غرب إيران، الذين كانوا ينتمون إلى عشائر مختلفة، وصلوا اضطراباتهم⁽⁵³⁾.

تميّزت المرحلة الجديدة من نهوض حركة التحرر الكوردية في عصر ((استيقاظ آسيا)) بقيام الحركات العنيفة ضد الحكومة، والتي لم ترافقها - كقاعدة عامة - مطالب سياسية واضحة. صحيح أنه طالب عدد من الزعماء الكرد في ذلك الوقت بالحكم الذاتي، وعدم تدخل السلطات نهائياً في ((شؤون العشائر الداخلية))، إلا أن ذلك لم يكن ظاهرة نموذجية. فلقد حاول زعماء الحركة الكوردية التعويض عن ضعف مواقعهم السياسية الداخلية بالاعتماد على القوى الخارجية، أي على مساعدة الدول الكبرى العسكرية والسياسية، وفي مقدّمتها روسيا وإنكلترا اللتين كانتا تتمتعان بنفوذ أكبر بين الكورد.

اتخذ عدد من الإقطاعيين الكرد مثل حسين باشا، زعيم اتحاد عشيرة حيدران، وسالم باشا زعيم عشيرة زيلان وغيرهما، مواقف موالية لروسيا. وأعلن الشيخ محمد صديق أن ((كوردستان كلها من بايزيد وحتى كرمينشاه، قد خارت قواها نتيجة تعسّف السلطان واضطهادها، وأن رغبة السكان هي أن يكونوا تحت حماية روسيا، أو تحت حماية الدول الكبرى على أقل تقدير))⁽⁵⁴⁾. اتخذ الزعماء الكرد في إيران اتجاهاً أكثر نحو إنكلترا، وحاول الإنكليز الذين كانوا يغزلون الدستوريين الإيرانيين آنذاك استغلال العشائر الكوردية المشاركة في الحركة الثورية، وذلك بغية ترسيخ مواقعهم في كوردستان إيران، وحققوا أكبر النجاحات بين صفوف عشائر بكزاده (منطقة صاو جبالق)⁽⁵⁵⁾.

ولم يدرك عدد كبير من القادة الكرد في ذلك الوقت مهام الشعب القومية الحقيقية والدوافع الحقيقية لسياسة الدول الاستعمارية في الشرق الأوسط، فهم قد بالغوا، في أفضل الأحوال، في تقدير عامل المساعدة الخارجية، وحوّلوه، في أسوأ الأحوال، إلى هدف بحد ذاته وكوسيلة لبلوغ مآربهم ومخططاتهم الخاصة، في حين أن المساعدة الخارجية للحركة الكوردية كانت تتسم على الدوام بطابع مؤقت، آني ومشروط.

(54) الأرشيف التاريخي - العسكري الحكومي المركزي.

(55) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(55) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

وهذا ما تجلّى بوضوح كبير في أثناء مرحلة التدخل التركي في كردستان إيران، فقد بدأ بدخول قوات الجيش التركي النظامية والحמידية في أواسط آب عام 1905، وتوسّع باستمرار وبلغ ذروته في النصف الأول من عام 1908. ففي هذه المرحلة احتلت القوات التركية أراضي واسعة غرب بحيرة أورمية وجنوبها، وحاصرت، بل احتلت، وبصورة مؤقتة، مدينة صاو جبلاق المدينة الرئيسية في كردستان إيران. كانت المنطقة تعاني النهب والظلم، ولم تتمكن سلطة الشاه التي ضعفت ضعفاً شديداً نتيجة الثورة المندلعة، من إبداء مقاومة فعالة ضد القوات التركية الغازية⁽⁵⁶⁾.

عندما شنت حكومة السلطان هجومها دون إنذار مسبق على الدولة المجاورة فإنها حاولت في ظروف التذمّر الشوري، الذي بدأ في البلاد، ترسيخ وضعها وتقوية نفوذها عن طريق إحراز نجاح عسكري وسياسي خارجي. وإلى جانب ذلك رغبت في توجيه الحركة الكوردية شطر إيران مغربية القيادة الكوردية بالربح السهل في المناطق المحتلة، وكأفضل وسيلة لوضع كردستان كلها، أو معظمها، تقريباً تحت السلطة التركية. وكما كتب القنصل الروسي العام في تبريز بي.ف. ميللر، فإن الأتراك حاولوا بالدرجة الأولى ((تقوية نفوذهم وسلطتهم على السكان الكرد المحاربين في المنطقة الحدودية من البلاد واستخدامهم حسب أهوائهم. وقد كانت المسألة الحدودية - ولا زالت - ترتدي، بالنسبة إلى الأتراك، طابعاً إستراتيجياً، وقبل كل شيء. وإن سياستهم يرمتها ليست موجهة نحو إيران، بل نحو روسيا))⁽⁵⁷⁾.

وقد لوحظ هنا، وبشكل صائب، جوهر التدخل التركي المعادي للروس والكرد، الذي كان من أهم أهدافه وقف تطوّر الحركة التحريرية في كردستان، وتحويل الكرد إلى أداة طيعة عمياء للتوسع السلطاني. بيّد أن أحد الأهداف الهامة للتدخل التركي في الشريط الحدودي كان إيران نفسها، ذلك أن عبد الحميد الثاني وزمرته اللذين أصابهما الذعر والهلع من نجاحات القوى الثورية الديمقراطية في إيران، وخشياً من تأثيرها على الأوضاع في تركيا، قد تأمرا مع الرجعيين الإيرانيين بما فيهم، كما يبدو، مع شخصيات في بلاط الشاه، فخططوا للقيام بالتدخل

(56) س. ي . أرباتوف، ((النزاع الإيراني - التركي الحدودي))، شريعت، عدد21، 1908، ص 10

- 12 " مواد لدراسة الشرق، الإصدار الأول، 1909، ص 3.

(57) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

وتوجيه ضربة إلى المعسكر الديمقراطي وإبعاد الكرد الإيرانيين عنه بوجه خاص⁽⁵⁸⁾. لقد تحققت حسابات السلطات التركية الموضوعية على مساعدة الكورد لها، الى حد ما في أثناء تدخلها في ايران. صحيح أن القيادة التركية لم تتمكن -كما خططت في بادىء الأمر- من تحويل الحميدية الى قوة ضاربة رئيسية، لكن العشائر الكوردية "غير المنظمة" قدمت دعماً هاماً للقوات الغازية مما كان لصالح الأتراك بوجه خاص، ذلك ان الاستخدام الواسع للقوات النظامية كان مشحوناً بتعقيدات في السلسلة الخارجية.

في النصف الأول من عام 1908 بلغت الأعمال العدوانية التركية في غرب إيران أوسع نطاق، وقد عمّت في هذه الأثناء فوضى عارمة في المنطقة كلها التي اشتدت نتيجة شلل إدارة الشاه المحلية. وقامت مفازل الكرد وبتحريض من الأتراك بنشر الإرهاب بين السكان، وخاصة بين المسيحيين. ففي أواخر أيار عام 1908 تم حرق 28 قرية وكنيسة واحدة في مقاطعتي سلماس وصوماي خلال أسبوع واحد⁽⁵⁹⁾. فالإرهاب والعنف الذي قام به الأتراك وبمساعدة الإقطاعيين الكرد كان يستهدف بثّ الذعر والرعب في نفوس السكان المحليين وإرغامهم على قبول الاحتلال التركي، دون أية شروط.

ورغم أعمال السلب والنهب الفظيعة في الشريط الحدودي من غرب إيران، لم يؤدِ العدوان التركي في مرحلته الأولى إلى مقاومة نشيطة للسكان المحليين. فضلاً عن ذلك فإن الكرد الذين كانوا يؤلفون أكثريتهم، قد ساعدوا الأتراك في أغلب الأحيان. وحسب ما أعلنته الصحيفة الأرمنية ((مشاك)) فقد ((وقف إلى جانب الأتراك ما يقارب من 50 ألفاً من الخيالة و 25 ألفاً من المشاة الكرد))⁽⁶⁰⁾.

والجدير بالذكر أن القيادة العسكرية التركية كانت تثق أكثر بالكرد الإيرانيين الذين لم تتطور لديهم الأفكار القومية تطوراً كبيراً في تلك الفترة عما هي لدى الكرد في تركيا، وحتى لدى أفراد

(58) B. Martin, German –Persian Diplomatic Relations 1873–1912, P. 100 – 102, □

تفليسكي ليستوك، 3، 1907/8/22.

(59) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(60) تفليسكي ليستوك، 1906/2/23.

الحميدية الذين بينهم عدد كبير من ((غير الموثوق بهم)) والذين كشف أمرهم في صلاتهم بالشوريين الإيرانيين⁽⁶¹⁾.

أدى عجز سلطة الشاه، والواضح، بين 1905 و 1908، وعدم قدرتها على مقاومة الاحتلال التركي ونشاط الأتراك التخريبي بين الكرد في كردستان إيران إلى فقدان ثقة الكرد وسكان المنطقة كلها بها على السواء. وقد زاد الطين بلةً ابن عم الشاه ومحافظ أذربيجان الذي شدد من اضطهاد الكرد عام 1907 بدلاً من محاربته العلنية للقوات التركية، الأمر الذي أثار حفيظتهم أكثر من ذي قبل ، وقدم للأتراك ذريعةً أخرى للتدخل⁽⁶²⁾.

إلا أن النجاح لم يحالف طغمة السلطان في مخططاتها، التي كانت تأمل في إطالة مدة بقائها في السلطة من خلال القيام بمغامرة سياسية خارجية ناجحة. وإخماد لهيب ثورة الشعوب المضطهدة في الإمبراطورية العثمانية، بما فيهم الكرد. وفي النصف الأول من عام 1908، عندما وسع الأتراك وبنشاط من احتلال الأراضي، اصطدموا بعقبة كبيرة صعبة الاجتياز. والحديث يجري هنا عن تغيير الوضع على الساحة في الشرق الأوسط لغير صالح إسطنبول وألمانيا الواقعة خلف ظهرها، والذي كان سببه التقارب الأنكلو - روسي وتشكيل دول التحالف.

أدى استقرار الحكم القيصري مؤقتاً بعد إخماد ثورة عام 1905 وتسوية الخلافات الأنكلو - روسية الأساسية في آسيا إلى السماح لحكومتها روسياً وإنكلترا بالتدخل النشط في النزاع التركي - الإيراني الحدودي“ فقد شعرت إنكلترا، وروسيا بشكل خاص، بالقلق نتيجة تقوية تأثيرها على حكومة السلطان والتدخل في منطقة كردستان الإستراتيجية الهامة وتقويض المواقع الروسية والإنكليزية في إيران⁽⁶³⁾.

(61) المصدر السابق.

(62) م. س. إيفانوف، الثورة الإيرانية 1905 - 1911، موسكو، 1957. ص 206 “أرشيف سياسة سوريا الخارجية.

(63) أ. ك فوكس، ((السياسة الألمانية في إيران)) الشرق الجديد ، العدد 20، 1928. ص 117-118 ، 122.

ومنذ أوائل عام 1908 قامت روسيا، وبتأييد إنكلترا، مستغلةً استئناف عمل اللجنة التركية - الإيرانية الحدودية بممارسة ضغط دبلوماسي منظم على حكومة السلطان، مطالبة بانسحاب القوات التركية من الأراضي الإيرانية.

إلا أن الحكومة القيصريّة لم تكن ترغب في ظل الوضع السياسي الداخلي والخارجي آنذاك في استخدام القوة لحماية مصالحها في غرب إيران، واكتفت، ولفترة طويلة، باستخدام أساليب التأثير الدبلوماسي وحدها التي كانت فعاليتها قليلة الشأن.

وجرى الانعطاف في حزيران عام 1908 عندما ضمنت روسيا لنفسها تأييد إنكلترا الدبلوماسي وهددت بإجراء الاستعدادات العسكرية في القفقاس، إن لم تقم تركيا ((بلجم الكردي))، ولم تبدأ بسحب قواتها من المناطق الإيرانية المحتلة⁽⁶⁴⁾. وفي هذه الظروف اتخذت الحكومة التركية قراراً بسحب جميع وحداتها المسلحة من الأراضي الإيرانية ((التي لا خلاف عليها)) إلى المنطقة الحدودية التي كان لتركيا مع إيران خلاف حدودي عليها منذ أمدٍ طويل⁽⁶⁵⁾.

وفي ما بعد تعيّن على الأتراك في محاولاتهم الاحتفاظ بالأراضي المحتلة أتباع التكتيك الدفاعي بصورة أساسية، والذي لم يبشر بالنجاح. وكان ذلك يعني حلول أزمة في السياسة الكوردية للأوساط التركية الحاكمة، وإضافة إلى ذلك اقترب فشلها النهائي. وكانت محاولة تركيا وقف عجلة تطور الحركة الكوردية القومية محوّلة إياها إلى قوة مساعدة للتوسع التركي وهمية ومعادية للتاريخ، لذا كانت فاشلة. وهذا ما انكشف سريعاً جداً وفي العام ذاته، أي عام 1908.

(64) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(65) المصدر السابق.

الفصل الثالث

الحركة الكوردية بعد الثورتين الإيرانية وتركيا الفتاة

دخل الشرق الأوسط كله تقريباً (الإمبراطورية العثمانية وإيران) عشية ثورة تركيا الفتاة مرحلة أزمة ثورية حادة. ففي 23 تموز عام 1908 انهار نظام السلطان ((الدموي)) عبدا لحמיד الثاني في أعقاب انقلاب عسكري قام به أنصار تركيا الفتاة. وقد كان هذا النظام يمثل الرجعية السوداء والاستبداد خلال ثلث قرن من الزمن. وبعد تسعة أشهر من الثورة تم عزل عبد الحميد الثاني عن العرش نهائياً. وفي إيران، حيث اندلعت الثورة قبل عامين ونصف، بلغ الصراع بين القوى الرجعية والديمقراطية أشده، حيث أحرزت فيه القوى الديمقراطية عدداً من الانتصارات الهامة (الانتفاضة في تبريز، وتسلم أنصار الدستور السلطة في عددٍ من المدن الكبيرة، وعزل الرجعي محمد علي شاه في تموز عام 1909). وأثرت هذه الأحداث تأثيراً كبيراً في السكان الكرد في المنطقة، حيث أدت بحركة الكرد القومية إلى ارتقاء طور جديد.

وأدى سقوط أنظمة الحكم المطلقة في الإمبراطورية العثمانية وإيران وإقامة نظم دستورية في هاتين الدولتين المستبدتين، وظهور الأتراك والفرس أمام أنظار الشعوب المضطهدة، ليس في حلة المضطهدين المألوفة، بل كمناضلين أشداء ضد الاستبداد، وأخيراً النهوض الفكري - السياسي والمعنوي - النفسي العام، الذي امتاز به عصر الثورة، كل هذا أدى إلى خلق ظروف داخلية سياسية مؤاتية، وللمرة الأولى في التاريخ الكوردي، لأجل النضال الشعبي العام في سبيل التحرر القومي.

وبدا أن الوضع الدولي قد ساعد بدوره القضية الكوردية أيضاً. وزادت روسيا والدول الغربية الاستعمارية الكبرى، لا سيما ألمانيا وإنكلترا من تدخلها في شؤون الشرق الأوسط، رغبة منها في توجيه ضربة إلى الحركة الثورية الديمقراطية التي اكتسبت في كثير من تجلياتها نزعة معادية للاستعمار. وإلى جانب ذلك استعدت، بعد أن وحدت قواها في حلف عسكري - سياسي (الاتحاد الثلاثي، والاتفاق الثلاثي)، لتقسيم تركيا وإيران بصورة نهائية (دشنت الاتفاقية الأنكلو - روسية عام 1906 بدايته) ولهذا فإنها أظهرت اهتماماً متزايداً في دعم بعض التيارات اللامركزية، وبعبارات أخرى، تأييد حركات الشعوب المضطهدة في سبيل الاستقلال. وبالتالي، كان بوسع الكرد عقد الآمال على المساعدة الخارجية، في حين أنها كانت عوناً كبيراً لهم في وضعهم.

وبعد انقلاب تركيا الفتاة أيد القادة الكرد القوميون (أمين عالي بدرخان، وسيد عبد القادر، وشريف باشا وأحمد دول غافل باشا وغيرهم) النظام الجديد في بادئ الأمر عاقدين الآمال على ان الأتراك لن يعارضوا مطالب الأقليات القومية، وفي الواقع كان لمثل هذه الآمال

في مرحلة ((الربيع)) القصيرة لحكم تركيا الفتاة - كما بدا - لها ما يبررها. ففي الأيام الأولى عندما شعر قادة لجنة تركيا الفتاة ((الاتحاد والترقي)) بضعف مواقعهم، وبدلوا الجهود لكسب تأييد المنظمات السياسية، بما فيها كسب تأييد الكرد، حتى لقد تم انتخاب عبد القادر (نجل الشيخ عميد الله الشهير ونصير الحكم الذاتي للكورد ضمن إطار الإمبراطورية العثمانية) رئيساً لمجلس الشيوخ في البرلمان العثماني.

كانت التنظيمات السياسية الكوردية الأولى التي شكلت بعد الثورة تقف موقفاً إيجابياً من تركيا الفتاة. وفي خريف عام 1908 أسّس أمين علي بدرخان، وشريف باشا، وعبد القادر جمعية سياسية تنويرية ((جمعية تعالي وترقي كوردستان)) التي أصدرت صحيفة باللغة التركية ((صحيفة الترقّي والمساعدة الكوردية المتبادلة))، وقام بتحريرها جميل بك. وقد ناقشت الصحيفة قضايا وحدة الكرد القومية والثقافية واللغوية والفلكور الشعبي الكوردي ... الخ، واكتسبت شهرةً كبيرةً بين أوساط المثقفين الكرد الناشئة، ووصلت إلى أقصى مناطق كوردستان النائية⁽¹⁾. وقام أنصار ((جمعية تعالي وترقي كوردستان)) بتشكيل ((جمعية نشر المعارف باللغة الكوردية))، التي أسست ((مدرسة دستورية)) كوردية في إسطنبول عام 1910⁽²⁾.

جرت في مرحلة ((ربيع)) تركيا الفتاة محاولة لتوحيد البدايات العفوية والتنظيمية في الحركة الكوردية، فقد افتتحت في مدن كثيرة في كوردستان وأرمينيا الغربية والعراق نوادٍ كوردية تمتعت بشهرةٍ واسعةٍ بين صفوف السكان، فمثلاً، أقام نادي موش صلات مع العشائر الرئيسية في الولاية. وكان نادي بدليس من أشهر النوادي، حيث انتسبت إليه حين تأسيسه في أواخر عام 1908 حوالي 700 شخص، وما لبث أن وصل هذا العدد إلى 800 شخص. وكان لهذا النادي تنظيم صارم شبه عسكري، وأرسل مبعوثيه إلى جميع مناطق الولاية، وأثر نشاط نادي بدليس تأثيراً مثمراً في ضمان النظام الاجتماعي في الولاية.

ولا توجد إحصائيات موثوقة حول أية مشاركة للقوميين الكرد في إسطنبول في عمل النوادي، مع أن لا يستبعد ذلك، والجدير بالذكر أن هذه النوادي الكوردية، رغم أنها كانت

(1) أرشيف ف. ب. نيكيتين (في معهد شعوب آسيا، أكاديمية العلوم السوفياتية)، الملفان الأول والرابع

Safrastian, Kurds and Kurdistan, p. 70 – 71. □

(2) حسين بارزاني، الأحزاب الكوردية السياسية والمنظمات الاجتماعية في النضال من أجل حل القضية الكوردية، موسكو، 1971.

تعتبر فروعاً للجنة ((الاتحاد والترقي))، فإنها مارست نشاطاً معادياً للحكومة مستنكرة سياسة تركيا الفتاة المركزية. ولهذا السبب، فإن النوادي تعرضت للملاحقة، وسرعان ما أغلقت بعد أن اكتشفت أمرها في صلاتها مع المتمردين الذين تسلموا مقاليد السلطة في إسطنبول عام 1909، ولفترة قصيرة، وفي التحضير للثورة⁽³⁾. وبالتالي تبين أن الصداقة بين تركيا الفتاة والقوميين الكرد كانت قصيرة الأجل.

وسرعان ما ازداد الفتور بين تركيا الفتاة والقوميين الكرد بسرعة كبيرة بعد انقلاب نيسان عام 1909، عندما رسخت لجنة ((الاتحاد والترقي)) أقدامها شكلياً في السلطة، وأصبحت سيادة الوضع تماماً. وراح القادة الكرد يبحثون عن حلفاء جدد، فوُطدوا صلاتهم مع ممثلي الحركة الأرمنية التحررية بشكل خاص، الأمر الذي أثار قلقاً كبيراً لدى تركيا الفتاة. وفي صيف عام 1909 أرسل إلى الولايات الشرقية عملاء لجنة ((الاتحاد والترقي)) بغية زرع بذور الشقاق والريبة بين الأرمن والكرد⁽⁴⁾.

لقد مهّدت رواسب النزعات الإقطاعية التقليدية بين العشائر والخلافات بين القادة السبيل أمام تركيا الفتاة في صراعها ضدّ الكرد. فلقد كان أمين بدرخان سليل عائلة من بوتان، وعبد القادر من شمدينان، يطمحان في شغل الأدوار الأولى في حركة كرد تركيا، إضافةً إلى ذلك كان أمين بدخان يبرهن على أنه خرج من بين صفوف الشمدينانيين الزعماء الدينيين فقط، في حين أن عبد القادر كان يؤكد أن البدرخانيين لم يكونوا حكاماً، بل قواداً عسكريين فحسب. وقد حاول المتنافسان أن يحطّ كل واحد منهما من شأن الآخر أمام أنظار الحكومة التركية، وذلك من خلال اتهامات متبادلة بالحيانة، والعلاقات مع الروس، والانفصالية. وقامت الحكومة مستغلةً هذا الخلاف بمحل الجمعيات السياسية والتنويرية الكوردية عام 1909، كما اعتقلت قادتها وأغلقت ((صحيفة الترقّي والمساعدة الكوردية المتبادلة)) والمدرسة الكوردية، وهاجر غالبية القادة الكرد إلى خارج البلاد، أما البقية فقد واصلوا نشاطهم السري⁽⁵⁾.

لم تمرّ المرحلة القصيرة لنشاط المنظمات الكوردية العلني دون أثر في تطور الحركة الكوردية القومية اللاحق، فقد وضعت آنذاك، تحديداً، الأسس الأيديولوجية لهذه الحركة وأشكالها

(3) الأرشيف التاريخي - العسكري الحكومي المركزي.

(4) Safrastian, 'Kurds and Kurdistan', P. 71.

(5) حسين بارزاني، الأحزاب الكوردية السياسة...، ص 30.

التنظيمية التي أعطت ثمارها في ما بعد. وكانت الجمعيات الأئفة الذكر، في المرحلة المدروسة، عبارة عن حلقات صغيرة لها برنامج يتسم بالغموض وعدم التحديد. وقد انعكس في نشاط هذه الجمعيات الجوانب الضعيفة النموذجية في الحركة الكوردية التي كانت وليدة تخلف عام في المجتمع الكوردي آنذاك. والجانب الرئيس منها هو ضعف الصلة مع حركة الاحتجاج الشعبية الجماهيرية لسكان كوردستان ضد المظطهدين⁽⁶⁾.

وفي أعقاب حظر نشاط المنظمات الاجتماعية - السياسية وغلق النوادي الكوردية العلنية أصبحت الحياة السياسية في كوردستان في غاية الصعوبة، لكنها لم تتوقف. وقد تسربت معلومات حول تمرکزها في المدرسة، حيث جرى تشكيل ما يشبه النوادي التي أغلقتها السلطات، واستطاع الكرد فيها بحث المسائل التي تهمهم.

وخلافاً للنخبة، التي كانت تعيش بصورة رئيسة في العاصمة وفي المدينة الكبيرة من الإمبراطورية، فإن انقلاب تركيا الفتاة قوبل بوجه عام بالعداء من جانب الكرد في كوردستان نفسها. إلا أن أسباب ردّ الفعل المفاجيء هذا، للوهلة الأولى، ولم يكن له مدلول واحد.

وقبل كل شيء، استمرت تلك الحركات، - وكان ذلك ((حسب العادة))- التي بدأت قبل الثورة. ولم يكن تغيير السلطة في إسطنبول بالنسبة إلى الجماهير الكوردية حدثاً له علاقة مباشرة بهم، لا سيما أن السلطان عبد الحميد الثاني بقي شكلياً على العرش. ولم تنعكس إعادة الدستور على وضع العشائر الكوردية أبداً، فهي ببساطة لم تتذوق بعد طعم الديمقراطية والتقدم اللذين وعدت بهما تركيا الفتاة معظم شعوب الإمبراطورية العثمانية، بينما استقبلت القيادة العشائرية - الإقطاعية في كوردستان، ولا سيما تلك الفئة التي كانت لها امتيازات في ظل الحكم السابق (في الحميدية وغيرها) التغييرات بمخاوف مكشوفة، ظناً منها أن السلطة الجديدة تضع حداً لتصرفها، الذي لا رقابة عليه. كما قادت حركات العشائر الكوردية المعادية للاتحاديين التي قامت على الفور بعد انتصار الثورة.

كان إبراهيم باشا، الذي ورد ذكره آنفاً، أول من قام بحركته، فقد وصله نبأ انقلاب تركيا الفتاة وهو في ضواحي دمشق، عندما توجه بأمر من عبد الحميد الثاني على رأس أفواج الحميدية لقمع ثورة العشائر في الحجاز. ولم يواصل سيره بعد، بل قام بانتفاضة اتحاد العشائر

(6) جليلي جليل، من تاريخ نشوء الصحافة لكوردية السياسية، 1973، موسكو، 1975. ص 72-

المملّية التي شملت أراضي واسعة تمتد من أرزنجان وحتى ديرالزور، كما استولى على مدينة دمشق ولفترة قصيرة. ولم يتمكن الأتراك من إخماد الثورة إلا في أواخر عام 1908 بعد أن زجوا في الحرب ضد الممليين 22 كتيبة عسكرية وقاموا بتأليب عشيرة شمر العربية ضدهم. ولاذ إبراهيم باشا بالفرار إلى جبل سنجار حيث قتل(7). وفي الوقت ذاته، اندلعت الثورة في ديرسم، التي قامت تحت شعار النضال ضد الحكم الجديد الذي - حسب اعتقاد كورد زازا - حاول تقوية سلطة الأتراك عليهم. وقد زج بقوات كبيرة (بلغت 24 كتيبة) لإخماد الثورة، لكن الأتراك لم يتمكنوا من إحراز نصر حاسم. وانسحب الثوار إلى الجبال، ومنها شنوا هجماتهم المتواصلة، أما محاولة القيادة العسكرية التركية في التواصل إلى اتفاق مع زعماء زازا فقد أحدثت تأثيراً مؤقتاً فحسب، وبقيت ديرسم بؤرة دئمة للحركات الحركة الكوردية المعادية للحكومة⁽⁸⁾.

وكانت الأحداث في كوردستان الجنوبية أكبر رد فعل جماهيري على انقلاب تركيا الفتاة. ففي تشرين الأول عام 1908 قام أفراد عشيرة هموند - الذين أيدهم الزيباريون والبارزانيون- بمحرتهم، واستخدم الثوار وبنجاح تكتيك حرب العصابات ضد القوات التأديبية، وانتقلت عشائر كثيرة إلى الأراضي الإيرانية⁽⁹⁾.

وفي نهاية عام 1908 وأوائل عام 1909 أصبحت السليمانية مركزاً للحركات المعادية الأتراك في كوردستان الجنوبية، وقادتها عائلة الزعيم الكوردي الديني البارز الشيخ سعيد، التي كانت تحكم السليمانية، ولم تكن راضية عن التغيرات السياسية في تركيا. وبعد استشهاد الشيخ سعيد، دعا نجله محمود برزنجي، الكرد للقيام بالثورة. ولأجل بث الذعر في نفوس الكرد المتمردين قام قائد القوات التركية محمد باشا بحرق 40 قرية كوردية ونهبها، الأمر الذي كان سبباً في انتشار الثورة على نطاق أوسع. والحق الثوار عدداً من الهزائم بالقوات التركية وحاصروا مدينة السليمانية. وتعيّن على السلطات تجنيد قطعات كبيرة من القوات لإخماد الثورة. إلا أن استغلال محمد باشا للنزاعات العشائرية بمهارة وموافقة تعيين الشيخ معروف

(8)الأرشيف الحكومي المركزي للأسطول البحري- الحربي السوفياتي.

(9) E.B. Soane ،To Mesopotamia and Kurdistan in Didguise. With Historical Notices of the Kurdish Tribes and the Chaldeans of Kurdistan ،London ،1912. P. 180 – 181.

شقيق الشيخ سعيد نائباً (وكيلاً) لمدينة السليمانية سمحت للسلطات بالتوصل إلى هدوء مؤقت فقط⁽¹⁰⁾.

كما لوحظ في الأشهر الأولى التي أعقبت انقلاب تركيا الفتاة التذمر في جميع مناطق كوردستان الأخرى وخاصةً في الشريط الإيراني - التركي الحدودي. وكثرت حوادث تهجير الكرد إلى إيران وحالات التوجه إلى القنصليات الروسية لطلب حماية روسيا لهم، وحتى قبول الجنسية الروسية لعشائر كاملة⁽¹¹⁾. كتب القنصل الروسي العام في أروم، سكرياين، أنه رغم بيانات الاتحاديين وعودهم المغرية فإن ((جميع الكرد يرفضون الانصياع للحكم الجديد، أما الأفواج الحميدية التي تواصل نهب الشعب فتبدي مقاومة مسلحة لجباة الضرائب، معلنة أنها لن تعترف بالحكومة الحالية))⁽¹²⁾. لقد أشعلت العناصر المحافظة والرجعية في الإمبراطورية العثمانية نار النزاع بين الكرد والاتحاديين بصورة واعية. وحافظت هذه العناصر على نفوذها الكبير حتى بعد انقلاب تركيا الفتاة، سواء في المستويات الحكومية العليا أم في المقاطعات الريفية. ورغب أنصار الحكم السابق في حكومة كامل باشا كسب تأييد القيادة الكوردية لترميم سلطة السلطان عبد الحميد الثاني. فمثلاً عندما قامت الإدارة المحلية في ولاية وان بتشجيع الكرد على اضطهاد المسيحيين وشن الغارات على الأراضي الإيرانية، فإنها سعت من وراء ذلك إلى التشهير بسياسة لجنة ((الاتحاد والترقي)) القومية، التي بنهجها المركزي قدمت ذريعةً لذلك. وفي هذه الظروف دعا الزعماء الكرد في ديار بكر إلى إعادة سلطة السلطان علانية والرجوع إلى الإسلام والشريعة، كما أرسلوا في أثناء التمرد المعادي للثورة الذي وقع في نيسان عام 1909 برقية تهنئة إلى عبد الحميد الثاني⁽¹³⁾.

وأصبحت مسألة الحميدية حجر عثرة في العلاقات المتبادلة بين تركيا الفتاة والقيادة الكوردية. فقد أثار هذا الوليد المقيت للسلطان الدموي الحقد والكرهية في كل مكان، وأخذ السكان يطالبون بعد الثورة بالقضاء على الحميدية فوراً، وكانّ لجنة ((الاتحاد والترقي)) كانت تحبذ ذلك أيضاً. وفي أيلول أصدرت الحكومة أمراً بنزع السلاح من الحميدية، إلا أنها لم تنفّذ ذلك عملياً.

(10) المصدر السابق، ص 190 - 195، 289 - 291.

(11) الأرشيف التاريخي - العسكري الحكومي المركزي.

(12) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(13) المصدر السابق.

وبصرف النظر عن إعلامية هذا الإجراء فقد استقبلته القيادة الكوردية بالحراب. وقاد المقاومة زعيم اتحاد حيدران كور حسين باشا، ونشأ توتر شديد بين الحميدية والقوات النظامية تحول أحياناً إلى اشتباكات مسلحة بين الطرفين⁽¹⁴⁾.

وفي هذه الظروف سرعان ما تخلت تركيا الفتاة نهائياً عن فكرة حل الحميدية خشية التعقيدات القادمة مع هذه التشكيلات، كما أخذوا، في إسطنبول، خطط استخدام الخيالة الكوردية ضد روسيا في الحسبان. وفي نهاية المطاف ترك الاتحاديون كل شيء كما كان وغيروا فقط تسمية الحميدية إلى ((أفواج سلاح الفرسان الخفيفة من الرحل))⁽¹⁵⁾.

صحيح أنهم لم يتخلوا في ما بعد عن محاولات تحسين إدارة الخيالة الكوردية بعد أن أعاروا اهتماماً خاصاً لتثديدهم رقابة الضباط الأتراك عليها. إلا أن ذلك لم يعطِ النتائج المرجوة سواء من الناحية العسكرية الصرفة أم من الناحية السياسية. ووجه كور حسين باشا ضربة قوية إلى مؤسسة الحميدية، وكان قد غادر مع جميع أفراد عشيرة حيدران تركيا إلى إيران (الذين كانوا يقدمون ستة أفواج إلى الحميدية). ومنذ ذلك الحين، فإنه لم يبقَ - حسب رأي مراقب روسي - ((وجود لسلاح الخيالة الكوردي عملياً))⁽¹⁶⁾.

والسبب الآخر لاستياء الإقطاعيين الكرد من لجنة ((الاتحاد والترقي)) هو سياستها في المسألة الأرمنية. فلقد دافع الاتحاديون في الفترة الأولى من حكمهم عن التقارب بين جميع شعوب الإمبراطورية العثمانية لغرض ترسيخ مواقع سياستهم الداخلية، ولهذا حاولوا الاتفاق مع قادة الحركة التحررية الأرمنية القومية. كما شرعت السلطات الجديدة باتخاذ التدابير لإعادة أراضي الأرمن إليهم، والتي استولى عليها الإقطاعيون الكرد في أثناء المذابح، ورغم أن هذه المحاولات كانت في أكثر الحالات عديمة الجدوى - إذ قامت السلطات في منتصف عام 1909 بمذابح جديدة ضد الأرمن في أضنة وفي مناطق أخرى من شرق تركيا - فإن سياسة الحكومة تجاه الأرمن أثارت عدم الثقة لدى القيادة الكوردية أكثر من ذي قبل⁽¹⁷⁾.

(14) م. أريانوف، شريعت، العدد 21، 1908. ص 35-36.

(15) الأرشيف التاريخي - العسكري الحكومي المركزي.

(16) المصدر السابق.

(17) تفليسكي ليستوك، 1908/9/3 و 1909/6/23.

وهكذا لم تؤيد جميع الفئات الكوردية في الإمبراطورية العثمانية ثورة تركيا الفتاة في بادئ الأمر، ذلك أن عدداً كبيراً من الكرد وجد فيها خطراً على امتيازاتهم الإقطاعية - العشائرية. ودعت حركات الكرد في تركيا إلى اتخاذ موقف آخر في أعقاب قمع تمرد نيسان عام 1909، عندما خالفت قيادة تركيا الفتاة وعودها الأولى، وأخذت تميل نحو اليمين بسرعة، وما لبثت أن استسلمت أمام معسكر الإقطاعيين والإمبراليين. ومع أن الحركة الكوردية ظلت من الناحية الاجتماعية في مستواها السابق، فإنها قد ساهمت في انهيار الإمبراطورية العثمانية الرجعية وفي عملية الانبعاث القومي التاريخية التقدمية للشعوب المضطهدة فيها. وبعد هدوء لم يدم طويلاً أخذ التوتر في أواخر عام 1909-1910 يزداد في كردستان، وكان أول من قام بحركتهم ضد الأتراك هم الكرد في منطقة بارزان بقيادة الشيخ عبد السلام بارزاني، الذي ألحق هزائم عديدة بالأتراك⁽¹⁸⁾. وفي أوائل عام 1910 اشتد التذمر في منطقتي بايزيد وبدليس، حيث قام كور حسين باشا، وعبد القادر، وموسى بك، وسليم علي وغيرهم من الزعماء الكرد، بدعاية مكشوفة ضد الحكومة، ونشأت في كل مكان من هذه المناطق الجمعيات والنوادي التي انضم إليها قسم كبير من الكرد المحليين⁽¹⁹⁾.

كانت إقامة اتصالات مع العرب الذين قاموا بالنضال التحرري ضد النير العثماني ظاهرةً جديدة في الحركة الكوردية، فقد كان الكرد يصغون باهتمام وتعاطف إلى أخبار الثورات في سوريا، ولبنان، والعراق واليمن، وإلى ما يقوم به القوميون العرب من نشاط كبير. وقدم إلى كردستان مبعوثون من اليمن حيث كان الثوار على عتبة إحرار نجاح حاسم، وجرى جمع المال لصالح سكان اليمن⁽²⁰⁾. وإضافةً إلى ذلك بحث عدد كبير من القادة الكرد عن حلفاء لهم داخل تركيا وبين العناصر المناوئة للجنة ((الاتحاد والترقي))، التي انتعش نشاطها إثر ازدياد مصاعب البلاد الخارجية والداخلية. ورفض الكرد في عدد كبير من مناطق شرق الأناضول دفع الضرائب وتقديم المهندسين إلى ((سلاح الفرسان الخفيف))⁽²¹⁾.

(18) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(19) المصدر السابق.

(20) المصدر السابق.

(21) المصدر السابق.

لم يجد أنصار تركيا الفتاة الذين كانوا عاجزين عن وقف النهوض المتعاظم للحركة الكوردية وسيلة أفضل من العودة إلى سياسة عبد الحميد في تقديم الرشاوى للقيادة الكوردية وتأليب الكرد ضد الأرمن. ولهذا الغرض قامت الشخصيات البارزة في لجنة ((الاتحاد والترقي)) برحلات دورية إلى شرق الأناضول والتقت بالزعماء الكرد الكبار، كما أدلت بتصريحات معادية للأرمن. فضلاً عن ذلك، بدأت السلطات بتوزيع الأوسمة والمال على البكوات والشيوخ الكرد، ولم تأخذ من الأرمن تلك الأراضي التي كانت باعتهما لهم في الأشهر الأولى من انقلاب تركيا الفتاة وبدأت تعطيها للإقطاعيين الكرد وحسب، بل وتلك الأراضي التي كانت تابعة لهم حتى قبل أحداث التسعينات. وإلى جانب ذلك، اتخذت تركيا الفتاة إجراءات بوضع رقابة حكومية صارمة على العشائر، بما فيها التنكيل، ودون رافعة، بالعصاة. بدأ في ربيع عام 1910 وللمرة الأولى في تأريخ الامبراطورية العثمانية، تجنيد غير المسلمين في الجيش التركي، فإلى جانب ضرورة زيادة أعداد المستدعين إلى الخدمة الإلزامية، كان هذا الاجراء الاعلامي الواسع يستهدف التقليل من أهمية الخيالة الكوردية غير النظامية، الأمر الذي كان سبباً إضافياً لاستياء البكوات الكرد⁽²²⁾.

ودفع عدم التوافق التام بين القيادة الكوردية - الإقطاعية وتركيا الفتاة في السنوات الأولى من حكمها بأبرز القادة الكرد إلى توجيه أنظارهم نحو روسيا المجاورة ثانية، كي يتمكنوا بمساعدتها التخلص من النير التركي البغيض. وكان صاحب المبادرة عبد القادر وعدد من الشخصيات الكوردية الأخرى، التي اقترحت في آذار عام 1910 -وفي رسالة إلى وكيل القيصر في القفقاس الكونت ي. ي. فورونتسوف - داشكوف -القيام بثورة شاملة للعشائر الكوردية بمساعدة روسيا ووضع كوردستان كلها تحت سلطتها. وفي حال رفض الروس قبول هذه الخطة طلب القادة الكرد السماح لهم بالهجرة إلى روسيا، أو منحهم الجنسية الروسية⁽²³⁾.

وذهب عبد الرزاق، الذي كان يترأس مجموعة من القادة الكرد، الذين كانوا يقفون من الحكومة التركية موقفاً أكثر حزمًا لا مهادنة فيه، أبعد من ذلك. ففي تشرين الأول عام 1910 طلب منحه الجنسية الروسية والسماح له بالسكن في روسيا، وغادر إلى الأراضي

(22) المصدر السابق.

(23) المصدر السابق.

الإيرانية وهو ينتظر الرد⁽²⁴⁾. ومنها أبلغ الحكومة الروسية بخطته في حل المسألة الكوردية وبالتسبيق والاتفاق مع إسماعيل آغا سمكو وسردار خانة ماكو، مرتضى كلي خان. وكانت الخطة تقضي بإقامة قاعدة للشوار في إيران ((كخطوةٍ أولية نحو إنشاء إمارة كوردية مستقلة))، ومن ثمّ القيام بشورة شاملةٍ في كوردستان تركيا وتشكيل دولةٍ كوردية مستقلة وموحّدة، وبمساعدة روسيا وحمايتها المباشرة⁽²⁵⁾.

رأت الأوساط الحاكمة في روسيا أنه من غير المرغوب فيه الارتباط بالحركة الكوردية في تركيا وتقديم أيّ دعمٍ كان لفكرة قيام كوردستان مستقلة، أو ذات حكم ذاتي، لكونها مغامرة وخطرة للغاية وتهدد بجرّ البلاد إلى تعقيدات جديدة في الشرق الأوسط وفي العلاقات المتبادلة مع الدول الكبرى. وكانت النتيجة العملية الوحيدة لمبادرات الحزب الموالي لروسيا في الحركة الكوردية، هي إقامة اتصالات مباشرة لروسيا مع أكثر زعماء الحركة الكوردية نفوذاً وقوّة. وقد سُمح لعبد الرزاق بالسكن في يريفان، لكن قيادة القفقاس حاولت تحديد نشاطه السياسي، وعلى أية حال لم تلتزم معه بأية تعهدات⁽²⁶⁾.

واتضح أن رهان القادة الكرد على روسيا لم يكن واقعياً آنذاك، لأنهم لم يكونوا قادرين على الأخذ بالحسبان مجموعة من الدوافع والعوامل المحددة لسياسة روسيا القيصريّة، سواء في الشرق الأوسط أو في القفقاس. بيّد أن فكرة توحيد الكرد في إيران وتركيا، وبدعم من روسيا، كانت بحدّ ذاتها تستند الآن إلى قاعدةٍ سياسية واجتماعية صلبة وأكثر أهمية، خلافاً للحركات التي قامت في عهد الشيخ عبيد الله. ومسألة أخرى، هي أن لا عبدالقادر ولا عبدالرزاق ولا الآخرين من امثالهما، كانوا مؤهلين للقيام بدور قادة الحركة الكوردية العامة، إلا أن نضالهم في سبيل تعزيز الوحدة السياسية للحركة الكوردية التحررية لم يذهب هباءً وأعطى ثماره في ما بعد.

وكان الوضع في كوردستان إيران أحد الأسباب الرئيسية لعدم توفير فرص النجاح للفكرة الكوردية القومية العامة في السنوات المدروسة. ففي سنوات 1908 - 1909 جرى نهوض كبير للحركة الثورية في إيران، تجلّى في قيام الجماهير الشعبية بكفاح مسلح واسع النطاق ضد

(24) الأرشيف التاريخي الحكومي المركزي في جمهورية جورجيا السوفياتية.

(25) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(26) المصدر السابق.

الرجعية. ولم تكن مساهمة الكرد كبيرة في هذه المرحلة من النضال ضد المعسكر الرجعي في إيران، لأن الدستوريين - الشوريين لم يفلحوا في القيام بأيّ إنجاز لصالح الجماهير الشعبية الكوردية.

كما لم يطالب الكرد الإيرانيون، الذين لم يشاركوا بنشاط في الأحداث الثورية آنذاك، بمطالبهم القومية. وفي حقيقة الأمر لم ينشأ بعد، في هذه المرحلة حركة كوردية تحررية في إيران. فالكرد في إيران كانوا على صلةٍ ضعيفةٍ مع أشقائهم في الإمبراطورية العثمانية، سوى أن أراضي كوردستان إيران كانت ملاذاً للعشائر التي طاردها القوات التركية التآديبية. ولا يعود الأمر في ذلك إلى تخلف كوردستان إيران مقارنة بكوردستان تركيا من النواحي الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية وحسب، بل إلى أن قسماً كبيراً من الكرد في إيران قد تورط في عهد تركيا الفتاة أو في ظل حكم عبد الحميد الثاني، وبهذه الدرجة أو تلك، في أعمال تركيا العدوانية والتوسعية على الأراضي الإيرانية.

ولم يؤد تغيير النظام السياسي في الإمبراطورية العثمانية إلى تحلّي حكومتها عن مطامعها في جزءٍ كبيرٍ من كوردستان - إيران. وفي الوقت الذي شجّب فيه الاتحاديون، في أثناء صراعهم على السلطة، سياسة عبد الحميد الثاني العدوانية في الشرق الأوسط، فإنهم بعد تسلمهم زمام الحكم لم يوصلوا هذه السياسة وحسب، بل تجاوزوا كثيراً السلطان المخلوع⁽²⁷⁾.

إلا أن أساليب القيام بعدوان في كوردستان إيران قد تغيّرت بعض الشيء، فقد غدت الركيزة الأساسية ليس على استغلال الكرد في تركيا، بقدر ما كانت على استغلال الكرد في إيران.

ولهذا الغرض قامت تركيا الفتاة بدعاية قوية معادية لإيران بين صفوف الكرد في الشريط الحدودي. فقد جاب الضباط الأتراك المتنكرون في زي مدني معظم المناطق، داعين السكان إلى الاعتراف بسلطة الحكومة التركية ودفع الضرائب لها. وحسب ما أعلنه القنصل الروسي في وان أوليفريف، روج الأتراك لضرورة ((تكوين قوة موحدة من الشعب الكوردي التي لن تكون حصناً لتركيا في آسيا الصغرى وحسب، بل وستمهّد السبيل أمامها في عملية ضم أذربيجان إليها في المستقبل⁽²⁸⁾).

(27) أرباتوف، ((النزاع الإيراني - التركي الحدودي)). شريعت، 1908، ص 22 - 25.

(28) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

ومنذ تشرين الثاني عام 1908 شرعت السلطات التركية في توسيع رقعة الأراضي المحتلة سابقاً التي بلغت مساحتها حتى نهاية عام (1911) 30 ألف كيلومتر مربع⁽²⁹⁾. وأدخلت هنا الإدارة التركية المدنية، التي قامت بإحصاء السكان، واقتنت كتب السجلات العقارية ووضعت نظامها الضرائبي. وقد جرى تغيير أسماء هذه المناطق التي كانت تسمى في البداية ((الأقضية الجديدة)) إلى ((الأقضية الشرقية))⁽³⁰⁾.

قامت الإدارة التركية بإجراءات اتّصفت بطابع إلحائي واضح في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وحاولت إنشاء سندٍ في شخص الخانات الكرد الأوفياء لها أبداً، وتقويض مواقع، ونفوذ، تلك الفئة من الملاكين، الذين كانت مصالحهم الاقتصادية والسياسية مرتبطة، ولأسباب مختلفة، بطهران.

ولهذا الغرض شجعت السلطات التركية العسكرية والمدنية ريع الزعماء الكرد على العقارات العائدة للملكين الإيرانيين، سواء في المناطق المحتلة مباشرة، أم في المناطق المجاورة. ومراراً ما كان الأتراك يأخذون القرى من أصحابها المحليين ويعطونها لأنصارهم من فئة الأعيان الكوردية العليا⁽³¹⁾.

وقد استفاد الإقطاعيون الكرد الكبار، الذين كان أكثريتهم ينحدرون من أصل تركي من هذه الإجراءات وهم ممتلكات على طرفي الحدود. وإلى جانب ذلك عانى الشغيلة من السكان في المناطق المحتلة معاناة شديدة من ظلم السلطات التركية وتعسفها وابتزازها، ناهيك عن الحديث عن فقدان الأمن والنظام في الشريط الحدودي. ولهذا السبب كان لأكثرية سكان الأراضي المحتلة ميول معادية للأتراك المحتلين⁽³²⁾.

ولم يقتصر الأمر على الاستياء السليبي، ففي أيلول عام 1910 وقعت حركات مسلحة ضد النظام المحتل، وشاركت فيها العشائر الكوردية مشاركة فعالة⁽³³⁾. وعندئذٍ عقد الأتراك

(29) تفليسكي ليستوك، "1912/1/31" The Morning Post

(30) الأرشيف التاريخي - العسكري الحكومي المركزي.

(31) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(32) مواد لدراسة الشرق، الإصدار 2، عام 1915. ص 119 - 121.

(33) أرشيف سياسة روسيا الخارجية "تفليسكي ليستوك 1910/6/15".

الرهان على تنظيم حركة جماهيرية كردية في إيران، التي سوف تخضع لإغراضهم السياسية كلياً.

دعا مرتضى كلّي خان سردار ماكو وحليف الأتراك القادة الكرد في تركيا إلى ماكو للنضال ضد الحركة الثورية⁽³⁴⁾ إلا أنه لم يكن مؤهلاً للقيام بدور قائد عام للكورد في إيران، وكان المؤهل لهذا الدور هو حاكم قوتور إسماعيل آغا سملكو، فبعد أن استولى الأتراك على جزءٍ من أراضي قوتور في خريف عام 1910 عرضوا على سملكو أن يصبح من رعايا الحكومة التركية على أن يمنحوه لقاء ذلك إدارة الحكم في قوتور، وتشخريك وصوماي مدى الحياة. إلا أن سملكو رفض هذا الاقتراح رفضاً قاطعاً، وخاض حرب العصابات ضد الأتراك، بعد أن أعلن عن وفاته للحكومة الإيرانية⁽³⁵⁾.

وعلى خلفية الإخفاقات التي مني بها الأتراك، قدمت الحركة المعادية للثورة بقيادة عبد الفتاح ميرزا سالار الدولة، شقيق الشاه الأسبق محمد علي، فرصة هامةً جداً لإنقاذ السياسة التركية في كردستان إيران. فقد أمضى شتاء عام 1910 - 1911 في تركيا، حيث وافق، وبتكليف من لجنة ((الاتحاد والترقي))، على إثارة الكرد في إيران لإخضاع كردستان - إيران كلها وأذربيجان لحكمه، لقاء مساعدته بالمال والسلاح. وفي حال النجاح فقد عزم على تتويج نفسه شاهاً على إيران، والاعتراف بحماية تركيا⁽³⁶⁾.

وقام ربيع عام 1911 ظهر سالار الدولة في المناطق الشمالية الغربية من كردستان - إيران، وقام بدعم نشيط من الأتراك باستمالة الكرد في إيران وفي كردستان الجنوبية إلى حدّ ما إلى جانبه. وفي أواسط تموز نصّب نفسه حاكماً على كردستان كلها، وأخذ يستعد للحملة على طهران في آنٍ واحدٍ مع محمد علي الذي زحف نحو العاصمة من الشمال⁽³⁷⁾. إلا أن أكثرية سكان كردستان إيران سرعان ما رفضت تأييد سالار الدولة بسبب نزعته الموالية للأتراك

(34) ((نشرة معلومات عن الدول المجاورة من دائرة الاستطلاع))، تفليس 1911-193، العدد 1. ص 69-70، أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(35) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(36) مجموعة وثائق دبلوماسية تتعلق بالأحداث في بلاد فارس منذ نهاية عام 1906 وحتى 31 كانون الأول عام 1911، الإصدار 6. ص 83.

(37) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

بصورة رئيسية. كما نظم الثوار الإيرانيون معارضةً فعالةً ضده. وبعد أن بقي سalar الدولة من دون قوات تقريباً، لاذ بالفرار إلى جنوب كردستان إيران، حيث عزم علي توحيد الكرد من جديد تحت قيادته والقيام بحملةٍ عسكريةٍ إلى طهران⁽³⁸⁾. لقد باءت هذه المحاولة الأولى للرجعية الإيرانية في تحالفها مع تركيا لاستغلال الكرد في أهداف معادية للشورة ولصالح التوسع التركي في آن معاً بفشل ذريع، الأمر الذي سارع في احباط مخططات الحكومة التركية العدوانية في كردستان إيران.

كما وجهت روسيا وإنكلترا وألمانيا ضربةً قاضيةً إلى هذه المخططات، التي رغم خلافاتها لم تعترم السماح للأتراك باحتلال غرب وشمال غرب إيران، المجال الحيوي لمصالحها الاستعمارية، وبالنتيجة باء التدخل التركي بالفشل.

وإلى جانب ذلك انهارت حسابات الحكومة التركية في شطب القضية الكردية من جدول الأعمال بعد أن وجهتها نحو إيران. وبالعكس، فقد برزت القضية الكردية في سنوات ما قبل الحرب على الساحة من جديد بعد أن تحولت إلى خطر على حكم تركيا الفتاة.

الحركات الكردية عشية الحرب العالمية الأولى

دخل نظام تركيا الفتاة منذ النصف الثاني لعام 1911 مرحلة أزمة سياسية داخلية وخارجية حادة، فقد وقّف حزب ((الحرية والائتلاف))، الذي ضم في صفوفه خصوم حكم تركيا الفتاة ضد لجنة ((الاتحاد والترقي)). وقامت الدول الاستعمارية الكبرى بدورها، مستغلةً فشل سياسة حكم تركيا الفتاة، بالإسراع في إعداد مشروع تقسيم الإمبراطورية العثمانية بصورة نهائية. وفي أيلول عام 1911 نشبت الحرب بين الإمبراطورية العثمانية وإيطاليا على مستعمرات تركيا الأخيرة في شمال أفريقيا على طرابلس الغرب وبرقة، وبعد مرور عام اشتعلت نيران الحرب مع بلغاريا، واليونان، وبلاد الصرب، والجبل الأسود، على مقدونيا. وأُحقت في هاتين الحربين الهزيمة بالإمبراطورية العثمانية، بعد أن خسرت مستعمراتها في أفريقيا وجميع مستعمراتها الأوروبية تقريباً. وفي أثناء حرب طرابلس الغرب والبلقان لم يُبدِ الكرد عن عدائهم للعثمانيين وحسب، بل انضموا، وبنشاط، إلى الجبهة المعادية للأتراك. فقد تملصوا من الاستدعاء إلى

(38) أرشيف سياسة روسيا الخارجية، تفليسيكي ليستوك 1911/7/14.

الخدمة العسكرية ومن جميع محاولات السلطة لجرحهم إلى ((الدفاع عن الوطن)) بوجه عام. وانضم عدد من قادة الكرد، بما فيهم البدرخانيون، إلى حزب ((الحرية الائتلاف))⁽³⁹⁾.

لقد طرح عبد الرزاق في المؤتمر، الذي انعقد في أرضروم في أواسط شباط عام 1912، مسألة توحيد جميع القوى المعارضة والقيام بثورة كردية شاملة في الإمبراطورية العثمانية. وفي الوقت ذاته ازداد نفوذ أنصار التوجه نحو روسيا في القيادة الكردية: فقد توجه القادة الكرد أكثر فأكثر (لأسيما الإيزيديون، وزازا، والعشائر الكردية في الجنوب) إلى القنصليات الروسية بطلبات تقديم المساعدة والحماية⁽⁴⁰⁾.

كانت الحركة الكردية عاملاً هاماً في تفاقم أزمة حكم تركيا الفتاة، ومهد في تموز عام 1912، السبيل أمام الائتلافيين لتسلم مقاليد السلطة. وقد قدر الائتلافيون هذه المساعدة في أثناء مرحلة الصراع على السلطة، فلم يبخلوا بتقديم الوعود للكورد وغيرهم من الشعوب المضطهدة في الإمبراطورية العثمانية. وبعد أن تسلموا زمام الحكم في البلاد بذلوا جهوداً غير قليلة لكسب تأييد الكرد، فقد أسسوا رابطة كردية انتسب إليها 1700 شخص فوراً، وقاموا بدعاية واسعة موالية للحكومة، وسعوا إلى إقامة اتصالات مع زعماء العشائر الأكثر نفوذاً⁽⁴¹⁾.

وبمخصوص تفاقم جديد في المسألة الأرمنية بسبب مطالبة الأرمن بإجراء إصلاحات فعالة في أرمينيا الغربية، وقفت حكومة الائتلافيين إلى جانب القيادة الكردية، وحاولت من جديد إشعال نار الفتنة بين الكرد والأرمن⁽⁴²⁾ وكانت السلطات معنية جداً بتهدئة الكرد لدرجة أنها أصدرت في أواخر عام 1912 عفواً عن عبد الرزاق، الذي كان معتقلاً قبل هذا الحين، وكذلك عن الشيخ طه، وغيرهما من زعماء المعارضة الكردية المعادية للأتراك⁽⁴³⁾.

ورغم الإيحاءات الموالية للكورد، لم يتمكن الائتلافيون خلال نصف عام من وجودهم في الحكم من كبح جماح الحركة الكردية التحررية. فلم ير الكرد اختلافاً جوهرياً بين الاتحاديين

(39) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(40) المصدر السابق.

(41) D.A. Schmidt، 'Journey Among Brave Men'، Boston – Toronto، 1964. P. 51.

(42) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(43) المصدر السابق.

والانتلافيين، وواصلوا النضال في سبيل حقوقهم، وكما مضى، فقد جرى الإعداد لشورة شاملة معادية للأتراك وفي سبيل إقامة إمارة كردية مستقلة، وشارك فيها الشيوخ والأغوات الكرد، الذين أيدوا الانتلافيين سابقاً (مثل حسين وحسن بدرخان)، وتشكلت في أروم لجنة لتنظيم الشورة وكان لها فروع في وان، وديار بكر، وأورفة وغيرها من المناطق. ورأت اللجنة أن بمقدورها النهوض بحوالي 70 ألفاً من الشوار المسلّحين في المناطق أروم وبدليس وبايزيد وموش. وتوجّه رئيس اللجنة خير الدين بك إلى روسيا بطلب المساعدة. وقد تجلّت حالة الكرد النفسية العامة في أحد التقارير نائب القنصل الروسي في بدليس، شيركوف: ((لو أن الروس جاؤوا بسرعة لتخلصنا ساعة قبل أخرى من هذه الحكومة (التركية) الضعيفة والعاجزة واللاأخلاقية))⁽⁴⁴⁾.

إلا أن حركة الكرد الضعيفة تنظيمياً، والمسدودة الآفاق، لم تناسب الأهداف المحدّدة لسياسة روسيا الشرق أوسطية في تلك المرحلة، بل وإن الكرد أنفسهم لم يتمكّنوا من القيام بشورة شاملة بسبب انقساماتهم العشائرية. ومع ذلك، فإن موقف السكان الكرد العدائي والعلني كان أحد الأسباب التي أعاقت الانتلافيين عن الحفاظ على السلطة في أيديهم. وفي كانون الثاني عام 1913 استولت تركيا الفتاة على السلطة ثانية في أعقاب انقلاب حكومي. وفي هذا الحين فقدت تركيا الفتاة تماماً بقايا ثورتها ونزعاتها الديمقراطية سابقاً. وجاءت إلى السلطة الديكتاتورية الرجعية لحكومة الثلاثة: أنور - طلعت - جمال، التي تسلحت بأيدولوجية التعصب التركي العنصرية (إلى جانب النعرة الدينية الإسلامية أيام عبد الحميد) لتبرير سياستها الداخلية الشوفينية والخارجية التوسعية. وفي هذه الأثناء اشتد على سواحل البوسفور نفوذ ألمانيا، التي سرعان ما حولت ((تركيا إلى دولة تابعة لها عسكرياً ومالياً))⁽⁴⁵⁾.

إن عودة تركيا الفتاة إلى السلطة بعد القضاء على مؤامرات خصومها السياسيين وإقامة سلطة حكومة الثلاثة المطلقة بقيادة أنور، قد وضعت حدّاً لأزمة ((القيادة الحاكمة)) بعض الوقت في تركيا، إلا أنها لم تستطع القضاء عليها، ولا التخفيف بصورة ملحوظة من، حدّة التناقضات الموجودة عضويّاً في المجتمع العثماني العجوز والفاقد، الذي كانت التناقضات القومية تشغل فيه أحد الأماكن الأولى دون جدال. وفي ما يخص الوضع في إيران، فإن إخماد

(44) المصدر السابق.

(45) ف. أ. لينين، ((المسألة البورجوازية والمسألة الاشتراكية))، الجزء 3.

الثورة في أوائل عام 1912 في هذه البلاد لم يؤدّ حتى إلى نشر الاستقرار في ((قيادات السلطة العليا))، إذ أن جميع القضايا التي أدت إلى انفجار ثوري بقيت كما هي، بما فيها قضايا الأقليات القومية.

وعلى هذا النحو لم تطرأ في سنوات ما قبل الحرب على المسرح السياسي العاصف في الإمبراطورية العثمانية وإيران تغييرات جوهرية، بوسعها أن تساهم في التخفيف من المسألة الكردية القومية، فضلاً عن ذلك، ازداد نشاط القومية الكردية في هذه المرحلة من جديد في رؤيتها السياسية والايديولوجية.

وفي أوائل عام 1912 شكلت مجموعة من الطلاب الكرد جمعية ((هيفي)) ((الأمل))⁽⁴⁶⁾، التي كانت لها فروع في عدد كبير من مدن كردستان في أوروبا. وكان قادة الجمعية هم: عمر جميل باشا، ومحمود سليم، وفؤاد تمو بك وانلي، وخلييل غسانلي موتكي. وأقامت هذه الجمعية اتصالاً وثيقاً مع المنظمات السياسية العربية، التي قادت المعارضة السياسية في الولايات العربية.

واعتباراً من حزيران عام 1913 بدأت جمعية ((هيفي)) تصدر مجلة (روزا كورد) ((يوم الكرد)) أو ((شمس الكرد)) باللغتين الكردية و التركية، و صدرت بعد العدد الرابع تحت عنوان ((هه تاوى كرد)) (الترجمة هي نفسها) واكتسبت هذه المجلة التي كان يشرف على تحريرها عبدالكريم، شهرة واسعة، ووزعت في عدد كبير من مناطق كردستان، ونوقشت على صفحاتها القضايا المعاصرة لحياة الكرد، و دوت النداءات فيها تدعوهم إلى الوحدة القومية وإلى الثقافة العالمية⁽⁴⁷⁾. وسرعان ما اضطروا إلى وقف إصدار المجلة بسبب حظر الرقابة و تعسف السلطات، إلا أن المجلة بقيت أثراً وضاءاً للثقافة الكردية القومية.

(46) B. Burchard ،Zu einigen Problemen der Geschichte der Kurdischen Nationalbewegung ،Wissenschafte Zeitschrift der Martin Luther Universitat ،XIII 1964. P . 681' ،

جليلي جليل، المنظمات الكردية الاجتماعية - السياسية الأولى في عهد حكم تركيا الفتاة... ، ص 179 .
(47) المجموعة الشرقية، الكتاب الأول، 1913، ص 233-234، جليلي جليل. مجلة روزا كورد كمصدر لدراسة الفكر الكردي الاجتماعي - السياسي أوائل القرن العشرين - بلدان وشعوب الشرق الأوسط - السلسلة 70- مدخل لدراسة الكورد - بريفان 1975، ص 75-89.

كما نشأ مركز لنشر الأفكار الكوردية القومية و الدعاية لها على أراضي كردستان إيران. ففي أوائل عام 1913 شكل عبدالرزاق في خوي جمعية كوردية تنويرية (جيهانديني) ((التعليم)) واعتزمت تأسيس صحيفة و مطبعة و مدرسة كوردية قومية، وتوجه عبدالرزاق إلى القنصلية الروسية بطلب وضع هذه الجمعية تحت حمايتها مع الاحتفاظ بحق الرقابة على نشاطها (48). كما وضع برنامجاً كاملاً لتطوير العلاقات الثقافية الكوردية- الروسية وإشراك الأكاديميين ن. يا. مار، وي. أ. أربيلي في هذه العملية، وإرسال الشباب الكرد إلى روسيا لتلقي العلوم (49).

إلا أن الأمر اقتصر على فتح مدرسة كوردية في خوي عام 1913، قوبلت على الفور بموقف عدائي شديد من جانب السلطات المحلية (50)، بل إن نشاط القومييين و المنورين الكرد الأوائل لم يلق صدقاً واسعاً في كردستان عموماً. وكما مضى، فإن القيادة الكوردية العشائرية - الإقطاعية، ورجال الدين الإسلامي بتصوراتهما السياسية- الفكرية و النفسية والطبقية - الفنية و أهدافهما، كانا يقودان نضال الجماهير التحرري، و لهذا، فإن هذا النضال رغم نطاقه الواسع لم يتمكن من بلوغ النجاح.

بلغت الحركة التحررية الكوردية في الإمبراطورية العثمانية ذروتها عام 1913-1914 و بقيت الحركة كما كانت، على ارتباط ضعيف بنشاط سياسي منظم، فقد قام بها و أعد لها عدد من الزعماء الذين غالباً ما كانوا يعملون بصورة مستقلة و دون تنسيق. إلا أن حركة الكرد في الإمبراطورية العثمانية كانت في سنوات ما قبل الحرب حركة لا مثيل لها من حيث نطاقها و قوتها منذ ثورة الشيخ عبید الله.

أصبحت منطقتا وان و أرضروم مركزاً للحركة الكوردية في الأناضول الشرقية، ففيهما ومنذ عام 1913 بدأ أنصار عبد الرزاق و الشيخ طه و غيرهما من القادة بدعاية قوية معادية للأتراك، وطالب البدرخانليون و أنصارهم بكوردستان مستقلة وبدعم سياسي ومادي من روسيا، غير أنه

(48) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(49) المصدر السابق.

(50) المصدر السابق.

(51) المصدر السابق.

(52) المصدر السابق.

حدثت خلافات شديدة بين الزعماء الكرد الذين تنازَعوا على قيادة الإمارة المرتقبة، وكانت لهم توجهات سياسية خارجية مختلفة: فقد كان ((حزب)) عبد الرزاق موالياً لروسيا، و((حزب)) ابن عمه حسن بك موالياً للإنكليز، أما عبد القادر فقد وقف، بوجه عام، آنذاك إلى جانب الأتراك، أما ابن أخيه الشيخ طه فقد فر إلى روسيا⁽⁵¹⁾. وفي ظل هذا التشتت والانقسام كان من الصعب حتى التفكير بتنظيم ثورة شاملة.

وفي الوقت ذاته، تكون وضع أكثر توتراً في جنوب الأناضول (منطقة ديار بكر وسيرت)، حيث جرت حركات مسلحة للعشائر، و هنا أيضاً لم تتحول هذه الحركات إلى ثورة عامة بسبب غياب الوحدة⁽⁵²⁾.

نضجت أحداث هامة في كردستان الجنوبية، فهنا نما، وبسرعة، نفوذ، وشهرة، الشيخ محمود برزنجي، الذي عقد الآمال في بادية الأمر على مساعدة بريطانيا. إلا أنه حاول في الوقت ذاته ضمان تأييد روسيا أيضاً، عندما دخل في مفاوضات مع القنصل الروسي في الموصل ووعده بتقديم 50 ألف مقاتل مسلح من الكرد. وحسب الشائعات كان الشيخ محمود يعتزم إنشاء دولة شبيهة بمجازر بين كردستان الشمالية (تركيا) - حيث ظن أن روسيا تثبت أقدامها في القريب العاجل فيها - و جنوب العراق، الذي كانت إنكلترا تعولّ عليه⁽⁵³⁾.

و سارع الاتحاديون في اتخاذ الإجراءات المضادة أمام تعاضم الخطر الكوردي، فمن جهة حاولوا التزلف إلى الكرد بإيجاعات ظاهرية مثل: تأسيس جمعية كردية في ولاية وان (لنشر المعارف والتجارة والصناعة) وظهرت في صحف تركيا الفتاة نداءات لمساعدة الكرد للمساهمة في الحضارة و استصلاح الأراضي الزراعية وغيرها⁽⁵⁴⁾.

إلا أن الحكومة التركية كانت عاجزة عن وقف نهوض الحركة الكوردية المتزايد، و كتبت المجلة الأرمنية (أرارات) تقول: (شعر القادة الكرد بغريزتهم أن حزب تركيا الفتاة ينقض حقوقهم آجلاً ام عاجلاً ويبدى الازدراء نحو مشاعرهم القومية، وقد أدركوا أن الظرف الحالي-ظرف

(51) المصدر السابق.

(52) المصدر السابق.

(53) المصدر السابق.

(54) الأرشيف التاريخي الحكومي المركزي في جمهورية جورجيا السوفياتية.

الضعف التركي - مناسب للبدء بالحركة (55). و كان سبب الانفجار الجديد لاستياء السكان الكرد من أعمال الحكومة هو الارتفاع الشديد للدخل الضرائبي المباشر على الكرد الذين لم تشملهم سابقاً الضرائب المباشرة تقريباً، فقد بدأوا بجباية ضريبة النفوس وضريبة الجيوب منهم، كما ارتفعت ضريبة المواشي. و كانت المدة التي تمضي لجباية بقية استحقاق الضرائب تتضاعف مرتين من 10 سنوات و حتى 20 سنة. كما أثار استياء الكرد وسخطهم الأمر الصادر بشأن تأديتهم الخدمة الإلزامية العامة في القوات النظامية وليس في الحميدية وحدها(56).

و منذ النصف الثاني لعام 1913 انتعش من جديد نشاط القوميين الكرد، الذين كان أكثرهم أعضاء في ((كوملي كوردستان)) (عصبة كوردستان). وقامت العصبة بتنظيم مدد العشائر بالسلاح، لكنها مارست بصورة أساسية الدعاية في تركيا و خارجها، وأصدرت في فرنسا مجلة (مشروتيت) (الدستور)، وقد وزع القوميون في شتى أرجاء كوردستان عرائض، حملت عشرات الآلاف من التوقيعات، دعت الكرد إلى تشديد النضال في سبيل الحرية(57). وحسب معطيات المصادر الغربية كان برنامج القوميين الكرد على الشكل الآتي: حكم ذاتي إداري لكوردستان، وتقليص جباية الضرائب وتنظيمها، وتأسيس جيش إقليمي كردي، وقيام إدارة محلية، وبناء مدارس يكون التعليم فيها باللغة الكوردية، وينبغي أن يكون جميع الموظفين والضباط العاملين في كوردستان من الكرد(58). و في الوقت ذاته كانت الحركة الكوردية تفتقر، كما مضى، إلى قيادة سياسية مركزية، ووحدة الهدف. فقد وقف عدد كبير من القادة الكرد إلى جانب إمارة كوردية مستقلة (بيليك)، وطالب البعض بأن تتخلى الحكومة عن إجراء الإصلاحات الأرمنية فقط(59).

(55) جليلي جليل، مواد جديدة عن تاريخ الحركة الكوردية القومية. الثورة في بدليس عام 1914، موسكو، 1984. ص 31.

(56) القفقاس، 1914/4/15.

(57) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(58) E. Jung، «La revolte Arabe. Vol. 1، 1924. P. 184.

(59) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

أصبحت منطقة بدليس مركزاً لحركات جماهيرية كوردية في الأناضول، وقادها ملاً سليم الذي اعتقله الأتراك في أوائل آذار عام 1914، لكن الكرد أطلقوا سراحه في ما بعد. وأضحى هذا المشهد نذيراً لثورة كوردية شاملة قام بها سكان بدليس و شارك في الإعداد لها قادة كورد بارزون مثل عبدالرزاق، ويوسف كامل، والشيخ طه وسمكو⁽⁶⁰⁾.

اتسع نطاق الثورة و تطورت بنجاح، ومنذ أواسط آذار حاصر الكرد مدينة بدليس ودخلوا إليها في 3 نيسان، إلا أنهم لم يتمكنوا من البقاء فيها. فبعد أن دفع الأتراك بتعزيزات من موش، تمكنوا من تحطيم المغازر الكوردية، التي لم تكن منظمة، ومسلحة تسليحاً رديئاً، و مارس الأتراك أشد أنواع الاضطهاد، كما أعدموا قادة الثورة⁽⁶¹⁾.

لقد أثار التنكيل بالثورة في بدليس سخط الكرد في كل مكان، واندلعت الإضرابات في مناطق كثيرة من شرق الأناضول، واتخذت الحركة الكوردية في العراق أكثر الأشكال حدة⁽⁶²⁾.

إن الثورة التي اندلعت هنا في آذار عام 1914 قادها الشيخ عبدالسلام بارزاني وقد انضمت إليه عشائر هموند، والجاف، ودزه بي و غيرها، وفي نهاية الربيع شملت الثورة ولاية الموصل كلها وجزءاً كبيراً من ولاية بغداد، إلا أن تركيا الفتاة زجت بقوات كبيرة ضد الشوار وأخمدت الثورة، بعد أن قامت بتنكيل وحشي بالكرد، وتمكن عبدالسلام بارزاني من الفرار إلى أورمية، و من ثم إلى روسيا⁽⁶³⁾.

أثارت أحداث الربيع التي جرت في كردستان قلقاً شديداً لدى القيادة التركية. فقد انعقد في 4 نيسان عام 1914 اجتماع خاص للجنة (الاتحاد والترقي) بشأن المسألة الكوردية الذي اتخذ قراراً بمواصلة سياسة التنكيل⁽⁶⁴⁾.

وبعد أن استخلص قادة الحركة الكوردية الدروس من فشل الثورة في بدليس و العراق، أعدوا العدة للقيام بحركات جديدة، وبذلوا جهوداً للحصول على المساعدة العسكرية والسياسية

(60) الأرشيف الحكومي المركزي لأسطول البحري - الحربي السوفياتي“ تفليسكي ليستوك، 1914/3/25.

(61) جليلي جليل، مواد جديدة عن تاريخ الحركة الكوردية القومية، ص 30- 45.

(62) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(63) الأرشيف التاريخي الحكومي المركزي في جمهورية جيورجيا السوفياتية.

(64) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

من روسيا، وخاصةً بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، و قبل دخول تركيا إليها (آب - تشرين الأول عام 1914). و في هذه الفترة تشكلت في عدد من ولايات شرق الأناضول لجان قامت بنشر الأفكار القومية بين الكرد والإعداد لثورة كوردية شاملة⁽⁶⁵⁾. وتكررت حالات عدم دفع الضرائب ورفض الكرد حضور الاجتماعات العسكرية. وكما مضى، فقد جرت حركات مسلحة قام بها بعض العشائر التي كبدت القوات والإدارة التركية خسائر فادحة، ففي قضاء غرزان مثلاً، شن بشار جتو هجمات ناجحة على القوات التركية. كما استمر التذمر بين السكان الكرد بعد إخماد ثورة البارزاني في العراق⁽⁶⁶⁾.

أصبحت حركة الكرد التحررية في الإمبراطورية العثمانية أكثر نضجاً في سنوات ما قبل الحرب، و تسلحت بالأفكار القومية بصورة أساسية، فالموقف المعادي للأرمن، الذي كان يواجهه الاستفزازيون الأتراك خلال عشرات السنين لم يعد يلعب دوراً ملحوظاً. ومع أن الحركة ظلت كما كانت في ما مضى، في حالة من الانقسام والتشتت، وعفوية إلى حد ما، وكانت المصالح الشخصية لبعض الزعماء تشغل أحياناً المقام الأول، لكنها وجهت أقوى ضربة إلى السيطرة التركية في كوردستان و ساهمت مساهمة كبيرة في تعميق أزمة الإمبراطورية العثمانية .

وفي 8 شباط عام 1914 وضعت في إسطنبول اللمسات الأولى للاتفاقية الروسية-التركية بشأن الإصلاحات في أرمينيا (الغربية)، التي نظرت في توفير بعض الضمانات لحقوق الأرمن و حمايتهم من عسف السلطات التركية والإقطاعيين الكرد في المناطق المتعددة القوميات، لكن الاتفاقية لم تنفذ في الواقع بسبب الحرب، التي سرعان ما اندلعت. وبالتالي لم تتحقق طموحات الشعب الأرمني القومية الذي عانى كثيراً. وفي نهاية المطاف، فإن فشل تدخل روسيا (وبتأييد محدود جداً من إنكلترا وفرنسا) لصالح الإصلاحات الأرمنية، قد ألحق ضرراً بالغاً بحركة الشعب الكوردي القومية أيضاً.

ولم يكن فشل الإصلاحات الأرمنية لصالح إسطنبول وبرلين حيث لم تكن مقاليد السلطة فيهما بأيدي أعداء حرية الأرمن و حسب، وإنما كانت لصالح لندن و باريس اللتين كانتا تحتشيان من تقوية نفوذ روسيا في شرق آسيا الصغرى. ووقفت تركيا و الدول الأوروبية الرئيسية الكبرى في جبهة واحدة ضد روسيا التي كان لها في مرحلة ما قبل الحرب أفضل الفرص لترسيخ

(65) المصدر السابق.

(66) المصدر السابق.

مواقعها في المنطقة الكوردية - الأرمنية من الشرق الأوسط بحكم توجه الحركة القومية الكوردية والأرمنية نحوها. وقد شغل في هذا الصراع، مكاناً رئيسياً، الاحتيال على الحركة الكوردية و محاولات حرفها عن طريقها الأساسي في النضال من أجل الحرية والاتحاد مع الأرمن إلى الطريق القديم، طريق النزاعات العرقية والدينية الدموية، وغرس بذور العداء ضد روسيا لدى الكرد.

وقد حاول عدد كبير من عملاء الدول الغربية في كوردستان وأرمينيا في شخص الدبلوماسيين والمبشرين والتجار والرحالة و غيرهم، التأثير في الكرد بالطريق المشار إليها. وأظهر الألمان الذين تمتعوا بتأييد السلطات التركية نشاطاً متزايداً. وحسب أقوال مراقب، وَضَعَ الألمان ((نصب أعينهم، وبدأبٍ خاص، هدف التغلغل في شرق تركيا وتثبيت أقدامهم فيه))⁽⁶⁷⁾ مستغلين، وبمهرة، التناقضات الأنكلو - روسية في هذه الأثناء، وعند ذلك استأثر الكرد باهتمام خاص.

وقد حاول بشكل خاص، القنصل في أرضروم ي. أندرس الذي قام إثر قمع ثورة بدليس بجولة في ديرسم، وخبوط، وموش، وبدليس، ووان، وبايزيد، وأقام صلات مع عددٍ كبير من البكوات الكرد⁽⁶⁸⁾. ومما صرَّح به السفير الألماني في إسطنبول يتبين لنا في أي اتجاه اثر الألمان في الكرد، وذلك عندما طلب، في بيان خاص له، من السلطات التركية إعادة النظام إلى الولايات الشرقية، أي قمع الحركة الكوردية نهائياً⁽⁶⁹⁾.

والحق تدخل الدولة الغربية الاستعماري الكبرى، لا سيّما ألمانيا، حامية تركيا الحديثة العهد، ضرراً بالغاً بالحركة الكوردية التحررية، وأقام في طريقها عقبات جديدة صعبة الاجتياز. أثرت الأحداث العاصفة التي جرت في كرستان تركيا في سنوات ما قبل الحرب تأثيراً مباشراً في المقاطعات الغربية من إيران والتي يعيش فيها الكرد، وفي الوقت نفسه كان للوضع في كوردستان إيران خصائصه التي عرقلت، وبشكل ملموس، نضال الكرد في إيران في سبيل حقوقهم القومية.

(67) الأرشيف التاريخي الحكومي المركزي في جمهورية جورجيا السوفياتية.

(68) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(69) تفليسكي ليستوك 1914/4/11.

أدى ازدياد تدخّل الدول الاستعمارية الكبرى، بعد إخماد الثورة الإيرانية، إلى ربط الحركة الكوردية في إيران بوثاق مُحكَم، وحرمتها من إمكانية التطور واشتداد عودها، وأدى عموماً إلى كبح جماح نمو الوعي القومي بين الكرد في إيران، وتكوين قوى المعارضة في كردستان إيران. وفي حقيقة الأمر أُقيم على جزءٍ كبيرٍ من أراضيها وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى نظام احتلال عسكري، مع كل ما ينجم عنه من عواقب.

وفي شباط عام 1912 قام سالار الدولة من جديد بالانتفاضة في جنوب غرب إيران، داعياً جميع الكرد للانضمام إليه، وتمكن من الاستلاء على كرمنشاه، وسنه، وزحف بقواته نحو صاوجبلق (مهباد)⁽⁷⁰⁾.

عرضت السلطات التركية ودونما إبطاء مساعدتها على سالار الدولة، وبدأت بتعزيز وجودها العسكري في الشريط الحدودي. لكن سالار المدرك لما يبديه أكثرية الكرد من موقف حذر تجاه الامبراطورية العثمانية، وخشيّة منه إثارة غضب روسيا عليه رفض رفضاً قاطعاً المساعدة التركية، كما باءت بالفشل مناورة الأتراك الخاسرة في عرض المساعدة على الحكومة الإيرانية ضد سالار هذه المرة⁽⁷¹⁾. وتمكنت الحكومة الإيرانية وحدها من التغلب على الانتفاضة، الأمر الذي لم يكن صعباً كثيراً بسبب عدم وجود الرغبة لدى أكثرية العشائر الكوردية في تأييد الأمير المتمرّد. وفي 29 أيار عام 1912، مُني سالار في ضواحي كرمنشاه بهزيمة نكراء⁽⁷²⁾. صحيح أنه حاول في العام التالي استئناف نضاله، واستطاع أن يقترب من كرمنشاه، لكن العشائر الكوردية لم تؤيده ثانية، كما فشلت محاولته في نقل الصراع إلى الشمال⁽⁷³⁾. لقد بين فشل انتفاضة سالار الدولة، ابتعاد الجماهير الأساسية لسكان إيران عن الإمبراطورية العثمانية، وأسرع في الانهيار النهائي للتوسع التركي في كردستان - إيران.

قام سكان الشريط الحدودي بنشاط أكثر فأكثر ضد الاحتلال التركي، وحسب أقوال تشيريكوف، اقتنع الكرد في ((أن الولاء لإيران التي تحميها روسيا دون شك أصلح لهم من الرعاية التركية، التي

(70) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(71) المصدر السابق.

(72) المصدر السابق.

(73) تفليسكي ليستوك، 1912/6/5.

جلبت ضرائب جديدة وابتزاز الأموال ، وحرمت المالكين من البكوات الكرد من استقلاليتهم ومن حرية النشاط⁽⁷⁴⁾.

أدت هزيمة تركيا في حروبها مع إيطاليا ودول البلقان من جهة، ومعارضة روسيا وإنكلترا القوية لها من جهة أخرى، إلى حرمان الحكومة التركية من إمكانية وقف الاستياء المتزايد لسكان المنطقة المحتلة، والتعامل مع جارتها الشرقية بالطريقة السابقة. وأعلنت الحكومة التركية في نهاية تشرين الأول عام 1912 عن نيتها في سحب قواتها من المنطقة المتنازع عليها إلى خط حدود عام 1905، وفي أواسط تشرين الثاني انسحبت القوات التركية من إيران نهائياً⁽⁷⁵⁾.

وبهذا الشكل اضطرت الأوساط التركية الحاكمة إلى تأجيل مخططاتها في توحيد كردستان كلها في إطار الإمبراطورية العثمانية.

لكن العناصر المغامرة والمتشددة في تعصّبها التركي الشوفيني في الحكومة التركية والجنرالات، الذين جاؤوا إلى السلطة بعد انقلاب تشرين الثاني عام 1913، لم يعتزموا الاستسلام. فقد قامت هذه العناصر منذ شباط عام 1913 في المناطق الغربية من إيران بدعاية للتعصب الديني والتركي ومعادية للروس بعد أن أرسلت عملاءها إلى تلك المناطق وخاصة إلى العشائر الكوردية.

وقدّم الألمان الذين كانوا حلفاء للمحتلين الأتراك مساعدة كبيرة لهم في نشاطهم التخريبي بين صفوف الكرد في إيران. فقد قام الألمان بنشاط عسكري واستخباراتي مكثّف، ودعائي - سياسي في غرب إيران، لم يتقلص بعد انسحاب القوات التركية من الأراضي الإيرانية وحسب، بل اتسع نطاقه أكثر من ذي قبل.

وفي صيف عام 1914 عندما كان وقوع أحداث مرعبة لا بد منها سواء في الشرق الأوسط أو في العالم أجمع، بلغ النشاط الألماني - التركي التخريبي بين صفوف الكرد في إيران أوسع نطاق. فقد أوحوا للكورد بأن الروس سيرحلون قريباً، وتظهر من جديد القوات التركية. ولم تكن هذه عبارات جوفاء. فمنذ شباط عام 1914 جرت على الحدود الإيرانية - التركية حوادث من جديد وبمشاركة الكرد المتأثرين بالدعاية الألمانية - التركية، وكان جنود وضباط

(74) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(75) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

الجيش التركي النظامي يشاركون مراراً في هذه الاشتباكات، وقد تمكن الأتراك والألمان في بداية الحرب العالمية الأولى من تحقيق نجاحات ملموسة في كردستان - إيران⁽⁷⁶⁾. وتقويض مواقع روسيا، إلى حدٍ ما. لكنّ روسيا لعبت في تلك المرحلة دوراً رئيساً في شمال - غرب إيران كلّها، حيث تدخل فيها كردستان إيران أيضاً. ووطّدت روسيا القيصريّة مواقعها بسرعة في ((منطقة النفوذ)) هذه (وفق المعاهدة الأنكلو - روسية عام 1907). كما أن دخول القوات الروسية إلى هذه المنطقة عام 1909 لقمع الثورة وانسحاب القوات التركية من هناك في أواخر عام 1914 جعلاً من روسيا سيّدة الموقف هنا، بصورة نهائية.

كانت سياسة روسيا الكوردية في إيران تتوخى في مرحلة ما قبل الحرب هدفين رئيسيين:

- 1- تقوية مواقع روسيا الاقتصادية والعسكرية - السياسية في ((منطقة نفوذها)).
- 2- ضمان القدرة الدفاعية لحدود القفقاس في وجه الخطر العسكري الذي يهددها من جانب تركيا التي تحرّضها ألمانيا. ولأجل ذلك احتاج الأمر، وبالدرجة الأولى، إلى تهدئة المنطقة التي كانت خلال سنوات طويلة في حالة من الفوضى الداخلية التامة بسبب التدخل التركي فيها بصورة رئيسية. ولهذا سعى الممثلون الروس في غرب إيران إلى فرض الرقابة على القيادة التركية الإقطاعية - العشائرية كي لا يسمحوا لها بالقيام بحركات مناوئة للحكومة، من شأنها أن تحطم السيادة المتزعزعة في كردستان - إيران وأذربيجان، الأمر الذي كان بوسع تركيا الفتاة استغلاله. أما الزعماء الكرد الموجودون على الأراضي الإيرانية، فقد كانت لهم مصالحهم الخاصة، لم يرغبوا أبداً أن يكونوا أداة طيعة عمياء في أيدي روسيا. فبعضهم كان يفكر بمصلحه الخاصة، أما الآخرون (عبد الرزاق، عبد القادر، الشيخ طه) فقد كانوا يفكرون على نحو أوسع، ويطمحون، حسب ما قاله السفير هيرس، إلى توحيد الكرد ((في إيران أولاً)) ومن ((ثم في تركيا))، حيث ((يجب الاعتراف بأنّ ذلك لا يتناسب مع مصالحنا أبداً، مثله، مثل مشاريع الحكم الذاتي لكوردستان التي تقدم بها عبدالقادر⁽⁷⁷⁾ .

(76) الأرشيف التاريخي الحكومي المركزي في جمهورية جورجيا السوفياتية“ تفليسكي ليستوك،

1914/2/25.

(77) الأرشيف سياسة روسيا الخارجية.

وبعبارة أخرى، فقد تشابكت عقدة معقدة للغاية من مصالح متناقضة ومنافية لبعضها البعض في كردستان، ولم يكن أمراً يسيراً أبداً حل هذه العقدة من التناقضات، لا سيما أن الدساتير الألمانية - التركية قد اشتدت، بينما غاب، كما مضى، نهج متفق عليه بين مختلف الأجهزة المسؤولة عن سياسة روسيا الكوردية.

صحيح أن روسيا، وانكلترا التي تضامنت معها، قد حققتا - كما يبدو - نجاحاً في جانب هام للغاية من جوانب القضية الكوردية. والحديث يدور هنا عن التثبيت النهائي للحدود التركي - الإيرانية التي قسمت كردستان. وكان ترسيم الحدود الذي جرى تحت المراقبة الأنكلو - روسية مدعواً لوضع حاجز أمام تغلغل الأتراك في كردستان - إيران وضمها إلى كردستان - تركيا كهدف نهائي من جهة، وربما جعل العلاقة والتفاهم المتبادلين بين الكرد في إيران والكرد في الإمبراطورية العثمانية أكثر صعوبة، والحيولة دون توحيد تيارين من تيارات الحركة الكوردية التحررية من جهة أخرى.

أنتهت عملية ترسيم الحدود التي بدأها صيف عام 1911 في 28 تشرين الأول عام 1914 بترسيم الحدود، قامت بها لجنة رباعية مؤلفة من ممثلي روسيا وإنكلترا وتركيا وإيران. لكن الامبراطورية العثمانية شنت في اليوم التالي هجوماً على روسيا، وذهبت جميع جهود اللجنة هباءً. كتب المندوب الروسي في اللجنة ف. ف. مينورسكي يقول: ((حطمت الحرب جميع الحدود، وبالطبع فإن مشروعنا التركي - الفارسي لم يكن استثناءً))⁽⁷⁸⁾. وهكذا لم تتلق الحركة الكوردية التحررية أية مساعدة من الخارج، وكانت ضعيفة ومجزأة نتيجة ويلات الحرب العالمية الأولى.

الكرد في الحرب العالمية الأولى (1914-1917)

أصبح الشعب الكوردي أحد ضحايا المجازر العالمية التي ارتكبتها الإمبريالية لأجل تقسيم العالم، وأضحت كردستان والأراضي المتاخمة لها، التي عاش الكرد عليها، مسرحاً لمعارك عسكرية خاضتها الجيوش الروسية والتركية والإنكليزية. فقد جرت هنا، وخلال أربع سنوات، حرب الكرّ والفرّ التي أغرقت البلاد بسيول من الدماء، وألحقت بسكانها خسائر مادية هائلة.

(78) ((مواد لدراسة الشرق)) الإصدار 1، 1909، ص432.

وقد حاول كل طرف من الأطراف المتحاربة استغلال الكرد وغيرهم من شعوب شرق تركيا وغرب إيران لصالحه وتأليبها ضد بعضها البعض أو ضد خصمه الأمر الذي أدى إلى فوضى تامة في هذه المنطقة، أصبحت مصدراً لويلات وكوارث لا تحصى، حلت بسكانها.

وبعد أن ضمت الأوساط التركية الحاكمة بلادها منذ الأيام الأولى للحرب في أوروبا إلى الفلك الألماني، أخذت تستعدّ لشن هجوم على روسيا عاقدة الآمال على إشراك العشائر الكوردية، وشاركت في حراسة الحدود الروسية. كما جرت محاولات لإحياء الحميدية ورفع قدرتها القتالية. وقد شكّل من الكرد وحدات تحريبية، خرقت الحدود الروسية بصورة منتظمة، وعاشت في أراضي ما وراء القفقاس. ولغرض إشراك الكرد روجّ المبعوثون الحكوميون شائعات عن منح الكرد الحكم الذاتي في المستقبل⁽⁷⁹⁾.

وحقق النشاط التحريضي – الاستفزازي لمبعوثي تركيا الفتاة والاستخبارات الألمانية نجاحاً جزئياً بين الكرد في الأناضول الشرقية. فقد كانت أكثرية العشائر غير راضية عن إجراءات التجنيد التركية، في حين أن البعض منها (في ديرسم وكوردستان الجنوبية) أبدت مقاومة عنيفة ضدها.

ومنذ آب عام 1914 قامت الاستخبارات الألمانية – التركية بدعاية واسعة جداً معادية للروس في كوردستان إيران وأذربيجان. وتمكنت من كسب تأييد سمكو، الذي غيّر الجبهة مرة أخرى، وسردار ماكو مرتضى كلي خان. وقد دعا الدراويش المتجولون الذين قدموا من تركيا، الكرد والأذربيجانيين إلى الجهاد ضد الروس⁽⁸⁰⁾.

وفي الأيام الأولى كان ثمة أمل في منع تركيا من الدخول إلى الحرب، وآثرت الحكومة القيصرية مراعاة حذر شديد. فقد كتب شازونوف في رسالة له إلى فوروتسوف – داشكوف يقول: ((لا نتصور ما يمكن أن يتجلّى عنه الحكم الذاتي لكوردستان، ونعتبر إثارة أية آمال كاذبة لدى الكرد بوعود معينة أمراً خطيراً⁽⁸¹⁾). واقتصر الأمر على وضع المخطط وغيرها من التدابير التمهيدية. فقد أقيمت اتصالات جديدة أو أستؤنفت الاتصالات القديمة مع عددٍ من

(79) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(80) المصدر السابق.

(81) المصدر السابق.

الزعماء الكرد ذوي النفوذ في الأناضول الشرقية بما فيهم عبدالقادر⁽⁸²⁾. ومع ذلك أظهرت بداية الحرب العالمية الأولى أن روسيا لم تتمكن من تثبيت أقدامها في كردستان - إيران وتطلّب الأمر الاعتماد على أساليب القوة وحدها⁽⁸³⁾.

وفي أوائل تشرين الثاني عام 1914 كانت تركيا في حالة حرب مع جميع دول الائتلاف الكبرى وأعلنت الجهاد ضدها. فقد شغل محور القفقاس مكاناً رئيساً في المخططات الاستراتيجية للقيادة التركية المشبعة بهذيان أفكار التعصب التركي الشوفيني، والتي وضعت نصب أعينها احتلال ما وراء القفقاس وشمال القفقاس، وضافا فولغا والقرم، وحتى تركستان، وأعارت القيادة التركية - الألمانية أهميةً أوليةً لإقامة رأس جسر قوي في شرق الأناضول وفي غرب إيران وجرّ الكرد إلى المشاركة النشيطة في الحرب، لأنه كان يتوقف على هذا الأمر رسوخ، وضمان، مؤخرة الجيش التركي في الجبهات ضد روسيا في القفقاس وضد إنكلترا في العراق. كما عقدوا في اسطنبول الآمال على تحقيق حلم الأتراك - التوسعيين القديم في احتلال كردستان كلها.

لكن الجيش أُصيب بالفشل منذ بداية العمليات القتالية على المسرح التركي - الآسيوي للحرب العالمية، وهزم في بداية عام 1951 هزيمة نكراء، وفي صيف عام 1951 توغلت القوات الروسية في عمق اناضول الشرقية بعد أن احتلت منطقة وان.

ومن وجهة النظر العسكرية المحضة، لم يكن دور الكرد كبيراً في عمليات القوات التركية المسلحة، فقد انهارت حسابات القيادة التركية - الألمانية العسكرية في استخدامها الواسع لتشكيلات الخيالة الخفيفة منذ الأشهر الأولى من الحملة على جبهة القفقاس. وكانت القدرة القتالية لمئات الكرد في أدنى المستويات بسبب عدم ثقة القيادة العسكرية بالكرد، وخشيتها منهم، ولذلك فقد كانت تمدهم بالسلح والمعدّات والخيول بكميات وأعداد غير كافية وبصورة متممّة. ولم يكن لدى التشكيلات الكوردية سلاح المدفعية والرشاشات تقريباً، كما كان النقص كبيراً في عدد الخيول. وبعد الهزائم الأولى على الجبهة بدأت القطعات الكوردية بالعودة إلى

(82) المصدر السابق.

(83) خانة ماكو، الشرق الجديد، العدد 1، 1922، ص 335 "ت. س. كوروتكوف، (المسألة الإيرانية في بداية الحرب العالمية الأولى))، نشرة أكاديمية العلوم السوفياتية - التاريخ والفلسفة، الجزء 4، العدد 6، 1947، ص 562.

بيوتها. وفي نهاية عام 1951 كان عدد الكرد في الجيش الثالث الذي كان يواجه الروس من ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف كوردي فقط⁽⁸⁴⁾.

ومن وجهة النظر السياسية تبين أنه لا يعتمد على القطعات الكوردية أبداً. فلم يرغب الكرد إراقة دمائهم في سبيل مصالح الأوساط التركية وحماها الألمان. وقد انخفض عدد أفراد الأفواج الكوردية بسبب الفرار الجماعي من الجيش من 800 إلى 300 شخص منذ الأشهر الأولى للحرب. وبدأت القيادة التركية بإرسال القطعات الكوردية من خطوط القتال إلى المؤخرة لإعادة تشكيلها من جديد لعدم ثقتها بها. وحسب أقوال مراسلي الصحف الروسية، فإن الكرد لم يثقوا بالبيانات الرسمية عن ((الانتصارات))، وتحدثوا بمرارة واستياء عن القواد الأتراك، وعن أولئك الشيوخ والبكوات الكرد الذين خدموا الحكومة التركية وقاموا بتضليلهم⁽⁸⁵⁾.

ولم يؤثر إعلان الجهاد تأثيراً ملحوظاً على الكرد. ورغم أن عدداً كبيراً من الشيوخ دعوا أفراد عشائرتهم إلى دعم ((الحرب المقدسة)) ضد الكفار، فإن سلوك السكان الكرد في الإمبراطورية العثمانية لم يتحدد آنذاك في حقيقة الأمر بدوافع دينية أبداً، بل سياسية صرفة. وكما كتب نيكيتين، بناءً على ملاحظاته الشخصية، فإنه كان بين شيوخ الكرد في أثناء الحرب ((أعداء عن إيمان راسخ)) للجهاد⁽⁸⁶⁾.

انتشرت الميول المعادية للحرب بين صفوف الكرد العاملين في الجيش التركي انتشاراً واسعاً، التي مراراً ما تحولت إلى شكل فعال. فقد وقعت منذ الأشهر الأولى للحرب حوادث انتقال التشكيلات الكوردية إلى جانب روسيا، أو أن قطعات كاملة استأسرت، دون مقاومة وتوجه أبرز قادة الكرد، بما فيهم يوسف كامل بدرخان عمّ عبدالرزاق، وكور حسين باشا وغيرهما، بنداء إلى الكرد يدعونهم فيه إلى تغيير الجبهة وتوجيه سلاحهم ضد تركيا⁽⁸⁷⁾.

(84) ن. غ. كورسون، الحرب العالمية في جبهة القفقاس. نبذة عملياتية - استراتيجية، موسكو، 1946، ص 41، 30 "عملية سريكاميشك في جبهة القفقاس في أثناء الحرب العالمية الأولى عام 1914-1915، موسكو، 1927. ص 12، كورسون، عملية الشكرود وهمدان في جبهة القفقاس للحرب العالمية في عام 1915، ص 8.

(85) قفقاسكوي سلوفا، 1915/11/13 "تفليسكي ليستوك، 1914/11/20.

(86) نيكيتين، الكورد، ص 309.

(87) كور أوغلو، الكورد والامبريالية، طشقند، 1932، ص 108.

ولم يلاحظ نمو الميول بين العسكريين الكرد وحسب، بل وبين صفوف السكان الآمنيين. وهذا ما أشار إليه عدد كبير من شهود عيان، بما فيهم ألمان⁽⁸⁸⁾. وقد كتب ف. أ. غورد ليفكسي يقول: ((كان على السلطات التركية في سنوات الحرب التحرك في أرمينيا الغربية وكوردستان كأنما في أرض دولة معادية“ فصادرت المؤن والمواشي، وكان السكان يتذمرون بصمت، ذلك أنهم تسلّموا لقاء المؤن المصادرة، إما النقود التي انخفضت قيمتها والتي لم يجر التعامل بها في كل مكان، أو بطاقات لا يسري مفعول الدفع بها في ما بعد، وهذا ما كان في أكثر الأحيان))⁽⁸⁹⁾.

وعلى الرغم من إقامة نظام عسكري – بوليسي ديكتاتوري في الإمبراطورية العثمانية، قامت حركات كردية معادية للحكومة منذ النصف الأول من عام 1915. فقد جرت انتفاضات كردية في بوتان وفي وادي موش، وديرسم وجنوب شرق الأناضول⁽⁹⁰⁾. وفي هذه الظروف حاولت الحكومة التركية كسب مساعدة القيادة الكوردية لها، فقد اقترح وزير الداخلية طلعت باشا – عضو الحكومة التركية الثلاثية والشخصية الثانية في تركيا من حيث النفوذ – على عبدالقادر، السفر إلى كوردستان وإثارة الكرد ضد روسيا. واضطر عبدالقادر للإذعان للأمر، لكنه أقام في آن واحد صلاتٍ سرية مع روسيا⁽⁹¹⁾. وأقام قائد كوردي بارز، الجنرال شريف باشا، الذي كان سفيراً لتركيا في السويد، اتصالات مع وزير خارجية فرنسا، ووعد بالقيام بشورة كردية مقابل مساعدة الحلفاء له في إنشاء كوردستان مستقلة⁽⁹²⁾. وفي اثناء الحرب العالمية الأولى لم يوجد شخصية كردية كبيرة واحدة في القيادة التركية التي أيدت الجهود العسكرية للإمبراطورية العثمانية.

سرعان ما اقتنعت الحكومة التركية في إسطنبول بعقم محاولاتها في ضمان موقف إيجابي من الكرد لها في الحرب، ولا سيما ضمان دعم نشيط من الكرد وغيرهم من الأقليات القومية في الحرب. حينئذٍ اتخذ قادة تركيا الفتاة، بعد أن بقي لديهم الأمل الأخير في إنقاذ الإمبراطورية السائرة في طريق الهلاك، منهاجاً سياسياً ثابتاً في المسألة القومية والذي سمي في ما بعد بسياسة

(88) Deutschland und Armenien 1914-1918. Sammlung diplomatisches Aktenstücke. Potsdam, 1919. p. 57.

(89) ف. أ. غورد ليفكسي، أشباح تركيا – المؤلفات المختارة، الجزء 3، موسكو، 1962، ص 121.

(90) M. N. Dersimi، Kurdistan Tarihinde Dersim، Halep، 1952. P. 114.

(91) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(92) Jung، La revolte Arabe، Vol. 1. p. 109-110. □

الإبادة الجماعية. وكان الأرمن الأولى الضحية لهذه السياسة، لكن الكرد والأقليات القومية الأخرى في شرق آسيا الصغرى، التي أصبحت مسرحاً لعمليات حربية، كانوا ينتظرون دورهم من بعدهم.

وبعد استيلاء القوات الروسية على منطقة وان قامت القوات التركية في ربيع عام 1915 بتهجير جماعي للأرمن إلى معسكرات الاعتقال الواقعة في صحارى سوريا وبلاد الرافدين، وذلك بحجة استعدادهم للقيام بالانتفاضة. وقد أسفر هذا الإجراء عن إبادة معظم سكان الأرمن في أرمينيا الغربية وغيرها من مناطق شرق الأناضول. ولم ينج من الموت عملياً سوى كل من تمكن من الفرار إلى روسيا، أو استطاع انتظار قدوم القوات الروسية.

حلّت مصائب كبيرة بالآشوريين – النساطرة الذين عاشوا في مقاطعة هكاري. وقد هربوا إلى شمال غرب إيران (منطقة بحيرة أورمية)، خوفاً من القوات التركية التأديبية، بعد أن تكبدوا خلال الطريق خسائر فادحة.

وكانت الأداة الرئيسة في إبادة الأقليات المسيحية هي القوات التركية النظامية، وعناصر الأجهزة الإدارية والبوليسية المحلية. كما تمكّنت السلطات، وفي حالات معينة، من تأليب الإقطاعيين الكرد ضد الأرمن والآشوريين (في منطقة وان، موش، وديان الشکرد، وفي هكاري وضواحي أورمية)، الذين أعطيت لهم أراضي النازحين⁽⁹³⁾. وعندما أثارَت أنباء الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في آسيا الصغرى السخط والاستنكار خارج البلاد، حاولت حكومة تركيا الفتاة، وعلى لسان طلعت باشا صاحب المبادرة والمنظم المباشر للإبادة الجماعية، إلقاء الذنب كله على الكرد بغية التشهير بالحركة الكوردية التحررية من جهة، وتبرير التنكيل الجماعي من جهةٍ أخرى⁽⁹⁴⁾.

وفي الواقع لم تتمكن الحكومة التركية في اثناء هذه الحوادث من إثارة مجزرة أرمنية – كوردية. وعلى أية نطاقات كبيرة، الأمر الذي يفسره نمو الوعي القومي، وبالدرجة الأولى، لدى الكرد أنفسهم، بل بالعكس، حيث تسود الوقائع التي تتحدث عن التضامن بين هذين الشعبين كتب ف. أ. غوردليفسكي الذي زار مراراً جبهة القفقاس يقول: ((كان للأرمن أصدقاء بين الكرد، وفي كل مكان، الذين أنقذوهم من بطش الأتراك في الوقت العصيب... كما حدث على أية حال –

(94) أ. باربي، في بلاد الرعب، أرمينيا الشهيدة، تفليس، 1919، ص 50-51.

(94) أرميانسكي فيسينيك، العدد 23، 1916، ص 1-2.

العكس، فقد سعى الأرمن لأجل الكرد وكانوا وسطاء بين سلطتنا العسكرية والبكوات (الكرد)⁽⁹⁵⁾.

وعندما شرع الأتراك في تهجير الأرمن وتنفيذ المجازر الجماعية بحقهم، وجد عدد كبير من الأرمن الملاذ والمأوى لدى الكرد، ففي ديرسم مثلاً، اختفى عن أنظار الأتراك ما يقارب 20 ألف أرمني بين الكرد، وعندما كان الكرد بالذات يعانون الجوع، فإنهم كان يقتسمون مع الأرمن آخر كسرة خبز لديهم. كما حذر البكوات الكرد مراراً الأرمن من مخططات السلطات التركية التي تُعد ضدهم⁽⁹⁶⁾. وقد أكد المؤرخ الكوردي يامولكي أن ثلاثة أرباع الأرمن الذين نجوا في الأناضول ((كان بمساعدة الكورد الذين انقذوهم واخفوهم عن الأنظار))⁽⁹⁷⁾، وهذا ما جرى، رغم أن السلطات التركية كانت تعاقب الكرد عقاباً شديداً على مساعدتهم الأرمن. وقد استنكر، بشدة، عدد كبير من القادة الكرد (الجنرال شريف باشا مثلاً)، أعمال قيادة تركيا الفتاة الإجرامية لإبادتها للسكان الأرمن، وأقاموا اتصالات مع القادة القوميين الأرمن، وعلى أرضية النضال المشترك ضد السيطرة التركية⁽⁹⁸⁾.

وبعد أن تأكدت الحكومة التركية من فشل محاولاتها في ((حل المسألة الأرمنية)) بأيدٍ كوردية، أخذت تعدّ لهم، أي للكورد، مذابح وكوارث حلتّ بالأرمن من قبلهم. وكتب أحد قادة لجنة ((الاتحاد والترقي)) ما يلي: ((يجب أن نظهر بلادنا من العناصر غير التركية))⁽⁹⁹⁾. وفي عام 1915-1916 صدرت مراسيم سلطانية عن تهجير الكرد من المناطق المجاورة لجهات القتال إلى غرب الأناضول بنسبة 10 كورد مقابل 100 تركي في هذه المنطقة. وكان مصير الكرد المهجرين لا يختلف عن مصير الأرمن من قبلهم. فقد تمّ خلال سنوات الحرب تهجير ما يقارب من 700 ألف كوردي مات أكثر من نصفهم اثناء الطريق⁽¹⁰⁰⁾. وحسب شهادة شهود عيان، فإن

(95) غورد ليفسكي، أشباح تركيا...، ص123.

(96) أرميانسكي فينسيك، العدد 23، 1916، ص3 "باربي، في بلاد الرعب، ...، ص53-55.

(97) خ. م. تشاتويف، كورد أرمينيا السوفياتية، يريفان، 1965، ص40.

(98) أرشيف فرع ليننغراد لمعهد الإثنوغرافيا في أكاديمية العلوم السوفياتية، العدد 183، ص318-320.

(99) أرشيف ف. ب. نيكيستين (في معهد شعوب آسيا أكاديمية العلوم السوفياتية)، العدد 95، ص363-

364.

□ Kurds and Kurdistan، Safrastian (100) p. 76-81.

الأراضي الواقعة إلى جنوب بحيرة وان وغربها، والتي كان يعيش فيها 800 ألف كوردي أصبحت خالية من الناس، فقد هلكت عشائر برمتها نتيجة تفشي وباء الكوليرا والتيفويد الطفحي والباطني، وأدى نقص الأعلاف والأمراض البوابية، والمصادرة، إلى إلحاق خسائر فادحة بالماشية، المصدر الأساسي لمعيشة الكرد وعملهم⁽¹⁰¹⁾. وبالتالي لم يصبح المسيحيون وحدهم ضحية الحرب وسياسة الإبادة الجماعية التي مارسها الأتراك، بل السكان المسلمون في شرق تركيا أيضاً، أي الكرد.

ومع اتساع نطاق العمليات القتالية على المسرح التركي - الآسيوي للحرب العالمية الأولى، كانت الأراضي التي سكنها الكرد، والواقعة تحت إشراف الحكومة والجيش التركي المباشر، تتقلص باستمرار. وفي نهاية عام 1915 شنّ الجيش الروسي في القفقاس هجومه وتوغّل حتى خريف عام 1916 مسافة 250 كيلومتراً، واستولى على جزء كبير من أرمينيا الغربية وكوردستان. وقد تكبّد السكان القاطنون في هذه المناطق، بما فيهم الكرد، خسائر فادحة في الأرواح والأموال، رغم أن الكرد، سواء أكانوا في الجيش التركي، أم من السكان الآمنين، لم يبدوا مقاومة نشيطة للجيش الروسي الزاحف.

وكان الوضع في باقي المناطق الكوردية الواقعة تحت الحكم التركي كارثياً، فلم يتمكن السكان خلال عامين من جني المحصول، ولا أخذ الماشية إلى المراعي في الجبال، مما أسفر عن إفلاس الكرد الرحلّ والمضر على حدٍ سواء، وأصبحوا تحت خطر مجاعة شديدة وأدّى ذلك إلى ازدياد الاستياء في كوردستان - تركيا وانتشار الميول المعادية للحرب بين الكرد انتشاراً واسعاً. ولقد أظهر نضال العرب الذي اتسع نطاقه في تلك السنوات ضد السيطرة التركية وانتصارات الجيشين الروسي والإنكليزي على الأتراك (في العراق) تأثيراً حافزاً على الحركة الكوردية التحررية، وأصبحت كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية مركزاً للحركة الكوردية، حيث كانت مواقع الأتراك فيهما أكثر ضعفاً.

وفي ربيع عام 1917 اندلعت ثورة في جبال الموصل بقيادة سيد عبدالله حفيد الشيخ عبيدالله النهري، الذي توجه إلى روسيا على الفور بطلب المساعدة⁽¹⁰²⁾. وفي منطقة السليمانية ثار محمود برزنجي، الذي أقام اتصالات مع شريف مكة حسين بن علي، الذي قاد الثورة العربية في

(101) أرميانسكي فينيسيك، العدد 42، 1916، ص 15-16.

(102) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

الحجاز وبمساعدة إنكلترا. وبدأت الإضرابات في صفوف كورد العمادية، وعموماً كان الموقف في مناطق كوردستان الجنوبية المجاورة للجبهة متوتراً للغاية بالنسبة إلى الأتراك⁽¹⁰³⁾.

اندلعت في صيف عام 1917 ثورات كوردية في مناطق ديرسم، وخربوط وبوتان، وماردين، وديار بكر، أما في الربيع فقد اندلعت الثورة في بدليس، واشتدت عملية فرار الكرد من الجيش. وإن كان عدد الكرد يصل إلى 25 ألف مقاتل في الجيوش التركية (الجيش الثاني والثالث والسادس) المرابطة في جبهة القفقاس وبلاد ما بين النهرين في أوائل عام 1917، فإنه لم يبق في نهاية الحرب أحد تقريباً من المقاتلين الكرد في القوات التركية المسلحة. وبدأت تتشكل في مؤخرة القوات التركية، ولا سيما في مؤخرة الجيش العراقي السادس جبهة ثانية من الكرد (والبدو من العرب)، التي أضعفت ودرجة كبيرة قدرة الأتراك الدفاعية⁽¹⁰⁴⁾.

حاولت القيادة العسكرية التركية - الألمانية القيام بإجراءات مضادة، مستغلة وقف العمليات الهجومية للجيش القفقاسي عام 1917، وشددت من الدعاية القوية المناوئة للروس والأرمن بين صفوف الكرد، وحاولت بثتئ السبل والوعود استمالة القيادة الكوردية، وشكلت وحدات كوردية تخريبية، وحتى فرقة. ومارس الألمان عملاً تخريبياً قوياً بين العشائر الكوردية، مرسلين إليها العملاء يحملون المال والسلاح. كتب مراسل روسي عسكري أن ((أحد الوعود الملحة للألمان كان حول الهجوم على تفليس، زد على ذلك أنه كان على البكوات الكرد في هذه الحالة الحصول على أموال كثيرة والرتب الجنرالية))⁽¹⁰⁵⁾.

بيد أن جميع هذه الجهود التي بذلت لإرغام الجماهير الكوردية في تركيا على محاربة روسيا ذهبت أدراج الرياح، وقد رفض الكورد مهاجمة القوات الروسية، باستثناء حالات معينة، والانضمام إلى الجيش التركي، رغم أن السلطات اتخذت إجراءات شديدة في حال عدم تنفيذ أوامرها، بما في ذلك حرق القرى والرمي بالرصاص⁽¹⁰⁶⁾.

وبهذا الشكل كان السكان الكرد في الإمبراطورية العثمانية في وضع صعب للغاية في أثناء الحرب العالمية الأولى. وبصرف النظر عن اندلاع اضطرابات في بعض الأحيان، لم يتمكن السكان

(103) الأرشيف التاريخي - العسكري الحكومي المركزي.

(104) كورسون، الحرب العالمية الأولى في جبهة القفقاس...، ص 81.

(105) فوليا نارودا، 1917/10/14، الأرشيف التاريخي العسكري الحكومي المركزي.

(106) المصدر السابق.

من الاتحاد لحوض النضال في سبيل حقوقهم القومية: فالموقف العسكري - السياسي قلما كان يسمح لهم بالخروج عن دائرة المقاومة السلبية.

وظهر أنّ الكرد في إيران كانوا أيضاً ضحايا الحرب، لكن الوضع في كردستان إيران كان يختلف اختلافاً جوهرياً عن ذلك الوضع، الذي كان في الأناضول الشرقية وفي شمال العراق. وإذا كان الكرد في تركيا واقعين بين ضغط الجيش الروسي الزاحف (من شم بين ضغط الجيش الإنكليزي في بلاد ما بين النهرين) والجيش التركي، الذي كان يدافع عن نفسه بعناد، كان الكرد في إيران يتمتعون بحرية أكبر للمناورة، بفضل عدم استقرار الموقف العسكري - السياسي في إيران عامةً وفي المقاطعات الغربية خاصة. وهذا ما حاولت القيادة الكوردية العشائرية الإقطاعية استغلاله للمحافظة على مصالحها.

في السنة الأولى من الحرب كان الموقف في كردستان إيران عامةً يبعث الأمل لدى الأتراك والألمان في النجاح، رغم تغييره. فقد حاولوا (صحيح كان دون جدوى مراراً) أن يستغلوا لمصلحتهم الموقف السلمي للجماهير الشعبية والأوساط القومية الإيرانية من المستعمرين الإنكليز والروس. فالدعاية الموالية للأتراك والإسلام التي قام بها عملاء الأتراك والألمان وجدت تربة خصبة لها. فقد أعلنت أكثرية رجال الدين في إيران من السنة والشيعية على حدٍ سواء، بما فيهم، نجم الدين، أكثر شيوخ الدين نفوذاً، عن تأييدها للجهاد، وحتى أحياناً خلافاً لرغبة زعماء العشائر⁽¹⁰⁷⁾.

وقد رافقت الحملة الدعائية زيادة في النشاط التخريبي على الحدود التركية - الإيرانية الذي تحول الى تدخل نظامي للمفارز التركية - الكوردية في الأراضي الإيرانية. وظهر على الحدود من جديد سالار الدولة (باسم حاجي رضا سالار) الذ وعدته تركيا الفتاة بوضع كردستان إيران كلها والمناطق المجاورة لها تحت حكمه⁽¹⁰⁸⁾.

وفي تشرين الثاني - كانون الاول اتخذ النشاط التخريبي للاستخبارات التركية - الألمانية في غرب إيران طابعاً عاماً. كتب ضابط روسي في تقرير له يقول: ((أصبح إقليم كرمينشاه

(107) م. ن. ايفانوف، العدوان الألماني في إيران في سنوات الحرب العالمية الأولى، 1956، ص18-19، نيكيوتين، الكورد ...، ص318.

(108) ارشيف سياسة روسيا الخارجية.

وكوردستان شبيهاً بمرجل في حالة الغليان))⁽¹⁰⁹⁾. واستولت الوحدات الكوردية - التركية في الاسابيع الاولى من الحرب على الجزء الغربي من كوردستان إيران وأذربيجان مع مدن خوي، واورمية وصاوجبلاق وغيرها. وجرت في كل مكان انتفاضات الكورد في إيران، وفي 14 كانون الثاني عام 1915 استولت القوات التركية ولفترة قصيرة على مدينة تبريز⁽¹¹⁰⁾. وبهذا انتهت نجاحات تركيا الفتاة في جبهة الحرب الإيرانية. وأعدت القوات الروسية، التي قامت بهجوم مضاد، مدينة تبريز، وزحفت حتى ديلمان، وتم إنزال قوات إنكليزية في خوزستان⁽¹¹¹⁾.

ومع ذلك واصلت القيادة العسكرية التركية - الألمانية صراعها من أجل رأس جسر إيراني - كوردستاني رغم أن هزائم تركيا الكبيرة في جبهة القفقاس عام 1915 لم تمكنها من فرز قوات كبيرة ما على المسرح الإيراني.

وفي آذار - حزيران عام 1915 استولت وحدات سلاح الفرسان للجنرال شاربانتيه على المراكز الرئيسية في كوردستان إيران بهدف إرغام الكورد على التخلي عن القيام بمركات ضد روسيا، إلا ان النشاط التخريبي للاستخبارات التركية - الألمانية لم يتوقف في هذه المنطقة بل بالعكس، توسّع وحاولت الوحدات الكوردية-التركية التقدم من جديد في منطقة شنو وصاو جبلاق⁽¹¹²⁾.

وهكذا ظل الوضع في كوردستان إيران والمناطق السكانية المختلطة خطيراً للغاية ومتقلباً. وأخطأت حسابات روسيا وأنكلترا لمساعدة الحكومة الإيرانية في قطع دابر النشاط التخريبي الذي

(109) ت. س. كوروتكوف، ((التدخل الألماني - التركي في اذربيجان الإيرانية))، مسائل التاريخ، العدد 1، 1948، ص 90.

(110) ارشيف سياسة روسيا الخارجية، كورسون، عملية الشكرد وهمدان في جبهة القفقاس...، ص 33-35.

(111) ل. ي. ميروتشينكوف، التوسع البريطاني في إيران (1914-1920)، موسكو، 1961، ص 12-

16" ي. ف. لودشوفيت، تركيا في سنوات الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، موسكو، 1966، ص 77-78.

(112) ارشيف سياسة روسيا الخارجية.

قام به الاتراك والألمان في المناطق الغربية من البلاد⁽¹¹³⁾. وفقدت السلطات الايرانية تماماً السيادة في هذه المنطقة. بينما كان يقبع في طهران عدد كبير من المواليين للألمان والأتراك. عندئذ اعترفت روسيا وإنكلترا اتخاذا إجراءات أكثر راديكالية.

في 30 تشرين الأول عام 1915 جرى إنزال فيلق الجنرال ن. ن. باراتوف في ميناء أنزلي، على ساحل قزوين، وشنّ غاراته على الجنوب. وفي نهاية عام 1915 تم تدمير رأس الجسر الألماني - التركي بصورة أساسية، ودمر نهائياً في ربيع عام 1916. وقع جميع الكورد في غرب إيران تحت سيطرة السلطة الروسية، لكن رقابة روسيا على الكورد في إيران لم تكن قوية، لأنها كانت تعتمد على القوة وحدها، وضعت لعدم توفيق الروس في خططهم الروسية، وهكذا فإن تراجع القوات الروسية المؤقتة، من شمالي - غربي إيران في كانون الأول عام 1914، وكانون الثاني عام 1915، أدّى إلى خرق عدد كبير من القادة الكورد حلفهم مع روسيا، وقد كانت خيانة سمكو الذي اعتقل في ما بعد، وأرسل الى تفليس مؤثرة بوجه خاص. كما كان ذلك من نصيب مرتضى كلي خان وسيد طه، بل وحتى عبد الرزاق رئيس الحزب الموالي لروسيا في القيادة الكوردية، والذي فقدت السلطات الروسية الثقة به، وكان عليه مغادرة كوردستان رغماً عنه والإقامة في تفليس. ولم تتغير حالات معينة قدّم فيها عدد من الزعماء الكورد مساعدة نشيطة لعمليات الجيوش الروسية، اللوحة العامة⁽¹¹⁴⁾.

وفي أثناء هجوم القوات الروسية في شرق الأناضول عام 1916، جرى انعطاف واضح في ميول القيادة الكوردية إلى جانب روسيا. فقد أثار عدد من القادة الكورد، أمام الحكومة الروسية، مسألة تقرير مصير الشعب الكوردي. وقدّم يوسف كامل بدرخان مطالب الكورد القومية إلى الوكيل في القفقاس، وقائد الجبهة العسكرية فيها الامير العظيم نيقولاي نيقولايفتش، لكن المسؤولين في بطرسبورغ وتفليس، رفضوا بحث القضية الكوردية من وجهة نظر سياسية⁽¹¹⁵⁾.

(113) العلاقات الدولية في عصر الامبريالية، وثائق من أرشيف الحكومة القيصرية والحكومات المؤقتة (1878-1917)، السلسلة 3، الجزء 7، القسم 1، موسكو - لينينغراد 1931-1938، ص 315.

(114) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(115) S. Nikitine, Les Kurdes racontés par eux - memes. - L'Asie Française, Paris, 1925, No. 231. □

عهد الى العسكريين الروس والممثلين المدنيين في المناطق المحتلة في تركيا وغربي إيران، مهمة إقامة علاقات مع العشائر الكوردية. ولم يكن لدى هؤلاء صلاحيات كبيرة، حيث تحركوا على مسؤوليتهم فقط، مدركين الموقف الملموس في المؤخرة، وفي جبهات القتال أدت انتصارات السلاح الروسي على 1916 في كوردستان إيران، إلى نشوء وضع أكثر ملاءمة لتحسين علاقات السلطات العسكرية الروسية مع الزعماء الكورد. ونشأت ظروف للتخفيف من التدابير التأديبية ضد الكرد، الأمر الذي أعطى مفعولاً سياسياً إيجابياً في الحال. ففي أوائل عام 1916 عاد من منفاه سمكو، الذي يعد من أكثر الشخصيات نفوذاً بين الزعماء الكرد في إيران، لكن الموقف في كوردستان إيران ظل كما كان عليه، يفتقر إلى الثبات، ومشحوناً بالتعقيدات.

في العام الأخير الذي سبق ثورة أكتوبر، أثر نمو الظواهر المتأزمة في الإمبراطورية العثمانية من جهة، وفي روسيا من جهة أخرى، تأثيراً كبيراً في الحركة الكوردية، وكانت بوادر الانهيار القادمة واضحة للعيان في المؤخرة، وعلى جبهات القتال على السواء. وهذا ما بعث الأمل لدى القيادة الكوردية في تحرير كوردستان وبأسرع وقت ممكن.

خلق وقف العمليات الهجومية للجيش الروسي القفقاسي في شرق الأناضول، ظرفاً لإجراء المفاوضات بين الكرد في تركيا، والقيادة الروسية. وقد شارك فيها عن الكرد، يوسف كامل بك، وعن روسيا الأمير ب. شاخوفسكي رئيس الإدارة المدنية في المناطق الشرقية من آسيا الصغرى⁽¹¹⁶⁾. وكانت هذه المفاوضات، شأنها في ذلك شأن جميع الاتصالات الأخرى، عقيمة. وكان السبب الرئيس هو فقدان الرغبة لدى الحكومة القيصريّة، ومن بعدها الحكومة المؤقتة، المساهمة في حل المسألة الكوردية على أساس ديمقراطي.

ظهرت آفاق أكثر ملائمة للحركة الكوردية في كوردستان الجنوبية. فالكرد العراقيون الذين اغرطوا منذ البداية، وبشكل أوسع فأوسع، في النضال ضد السيطرة التركية (وخاصة في منطقتي الموصل والسليمانية)، واعتمدوا على مساعدة روسيا - التي وصلت قواتها عام 1917 بالقرب من الحدود العراقية - لهم. فقد توجه سيد عبدالله قائد الثورة في ولاية الموصل، باسم جمعية ((تحرير كوردستان)) التي تأسست في إسطنبول، إلى السلطات الروسية في إيران، يطلب تقديم المساعدة، وعاهدها على طرد الأتراك من شمال العراق. كما شارك في هذه المفاوضات، سيد طه، الذي فرّ من الأسر في روسيا، لكنه قطع علاقته مع الأتراك. واقترح على نائب القنصل الروسي

(116) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

في أورمية ف. ب. نيكيتين، توحيد جهود روسيا والکرد للقيام بأعمال مشتركة، بغية تحرير كردستان. وأخيراً استأنف الاتصال مع الروس محمود برزنجي، الذي يعدّ من أكثر القادة الكرد نفوذاً في العراق. واقترح شنّ هجمات على مؤخرة الجيش التركي، ومدّ التشكيلات الروسية الزاحفة بالمؤن.

لاقت هذه الاقتراحات أصداءً إيجابية لدى الممثلين الروس في إيران. فقد كتب ف. ف. مينورسكي، الذي كان في ذلك الوقت قائماً بالأعمال في طهران، ما يلي: ((ينبغي رفض حق الكرد في تقرير المصير، إنني لعلني يقين راسخ بأن الكرد شعب موهوب جداً، وله سمات قومية بارزة))⁽¹¹⁷⁾. لكن انسحاب القوات الروسية من إيران وتركيا، الذي سرعان ما تم نتيجة الأحداث الثورية في روسيا، قد وضع نهاية للمفاوضات الروسية – الكردية.

وفي آن واحد اقتربت من كردستان الجنوبية، حملة الجيش البريطاني، التي وصلت في تشرين الثاني عام 1917 إلى مدينة تكريت، الواقعة في منتصف الطريق بين الموصل وبغداد. وكان الهدف النهائي للإنكليز هو التقدم أكثر ما يمكن في الشمال، بغية احتلال ولاية الموصل الغنية بالنفط والهامة من الناحية الاستراتيجية، والتي يسكنها الكرد بصورة أساسية. لكن ذلك كان يحتاج إلى ضمان تأييد العشائر الكردية، التي كانت في حالة من السخط الدائم ضد تركيا، التي كانت تسيطر على الجزء الجبلي كله من شمالي العراق. في عام 1917-1918 قام عدد كبير من العملاء الإنكليز بدعاية واسعة بين العشائر الكردية والعربية، دون أن يبخلوا بالوعود والرشاوى. فقد حاولت الإدارة البريطانية في العراق استمالة الزعماء الكرد أصحاب النفوذ، بما فيهم محمود برزنجي والشيخ طه، إلى جانبها. وأجرى أول مندوب سام بريطاني في العراق، بيرسي كوكس مفاوضات في مرسيليا (حزيران عام 1918، مع الجنرال شريف باشا حول إقامة منطقة ذات حكم ذاتي للكورد)⁽¹¹⁸⁾.

وعلى الرغم من الدعاية القويّة المضادة التي قام بها الأتراك والألمان، تمكن الإنكليز عموماً، من كسب التأييد لهم، أو ضمان موقف حيادي إيجابي لهم من جانب أكثرية العشائر الكردية في بلاد ما بين النهرين، الأمر الذي مهّد السبيل أمامهم للاستيلاء على البلاد كلها، وخاصةً

(117) المصدر السابق.

(118) G. Bell، Review of the Civil Adminisreation of Mesopotamamia، London، 1920. P. 192-193.□

أثناء الزحف نحو الموصل في نهاية الحملة في خريف عام 1918. لكن القوات الإنكليزية لم تجلب الحرية للكرود، التي عقد الآمال عليها عدد من الزعماء ذوي الخبرة القليلة في السياسة الدولية، بل جلبت لهم عبودية جديدة. فقد حاولت الإدارة البريطانية العسكرية والمدنية على السواء، ومنذ بداية الاتصالات مع الكرود، تضييق استقلال وتحديد حقوقهم، وإخضاع تحركاتهم لمخططاتها ومصالحها. ولهذا نشأت، منذ عام 1918، نزاعات مسلحة بين القوات البريطانية والعشائر الكوردية في العراق، استخدم الإنكليز فيها الطيران ضد الكرود العصابة⁽¹¹⁹⁾.

وإلى جانب ذلك تمكن الإنكليز، منذ ربيع عام 1917، باستخدام الرشاوى والوعود، من كسب ودّ عدد كبير من زعماء كوردستان إيران، وخاصة في جزئها الجنوبي، بما في ذلك عشيرة كلهور الكثيرة العدد. وقد كتب العميل الروسي في قصر شرين، ليفكيفسكي، يقول: ((يمارس الإنكليز بنجاح منقطع النظير تأثيرهم في كوردستان مع زوال زمن الحرب وانسحاب قواتنا من إيران، فهم قد ثبتوا اقدامهم، برسوخ، في تلك المناطق التي يرغبون في تحويلها إلى ما يشبه حصناً ضد التطاولات على الأراضي التي استولوا عليها في بلاد ما بين النهرين))⁽¹²⁰⁾.

وبدورهم، قام الممثلون الروس في إيران بتغيير خطّتهم الصارمة بشكل كبير، فقد اعتمدوا ومبادرة من مينورسكي، منهج عقد تحالفات مع العشائر الكوردية. ففي حزيران عام 1917 ارسل العميل التابع للبعثة الروسية في طهران العقيد زارتنشكو، إلى المناطق الجنوبية من كوردستان إيران، لتسوية العلاقات المتبادلة مع العشائر المحلية وتقديم المساعدة، حسب أقوال السفير إتير في طهران، ((لحقّ تقرير مصير الكرود في تركيا)). لكن الكرود الإيرانيين بالذات، كانوا في مركز اهتمام زارتنشكو، الذي وعدهم، باسم روسيا، مدّ يد الصداقة لهم ومساعدتهم. ونتيجة لما بذله العقيد من جهود، جرى في ضواحي كرمشاه في 17 من تموز عام 1917، عقد أول مؤتمر في تاريخ كوردستان إيران. للزعماء الكرود، استمر ثلاثة أيام. وكان المؤتمر تظاهرة رائعة للصداقة والتعاون الروسي - الكوردي، ووعد الكرود ضمان حماية أمن خطوط المواصلات في هذه المنطقة⁽¹²¹⁾.

(119) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

(120) المصدر السابق.

(121) المصدر السابق.

وطورَ زاخارتشكو النجاح، فقد اقام علاقات ودية مع أكثرية العشائر في مقاطعة كرمشاه وكان ذروة نشاطه المؤتمر الذي انعقد بين 27 زعيماً كوردياً في ضواحي سنه في 4 أيلول عام 1917. وقد وقّع الجنرال باراتوف، الذي حضر المؤتمر، على معاهدة روسية - كوردية مع الخانات الكرد، كان مضمونها الرئيسي، حسب اقواله، يكمن في ما يلي: ((إن العشائر الكوردية المتحدة في كوردستان وكرمشاه، التي كانت معادية لنا، قد أصبحت منذ الآن في صداقة تامة معنا، ومستعدة لدفاع عن حدود كوردستان))⁽¹²²⁾.

ومما لا ريب فيه أن نجاح السياسة الروسية في كوردستان إيران، والنضال التحرري للكورد فيها كانا باديين للعيان، بيد أنه تبين للطرفين أن هذا النجاح كان عابراً، فقد أدت الأزمة الثورية المتنامية في ظل الحكومة المؤقتة، إلى أزمة السلطة الروسية في إيران، حيث واصل عدد من ممثليها (في ماكو وأورمية مثلاً) تطبيق أساليب الحكم الاستعمارية، الأمر الذي اثار استياءً شديداً لدى الكرد⁽¹²³⁾. وفي خريف عام 1917، وصل تفسخ القطعات الروسية في إيران إلى درجة أنها لم تعد تكون قوة عسكرية هامة، وسرعان ما انسحبت من البلاد بعد قيام ثورة أكتوبر. ووجدت الحركة التحررية الكوردية في إيران نفسها تحت ضربة المتدخلين الأتراك من جهة، والاستعمار البريطاني من جهة أخرى.

كما وجد الكرد في الأناضول الشرقية أنفسهم في وضعٍ عصيب. وأدى خروج روسيا من الحرب، إلى إعادة السلطة التركية مؤقتاً على شمال وغرب كوردستان كلها، وإلى بسط نفوذها على الكرد في ما وراء القفقاس. إلا أن هزيمة تركيا العسكرية، وعقد هدنة مودروس (30 تشرين الأول عام 1918)، أديا إلى نشوء وضع جديد تماماً في المنطقة ومنذ نهاية عام 1917 أخذت عوامل عديدة مؤثر في وضع الكرد ونضالهم التحرري تأثيراً حاسماً، كالحرب الأهلية والتدخل العسكري الأجنبي في روسيا، وكذلك التوسع الاستعماري البريطاني في العراق وفي جنوب غرب إيران.

وهكذا فقد أصيب نضال الشعب الكوردي التحرري بالإخفاق في عصر تكوين الإمبريالية، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان سببه الأساسي هو ضعف الحركة الكوردية من النواحي الفكرية والسياسية والعسكرية، هذا الضعف الذي كان نتيجة التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

(122) أ. غ. يميلياتوف، الجبهة الفارسية (1915-1918)، برلين، 1923. ص 157، 159.

(123) أرشيف سياسة روسيا الخارجية.

الشديد للمجتمع الكوردي، والظروف الخارجية غير الملائمة، عندما أصبح الشعب الكوردي المجزأ والمنقسم سياسياً وعرقياً فيها، ضحيةً للتوسع التركي والدول الاستعمارية الكبرى، التي تحكمت بحركات الكرد لمصالحها الخاصة.

ومع ذلك، كانت المرحلة المدروسة مرحلة هامة من مراحل تاريخ حركة الشعب الكوردي التحررية: أولاً، اكتسبت خبرة غنية جديدة في النضال التحرري، وبذلك تم الحفاظ على أئمن تقليد للتاريخ الكوردي ومواصلته، وهو قيام حركات نشيطة ضد المضطهدين الخارجيين. ثانياً، خرج النظام الإقطاعي من جميع اختبارات هذه المرحلة (إلى جانب رواسب نمط الحياة العشائرية) ضعيفاً، سواء أكان من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية، أو من الناحية السياسية، على وجه الخصوص، ثالثاً تمت خطوة كبيرة إلى الأمام على طريق تعزيز الوحدة القومية للشعب الكوردي، الأمر الذي ساعد أكثر من أي شيء آخر النضال التحرري في جميع أجزاء كوردستان.

الفصل الرابع

المسألة الكوردية بعد الحرب العالمية الأولى (1918-1923)

دشنت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عصراً جديداً في تاريخ تطوّر المجتمع البشري، عصر الثورات البروليتارية والقومية التحررية، عصر تحرير شعوب المستعمرات والدول التابعة من النير الإمبريالي، ووجهت ضربة قوية إلى دعائم الاستعمار في المستعمرات وأثارت شعوب الشرق للنضال ضد المستعبدین الأجانب، في سبيل تحررها القومي والاجتماعي.

وقامت الدول السوفياتية، وليدة أكتوبر، منذ الأيام الأولى، بانتهاج سياسة فضح المخططات الاستعمارية للدول الإمبريالية الكبرى تجاه شعوب الشرق، وقد وضع ف. إ. لينين المبادئ الأساسية للدولة السوفياتية تجاه شعوب الشرق، هذه المبادئ التي جسدها الحكومة السوفياتية في الواقع العملي. ففي مرسوم السلام الذي اتخذ في المؤتمر الثاني للسوفيات، المنعقدة في 8 تشرين الثاني عام 1917، وكذلك في نداء ((إلى جميع الشغيلة المسلمين في روسيا والشرق)) بتاريخ 3 كانون الأول عام 1917، أعلنت رسمياً مبادئ السياسة الخارجية للدولة السوفياتية حول الدعم الأخوي لشعوب الشرق المضطهدة في نضالها من أجل تحررها الاجتماعي والقومي.

ففي الوثيقة التاريخية - مرسوم السلام، من المهم جداً إعادة الانتباه إلى التحديد اللينيني لمفهوم الضم (الإلحاق)، هذا المفهوم الذي بيّن لنا وبوضوح، كيف نقيّم الحركة الكوردية، ولأيّ درجة كان طرح شعار استقلال كوردستان - بلاد الكرد - في المرحلة التاريخية المعنية مبرراً تاريخياً. فقد جاء فيه: ((إن الحكومة تفهم الإلحاق، أو احتلال أراضي الغير وفق الوعي الحقوقي الديمقراطي عموماً والطبقة العاملة بوجه خاص، هو أن كل ضم لشعب صغير أو ضعيف إلى دولة كبيرة أو قوية، دون رغبة هذا الشعب التامة وموافقته المعبرة الطواعية الواضحة، وبغض النظر عن متى تم هذا الضم القسري، وبغض النظر أيضاً عن مقدار تطوّر الأمة المنضمة قسراً أو تخلفها، أو الاحتفظة بها قسراً ضمن حدود الدولة المعنية))⁽¹⁾.

لقد كانت هذه وسيلة جيدة في ممارسة العلاقات بين الدول، التي كانت لها أهمية كبيرة لمصير شعوب الشرق، مثل الكرد، وخلقت ثورة أكتوبر ظرفاً ملائماً للنضال التحرري، الذي خاضته شعوب الشرق المضطهدة ضد الاستعمار. فهي لو تقوّض النظام الكولونيالي للإمبريالية وحسب، بل وشيدت في شخص الاتحاد السوفياتي حصناً منيعاً للثورات القومية التحررية. وقد أشار ف. إ. لينين إلى ذلك حين قال: ((بديهي جداً أنّ حركة شعوب الشرق هذه بمقدورها أن

(1) لينين، ((مرسوم السلام 26 تشرين الأول (8 تشرين الثاني)))، الجزء 35، ص 14.

تتطور وبنجاح، ولن تحمل قضيتها إلا بالارتباط المباشر مع النضال الثوري لجمهوريةنا السوفياتية ضد الإمبريالية العالمية)⁽²⁾.

وقد أصبحت روسيا السوفياتية منارة للشعوب المستعمرة والتابعة، تنير لها الطريق نحو التحرر من الظلم الاجتماعي والقومي، كتب مصطفى صبحي مبيناً أهمية ثورة أكتوبر للشعوب التابعة والمضطهدة قاطبة يقول إن "انتصار الثورة في روسيا يجد صدئاً واسعاً في صفوف العمال وشعوب العالم المضطهدة قاطبة، ويبعث الأمل لديهم ... واليوم، فإن الاتحاد السوفياتي يمدّ يد المساعدة إلى جميع الشعوب المظلومة في العالم، داعياً الشعوب إلى الصداقة والأخوة"⁽³⁾.

وما لا شك فيه أن أفكار ثورة أكتوبر قد تغلغلت في مناطق مختلفة من الشرقين الأوسط والأدنى بما في ذلك المناطق التي يعيش الكرد فيها. ورغم انقطاع صلة كردستان بروسيا السوفياتية، وفقدان وسائل الاعلام الاعتيادية، وكان السكان الكرد، وفي حالات عديدة، على اطلاع على الأحداث الثورية الجارية في بلاد السوفيات. ويدلّ على ذلك بصورة خاصة تقارير عملاء بريطانيا في كردستان الجنوبية ورسائلهم، ففي أواخر آذار عام 1919، تسلم المندوب السامي في بريطانيا ويلسون من العميل العسكري - السياسي والخاضع له سون رسالة كتب فيها بمحذ شديد: ((إننا عندما نأخذ في الحسبان نجاحات البلاشفة في الآونة الأخيرة... ينبغي ألا يغيب إمكانية نشوء ظروف معقدة في كردستان))⁽⁴⁾. وفي ما بعد كتب سون من السليمانية متطرقاً إلى خطر نشوء حركات تحررية جديدة للكورد، وإمكانية انتشار ((الأفكار البلشفية))، حيث قال بهذا الشأن: ((ما يؤسف له أن مبادئ البلشفية واسمها يصبحان معروفين (على الأغلب) من خلال الصحيفة الصادرة في كركوك والواسعة الانتشار))⁽⁵⁾.

ولفت عميل بريطاني آخر، هو الرائد نوثيل الذي أرسله العقيد ويلسون لإدارة منطقة السليمانية، في تقرير له إلى ((أنه ينبغي أن نأخذ في الحسبان أن الوضع السياسي الخارجي يؤثر

(2) المصدر السابق، ص318.

(3) أ. م. شمس الدينوف، النضال التحرري - الوطني في تركيا (1918-1923)، موسكو، 1966، ص45.

(4) A. Wilson Mesopotamia 1917-1920. A Closh of Louyalities .London ، 1930 ، p.144-145.□

(5) المصدر السابق، ص145-144.

بصورة أساسية في الوضع الداخلي في المناطق الكوردية... لقد أصبحت مخططات البلشفية معروفة هنا، وإن نفوذها المتنامي يعرقل ممارسة السياسة البريطانية في هذه المناطق... ومهمتنا الرئيسية هي عدم السماح بتغلغل الأفكار البلشفية والتغلب على الدعاية التركية الإسلامية، وكذلك على التيارات الثورية في بلدان الشرق الأوسط والأدنى))⁽⁶⁾.

كان العراق في تلك المرحلة أحد مراكز الاسناد، الذي انطلقاً منه قامت دول الائتلاف بالتدخل في ما وراء القفقاس وآسيا الوسطى، ولهذا، بالضبط، كان الشعب العراقي بعريه وكرده، يرى في هزيمة المتدخلين الأجانب في بلاد السوفيات هزيمةً لمستبديه. لقد أهدمت نجاحات القوى الثورية في ما وراء القفقاس، الوطنيين العراقيين في نضالهم من اجل الاستقلال⁽⁷⁾.

وبعد عام 1917، عندما جرى تحت تأثير ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، نهوض عاصف حركة شعوب الشرق التحررية - القومية، فإن الجماهير الشعبية في كردستان قد شددت أيضاً من نضالها القومي التحرري ضد المستعبدين. فقد حاول الكرد، شأنهم في ذلك شأن الأقليات القومية المضطهدة في الإمبراطورية العثمانية، استغلال تفكك هذه الدولة العسكرية الإقطاعية، ونيل حق تقرير المصير. وبهذا المعنى، فإن ((الحرب العالمية الأولى وهزيمة تركيا، اثارنا آملاً جديدة في صفوف الشعب الكوردي))⁽⁸⁾.

المسألة الكوردية في تركيا (1918-1923)

كانت الجمعيات المعبرة في تلك المرحلة عن مصالح الحركة الكوردية هي: جمعية تعالي كردستان (كوردستان تيالي جمعيتي)، وجمعية تعالي الكرد (كورد تيالي جمعيتي) في دياربكر، وجمعية الرابطة الاجتماعية (تشكيباني أيدجتماعي جمعيتي)، والحزب الشعبي الكوردي⁽⁹⁾. اتخذت جمعية تعالي كردستان، التي تأسست عام 1918، مواقف معتدلة. فقد عقدت مع حزب ((الحرية والائتلاف)) ((حرية في إيتلياف))، اتفاقية بشأن منح

(6) B. vernir ،L'Irk d'augourdui ،1963 ،p. 89.□

(7) ثورة أكتوبر العظمى وشعوب الشرق، موسكو، 1957، ص317.

(8) Silopi Zinnar ،Doza Kurdistan ،(b.M.) ،1969. p.47.□

(9) المصدر السابق، ص60.

كوردستان الحكم الذاتي ضمن إطار الإمبراطورية العثمانية، كما كانت تقييم اتصالات مع جمعية تعالي الكرد في ديار بكر. وأرسلت إلى دياربكر الصحف والمجلات الصادرة باللغة الكوردية، حيث كانت تطبع مقتطفات منها وبأعداد كبيرة في مطبعة الجمعية وتوزع بين صفوف السكان⁽¹⁰⁾.

رفض قادة جمعية تعالي كوردستان النضال النشيط ضد الأتراك وهكذا، عندما طالب الشباب من أعضاء الجمعية في الاجتماع المنعقد في إسطنبول أوائل عام 1919، باتخاذ قرار حول إعلان استقلال كوردستان، وطرد جميع القوات الأجنبية منها، بما فيها التركية، وقف رئيس الجمعية سيد عبدالقادر ضدّ مثل هذا الاقتراح، معتبراً أنّه لا يليق بالحركة الكوردية الوقوف ضد الأتراك في مثل هذا الطرف العصيب الذي يبرون فيه. فضلاً عن ذلك فإنه أصر على تقديم المساعدة للأتراك، وأوصى الأعضاء الشباب في الجمعية بالتوجه إلى المناطق الكوردية للنضال ضد محاولات تأسيس دولة أرمنية قومية، مؤكداً لهم أن السلطان سوف يفي بوعدده وينح الحكم الذاتي للكورد⁽¹¹⁾.

إلا أنه مهما كانت ((خططهم)) معتدلة، فإنه كان على قادة جمعية تعالي كوردستان أن يأخذوا بالحسبان، ميول أعضائها الأكثر راديكالية. فقد كتب المندوب السامي البريطاني في إسطنبول في برقية إلى الممثل الدبلوماسي البريطاني في بغداد (بتاريخ 18 نيسان عام 1919)، بشأن الاقتراح، الذي قدّمه عبدالقادر ((باسم الجمعية الكوردية المحلية)) يطلب فيه ((استقلال الكرد وتحريرهم من النير التركي البغيض)). وفي برقية أخرى بتاريخ 3 ايار عام 1919 إلى وزير الخارجية البريطاني، أعلن المندوب السامي: ((أن الكرد يرغبون في أن تكون لهم دولة متحررة... ويرغبون في التخلص، وإلى الأبد، وهو يتحدث عن الأتراك بمرارة كبيرة))⁽¹²⁾.

عينت جمعية تعالي كوردستان شريف باشا ممثلاً لها في مؤتمر صلح سيفر⁽¹³⁾. فقد شغل شريف باشا قبل ذلك مناصب إدارية كبيرة في الإمبراطورية العثمانية، وترأس الوفد التركي في

(10) القضايا الزراعية، ص47.

(11) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ، p. 120-121.□

(12) S.S. Gavan ،Kurdistan:divided nation of the Middle East ،London 1958 ،p.21

(13) Zinna ،Doza Kurdistan ،1969 ،p.54.

مؤتمر فرساي، حيث تخلى آنذاك عن صلاحياته كرئيس للوفد التركي، وأعلن نفسه ممثلاً لكوردستان. فقدم إلى مؤتمر الصلح مذكرتين باسم الكرد تتضمنان مطالبهم (الأولى في آذار عام 1919، والثانية في 1 آذار عام 1920)، مع خارطة ((كوردستان المتكاملة)). كما أجرى شريف باشا مفاوضات مع وفد الأرمن الطاشناقين، حيث وجه معه بتاريخ 20 كانون الأول عام 1919 بياناً مشتركاً إلى مؤتمر الصلح.

وقف الكماليون، الذين كان يعرون عن مصالح البورجوازية التركية، ويدافعون عنها، منذ البداية ضد الحركة الكوردية. فقد أرسل مصطفى كمال في 15 حزيران عام 1919، برقية بالشيفرة إلى نائب والي دياربكر تضمنت ما يلي: ((يجب حل كل جمعية تحاول زرع الشقاق في البلاد فوراً، ويتطلب الواجب الوطني، وبالخاصة، اتخاذ مثل هذه التدابير. ولهذا فقد أيدت تأييداً تاماً إجراءاتكم حيال النادي الكوردي))⁽¹⁴⁾.

ويجري الحديث في هذه البرقية عن تخريب السلطات التركية لجمعية تعالي كوردستان في دياربكر. وإلى جانب ذلك اعطى الكماليون وعوداً بشأن الاعتراف بحقوق الكرد القومية، كي يحافظوا على سلطتهم في كوردستان، واستغلال الإقطاعيين الكرد ضد الاحتلال الأجنبي. وقد صدق هذه الوعود عدد من القادة الكرد.

في تموز عام 1919 انعقد في أرضروم مؤتمر قادة الحركة التحررية، الذي اتخذ قراراً يعبر عن تعاطفه مع الحركة التركية التحررية الناشئة. وأعلن المؤتمر عن عزمه في تأييدها، شريطة أن يمنح القوميون الأتراك الحكم الذاتي لكوردستان، وفي حال الرفض، فإن المؤتمر يعلن عن تأييده لثورة كوردية شاملة ضد السلطان، بصرف النظر عن الحركة الكمالية الناشئة⁽¹⁵⁾. ولم يقف القادة الكرد، الذين شاركوا في هذا المؤتمر، من حيث المبدأ ضد تأسيس دولة تركية قومية، على أن تنال كوردستان في إطار الحكم الذاتي. ولهذا السبب شارك الكثيرون منهم في مؤتمر أرضروم، الذي جرى في 10 تموز وحتى 23 منه عام 1919.

جاء في بيان هذا المؤتمر أن ((ولايات أرضروم، وسيواس، ودياربكر، وخربوط ووان، وبدليس هي جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، لا يمكن سلخه أو تقسيمه تحت أية ذريعة كانت

(14) K. Ataturk ،Nutuk. Cile II ،III ،Istanbul ،1962. P. 901 ،90-904.

(15) memorandum sur la situation des et leurs revendications presente a: Mr. Trygve lee at aux Etats members de LO. N.U.P. ،1948. P.2.

... ويأخذ المسلمون القاطنون في هذه الأراضي بالحسبان الخصائص العرقية والاجتماعية لكل مجموعة من المجموعات، التي تتألف منها الأمة. وهكذا فإن جميع هذه العناصر الإسلامية تعتبر نفسها إخوةً ولدوا من أب وأم واحدة⁽¹⁶⁾.

لقد كان مثل التعصب الديني الإسلامي، الملون بالعصبية التركية، ضرورياً للقوميين الأتراك، كي يلتف من حولهم المسلمون من الكرد والشركس واللاز، مستغلين مشاعرهم الدينية، ويوجهونهم ضد التدخل الأجنبي، وضد السكان المسيحيين في البلاد.

في آب عام 1919 ارسل مصطفى كمال قرار مؤتمر أرضروم إلى عددٍ من زعماء العشائر الكوردية الكبار، دعاهم فيه إلى العمل ضد ((دسائس)) الأرمن وغيرهم من ((الأعداء))⁽¹⁷⁾. وقد أرسلت البرقيات إلى الإقطاعيين حاجي موسى بك في موتك، والشيخ عبدالقادر أفندي، وكفروي زاده من بدليس، والإقطاعي عمر آغا من ديرشيف، ورسول آغا من موشاس، وإلى النائب السابق سعد الله أفندي، والشيخ محمود أفندي، والشيخ ضياء الدين أفندي من نورشين، والإقطاعي جميل جتو بك في غرزان.

لقد استجاب عدد من الإقطاعيين الكرد لنداء مصطفى كمال. لكن أكثرتهم لم توافق على قرار مؤتمر أرضروم، ليس لأنه تجاهل مصالح الكرد وحسب، بل لأنهم — أي الزعماء — توجهوا إلى السلطان، ولم يرغبوا الاعتراف بهذا ((الدعي)) كمال. وبهذا بالتحديد يمكن تفسير أنه لم يشارك في مؤتمر سيواس سوى عدد من الكرد والمناطق الكوردية، التي ((مثلها)) فيه كل من مصطفى كمال، ورؤوف بك، وخوجة رائف أفندي، والشيخ حاجي فوزي أفندي والشيخ حاجي فوزي أفندي، وبكر سامي بك⁽¹⁸⁾. وليس صعباً، أن نتصور كيف عبر هؤلاء ((الممثلون)) عن الولايات الشرقية، عن مصالح الشعب الكوردي. ورغم ما للبيان الذي اتخذته الكماليون في مؤتمر سيواس في 11 ايلول عام 1919، من نزعة معادية للإمبريالية، فقد كان يسري فيه روح التعصب القومي، الذي يتجاهل حقوق الأقليات القومية والكرد بوجه خاص.

كانت قرارات مؤتمر أرضروم وسيواس الأساس في ((الميثاق القومي))، الذي اتخذته برلمان إسطنبول في كانون الثاني عام 1920، والذي عبرت أكثرية النواب فيه عن مصالح الكماليين.

(16) مصطفى، كمال، طريق تركيا الجديدة، الجزء 1، موسكو، 1929، ص 381.

(17) Ataturk. Natuk ، p. 940.□

(18) V. C. Askun ،Sivas Kongresi ،Istanbul ، 1963. p149.

وتُبين قرارات مؤتمري ارضروم وسيواس، وبنود ((الميثاق القومي)) الأساسية على حدّ سواء، أن الكماليين لم يعترفوا بحقوق الكرد القومية، وحاولوا استغلال الإقطاعيين الكرد لأغراضهم، متذرعين ((بوحدة الدين والأمة)). وفي ضوء ذلك، فلا غرو في أن القوى القومية الكوردية، التي لم تنتظر شيئاً من الكماليين، استعدت لمواصلة النضال، الذي بُدئ به، منذ عهد حكم تركيا الفتاة، وقد تأزم الوضع بسبب رغبة الكماليين في القضاء على قيادة الحركة الكوردية، عندما بدأوا بملاحقة قادتها في إسطنبول من جهة، ومحاوله الدول الاستعمارية الكبرى، التي خشيت من ((ثورية)) الكماليين، استخدام جميع القوى المناوئة لهم بما فيه الحركة الكوردية ضدّهم. ويجب اعتبار الانتفاضة التي قامت في ملاطية صيف عام 1919، أول حركة جدّية للكورد في المرحلة المدروسة، حيث شارك في الإعداد لها عدد من أعضاء جمعية تعالي كوردستان، وكذلك الرائد الإنكليزي نوثيل.

في صيف عام 1919 وصل الرائد نوثيل إلى ملاطية، وقد استقبله ممثلون من سلالة أسرة بدرخان الكوردية كلّ من: كاميران عالي بك، وجلادت بك، وكذلك جميل باشا زادة، وأكرم بك، (من دياربكر)، الذين رافقهم 15 فارساً كوردياً. أعلن نوثيل أنه مكلف من حكومة السلطان بدراسة التناسب العددي للسكان الأتراك والكرد والأرمن في المكان⁽¹⁹⁾. إلا أن تلك الواقعة التي لا تترك مجالاً للشك في الأهداف الحقيقية لزيارته إلى ملاطية، هي أنه استقبل على الفور من قبل متصرف ملاطية خليل رحيم بك، الذي سرعان ما أعلن حاكماً على كوردستان، ((كرويس)) لعشيرة البدرخانيين⁽²⁰⁾. كما وصل إلى هناك في الوقت نفسه والي أيليازيغ (خربوط) علي غالب بك، بذريعة مطاردة قطاع الطرق الذين شنوا غارات على النقل البريدي⁽²¹⁾، فضلاً عن ذلك، دعا خليل رحيم بك ممثلي عدد من العشائر الكوردية الى ملاطية. وكان كل شيء يشير الى أنه يجري التحضير لثورة معادية للأتراك. وانعقد في بلدة شيرو (تبعد حوالي 20 كيلومتراً عن ملاطية) مؤتمر القادة الكرد، وقد اعلن فيه خليل رحيم

(19) A. Kemali، Ezincan. Tarihi، cografi، ictimai، etnografi، idari، ihsai tecrubesi، Erzincan، 1932، p. 951.

(20) Gazet، Istanbul، 3/3/1925.

(21) Askun، Sivas Kongresi، p. 30-34.□

بك، الذي تُوجَّح حاكماً على كوردستان، باسم لجنة الدفاع عن حقوق الكرد، المبادئ الأساسية لكوردستان مستقلة، والتي أُرسلت على شكل رسائل إلى الزعماء الكرد⁽²²⁾.

أرسل مصطفى كمال، الذي وصله نبأ الإعداد للثورة، كتبتين من فرسان الخيالية إلى ملاطية، كتبية من إيليازيغ، والأخرى من سيورك، وكذلك مجموعة ضباط من سيواس. وما أن علم القادة الكرد بقدوم القوات التركية، حتى هربوا إلى كياختا، حيث بدأوا فيها بالاستعداد للثورة. وتوجهوا إلى مندوب ((اتلجنس سيرفيس)) في حلب، العقيد بيل، بطلب المساعدة⁽²³⁾، لكنه اقتنعهم بعدم القيام بحركة ضد الأتراك⁽²⁴⁾. كما أنهم لم يحصلوا على دعم العشائر المجاورة وبالنتيجة، فإن قوى الكرد، التي كانت قد استعدت للقيام بالحركة في ملاطية، تشتتت "فقد هرب عالي غالب إلى أورفة أولاً، ومن وشم إلى حلب، وأبعد الرائد الإنكليزي نونيل عبر إيلبيستان. وهرب المشاركون في الحركة إلى أماكن مختلفة، بعد أن فقدوا قيادتهم. إن فشل أول حركة كوردية معادية للكماليين، لم يكن يعني أن الكماليين قضوا على الحركة الكوردية. وكما كان متوقفاً، فإن الحركة الكوردية قد صلب عودها، بقدر ما انكشف جوهر سياسة الكماليين القومية. وعلى اية حال" فإن الحركة الكوردية في هذه المرحلة، كانت في غاية الأهمية، لدرجة أنها اكتسبت اعترافاً دولياً، والحديث يجري هنا عن اعتراف معاهدة سيفر بحقوق الكرد القومية. ومع انه لم يسر مفعول هذه المعاهدة، فإن بنودها مؤشرات هامة تعكس سياسة الدول الغربية الكبرى في الشرق الأوسط، وخاصة في تحديدها لموقع الحركة الكوردية التحررية ومستواها، هذه الحركة التي لم يعد بالإمكان تجاهلها.

نصت المادة 62 من معاهدة سيفر على إقامة مناطق ذات حكم ذاتي غالبية سكانها من الكرد في إطار تركيا (حسب المشروع)، الذي يجب وضعه من قبل ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) وألزمت المادة 63 تركيا بتنفيذ الحكم الذاتي في الواقع، حسب المشروع الذي اقترحتة اللجنة، وذلك خلال فترة زمنية مدتها ثلاثة أشهر. وأخيراً قضت المادة 64 بإمكانية توجّه الكرد إلى مجلس عصبة الأمم بطلب منحهم الاستقلال عن تركيا. وكان باستطاعة المجلس الموافقة على هذا الطلب، والذي يجب أن تعترف به تركيا في ما بعد (على شكل اتفاق خاص بين

(22) Gazet، Istanbul، 3/3/1925.

(23) G. Blau، Le Probleme Kurde، Bruxelles، 1963، p. 147. □

(24) نيكيوتين، الكورد...، ص292.

تركيا ودول الحلفاء الكبرى الرئيسية). أما البند الأخير من المادة 64 فقد تناول الموصل، التي من الممكن أن تنضم إلى مثل هذه الدولة الكوردية المستقلة، بموافقة دول الحلفاء الكبرى وبعد تخلي تركيا عن المناطق الكوردية⁽²⁵⁾.

وكما يبدو، نصت معاهد سيفر في البداية على قيام كوردستان ذات حكم ذاتي ضمن إطار تركيا، مع حق تحويلها خلال عام إلى دولة مستقلة، وانضمام كورد منطقة الموصل إليها في ما بعد. وقد كتب ف. نيكيتين، متحدثاً عن أهمية معاهدة سيفر للكورد، يقول: ((رغم أن معاهد سيفر بقيت حراً على ورق، فإنها مع ذلك تمثل منعطفاً هاماً جداً في تطور القضية الكوردية. فلأول مرة في التاريخ تتعرض وثيقة دبلوماسية لبحث... مسألة ((حكم ذاتي محلي)) للمناطق التي معظم سكانها من الكرد ومنذ هذه اللحظة، فإن الأهمية الدولية للقضية الكوردية ما عادت تثير شكوكاً لأحد))⁽²⁶⁾.

ولا ينفي كلُّ هذا، الطابع الاستعماري لمعاهدة سيفر بوجه عام، ولا ((السياسة الكوردية)) للدول الغربية الكبرى. ومن الواضح أنها لم تسع أبداً إلى منح الكرد الاستقلال، بل على العكس، فقد استغلت هذه الدول طموحاتهم القومية لأغراضهم الاستعمارية التوسعية. وهذا ما يتضح بوجه خاص من ان الإنكليز بعد أن استولوا على كوردستان الجنوبية، قمعوا الحركة الكوردية فيها، ودون أن يعترفوا بحقوق الكرد العراقيين في الاستقلال. لكنهم ((أيدوا)) في الوقت ذاته الحركة الكوردية في تركيا، كوسيلة ضغط على الكماليين، ووسيلة لدفعهم إلى تقديم تنازلات أخرى. وبدورهم، قدم القوميون الأتراك الدعم للكورد في نضالهم ضد الإنكليز في كوردستان الجنوبية. وبهذا الشكل حاول الإمبرياليون والكماليون استغلال الحركة الكوردية لأغراضهم الرجعية. وهنا ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أنه لم يشارك الجماهير الفلاحية الكوردية في الحركة المعادية للأتراك وحسب، بل وقطعات الفرسان الكوردية غير النظامية من الحميدية، التي كانت إلى عهد قريب وفيّة للحكم السلطاني.

بصرف النظر عن الجوهر الرجعي - الإقطاعي لمؤسسة الحميدية، لم يقض الكماليون عليها، أمّلين استخدام الكرد في مخططاتهم التوسعية. كانت أكثرية القوات الحميدية متمركزة في الجبهة الشرقية، بقيادة قره بكر باشا العسكرية، الذي وضع خطة لاستخدامها في العدوان ضد شعوب

(25) معاهدة صلح سيفر، والوثائق في لوزان، موسكو، 1927، ص 24-25.

(26) نيكيتين، الكورد...، ص 292.

ما وراء القفقاس، وكذلك في عملية ((إخضاع)) الكرد. لكنه لم يتمكن من بلوغ مآربه في الظروف الجديدة. فقد رفضت الأفواج الحميدية، التي خدعها الأتراك الانصياع للأوامر، ومراراً ما قامت بمحركات تمرد. ولعب الفوج الذي كان يقوده خالد بك جبرانلي دوراً نشيطاً في هذه المرحلة.

في عام 1920 قام خالد بك وغيره من ضباط الفوج بدعاية قوية لفكرة استقلال كردستان، فقد أجروا في أفضية (لجي) فارتو، وكارليوف، وملازغرد، وبولانيك، وخنس، مباحثات مع الشيوخ وزعماء العشائر الكوردية، بهدف القيام بالنضال ضد قرارات مؤتمر أرضروم وسيواس، وكذلك ضد مادة ((الميثاق القومي))، التي نصت على انضمام كردستان تركيا إلى تركيا⁽²⁷⁾. وحسب رأي هؤلاء، فإن الوقت قد حان للتخلص من السيطرة التركية، التي أبقت الشعب الكوردي في الجهل والظلام خلال قرون، وحرمته من أبسط الحقوق. وإلى جانب ذلك، رأى القادة الكرد أنه يمكن نيل هذه الحقوق في الظروف الناشئة، عن طريق القيام بثورة مسلحة، بعد أن يرفعوا من مستوى الوعي القومي، وكذلك عن طريق نشر الدعاية لأفكار النضال التحرري. ولهذا قاموا بتوزيع السلاح على العشائر الموالية لهم، ونصحوا الكرد بارتداء الزي القومي، وتعلم القراءة والكتابة باللغة الكوردية. كما أخذوا في نشر المؤلفات الكوردية السياسية والأدبية، ومنها أعمال خالد بك جبرانلي نفسه، وملا أحمد جزيري واهمد خاني وغيرهم.

في صيف عام 1920 أقام خالد بك جبرانلي اتصالات مع عضوي جمعية تعالي كردستان في اسطنبول عبدالقادر وعبدالرحمن هكاري، من خالهما اتفق مع يوسف ضياء النائب في مجلس الأمة التركي والكبير وأنصاره، حول أنهم سيعملون في سبيل نيل استقلال كردستان عن طريق عصبة الأمم.

وفي الوقت الذي كان فيه الزعماء الكرد ذوو الميول المعارضة بقيادة خالد بك جبرانلي يضعون خطة للقيام بثورة مسلحة في المناطق الكوردية الواقعة شرقي ديرسم، أعد الأعضاء السابقون في جمعية تعالي كردستان، وغيرهم من القادة الكرد، لحركة معادية للأتراك في منطقة ديرسم - كوجكري.

وينبغي القول إن اختيار هذه المنطقة لم يكن مصادفة. والمسألة هي أن كورد ديرسم، خلافاً للكورد ((المؤمنين)) يسمون بالقزلباشية (علي - الهي). وكما نوه م. ف. فرونزه، فإن

(27) M. Firat ،Dogu illeri ve Varto tarihi ،Ankara ،1961. p.117-118.□

((المسلمين المؤمنين الحقيقيين يعاملونهم بإزدراء، لا سيما أن لديهم في ما يتعلق بمعتقدهم معلومات خرافية ومبهمه للغاية. وعموماً كانوا يتركونهم مهملين حتى الفترة الأخيرة)). وشرح فرونزه ((في ما يتعلق بالعشائر الكوردية القزلباشية، فإنها لم تؤد أية خدمة، وكانت على الدوام اقل أماناً في الأناضول، من وجهة نظر الدولة التركية، وما زالت على هذه الحال حتى يومنا هذا، فهي لا تؤدي الخدمة في القوات الحكومية وحسب، بل وتسبب للدولة قلاقل كثيرة بشورتها الملتهبة والمتعددة))⁽²⁸⁾.

وهذا السبب بالتحديد، أدى إلى اختيار ديرسم لتكون مركزاً للحركة الكوردية. ففي اوائل عام 1920 جرى في تكية حسين عبدالله في منطقة إيلج (قضاء كنفال)، اجتماع لمثلي الكرد، شارك في عمله رؤساء عشائر جان بيغيان، وكورميشان وغيرها. وقطع المشاركون في الاجتماع عهداً بالإجماع، على البدء بالكفاح المسلح في سبيل قيام كوردستان مستقلة تضم ولايات دياربكر، وان، بدليس، إيليازيغ، وديرسم - كوجكري. وطبقاً لقررا هذا الاجتماع أخذ الكرد بجمع السلاح⁽²⁹⁾.

في تشرين الثاني عام 1920 انعقد في حوزت (مركز ديرسم) اجتماع لقادة الكرد في ديرسم وجمشكزك، الذي اتخذ قراراً بتوحيد الجهود كافة، بغية نيل الحقوق القومية وحسب هذا القرار أرسلت في 15 تشرين الثاني مذكرة إلى حكومة أنقرة، بطلب إبلاغ سكان ديرسم، وبصورة عاجلة، عن رأيها بشأن الإدارة الذاتية لكوردستان، وإطلاق سراح جميع الكرد المعتقلين في سجون إيليازيغ، وملاطية، وسيواس، وأرزنجان فوراً، واستدعاء جميع الموظفين الأتراك من المناطق التي يشكل الكرد فيها أكثرية السكان، والانسحاب الفوري لجميع القوات التركية من منطقة كوجكري. ورداً على هذه المذكرة، أرسلت حكومة أنقرة وفداً من إيليازيغ إلى ديرسم، الذي بعد أن اعترف بعدالة مطالب الكرد، نصحهم بالامتناع عن القيام بحركتهم.

وفي آن واحد قام الكماليون بعملٍ واسع بغية استمالة الزعماء الكرد البارزين إلى جانبهم عن طريق الوعود والرشاوى. وعلى هذا النحو نشر محافظ إيليازيغ بياناً باسم مصطفى كمال اعلن فيه، أنه تم تعيين الزعيمين الكورديين مجو آغا، دياب آغا نائبين في مجلس الأمة التركي الكبير عن ديرسم، وأنه يصل إلى أنقرة ممثلو الكراد من مختلف مناطق كوردستان، وسوف

(28) م. ف. فرونزه، رحلة على أنقرة، المؤلفات المختارة، الجزء 1، موسكو، 1926، ص300.

(29) Dersimi, Kurdistan... p. 126. □

تؤخذ قرارات لصالح الكرد، وأن مطالب كردستان سيتم تلبيتها بوجه عام. وبعد أن صدّقاً هذه الوعود سافر كل من: مجو آغا، ومن ثم دياب آغا بصفتهم (نائبين عن ديرسم)) إلى أنقرة، فوق الاثنان في المصيدة. وأصبح الاثنان أداةً في أيدي سلطات أنقرة في عملية قمع الحركة التحررية الكوردية في ديرسم، بعد أن نجا كلاهما من التهلكة. فضلاً عنهم عيّن الكماليون عدة ((نواب)) آخرين عن ديرسم في مجلس الأمة التركي الكبير، بما فيهم مصطفى زكي بك، ورامز بك، وعبدالحق توفيق وحسن خيري بك.

وعلى الرغم من السياسة التوفيقية لعدد من الزعماء الكرد، فإن الحركة لم تتوقف في كردستان، ولم تخضع ديرسم عملياً للسلطات التركية. فقد كانت السلطة هنا، عملياً في أيدي الشخصية الكوردية البارزة سيد رضا، الذي لم يقف من حيث المبدأ ضد التعاون مع الكماليين، مطالباً بتلبية طموحات الكرد القومية ضمن إطار دولة فيدرالية موحدة. وغني عن القول إن هذه المطالب لم تتجاوب مع مصالح الكماليين. وفي ربيع عام 1920 طلب الكماليون، بعد أن أزاحوا عن وجوههم قناع ((أصدقاء)) الكرد، من المفارز الكوردية القومية وقف المقاومة والاستسلام، وإلا فإنهم سيصدرون أمراً بتدمير جميع القرى الكوردية. وبالنتيجة جرى، في أوائل آذار عام 1921 في منطقة عمرانبة في الطريق إلى زارا (بلدة يازي حاجي)، اشتباك بين الحياالة الأتراك ومفرزة كوردية، الأمر الذي كان عملياً بداية للعمليات العسكرية بين الكماليين والقوى الكوردية القومية. وقد حاصرت المفارز الكوردية بقيادة محمود بك، وعزمت بك، وعشقي بك عمرانبة في 6 آذار عام 1921، وقدم جميع سكان المنطقة المساعدة للشوار. وبعد المعركة التي استمرت يوماً كاملاً، اضطر الفوج التركي بقيادة العقيد خالص للاستسلام، وحكمت محكمة عسكرية كوردية على العقيد بالموت، ورمي بالرصاص في وسط عمرانبة، حيث كان يرترف علم كردستان الحرة. وبعد عمرانبة انتفض كرد كوجكري، وقاموا سوية مع وحدة كوردية من كرد ديرسم من عشائر اواجيك، التي قدمت إليهم لمساعدتهم، بتحرير المنطقة من الأتراك في 8 آذار عام 1921⁽³¹⁾. وأسفرت العمليات العسكرية عن استيلاء الكرد على أفضية كنفال، وقوج حصار، وديوريفي، وزارا، ورفاحية، وكيماخ.

(30) المصدر نفسه، ص130.

وحسب معطيات علي كمال فإن الثورة شملت منطقة بلغت مساحتها حوالي 15 ألف كيلومتر. وحاربت ضد الأتراك 15 وحدة كردية بلغ عدد كل واحدة منها من 100 إلى 1500 مقاتل، وبلغ عددهم جميعاً أكثر من 6 آلاف شخص⁽³¹⁾.

ولشق الحركة الكردية، أرسلت حكومة أنقرة الى الولايات الشرقية، وفداً برئاسة رئيس محكمة النقض شفيق، وهو كوردي من بدليس. وفي 15 آذار وصل شفيق الى القرية الكردية بوغازويران قادماً من سيواس برفقة البكوات الكرد. أعلن شفيق أنه كوردي ونصير للحركة الكردية وقد حولته الحكومة جميع الصلاحيات لإجراء المفاوضات مع القادة الكرد. وكان أول طلب له هو وقف الكرد للعمليات العسكرية ضد الأتراك حتى نهاية المفاوضات. وتجدر الإشارة إلى أنه وجد بين صفوف قادة الثورة عدداً غير قليل من أمثال حيدر بك، الذين انضموا إلى شفيق، وأسهموا بذلك في شق نضال الكرد في هذه المنطقة. وفي حين كانت المفاوضات جارية، استعد نورالدين باشا قائد المجموعة الوسطى للقوات، لشن عمليات ضد الكرد. وبعد أن حشدت القيادة العسكرية التركية قوات كبيرة، أعلنت في 15 آذار عام 1921 عن فرض حالة الحصار في ولايات سيواس وإيليازيغ وأرزنجان.

وجّهت الحكومة التركية بقرية إلى قادة ديرسم، رغبة منها في معرفة نواياهم، وطلبت فيها إبلاغها ما إذا سيواصلون النضال أم لا. ورداً على هذه البقية أعلن قادة كورد ديرسم ما يلي: ((بما انهم يدركون أن الحكومة التركية تستهدف القضاء على الكرد، كما قضت على الأرمن من قبل، فإنهم سيواصلون كفاحهم في سبيل تلبية الحقوق القومية والدفاع المشروع))⁽³²⁾.

وقد كان قلق حكومة أنقرة بشأن الوضع في ديرسم جدياً، لدرجة أنها رأت من الضروري سحب جزء من القوات التركية المرابطة على الجبهة اليونانية وإرسالها لمحاربة الكرد. وسرعان ما نقلت لواء الحياالة الرابع عشر إلى سيواس. فضلاً عن ذلك، أرسلت قوات كبيرة إلى إيليازيغ وأرزنجان بهدف إعاقة انتشار الحركة في الشمال والشرق.

وعلى الرغم من الربيع القارص فقد أُصدر أمر للقوات بالبدء بعمليات نشيطة. جرت معارك طاحنة، خاصة في المنطقة الواقعة بين ديرسم وارزنجان، وقد أقنعت تدابير نورالدين باشا التأديبية

(31) A. Kemali، 'Erzincan، Tarihi، Coğrafi...، 1932، p. 163.□

(32) Dersim، 'Kurdistan...، 1952، p. 146.

القادة الكرد المتزدين بأن الكماليين لا يعتزمون تنفيذ وعودهم ولا تلبية مطالب الكرد الأساسية“ حتى أن حيدر بك فقد الثقة بعود الأتراك، وانخرط في النضال. جرت المعارك على سواس - قوج حصار - زازا وسيواس - كنفال. وشارك الكرد جميعاً، صغاراً وكباراً، وكل من استطاع حمل السلاح - الرجال والنساء والشيوخ والأطفال - وحسب إمكانياتهم، في المعارك ضد القوات التركية، وهم يصدون الهجوم تلو الآخر.

إلا أن القوى لم تكن متكافئة، فاضطر الثوار إلى التراجع تحت ضغط قوى الأتراك المتفوقة، واستشهد عدد كبير من القادة الكرد استشهاداً بطولياً على أرض المعركة. في مثل هذا الموقف اتخذ الثوار قراراً بإرسال النساء والأطفال إلى ديرسم. وفي 24 نيسان عام 1921 زحف حيدر بك ومعه ألفان من المقاتلين نحو أرزنجان وبوليوميور (أي باتجاه الشمال والشمال الشرقي)، بهدف الانضمام إلى سكان ديرسم. وعندما كانت القوات التركية تتعقب أثره، دخل منطقة أرزنجان التابعة لعشيرتي قريشان وبالابان، ومنها عزم حيدر بك الدخول إلى ديرسم عبر الممرات الجبلية بوليوميور - ماماخاتون، لكن زعيم عشيرة قريشان كورباشو، بدلاً من تقديم المساعدة، خرج، ولصالح السلطات التركية، مع فصيلة تضم عدة آلاف لملاقاة حيدر بك وأعلن بأنه سيحارب الثوار، إذا دخلوا ((أراضيه)). وبعد أن تلقى حيدر بك هذه الضربة في الظهر، تراجعت فصيلته، وهي تقاتل، إلى جبال كوجكري، حيث خاض مع قواته معارك ضارية ضد القوات التركية. وتميزت عصابات طوبال آغا خاصة، بجرائمها البشعة ضد السكان الكرد، فقد قتلت جميع السكان الكرد تقريباً في القرى التي احتلتها. كتب م. ف. فرونزه، متطرقاً إلى وحشية هذا الإقطاعي - الرجعي الذي وقف إلى جانب القوات الحكومية، يقول: ((منذ وقت قصير جداً سار عثمان آغا، أجد أكثر زعماء اللاز نفوذاً، على رأس فصيلة المُندين المتطوعين بالحديد والنار في المناطق الكوردية من الأناضول الشرقية، التي ثارت ضد الأتراك))⁽³³⁾.

قرر نورالدين باشا القضاء على قيادة الثورة، بهدف توجيه ضربة حاسمة إلى الثوار وقد اقترح على البكوات الموالين لتركيا في سيواس، إجراء اتصالات مع حيدر بك وإقناعه بالهجرة إلى سيواس للمفاوضات. لكن حيدر بك، الذي لم يكن يتصف بالخزم، خُدع هذه المرة أيضاً، فوصل على رأس مفرزة تعدادها ألف مقاتل، إلى قيادة أركان الجيش التركي في سيواس. وقد

(33) فرونزه، رحلة إلى أنقرة...، ص278.

جرى اعتقاله مع 400 من أنصاره، أما بقية مقاتلي مفرزته والبالغ عددهم 600 شخص، فقد أرسلوا إلى الولايات الغربية، حيث قتلوا هناك.

كان لأعمال حيدر بك الأخيرة عواقب وخيمة على الحركة كلها. فقد أضعفت الشوار وألحقت بالحركة خسارة معنوية كبيرة، أسفرت عن خروج الكثيرين منها. وعندما كانت قوى الشوار تنهار أمام الأنظار، لم يبق أمام قادتها مثل علي شير، ونوري، وصبري، ومحمد علي، وجيكر، ومو تارباوالي، وكامل عزيز، وويلو، وباشو عباس وغيرهم، وغيرهم، مخرجاً سوى الانسحاب، وهم يخوضون المعارك، إلى مناطق ديرسم الجبلية، حيث كانت تنتظرهم محن وويلات فظيعة، وهذا ما كان يعني أن ثورة كورد كوجكري قد منيت بالهزيمة.

اصدرت قيادة القوات التركية في سيواس بياناً جاء فيه أن المعارك أسفرت عن مقتل 113 كوردياً وأسر 149 آخرين، كما وقع في الأسر قادة كورد كوجكري مثل عزمت، ومجوي بك، وفيليك علي، ومو، وعزيز، وتقي، وحيدر بك، وبهلوان، وحسين، وعاشور، وفي الوقت ذاته، تم الاستيلاء على 2000 بارودة وغيرها من العتاد⁽³⁴⁾.

وبعد قمع الانتفاضة، قدم 400 متهم إلى المحكمة العسكرية العرفية في سيواس. وحكمت على حيدر بك وسيد عزيز وخمسة عشر من رفاقهما بالإعدام شنقاً، كما حكمت غيابياً على كل من: علي شير، وم. نوري، ومحمد مصطفى باشا أوغلو، ومو تابوالي، وويلو، وصبري، و95 ثائراً آخر. أما بقية المتهمين فقد حكم عليهم بالسجن لفترات مختلفة، كل واحد حسب درجة ((التهمة)) الموجهة إليه، والتي تتراوح بين 5 سنوات وحتى السجن مدى الحياة. ولم يتم تبرئة سوى 110 أشخاص من اصل 400 شخص، لكن هؤلاء ابعدوا إلى مناطق البلاد المختلفة.

إلا أن التنكيل بالشوار لم يؤدِّ إلى الهدوء في ديرسم. فقد أصبحت الحركة متواصلة في سبيل إطلاق سراح المعتقلين أحد أشكال المقاومة ضد السلطات التركية. واتسمت المقاومة بتلك المزية، وهي أن سكان ديرسم عندما يرسلون البرقيات إلى أنقرة، ((يدعمون)) مطالبهم بالعمليات العسكرية على خط أرزنجان - كيماخ - ايفين، وحتى منطقتي زارا وديورغي. وفي الوقت العصيب الذي كان يمر فيه الكماليون، عندما كان ينبغي حشد جميع القوى في الجبهة الغربية ضد القوات اليونانية، ألغى مجلس الامة التركي الكبير، وياقتراح من مصطفى كمال، قرار المجلس العسكري العرفي في سيواس بشأن المعتقلين الكرد (عدا علي شير، وم. نوري). وقد اطلق

□ p159، 1952، Dersimi، Kurdistan... (34)

سراح جميع الكرد المحكوم عليهم بالإعدام تقريباً، إلا أن العفو لم يشمل أولئك الكرد، الذين لم يستسلموا للقوات التركية واختفوا في الجبال. ولم يوقف الكرد، الذين ظلوا في وضع ((قطاع الطرق)) كما كانوا يسمونهم في تركيا، نشاطهم في ديرسم، حيث لم تتمتع السلطات التركية عملياً بأي نفوذ. ففي أعداً مثلاً، الواقعة تحت سلطة سيد رضا التامة رفرفت راية كوردستان، ولم يكن بمقدور السلطات التركية فعل أي شيء.

وهكذا، فإن الحكومة التركية، مع أنها أخذت الانتفاضة في منطقة ديرسم - كوجكري، لم تتمكن آنذاك من إخضاع جميع عشائر ديرسم لحكمها.

لقد فشلت عملياً أول حركة جدية للكورد ضد سلطات أنقرة، وعندما تناول أسباب فشلها، يجب التوقف عند العوامل التالية:

أولاً، أعاق الطابع العشائري الإقطاعي للمجتمع الكوردي، الذي يتوقف عليه مستوى التراص القومي، ووحدته في النضال التحرري، فالتناقضات الاجتماعية في المجتمع الكوردي، واختلاف مصالح الفئات الكوردية الواسعة الأكثر فقراً وقيادتها، دفعت بعدد كبير من الزعماء إلى معسكر القوميين الأتراك - أعداء الحركة التحررية الكوردية.

ثانياً، "خلق غياب الوحدة الوطنية عدم الثقة بين فئات معينة من السكان الكرد، كما كانت ضعيفة في الوقت ذاته فئة المثقفين البورجوازيين الناشئة، التي كانت باستطاعتها خوض نضال ناجح في سبيل وحدة جميع القوى القومية. لقد ساهم أعضاء جمعية تعالي كوردستان مساهمة كبيرة في الإعداد لانتفاضة كوجكري، لكن الجمعية نفسها، كانت عملياً قد تشتتت في ذلك الوقت. وهكذا لم تكن لدى الكرد منظمة سياسية قادرة على قيادة الانتفاضة من مركز قيادي موحد، وإن انتفاضة كوجكري، رغم نطاقها الواسع وأهميتها الكبيرة كانت حركة اقليمية محلية.

ثالثاً، إنَّ ما يجب إبرازه بوجه خاص، هو ان قادة الحركة الكوردية، الذين كانوا معزولين عن شعبهم، لم يدركوا مراراً طموحاته وآماله، فهؤلاء القادة، الذين لم يتمتعوا بتأييد الجماهير الشعبية، لم يخونوا الحركة وحسب، بل لم يثقوا بالشعب ويعتمدوا عليه، وإنما اعتمدوا على ((تأييد)) الدول الاستعمارية الكبرى، وأحياناً على الكماليين. وفي نهاية المطاف، فإن مصير الحركة الكوردية قد تقرر في هذه المرحلة من وراء ظهر الشعب الكوردي، وخلافاً لمصلحه وبالتواطؤ بين الدول الاستعمارية الكبرى والكماليين في مؤتمر لوزان.

وكما أشرنا آنفاً، فإنه حسب معاهدة سيفر، كان على اللجنة المؤلفة من ممثلي دول الحلفاء الكبرى أن تقترح حكماً إدارياً ذاتياً للمنطقة الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات بين ارمينيا والعراق وسوريا. فضلاً عن ذلك، نصّت المعاهدة على تخلي تركيا عن هذه المنطقة أيضاً، ببيان ترفعه إلى عصبة الأمم، في حال توحيد سكانها (بعد مرور عام)، وإذا قام مجلس عصبة الأمم بتلبية هذا الطلب.

إلا أنه بعد نصف عام تقريباً من توقيع معاهدة سيفر، أعلنت دول الحلفاء الكبرى عن استعدادها لإدخال تعديلات معينة فيها حول مسألة كردستان. وفي آذار عام 1922 لم تطرح دول الحلفاء الكبرى المسألة الكردية في مقترحاتها، وبالنتيجة أصبحت لدى الكماليين إمكانية التخلي عن إدراجها في جدول أعمال مؤتمر لوزان.

وبهذا الشكل تم التخلص من فكرة كردستان مستقلة، وبقي إضفاء الصبغة الشرعية على هذا التآمر. فالحديث لا يمكن أن يجري في ما بعد عن استقلال كردستان، وإنما عمّن يستطيع، وبمهارة، استغلال القضية الكردية لأغراضه، وخاصة بصدد مسألة ولاية الموصل. ولم تكن الأوساط الحاكمة في تركيا أقل خبرة من بريطانيا وحلفائها، في مثل هذه الأعمال. وكما ورد آنفاً فقد أصبحت ظاهرة مألوفة، أن الإنكليز، عندما أحمّدوا الحركة الكردية في العراق تظاهروا بأنهم انصار استقلال الكرد في تركيا، أمّا الأتراك فقد تظاهروا، بدورهم، وهم يقمعون الحركة الكردية في تركيا، بمظهر المناصرين لاستقلال الكرد في العراق. وبهذا الخصوص يستأثر باهتمام، آراء مصطفى كمال باشا أثناء حديثه مع السفير السوفياتي س. ي. أراوف عندما قال: ((أعرب الكرد الذين يعيشون حول بحيرة اورمية عن رغبتهم في العمل بالاتفاق مع تركيا. فقد كان لديهم المال والسلاح، وكانوا على استعداد للقيام بأعمال ضد الإمبريالية الإنكليزية...)).

والمسألة الكردية مسألة متشابكة ومعقدة، فإنكلترا تستغل وجود الكرد في دولتين هما تركيا وإيران، وتستفيد من ذلك. إن إنكلترا تريد إقامة دولة كردية تحت حكمها، وبذلك تبسط سيطرتها عليها وعلى فارس وما وراء القفقاس... والآن انقسم الزعماء الكرد على أنفسهم: ففريق منهم يميل نحو إيران، والآخرون نحو إنكلترا، أما الثالث فنحننا. ففي السليمانية أرغم الإنكليز الشيخ محمود على القيام بحركته ضد تركيا...)).

((نحن الأتراك - قال كمال متبسماً ابتساماً ساخرة - قمنا بالرد بالمثل، فقد ساعدنا الكوردي فيتيك وغيره في جنوب كردستان على الانتفاض ضد الإنكليز))⁽³⁵⁾.

لقد كان هدف الاستفزازات التركية هذه، هو محاولة استغلال الكرد في التنافس التركي - الإنكليزي حول مسألة الموصل. فقد قام الكماليون، بعد انتصارهم على اليونانيين فوراً، بمشد قواتهم على حدود الموصل. ارسل قائد قوات جبهة الموصل أوزديمير باشا نداءات الى الزعماء الكرد وأجرى اتصالاً معهم. وكان بلوغ ذلك أمراً يسيراً، لا سيما أنّ الحركة المعادية للإنكليز كانت سائدة تماماً في العراق، والتي رأى قاداتها، أي الحركة، في تركيا قوة معادية للإنكليز، فاتجهوا نحوها. ولأجل استمالة الكرد العراقيين إلى جانبهم، عقد الكماليون اتفاقية مع الشيخ محمود، بموجبها ((وعدت الحكومة التركية باستقلال كردستان الجنوبية وضمنت عدم تدخلها في الشؤون الداخلية (المادة الأولى))، واعترفت بالشيخ محمود حاكماً على كردستان والسليمانية، حيث سيتم تأليف مجلس (المادة الثانية) وفي حال الحرب تستطيع الحكومة التركية أن تستخدم القوات المسلحة لكوردستان الجنوبية (المادة الثالثة))⁽³⁶⁾.

طبعاً، لا توجد لدينا اسس للمبالغة في أهمية ميول الشيخ محمود ((التركية))، لكن ما يبقى واقعاً حقاً، هو أنه بحث عن دعم لدى الأتراك في نضاله ضد الإنكليز. كما لا يثير الشكوك في ان هذا السبب لعب دوراً غير قليل في أن الإنكليز والأتراك جاؤوا إلى مؤتمر لوزان وكل طرف منهم مستعد للتنازل امام الآخر في المسألة الكوردية. وعلى اية حال، معروف أنه عندما طرح سؤال في هذا المؤتمر حول الأقليات القومية، وليس أقل مؤشراً أنه في اثناء طرح السؤال حول ما إذا كان الكرد ما زالوا مصرين على انفصال كردستان عن تركيا (حسب معاهدة سيفر)، ارتضى الإنكليز ببيان حول أن ((النواب)) الكرد في مجلس الأمة التركي الكبير يجيبون على ذلك.

وبهذا الصدد وُجّه عام 1922 استفسار بالتلغراف إلى مجلس الأمة التركي الكبير. فانعقد اجتماع استثنائي، وطلب فيه مصطفى كمال من ((النواب الكرد)) الإدلاء برأيهم بهذا الشأن. ورداً على ذلك، أعلن حسين عوني بك في أرضروم أن: ((هذه البلاد هي للكورد والأتراك، ومن

(35) س. ي. أرالوف، مذكرات دبلوماسي سوفياتي، موسكو، 1960، ص 107-108.

(36) كورد أوغلو، ((الكورد والأمبريالية))، نشره صحيفة للشرق الأدنى (طشقند))، العدد 13-14، 1923،

هذه المنصة تمتلك أمتان فقط حق الكلام هما: الأمة الكوردية والأمة التركية⁽³⁷⁾. ولقد أيدته في ذلك نائبان عن ديرسم هما: حسن خيرى، ورامز، وعن أورفة بوزان بك وشاهين، وكذلك النواب الكرد عن بالو، ووان، وبدليس، وملاطية، وقصارى القول: جميع ((النواب)) الكرد في المجلس التركي.

طبعاً كان إجماع ((النواب)) الكرد يرتدي أهمية إيجابية من وجهة نظر مصالح حركة الشعب التركي المعادية للإمبريالية، طالما أنه استبعد إمكانية تدخل الدول الأوربية الغربية الكبرى في شؤون تركيا الداخلية. أما في ما يتعلق بمصالح الكرد القومية فلا يجوز تقدير هذا ((الإجماع)) سوى كهزيمة ليس إلا! وبعد أن نال مجلس الأمة التركي الكبير موافقة النواب الكرد، أرسل إلى لوزان برقية جوابية، جاء فيها أن الكرد لا ينفصلون عن الأترك أبداً⁽³⁸⁾. بعد ذلك أعلن رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان، عصمت باشا، أن تركيا هي للشعبين التركي والكوردي المتساويين أمام الدولة، ويتمتعان بحقوق قومية متساوية... وبعد أن وجد المشاركون في مؤتمر لوزان أنفسهم أمام واقعة، وهي أن النواب الكرد لا يريدون انفصال كوردستان عن تركيا، وأن حكومتها وعدت بتلبية مطالب الكرد القومية، فقد ((وافقوا))، ليس على وضع فكرة استقلال كوردستان في طي النسيان وحسب، بل وحذف ذكر الكرد من الوثائق الرسمية. وفي الاتفاقية الموقعة في لوزان بتاريخ 23 تموز عام 1923 فإنما لم يلزموا الكماليين سوى الاسترشاد بما يلي:

((المادة 38 ... تتعهد الحكومة التركية بمنح جميع السكان الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحریتهم دون تمييز في العرق والقومية واللغة والدين.

المادة 39 ... لن تصدر أية مضايقات بشأن الممارسة الحرة لكل مواطن تركي لأية لغة كانت، إن كان ذلك في العلاقات الخاصة أم في العلاقات التجارية، أو في حق الدين والصحافة، أو في المؤلفات والمطبوعات من مختلف الأنواع، أو في الاجتماعات العامة))⁽³⁹⁾.

وهكذا، فإن نفي حقوق الكرد القومية في تركيا، اكتسب في لوزان، نتيجة تأمر الإمبريالية في دول الائتلاف والرجعية التركية، الاعتراف والشكل القانوني. ولهذا كتب ف. نيكيوتين، وهو

(37) E. K. Bedir Khan ،La Question Kurde ،Paris ،1959. p.9.□

(38) Dersimi ،Kurdistan... ،1952 ،p. 189.

(39) معاهد صلح سيفر ...، ص152.

يقيّم من وجهة النظر هذه معاهدتي سيفر ولوزان، يقول: ((لا اعترض على أن معاهدة سيفر، قد دبرت بصورة سيئة سياسياً، ولهذا، ربما، لا يمكن تطبيقها. ولا تنوي إعادة تاريخ الدبلوماسية السياسية ما بعد الحرب في آسيا الغربية. لكن هذه المعاهدة، عندما اعترفت بمبدأ الحكم الذاتي لكوردستان من بين المبادئ الأخرى، فإنها عززت القانون الدولي، في حين أن ... معاهدة لوزان لم تفعل هذا وتعدّ، بالطبع، من وجهة نظر تطور القانون الدولي خطوة إلى الوراء...))⁽⁴⁰⁾. إن مثل هذا التقييم صحيح، ولا سيما أن الدول الاستعمارية الكبرى عندما وضعت فكرة استقلال الشعب الكوردي في طي النسيان، فكأنها بذلك وضعت خارج القانون حركته القومية، ومنحت الرجعية التركية ((الحق)) القانوني لتجاهل مصالح الكرد القومية في تركيا.

وما ورد أعلاه يمكن أن نستخلص الاستنتاجات التالية:

1- على الرغم من انفصال شعوب كثيرة غير تركية عن تركيا نتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، فإن تركيا ظلت ((دولة متعددة القوميات)). ويجب التنويه بشكل خاص إلى تلك الواقعة، وهي أن الرجعية التركية حاولت أن تعوّض عن ضياع ممتلكات استعمارية واسعة ((بالاستيعاب)) النهائي للمستعمرات الباقية. ولهذا الغرض بالضبط قامت باستكمال عملية ((التطهير)) التي بدأتها تركيا الفتاة في أرمينيا الغربية من سكانها الأصليين - الأرمن، ومن ثم شرعت بعد ذلك بمثل هذا ((الاستيعاب)) لأجزاء كوردستان التي كانت من نصيبها. إن المرحلة التي درسناها هي أول مرحلة لسياسة البورجوازية التركية في المسألة الكوردية، التي تستهدف الحفاظ على كوردستان لها بغية ((استيعابها)) في ما بعد.

2- اصطدمت البورجوازية التركية في سياستها هذه بمقاومة الحركة التحررية الكوردية، التي كانت لها لحظة انهيار الامبراطورية العثمانية منظماتها الاجتماعية والثقافية والسياسية. هذه المنظمات التي عملت لترسيخ الوعي القومي لدى الكرد، وتنظيمهم في النضال من أجل الاستقلال. وكانت هذه المنظمات تضم بصورة أساسية ممثلين عن الفئات البورجوازية الكوردية المثقفة الناشئة (من النواب، والموظفين، والمحامين، والكتّاب) والتجار، وكذلك الشيوخ وزعماء العشائر ذوي الميول الوطنية.

(40) نيكيتين، الكورد...، ص408.

وكان من أسباب ضعف الحركة في هذه المرحلة غياب برنامج عمل واضح، وغياب الوحدة سواء بين المنظمات والجمعيات الكوردية المختلفة، أم بين العشائر والمجموعات العشائرية، وضعف صلة هذه المنظمات بال جماهير الشعبية، وأوهامها تجاه الأهداف الحقيقية للدول الاستعمارية الكبرى، وخاصة إنكلترا، الأمر الذي فسح المجال امام هذه الدول للتدخل في شؤون الكرد واستغلال نضالهم لأغراضهم الاستعمارية.

3- خلق نضال الشعب التركي المعادي للإمبريالية، ما يسمى بالثورة الكمالية، الأمل لدى عدد من الشخصيات الكوردية في نيل حق التطور المستقل والحكم الذاتي بمساعدة القوميين الأتراك. ولهذا شاركت في كثير من المؤسسات الكمالية، وأيدت بشدة نضالهم ضد المحتلين الإمبرياليين، وعندما حاولت البورجوازية التركية استغلال الكرد في هذا الصراع، وفي إجراءاتها السياسية الخارجية، فإنها لم تتخل عن مغاللتها للإقطاعيين الكرد، بل وحتى ((أيدت)) الحركة الكوردية في العراق، وفي ما يتعلق بكورد تركيا، فإن الخطوات الأولى للقوميين الأتراك، وبالتحديد، بيانات مؤتمري سيواس وارضروم وقراراتهما، و((الميثاق القومي)) بيّنت أن كل سياستهم موجهة نحو الحفاظ على كوردستان والسيطرة الاستعمارية على الكرد.

4- وجه مؤتمر لوزان ضربة جديدة إلى الحركة الكوردية التحررية، والذي كانت نتائجه، من وجهة نظر القانون الدولي، خطوة إلى الوراء بالمقارنة مع معاهدة سيفر. لقد بيّن مؤتمر لوزان أن الدول الإمبريالية في الغرب كانت ترى في المسألة الكوردية عملة صرف في التنافس مع تركيا بسبب ولاية الموصل. وبعد أن حققت أهدافها فإنها نبذت وبسهولة فكرة كوردستان مستقلة، وبهذه الطريقة منحت الرجعية التركية ((حق)) تجاهل طموحات الكرد القومية وقمع حركتهم القومية في سبيل الاستقلال.

الحركة الكوردية في كوردستان (الجنوبية) العراق وسياسة الإمبريالية الإنكليزية

لم تبخل سلطات الاحتلال الإنكليزية - في ظروف استياء الجماهير الشعبية الكوردية من الغزو التركي الوحشي ووجود طموح عاصف للشعب الكوردي إلى الاستقلال القومي - بالوعود السخية بشأن ((الاحترام)) والاعتراف بمقوق الشعوب القومية في الشرق الأوسط والأدنى، بما فيها الكرد. ويلفت الانتباه رأي المندوب السامي الإنكليزي في العراق، أرنولد ويلسون، حول الأسباب التي أرغمتهم على ((دراسة المسألة الكوردية فوراً)). كتب يقول: ((عكف الحلفاء بعد عقد الهدنة على دراسة الكرد، آخذين بعين الاعتبار الأسباب الثلاثة الهامة التالية: مسألة مستقبل ولاية الموصل التي يسكنها الكرد بصورة أساسية، ومسألة الأراضي الكوردية الواقعة في شمالي ولاية الموصل، ومسألة الحركة الكوردية الجارية في إيران، التي تستطيع أن تؤثر في مصير الاحداث⁽⁴¹⁾.

كوّن انتصار إنكلترا وحلفائها في الحرب، وانهيار الإمبراطورية العثمانية تربة مناسبة لظهور أوهام حول المهمة ((التحررية)) للدول الأوربية الكبرى في الشرق الأوسط. كتب المؤرخ العربي أمين سعيد يقول: ((عندما دخل الإنكليز العراق، فإن السكان استقبلوهم بالحفاوة وقدموا لهم التأييد، بعد أن اعتبروهم أصدقاء وحلفاء لهم))⁽⁴²⁾.

وصل الضابط الإنكليزي الرائد نونيل على السليمانية في أواخر عام 1918، وهو "يوافق" على رغبات الكورد. وكان جوهر التعليمات التي تلقاها من السلطات البريطانية الاستعمارية تتلخص في إعادة ((النظام)) إلى المناطق الكوردية، وخلق انطباع لدى السكان حول أن إنكلترا تقف موقفاً ودياً من طموحات الكرد في الاستقلال القومي، وبالتالي خلق ظروف ملائمة لترسيخ نفوذ إنكلترا في هذه المنطقة الهامة من النواحي الاقتصادية والعسكرية- الاستراتيجية.

(41) Wilson ،Mesopotamia 1917-1920... ،p. 52. □

(42) أمين سعيد، ثورة العرب في القرن العشرين، موسكو، 1960، ص183.

وإلى جانب ذلك، أصبحت مقاليد السلطات المحلية، بعد احتلال العراق وكوردستان الجنوبية، في أيدي الإنكليز عملياً. وقد مارس الإنكليز هذه السلطة من خلال ما يسمى بالضباط السياسيين، وفي آنٍ واحدٍ سعت الإدارة الإنكليزية إلى خلق انطباع، وكأنها تأخذ في الحسبان ((طموح الكرد في الاستقلال القومي))، لأنه كانت خلافات عاصفة في ما بعد، بسبب السيطرة على ولاية الموصل. وفي هذه الأثناء حاول الاستعمار البريطاني استمالة ((جميع الكرد إلى جانبه، وبذلك سهل حل مسألة الموصل))⁽⁴³⁾. واضطرت ((الإدارة البريطانية إلى المهادنة مع استقلالية عدد من المناطق الكوردية)). ولهذا، تم في تشرين الأول عام 1918 تكليف الضابط السياسي نوئيل في السليمانية بتشكيل ((نظام حكم مؤقت يكون مقبولاً لدى الشعب)). وحصل ممثلو ((القيادة)) الكوردية على حقوق المحافظين في الأماكن (إلا أنهم كانوا تحت إشراف السلطات الإنكليزية). كما عزم الإنكليز على إنشاء ((اتحاد فيدرالي للعشائر في كوردستان الجنوبية))⁽⁴⁴⁾.

كانت الخطة البريطانية بشأن إقامة عدة مناطق كوردية ذات حكم ذاتي تتوخى هدفاً معيناً. فقد وجه الإنكليز ضربة مؤثرة إلى الحركة التحررية القومية في كوردستان الجنوبية، مستغلين الخلافات في صفوف الأوساط الإقطاعية - العشائرية الكوردية. وكانت هذه السياسة ترمي في الوقت ذاته إلى ضمان سيطرة بريطانيا على بلاد ما بين النهرين. كتب وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند بهذا الشأن: ((في ما يتعلق بكوردستان، فإنه حسب رأينا، سيكون من المناسب تشجيع قيام اتحاد فيدرالي لدويلات مستقلة... التي تستطيع أن تحارب ضد بعضها البعض، ولكنها لن تلحق الضرر ببلاد ما بين النهرين)). وهكذا فقد انتهج الاستعمار البريطاني في كوردستان الجنوبية سياسة مأكرة ومنافقة.

وفي مثل هذا الوضع بالذات أعلن في الأول من تشرين الثاني عام 1918 عن تعيين الشيخ محمود برزنجي (1956-1982)، سليل عائلة دينية وصاحب نفوذ، حكمداراً (حاكماً) على محافظة السليمانية⁽⁴⁵⁾. وفي أعقاب هذا الإجراء، شرع نوئيل في إقامة نظام حكم تابع

(43) كورد أوغلو، الامبريالية والكورد...، ص115.

(44) Gavan، Kurdistan: Divided Nation...، p.30

(45) Kinnane، The Kurdis and Kurdistan، p. 35.

للإنكليز في المناطق الكوردية الأخرى. وتلقي الأحداث القادمة الضوء على نوايا الإنكليز الحقيقية:

في الأول من كانون الأول عام 1918، وصل المندوب السامي البريطاني في العراق أرنولد ويلسون إلى السليمانية للقاء الزعماء الكرد. وأكد مجيئه ومفاوضاته مع الأوساط الكوردية، من جديد على أن كل طرف، السلطات العسكرية - السياسية الإنكليزية من جهة، وقادة الحركة الكوردية من جهة أخرى، كان يتعقب أهدافه الخاصة، والتي كانت مختلفة: فقد عرض محمود برزنجي على المندوب السامي وثيقة وقع عليها أربعون زعيماً كوردياً تضمنت ما يلي: ((بما ان حكومة صاحب الجلالة عبرت عن استعدادها لتحرير الشعوب الشرقية من الاضطهاد التركي، وترغب في مساعدتها لنيل الاستقلال، فإننا نحن كمثلي الشعب الكوردي نتوجه إلى حكومة صاحب الجلالة بطلب منح الشعب الكوردي إمكانية السير في طريق التطور السلمي تحت الوصاية البريطانية...))⁽⁴⁶⁾.

ومنذ قيام حكمدارية الشيخ محمود، فإنه ((طلب بولاية الموصل كلها، وعزم على تأسيس دولة مستقلة))⁽⁴⁷⁾. لكن خطط قيام دولة كوردية مستقلة كانت تتناقض مع مصالح المستعمرين البريطانيين. فضلاً عن ذلك، أخذ الإنكليز ((مع توطيد مواقعهم)) يحدون من مجال نشاط الشيخ محمود، وشدوا قبضتهم على مقاليد السلطة. فقد سلخت عدة مناطق من تلك المناطق الواقعة تحت سلطة الشيخ محمود، التي لم تكن كبيرة أصلاً. وفي هذا الأثناء استغل الإنكليز، وبنجاح، الصراع الداخلي الدائر في صفوف القيادة الكوردية العشائرية، وإلى جانب ذلك لم يراع المستعمرون البريطانيون مشاعر الشعب القومية، ودنسوا باقدامهم كرامته، كما دمروا بوحشية آثاره الثقافية. كتب المؤرخ العربي محمود موصلّي يقول: ((ضرب الضباط - المحتلون، وحتى الموظفون الكبار، الشيوخ والأطفال من العرب والكرد ضرباً مبرحاً))⁽⁴⁸⁾.

(46) Wilson ،Mesopotamia 1917-1920 ،...p. 129.

(47) C. J. Edmonds ،Kurds ،Turks and Arabs. Political ،Travel and Research in North - Eastren Iraq ،Ox ،1919-1925 ،p. 29.

(48) ل. ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، موسكو، 1958، ص83.

والجماهير الفلاحية التي صدقت في بادئ الأمر، وبسذاجة، أن ((الإنكليز يضعون حداً لسلطة زعماء العشائر المستبدة، قد أُصيبت بخيبة أمل كبيرة))⁽⁴⁹⁾.

لقد واجه المستعمرون البريطانيون استياء الجماهير الواسعة، بقرار الحد أيضاً من حقوق منطقة السليمانية ذات الحكم الذاتي، فقد تقرر إقامة نظام فيها أشبه بالنظام القائم في المناطق المحتلة الأخرى. وهذا ما كان يعني أن ((الإدارة الذاتية)) للمنطقة الكوردية يجب أن تزول حتى قبل تطبيعها بصورة تامة. رأي محمود برزنجي أن ((الإدارة الذاتية للكورد)) تتسم أكثر فأكثر بطابع شكلي، وتفتقر إلى إمكانية العمل بصورة مستقلة، ذلك أن أهم المسائل كان يحلها الضباط السياسيون.

وفي مثل هذه الظروف، اشتد التوتر في منطقة السليمانية، وتحول استياء الجماهير الشعبية في ربيع 1919 إلى الثورة. ففي أوائل نيسان عام 1919 بدأت حركة مسلحة قامت بها عشائر كويان ضد السلطات البريطانية المحتلة في منطقة زاخو، كما ثار آنذاك كورد منطقة بارزان بقيادة أحمد بارزاني⁽⁵⁰⁾.

جرت هذه الأحداث في مرحلةٍ لوحظ فيها نهوض النضال القومي - التحرري في جميع أجزاء كوردستان. وأظهر الكرد في كوردستان إيران وكوردستان تركيا اهتماماً بالغاً بنضال أشقائهم في العراق، وعبروا عن استعدادهم لتقديم المساعدة لهم في تحقيق السيادة القومية. فقد قدم رئيس عشيرة هه ورماني في الأراضي الإيرانية محمود خان ذلي مساعدة نشيطة إلى الشيخ محمود. ففي 20 أيار عام 1919 اقتحم السليمانية، الأمر الذي كان يعني بداية حركة مسلحة ضد سلطات الاحتلال البريطانية. وفي 23 أيار عام 1919 شنَّ محمود برزنجي بدوره، ومع فصائله المسلحة، هجوماً على مقر الضباط السياسي - الإنكليزي غرينهاوز في السليمانية، واعتقله مع ملاكته، حيث أعلن بعدها استقلال كوردستان الجنوبية، ورفع العلم الكوردي الذي كان يتألف من أرضية خضراء يتوسطها هلال أحمر، على مبنى الإدارة، بدلاً من علم سلطات الاحتلال البريطاني⁽⁴¹⁾. أيدت الجماهير الكوردية الحركة وقدمت لها عوناً معنوياً وغير ذلك من المساعدات. ووسع محمود برزنجي دائرة نفوذه فوصلت قواته إلى كركوك،

(49) Wilson، Mesopotamia 1917-1920 ،...p. 90.□

(50) أ. م. مينيشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، موسكو، 1969، ص 193.

(51) Edmonds، Kurds، Turks and Arabs...، p. 32.

وفي الطريق إلى كركوك، هزم الثوار الكرد في شعب تاسلوجه الجبلي فصيلة من القوات البريطانية مزودة بأحدث الأسلحة والسيارات المصفحة. لقد جذبت نجاحات الثوار قوى جديدة إلى المشاركة في حركة الكرد. كتب الضابط الإنكليزي إدومندز، الذي شارك في هذه الأحداث: ((انضم عدد كبير من المترددين إلى محمود، وحتى العشائر الكوردية على الجانب الآخر من الحدود في فارس قد ثارت ضد حكومتها، مطالبة بالدخول في عداد الدولة التي يقودها الشيخ محمود))⁽⁵²⁾.

وسرعان ما اندلعت انتفاضة في منطقة جم جمال شمال مدينة السليمانية. وقدم محمود جباري، الذي يشرف على 12 قرية، مساعدة كبيرة إلى محمود برزنجي. وقاد عبدالله عسكري انتفاضة سكان عشر قرى كوردية في منطقة قلا سيوكه⁽⁵³⁾.

وفي 18 حزيران 1919 وقعت في منطقة دربندبازيان معركة بين قوات فريزر البريطانية وقوات محمود برزنجي، وكان لتفوق الإنكليز في العدد والعدة، وخيانة الإقطاعي الكوردي مشير حمه سليمان، الذي رافق الإنكليز، بحيلة، عبر المضيق الجبلي إلى مؤخرة الثوار، الأثر الحاسم في تحديد مصير المعركة. كما كان لإصابة الشيخ محمود في بداية المعركة بجراح أضر غير قليل. واحتلت وحدة من الجيش البريطاني الثانية والثالثة، بقيادة دونين، السليمانية، وتم اعتقال محمود برزنجي، فأرسل إلى بغداد تحت حراسة مشددة، وأخذت مقاومة الثوار الكرد. وهكذا باءت أول محاولة قام بها محمود برزنجي لنيل حق تقرير مصير كردستان بالفشل. لقد منيت انتفاضة الكرد بالفشل لأنها، أولاً، رغم أنها اتخذت نطاقات واسعة، لكنها لم تصبح مع ذلك ثورة كوردية شاملة، حيث أعاق ذلك، الخلافات في صفوف القيادة الكوردية العليا ووضع كردستان الجزأً (وحتى في كردستان الجنوبية نفسها كانت الثورة محصورة في مناطق عدة)، ثانياً، غياب هدف سياسي واضح المعالم، الذي جعل نضال الكرد نضالاً لا يتسم بالخزم. فضلاً عن ذلك فإن التكتيك العسكري الحديث، والتفوق العددي للقوات البريطانية قد حسم المعركة ضد الثوار الكرد والمسلحين تسليحاً رديئاً، والذين لم يتمتعوا بأي دعم خارجي.

وبصرف النظر عن الإخفاق، فإن الثورة في كردستان الجنوبية لعبت دوراً هاماً في نهوض الحركات الكوردية القومية - التحررية، وكانت تمثل مقدمة لحركة الشعب العراقي القومية -

(52) المصدر السابق.

(53) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر والبناء الاشتراكي والأجهزة العليا للسلطة الحكومية.

التحريرية في عام 1920. ((فقد لعبت هذه الحركات دوراً كبيراً في عملية النضال القادمة لجماهير البلاد كلها ((من العرب والکرد على السواء)) ضد المحتلين⁽⁵⁴⁾. ولم تكتسب الثورة في كردستان الجنوبية أهمية قومية عامة بالنسبة إلى الكرد والعراقيين وحسب، بل وبالنسبة إلى الكرد في إيران، الذين انضموا إلى الشيخ محمود⁽⁵⁵⁾.

أدخلت ثورة الكرد تغييرات على محططات الاستعمار البريطاني في كردستان الجنوبية. وكانت لها نزعات واضحة المعالم للتطور المستقل. كانت أعمال محمود برزنجي تعبيراً عن طموحات فئات واسعة من السكان الكرد لنيل حق تقرير المصير القومي. وكتب أيراندوست بهذا الشأن ما يلي: ((إن الحركة الكوردية القومية التي اعتمد عليها اللورد كيرزون، أخذت تتطور تطوراً مستقلاً، وهي تتعقب أهدافها الخاصة، التي تختلف اختلافاً تاماً عن نهج الحفاظ على المصالح البريطانية في مسألة الموصل⁽⁵⁶⁾.

تزامنت نهاية المرحلة الأولى من نضال الكرد في سبيل الاستقلال القومي مع وضع المخططات الجديدة للدول الاستعمارية الكبرى لتقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط. ففي نيسان عام 1920 انعقد في سان ريمو مؤتمر الدول المنتصرة، الذي بحث مسألة تحديد مناطق النفوذ الاستعماري للدول الإمبريالية الكبرى تحت شكل الانتداب. لقد أثار قرار المؤتمر بفرض نظام حكم الانتداب لكل من بريطانيا وفرنسا على العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين موجة من السخط. فتشكلت في العراق لجنة خاصة، قدمت احتجاجاً إلى السلطات البريطانية. ورداً على ذلك اكتفت السلطات البريطانية بإصدار بيان أشارت فيه إلى أن نظام الانتداب يقضي بقيام دولة عراقية مستقلة تحت حماية إنكلترا، التي تأخذ على عاتقها مهمة الدفاع عن أمنها الخارجي والهدوء داخل البلاد⁽⁵⁷⁾. إن وعود الاستعمار البريطاني هذه، وما تلاها من وعود أخرى، لم تؤدّ إلى تهدئة الوطنيين الكرد والعرب، وأثارت مشاعر السخط والاستياء في صفوف السكان في كل مكان. وفي أعقاب حركات منعزلة قامت بها الجماهير العربية والكوردية،

(54) كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية في العراق...، ص106.

(55) تاريخ الحركة العمالية العالمية والتحرر الوطني، الجزء2، موسكو، 1962، ص410.

(56) أيراندوست، ((دساتر الامبرياليين في الشرق الأوسط)). البرافدا، 1924/9/25. ص2.

(57) ي. بليساكيفتش، ((الحركة الوطنية - التحررية في العراق والاستعمار البريطاني))، الشرق الشوري، العددان 9 و10، 1920، ص69.

اندلعت ثورة تحررية - وطنية قوية في 1920. وعلى الرغم من التدابير الصارمة التي اتخذها الإنكليز، فإن الثورة التي اندلعت في 2 تموز عام 1920 في تلعفر، لم تنتشر بسرعة كبيرة في المناطق العربية، بل وفي المناطق الكوردية: في كركوك والسليمانية وأربيل، وغيرها من المدن. وكان في قيادة ثورة العراقيين منظمتان: هما ((الأخطل العراقي)) و((حارس الاستقلال))، وقادت هاتان المنظمتان النضال في سبيل الاستقلال الوطني، ووقفنا في الوقت ذاته ضد منح الكرد أي حق من حقوق الإدارة الذاتية القومية، وضد مطالب الكرد في حق تقرير المصير القومي، ووجدت أن ((المناطق التي يقطنها الكرد يجب أن تنضم إلى عداد الدولة العراقية العربية))⁽⁵⁸⁾. ولهذا السبب لم يحظ برنامج هاتين المنظمتين الآتفتي الذكر ومطالبهما بتأييد في كوردستان الجنوبية. لكن الحركات، التي قامت في عدد من المناطق الكوردية ضد الإنكليز، عقدت من وضع المحتلين. وفي أواسط آب عام 1920، عندما سيطرت قوات الاحتلال على مراكز سكانية في حوض نهر ديال، قامت حركة السكان المسلحة في المناطق الكوردية المجاورة. في 14 آب ثار الفلاحون الكرد في قزلباط، وامتد لهيب الثورة إلى خانقين، وقطع الشوار الطرق الرئيسية التي كانت تصل عبرها الوحدات الإنكليزية المسلحة من إيران إلى مناطق كوردستان الجنوبية المحتلة. وقد وجهت فصائل الكرد المسلحة ضربات مؤثرة إلى المحتلين في جميع مناطق كوردستان الجنوبية تقريباً، بدءاً من زاخو وحتى السليمانية⁽⁵⁹⁾. بلغت الثورة في أواخر آب وأوائل أيلول ذروتها في العراق، وقد حافظت على الاتصال بين بغداد وكوردستان بواسطة الراديو والطائرات⁽⁶⁰⁾.

وعندما شدد عدد من الصحف البريطانية على الطابع المستقل لنضال الكرد، فكأنها سلطت الضوء على الأسباب الحقيقية للأحداث العاصفة في كوردستان، بذلك دحضت الرواية حول ((الارتباطات العميلة)) التي نسبت إلى هذه الحركة بهدف التشهير بها. وفي هذا الصدد يسترعي الانتباه ما نشرته صحيفة إنكليزية بتاريخ 24 آب عام 1920، حين كتبت:

(58) المصدر السابق، ص269.

(59) The Tehran times ،6/10/1920.

(60) كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق...، ص140.

((تكتسب مأساوية الوضع طابعاً هزلياً بعض الشيء... لدى التفكير بأن مهمتنا الرئيسية هي الرغبة في إخضاع شعب لقوانين، برهن لنا بجلاء، أنه ليس بحاجة إليها))⁽⁶¹⁾.
وبعد أن ضاعف المستعمرون البريطانيون عدد قواتهم إلى ثلاثين ألف جندي، واستغلوا غياب التنسيق في الأعمال المشتركة بين المناضلين العرب والكردي في سبيل التحرر القومي، تمكنوا أخيراً من إخماد بؤر النضال الأساسية المعادية للإمبريالية.
وعلى الرغم من فشل ثورة عام 1920 في العراق، إلا أنها، مع ذلك، اتسمت بأهمية كبيرة لمصير شعبي البلاد. فقد أرغمت المحتلين على التخلي عن نوايا استعمار العراق بصورة تامة.

في أعقاب أحداث عام 1920 طرأت تغييرات على طابع النضال التحرري في كردستان الجنوبية. كان واضحاً ضعف الصلات بين الحركات العربية في البلاد من جهة والكرديّة من جهة أخرى. فالقوى الإقطاعية - البورجوازية العراقية، شأنها في ذلك شأن الحركة الكمالية في تركيا، بعد أن قادت نضال الشعب العراقي المعادي للاستعمار، ردت في الوقت نفسه سلباً على مطالب الأقليات القومية بشأن الاعتراف بحقوقها في تقرير المصير. لقد استغل الإنكليز هذه العقدة في العلاقات الكوردية - العربية بنجاح، ولم ينل العراق الاستقلال. والمساومة التي أقدم عليها الاستعمار البريطاني مع قادة البلاد (تأسيس جهاز دولة عربية عراقية) قد هدأت وإلى حد ما المشاعر في المناطق العربية، لكن هذا الواقع نفسه أثار ردّ فعل معاكساً تماماً في كردستان. فالقوى الديمقراطية - القومية الكوردية، التي كانت تناضل بصورة رئيسة ضد سيطرة الاستعمار الإنكليزي، قد اصطدمت في آنٍ واحدٍ، أكثر فاكثراً، بعدم رغبة النظام الملكي العراقي الشديدة، في الاعتراف بحقوق الكرد القومية.

في 15 آذار عام 1921 انعقد مؤتمر في القاهرة بمبادرة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، بحث فيه عدد من المسائل التي تخص العراق. وتقرر في هذا المؤتمر إعلان العراق دولة ملكية تحت الانتداب، وعلى رأسها الأمير فيصل الهاشمي الموالي للإنكليز. أما

(61) نشرة صحافة الشرق الأدنى، ص42.

((القرار)) الوحيد حول المسألة الكوردية فهو صدور بيان حول أن ((المندوب السامي نفسه سوف يدرس هذه المسألة))⁽⁶²⁾.

في 21 تموز عام 1921 توّج المجلس الإداري في العراق، الأمير فيصل ملكاً على البلاد. وبعد إجراء استفتاء شعبي تم تزوير نتائجه بصورة مكشوفة، إذ أعلنت سلطات الاحتلال البريطانية أن 96% من الناخبين صوتوا لصالح تتويج فيصل ملكاً على العراق⁽⁶³⁾. لقد كان تزوير نتائج الاستفتاء واضحاً، حتى إن ممثلي الإدارة الإنكليزية كتبوا عن ذلك في ما بعد، فمثلاً كتب لونغريغ بصراحة أن هذه النتائج ((من المستبعد أن تكون صحيحة))⁽⁶⁴⁾.

كان لتثبيت دعائم الحكم الملكي الهاشمي وتشكيل ((جهاز دولة عراقية وطنية)) أهمية مزدوجة للمستعمرين البريطانيين. فقد ساعد هذا الإجراء وإلى حد ما على تهدئة مشاعر القسم العربي من السكان، وفي ما يتعلق بالوضع في كردستان، فإن المشاعر تأججت هنا بعد الخطوات أكثر من ذي قبل. وكان لدى أوسع فئات سكان كردستان كلُّ الأسباب للخشية من أنّ الحكم الملكي الجديد والاستعمار البريطانية لا يرغبان في منح الكرد حق تقرير المصير القومي، وبالتالي فإنهم سيكونون، كما مضى، محرومين من الحقوق القومية المشروعة.

كتب المؤرخ الفرنسي ب. فرنيه أن ((مخططات الملك الهاشمي تبعث قلقاً عميقاً لدى الأقلية الكوردية))⁽⁶⁵⁾. ولهذا السبب ظل الوضع في كردستان الجنوبية متوتراً للغاية. وفي ذلك الوقت كان الكرد من عشيرة هه ورماع على الحدود الإيرانية - العراقية، وبقيادة محمود خان في نزاع مسلح متواصل مع السلطات الإنكليزية. أما في منطقة شهرزور، فقد قام ((السكان المحليون بطرد جميع الموظفين الإنكليز الذين أرادوا فرض الضرائب عليهم وجبايتها))⁽⁶⁶⁾.

(62) S. H. Longrig ، Iraq ، 1900 to 1950. A Political ، Social and Economic History ، London ، 1953 ، p. 135.

(63) المصدر السابق، ص 135.

(64) المصدر السابق، ص 135.

(65) B. Vernier ، L'Iraq d'aujourd'hui ، Paris ، 1963 ، p. 181.

(66) Edmonds ، Kurds ، Turks ، and Arabs... ، p. 122.

في أوائل عام 1921 نشرت الصحافة الإنكليزية نبأً رسمياً صدر عن وزارة الدفاع البريطانية حول ((بداية اضطرابات جديدة في كردستان))⁽⁶⁷⁾.

ولم يتحول الوضع في كردستان الجنوبية إلى قضية معقدة للإنكليز نتيجة نضال الكرد فقط، فتركيا الكمالية، التي تشجعت بعد انتصارها على اليونانيين في أيلول عام 1921 استعدت لتنشيط عملياتها في جبهة الموصل. ولم يخف الكماليون نواياهم في إعادة ممتلكات الإمبراطورية العثمانية السابقة إلى تركيا. وكانت هذه المخططات وهمية بالنسبة إلى البلدان العربية. ولهذا قام الكماليون بنشاط واسع بغية احتلال كردستان الجنوبية من جديد. ورافق نشاط الأتراك الدبلوماسي إجراءات عسكرية. ففي خريف عام 1920 اقتحمت الفصائل التركية المسلحة مراراً المناطق المجاورة لولاية الموصل. وسرعان ما احتلت كوي سنجق، واخذت تهدد عقرة، وزحفت نحو العمادية.

روج عملاء الأتراك شائعات بين صفوف السكان الكرد حول ((وصول القوات التركية قريباً)) وقاموا بالدعاية لصالح ضم ولاية الموصل إلى تركيا⁽⁶⁸⁾. قاد نشاطات السلطات التركية هذه العقيد على شفيق المعروف بلقب أوزديمير. وفي ربيع عام 1922 أثناء تدخل ((الفصائل التركية غير النظامية)) في كردستان الجنوبية، ثار الفلاحون في عدد من مناطق جم جمال، كما ثار سكان السليمانية مرات عديدة مطالبين بإطلاق سراح محمود برزنجي، وعودته إلى السليمانية. في أوائل عام 1922 اضطرت القوات البريطانية للانسحاب من رانية. وفي أثناء هذه الأحداث العاصفة توجه ممثل الشوار الكرد أحمد تقوي إلى كردستان إيران لطلب المساعدة. أثار كل ذلك قلقاً كبيراً لدى الإنكليز، فقد نوه ممثل السلطات الاستعمارية إدموندز في تقرير له إلى الجنرال هولدميث، إلى أن هذا ((قد يكون بمثابة إنذار، كي يقوم الآخرون (أي الكرد) بالتحرك ضدنا أيضاً))⁽⁶⁹⁾.

سارع الأتراك إلى استغلال الوضع القادم. وبدأت الفصائل التركية المسلحة بالتقدم سريعاً في عمق أراضي كردستان الجنوبية، وما لبثت أن احتلت رواندوز، وأقامت فيها أجهزتها

(67) Observer ، 1/1/1921.

(68) الأرشيف الحكومي المركزي لشورة أكتوبر.

(69) C.J. Edmonds ، The Kurdish War in Iraq: Constitutional Background World Today. Vol. 24. No. 12 ، London ، 1965 ، p. 123-125 ، 248.

الإدارية. شرع الأتراك في نهب السكان المحليين وبثّ الذعر والرعب في نفوسهم. وتكون وضع متأزم مماثل في مناطق ناودشت، وبشدر وشاور وغيرها. وفي أواخر تموز عام 1921 انعقد في كوردستان إيران ((مؤتمر القادة الكرد، عبر المشاركون فيه عن عزمهم على مواصلة النضال في سبيل حقوقهم المنتهكة))⁽⁷⁰⁾ وفي ما بعد نوّه ادموندز، وهو يعبر عن آسفه، إلى ((أنه لم يتمكن من إقناع الأركان العامة بقصف مكان انعقاد المؤتمر))، حيث شاركت فيه، حسب اقواله ((بعثة تركية أيضاً)).

لم يؤدّ مضاعفة عدد الفصائل الإنكليزية التأديبية، ولا تأييد الزعماء الكرد الموالين للإنكليز من أمثال بكر آغا، وسيد طه ألد عدوّ للأتراك، إلى تغيير الوضع، وبصورة ملموسة لصالح الإنكليز. وفي خريف عام 1922 ازداد وضع الإنكليز تعقيداً. فقام الأتراك بزيادة نشاطهم أكثر من ذي قبل، مستغلين الحركة المعادية للإنكليز في كوردستان الجنوبية. وفي أيلول وصلت قواتهم إلى مشارف السليمانية، فتركت القوات البريطانية مواقعها وتراجعت إلى أربيل وكركوك، وكان ذلك ((أشبه بالفرار، الأمر الذي أساء إلى سمعة بريطانيا)) حسب اعتراف ادموندز.

وهكذا، فإن الوضع في كوردستان الجنوبية عام 1922 لم يلفت انتباه الاستعمار البريطاني والنظام الملكي الهاشمي، الذي قام فترة قصيرة وحسب، بل وتركيا الكمالية. وفي هذا الوضع المعقد قررت سلطات الاحتلال الإنكليزية إعادة محمود برزنجي من المنفى. ومع أن عداء محمود برزنجي للإنكليز كان واضحاً، فإن السلطات الإنكليزية أقدمت، مع ذلك، على هذه الخطوة، لأن نفوذ الشيخ محمود وتأثيره يستطيعان مواجهة الأتراك في كوردستان الجنوبية.

نقلوا محمود برزنجي من الهند إلى الكويت، وفي طريقه من الكويت إلى السليمانية التقى الشيخ محمود في بغداد المندوب السامي البريطاني والملك فيصل. وفي أثناء المفاوضات اتفق الطرفان على أن يقوم القائد الكوردي بإعادة النظام إلى كوردستان، ويقاوم توسع التدخل التركي، ووعده، كما مضى، بإقامة منطقة كوردية ذات حكم ذاتي.

وفي 14 أيلول تم تعيين الشيخ محمود ((رئيساً لمجلس السليمانية المنتخب))، او كما كانوا يسمونه ((حكمداراً)) (الحاكم). ولقد قدمت الجهات الثلاث مختلف الوعود للكورد كي لا يفوتوا فرص الصراع على ولاية الموصل.

(70) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

بعد المفاوضات مع الجانب الأنكلو - عراقي، وصل الشيخ محمود في تشرين الأول عام 1922 إلى السليمانية، برفقة ضباط عراقيين والمستشار السياسي نوثيل، مؤكداً له أن حدود ((منطقة الحكم الذاتي سوف تقتصر على منطقة السليمانية))⁽⁷¹⁾.

قوبل وصول الشيخ محمود بحماس كبير. ويشير إدموندز على ((أنهم استقبلوه بحفاوة باللغة))، وقد عبر عدد كبير من القادة الكرد، عبر ممثلهم، عن استعدادهم ((للدخول في عداد الحكومة الكوردية))⁽⁷²⁾. وجلب إدموندز معه إلى السليمانية البيان العراقي - البريطاني المشترك، الذي جاء فيه بوجه خاص: تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكرد الذين يعيشون في العراق، وتشكيل حكومة كوردية، وتأملاً في وصول القوى الكوردية إلى تنسيق في الأعمال، بأسرع وقت ممكن، حول تشكيل هذه الحكومة ومجالات نشاطاتها. وترسل وفودها ذات الصلاحية لبحث المسائل الاقتصادية والسياسية مع وفدي الحكومتين البريطانية والعراقية⁽⁷³⁾. وسرعان ما أُعلن عن تشكيل الحكومة، وأصبح الشيخ محمود رئيساً للدولة، وشغل شقيقه الشيخ قادر منصب رئيس الوزراء⁽⁷⁴⁾.

قامت حكومة كردستان الجنوبية الجديدة بتنفيذ التزاماتها. وأعلنت اللغة الكوردية لغة رسمية، وصدرت طوابع و عملات نقدية، كما بدأ العمل يتحسن في تنظيم التعليم الشعبي، وغيرها. واستمر صدور صحيفة ((بانكي كردستان)) بعض الوقت، ومن ثم بدأت تصدر صحيفة ((أوميدي كردستان)) (أمل كردستان) و ((روزا كردستان)) (يوم كردستان)⁽⁷⁵⁾. كانت حكومة كردستان الجنوبية تتألف من ممثلي القيادة الإقطاعية - المالكة والبورجوازية. ومع ذلك فقد كانت تستجيب موضوعياً لتطور كردستان التقدمي، لأنها

(71) A. M. Hamilton ،Road Through Kurdistan. The Narrative of an Engineer in Iraq ،London ، 1937.

(72) Edmonds ،Kurds ،Turks and Arabd... ،p. 290-292.

(73) Gavan ،Kurdistan: Divided Nation... ،p.32.

(74) سجادي، الثورات الكوردية، الكورد والجمهورية العراقية، ص93. (باللغة الكوردية).

(75) كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية - التحررية في كردستان العراق 1918-1958، موسكو، 1969، ص104.

خلقت ظروفاً مناسبة لتطوير البلاد ثقافياً واقتصادياً، وسارعت في تكوين القوى التقدمية السياسية لدى الكرد.

لقد تزامن إعلان الإدارة الذاتية لكوردستان الجنوبية مع عقد المعاهدة الأنكلو - عراقية (تشرين الأول عام 1922). كانت شروط هذه المعاهدة جائزة على العراق⁽⁷⁶⁾. وكانت ترمي إلى جعل سيطرة بريطانيا السياسية والاقتصادية على العراق شرعية. ولهذا السبب أثارت هذه المعاهدة استياء واسعاً في البلاد.

كما أثارت المعاهدة الاستياء في كوردستان. فالمادة الثالثة منها والمتعلقة ((بحرية الضمير ومساواة القوميات)) لم تستطع أن تبعث الارتياح لدى القوى الكوردية القومية الساعية إلى حق تقرير المصير القومي. كما التزمت المعاهدة الصمت حيال ((الإدارة الذاتية)) للكورد.

في أواخر عام 1922 أرسلت حكومة محمود برزنجي ممثلها إلى بغداد لبحث المسائل المتعلقة بالحكم الذاتي للكورد، لكن الجانب الأنكلو - عراقي اعتبر المطالب الشرعية للقادة الكرد بشأن الإدارة الذاتية ((باهظة))، ودخلت المفاوضات في طريق مسدود. كما كانت كذلك نتيجة مفاوضات ممثلي حكومة السليمانية، توفيق بك، وعبدالرحمن آغا، وعزت بك جاف ومصطفى باشا مع إدموندز. وقد كتب إدموندز بشكل سافر يقول: ((أصابني الذهول عندما تحدثوا (أي الكرد) بصفة أعضاء حكومة كوردية مؤقتة⁽⁷⁷⁾).

ويعد ان تأكد محمود برزنجي من ان الإنكليز قد يعاملونه، كما عاملوه عام 1919، شرع يبحث عن حلفاء له في نضاله بشأن تأييد الكرد في نضالهم القومي كانت ديماغوجية محضة.

ويتبين من تقارير السلطات البريطانية في العراق ومراسلاتها، أن محمود برزنجي عزم على إقامة اتصالات مع العرب العراقيين في النضال ضد المستعمرين البريطانيين. فقد أشار قائد اركان القوات الجوية البريطانية سالmond في تقرير له إلى وزير القوى الجوية في لندن بتاريخ 22 ايار عام 1923، إلى أن ((الكرد لا يعملون سوية مع القوميين العرب في العراق بهدف القيام بشورة شاملة في آن واحد وحسب، بل أقاموا اتصالاً مع الأتراك)). وفي مثل هذه الظروف

(76) يو. ف. كلونشينكوف، أ. ف. سابانين، السياسة الدولية في العصر الراهن في المعاهدات والمذكرات، والبيانات، الجزء 3، موسكو، 1929، ص 188-189.

(77) Edmonds، Kurds، Turks and Arabs...، p. 296.

استدعى الشيخ محمود إلى بغداد لتوضيح ذلك⁽⁷⁸⁾. إلا أن القائد الكوردي رفض القدوم إلى بغداد، حيث زُجّت بعد ذلك القوات الجوية البريطانية ضد الكرد. وفي 3 آذار عام 1923 تعرضت السليمانية للقصف بالطائرات. فدعا محمود برزنجي الشعب الى ((الحرب المقدسة ضد الاستعمار البريطاني)). وتعرضت السليمانية والمناطق المجاورة لها لقصف وحشي، فغادر محمود برزنجي وأنصاره السليمانية وانسحبوا الى المناطق الجبلية. ولما كان محمود برزنجي يقود نضالاً مسلحاً ضد الإنكليز، فإنه بذل في الوقت ذاته جهوداً كبيرة لإشراك فصائل جديدة في النضال القومي التحرري، لكن مساعي قائد الحركة الكوردية هذه لم يؤدّ الى نتائج هامة. وقد اعاق ذلك، وإلى درجة كبيرة، خصوم الشيخ من الإقطاعيين الكرد الرجعيين ورجال الدين. فقد روج هؤلاء شائعات وكأن محمود برزنجي عميل للسلطات الإنكليزية، بغية التشهير به. وهكذا فقد رد عدد من زعماء كوردستان إيران على اقتراح ممثلي الشيخ محمود بالانضمام الى نضال الكرد العراقيين، بأهم ((يسعون الى كوردستان مستقلة، ولكن من دون الإنكليز))⁽⁷⁹⁾.

واصلت السلطات التركية اهتماماً بمرجى نضال محمود برزنجي. الا أن ((الورقة الكوردية)) كانت تفقد أهميتها تدريجياً بالنسبة للكماليين. فبعد ان حقق الكماليون النجاح في صراعهم ضد الدول المنتصرة، غيروا بشدة موقفهم من الكرد ونضالهم، فلم يتخلوا عن عودهم الأولى وحسب، بل اتخذوا تدابير فعالة ضد توسع نضال الكرد التحرري. وقامت السلطات التركية بحملة ضد الحركة، التي يقودها محمود برزنجي⁽⁸⁰⁾. وأخذت الفصائل التركية التأديبية تقوم بالعمليات ضد أنصار حركة الشيخ محمود في كوردستان تركيا.

في نهاية آذار عام 1923 شنت قوات الاحتلال البريطانية بدورها عمليات واسعة النطاق ضد الكرد، واحتلت جزءاً كبيراً من كوردستان الجنوبية. وفي 5 ايار اصدرت قيادة القوات الإنكليزية أمراً جديداً بشن هجوم كبير⁽⁸¹⁾. وفي أواسط ايار عام 1923، احتلت القوات البريطانية المسلحة، وبمساعدة فصائل الإقطاعيين الكرد - الخونة، مدينة السليمانية، لكن

(78) الحياة الدولية، العدد 4-5، 1924، ص 99.

(79) البرافدا، 1923/2/17.

(80) البرافدا، 1923/1/26.

(81) Edmonds ،Kurds ،Turks and Arabs... ،p.227.

محمود برزنجي سيطر ثانية على السليمانية، إلا أنه سرعان ما اضطر إلى تركها. وانهمز الشيخ، لكنه واصل حرب العصابات، دون أن يمنح الهدوء للإنكليز.

في هذه الأثناء استعدت حكومة العراق لإجراء الانتخابات في المجلس التأسيسي ولتهدئة الجماهير الشعبية الكوردية، المناضلة في سبيل حقوقها القومية - الديمقراطية توصلت ((إنكلترا والعراق إلى اتفاق يقضي بأن تصدر الحكومة العراقية بياناً بشأن انتهاج سياسة خيرة تجاه الكردي)). وفي أواسط تموز، اصدر المجلس العراقي البيان التالي: 1- لا تعتزم الحكومة العراقية تعيين الموظفين في المناطق الكوردية، باستثناء الكوادر الفنية. 2 كما لا تنوي الحكومة إرغام سكان هذه المنطقة على استخدام اللغة العربية في الملفات الرسمية. 3- سيتم ضمان حرية شعائر الطوائف الدينية في المناطق الكوردية⁽⁸²⁾.

لقد اصدرت الحكومة هذا البيان لاعتبارات تكتيكية، وبهدف تشتيت القوى الكوردية القومية، كما أنه لم يلق صدقاً واسعاً بين صفوف الجماهير الكوردية. فضلاً عن ذلك عبرت الفصائل الكوردية من حلبجة وقره داغ، ومناطق أخرى عن استعدادها للقتال مع قوات الشيخ ضد المستبدين.

في 16 آب عام 1923 تعرضت مدينة السليمانية من جديد لقصف وحشي من سلاح الجو البريطاني. وكان من بين الضحايا عدد كبير من النساء والشيوخ والأطفال. ولم يكن أعمال تركيا أقل وحشية من أعمال الإنكليز، والتي وقفت ضد الحركة القومية في كردستان الجنوبية، فقد قامت في شتاء عام 1923 بزيادة عدد قواتها في المنطقة الحدودية المجاورة لولاية الموصل، واستدعت إلى الخدمة الإلزامية الرجال الذين بلغت أعمارهم حتى 38 عاماً. كما توصلت الحكومة التركية إلى اتفاق مع الحكومة الإيرانية بشأن توفير حماية المؤخرة والأجنحة في اثناء العمليات العسكرية في كردستان الجنوبية. كتبت صحيفة ((زاريا فوستوكا)) عن أعمال تركيا الكمالية المعادية للكورد: ((اتخذت تركيا عدداً من التدابير بهدف القضاء على الإدارة الذاتية في كردستان))⁽⁸³⁾.

الحركات الكوردية في إيران

(82) محمود درة، القضية الكوردية والأمة العربية في العراق، بيروت، 1963، ص77.

(83) زاريا فوستوكا، 1923/7/5.

حاولت دعاية البلدان المتحاربة واستخباراتها السياسية في مرحلة الحرب العالمية الأولى استغلال بعض العشائر الكوردية لمصالح دولها. ففي هذه السنوات قاد إسماعيل آغا سمكو أحد زعماء عشيرة شكاك الكوردية، التي كانت تقطن في قوتور، ومركور، وبرادوست، حركة الكورد في إيران، التي وضعت نصب أعينها هدف إنشاء ((كوردستان مستقلة)).

كان إسماعيل آغا سمكو زعيماً لكورد - شكاك، الذين كانوا يقطنون في المناطق الجبلية الواقعة في جنوبي - غربي مدينة سلماش (شاهبور) ومدينة رضائية (أورمية)، وذاع صيته بين الناس ((كأكثر زعيم كوردي محلي، نفوذاً))⁽⁹⁴⁾.

اكتسب إسماعيل سمكو الشهرة منذ سنوات الحرب العالمية الأولى، عندما قاد الفصائل الكوردية، التي قاتلت إلى جانبه ضد الأتراك في الأراضي الإيرانية. وفي عشية الحرب العالمية الأولى، وافق إسماعيل آغا، الذي قتلت السلطات الإيرانية قسماً من أفراد عائلته، على اقتراح عملاء الألمان والأتراك بالوقوف إلى جانب تركيا ضد إيران. لكن عندما اندلعت الانتفاضة، لم يتمكن سمكو من قيادتها، وهذا ما أرغمه على تغيير حلفائه.

تدخل سمكو مع القوات الروسية في الأراضي التركية. وبعد أن ناور بنجاح خلال أعوام 1918-1925 بين الأطراف المتحاربة، سيطر على الوضع في المناطق الكوردية الواقعة في شمال - غربي إيران وفي المناطق التركية المتاخمة لها. وبعد انسحاب القوات الروسية وقف سمكو ضد الرجعية الإيرانية، بعد أن حاز على ثقة عدد كبير من العشائر الكوردية في شمال - غربي إيران.

وأراد سمكو أن يبسط سلطته على العشائر الكوردية القاطنة بين الحدود التركية وبحيرة أورمية، وإخضاع منطقة كبيرة تقع إلى شرقي وشمال - غربي البحيرة، بما فيها مدن أورمية، وسلماش، وخوي⁽⁹⁵⁾. ودفعه سعيه إلى طرد الإدارة الإيرانية من المناطق الكوردية إلى تأييد منظمة أنجومن الديمقراطية، التي تأسست في كوردستان. وأقام سمكو علاقات وثيقة مع الشيخ محمد هيباباني الذي تزعم الحركة الديمقراطية في آذربيجان إيران، ووطد مواقفه في المنطقة

(84) H. Arfa .The Kurds. A Historical and Political Study ،London ،1966 ،p. 52-53.

(85) المصدر السابق، ص85.

الشمالية لشاطئ بحيرة أورمية، بعد أن جمع فصائل كبيرة، ومنها بسط نفوذه على المدن التالية: صاجبلق (مهباد)، وماكو، وخوي، وقوتور، وديلمان، وسقز، وسردشت، وبانه، وبوقان. وأخذ سمكو في إعادة تشكيل الجيش، ساعياً إلى تحويل الفصائل الإقطاعية المنتطوعة إلى وحدات نظامية، وتمكن من ملء ترسانة أسلحتي على حساب السلاح الذي تركته قطعات الجيش الروسي المنسحبة، وفصائل القوات الإيرانية المهزومة⁽⁹⁶⁾.

كان إسماعيل آغا يغير من توجهه، وبسهولة، تبعاً للموقف، كما كان يخضع لتأثير الشخصيات القوية، وقد لعبت دوراً كبيراً في توجيه نشاطه الثوري، بوجه خاص الشخصية الكوردية البارزة في الحركة الكوردية في كردستان تركيا سيد طه (حفيد الشيخ عبيدالله النهري)، الذي كانت تربطه بسمكو صداقة قوية وقديمة. وتحت تأثيره تكوّنت وترسّخت لدى سمكو فكرة إنشاء ((كوردستان مستقلة))، والتي كان يفهمها على الشكل التالي: تطهير المناطق الكوردية من الإدارة الإيرانية وفرض سلطته عليها⁽⁹⁷⁾.

ويدورها، حاولت الإدارة الإيرانية قطع دابر نشاطات سمكو، التي لم تساعد على زعزعة الوضع السياسي داخل البلاد وحسب، بل أحدثت نزاعاً حدودياً في المنطقة الحدودية الإيرانية - التركية. انتهجت الإدارة سياسة مركزية في البلاد، وأخضعت الإقطاعيين الكبار شبه المستقلين، وخاصة خانات عشائر الرحل. لقد اصطدمت هذه السياسة بمقاومة عنيفة من جانب الكرد، الذين قادهم سمكو. وفي عام 1922 لوحظ نهوض الحركة الكوردية، عندما انتقل الشوار إلى خوض عمليات نشيطة ضد حاميات القوات الحكومية.

في ربيع عام 1922 نصب سمكو نفسه ملكاً على ((كوردستان المستقلة))، وشكل حكومته التي حاولت إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية. وشرعت الحكومة في إصدار مجلة ((كوردستان))، لسان حالها الرسمي. لكن الجيش الإيراني تمكن من تحطيم قوات إسماعيل خان في آب عام 1922، فاختم سمكو في تركيا، واستولت القوات الحكومية على تشخريك، عاصمة ((كوردستان المستقلة)) وموطن أسرة إسماعيل آغا.

جاب سمكو آغا طويلاً في الأراضي التركية، لكن الكثيرين من أنصاره عادوا إلى ((الحياة السلمية)). وفي أواخر شتاء عام 1922 شارك سمكو في اجتماع القادة الكرد بقيادة الشيخ محمود.

(86) أرشيف فرع لينينغراد لمعد الأثنوغرافيا في أكاديمية العلوم السوفياتية.

(87) المصدر السابق.

وقد طرح في أثناء الاجتماع سؤال حول موقف الكرد من الأتراك والإنكليز. وأسفر الاجتماع عن اتخاذ قرار يقضي بقطع الاتصالات مع الإنكليز والتقارب مع الأتراك. إلا أن سمو لم تكن لديه في هذه المرحلة أية فصائل هامة، ولم يقيم بحركة مستقلة. وفي عام 1925 فقط، تمكن سمو من السكن في الأراضي الفارسية في منطقة غوفا - سنه، ومن هناك أخذ ينتقم من عمر خان دالان، الذي خان قضية استقلال كردستان⁽⁸⁸⁾.

أخلت نشاطات سمو بالاستقرار والهدوء على الحدود الإيرانية، واثارت الاتهامات المتبادلة بين السلطات التركية والإيرانية. في هذا الموقف جرت المفاوضات بين الحكومتين الإيرانية والتركية بشأن إرساء دعائم الاستقرار والأمن على الحدود الإيرانية التركية، وأسفرت هذه المفاوضات عن قرار باتخاذ إجراءات مشتركة للقضاء على حركة سمو.

كان الموقف العدائي الذي وقفته الدول الاستعمارية الكبرى والأوساط الرجعية في الشرق الأوسط والأدنى من نضال الكرد القومي درساً كبيراً للكورد. وفضلاً عن ذلك فقد جرت الأحداث في كردستان في وقت، عندما ترسخت، وللمرة الأولى، سلطات العمال والفلاحين إثر انتصار ثورة أكتوبر. فالتحولات الثورية الراديكالية، والخطوات التي لا مثيل لها في المسألة القومية في روسيا السوفياتية قد استأثرت باهتمام القادة الكرد. ورغم موقع كردستان الجنوبية البعيد عن بلد الثورة الاشتراكية، وغياب وسائل الاعلام، ومستوى التعليم المتدني للغاية بين صفوف الكرد، فإنهم، كما يبدو من وثائق تلك المرحلة وموادها، كانوا على دراية بمجرى الأحداث الدائرة في روسيا السوفياتية. وتؤكد الرسائل التاريخية التي بعثها قائد الحركة الكوردية محمود برزنجي إلى حكومة لينين أن الشخصيات التقدمية في الحركة الكوردية القومية قد عقدت آمالاً كبيرة على بلاد السوفيات. ففي 20 كانون الثاني عام 1923 توجه قائد الحركة الكوردية، ومن خلال القنصل السوفياتي في تبريز برسالة إلى الحكومة السوفياتية جاء فيها:

((عندما سمع العالم كله في عام 1917، صوت الحرية الحقيقية وتحرير الشعوب من براثن الجرم والطاغية المعروف، رحبت به جميع الأمم وشعوب الأرض المغلوبة على أمرها وبجرارة، وهبت للنضال في سبيل الحرية، وهي تحمل بتحقيق طموحاتها وأمانيتها، عاقدة الأمل على شهامة الشعب الروسي وحبّه للخير. وفي ما يتعلق بحقونا، فمعروف من أكثرية الصحف أن

(88) المصدر السابق.

الإنكليز المتعطين إلى الدماء، قد صبّوا حمم قنابلهم وأسلحتهم على الشعب الكوردي دون رأفة بالنساء والأطفال. وقد حدث ذلك عام 1919، أي قبل أربع سنوات خلت. ولكن عندما أراد الشعب الكوردي المغلوب على امره في السلিমانية بلوغ حقوقه المشروعة في الواقع، فإنه ولسوء حظ الكرد العاشر، كان الوضع الداخلي للدولة السوفياتية المجيدة لا يسمح لها بمتابعة أوضاع الشعوب الأجنبية المضطهدة، واستمر هذا الوضع إلى أن أبدى الشعب الروسي القوي عن موقفه الودي والمحب للخير، وكشف، والحمد لله، عن قوته وجبروته. ويتشرف الشعب الكوردي المضطهد التقدم بما يلي:

لدى شعب كوردستان الجنوبية كله رغبة شديدة في إقامة أواصر الصداقة مع الدولة السوفياتية المجيدة، ولديه الاستعداد لتقديم جميع التضحيات في سبيلها ودعمها مادياً ومعنوياً. وإلى جانب ذلك، فإن شرطنا الرئيس هو الاعتراف الرسمي بحقوقنا المشروعة. ولكي نبين للرأي العام العالمي عن علاقتنا وزيادة قوتنا ونفوذنا، وإضعاف قوة عدونا، فإننا نعلن عن حاجتنا إلى المدافع والرشاشات والطائرات والذخيرة. ونبذلكم قائد الخيالة العقيد رشيد أفندي، وعارف أفندي، سكرتيري الشخصي، التفاصيل بصورة شفوية.

وبعدونا الأمل، في أن الشعب الكوردي سينال في نهاية المطاف حقوقه القومية المشروعة، والذي سوف يمد، ودوناً إبطاء، إليكم يد الصداقة والأخوة والتحالف معكم الأمر الذي نتمناه من أعماق قلوبنا⁽⁸⁹⁾.

وفي ما بعد أكد قائد الحركة الكوردية أن الكرد المناضلين في سبيل تحررهم القومي، يرون في الشعب الروسي حليفاً طبيعياً لهم في نضالهم العادل. كما ويرتبط مصير هذه الحركة بهذا التحالف. وجاء في الرسالة: ((أنتم تعلمون كل شيء عن الهدنة، وضدّ من قامت ثورتنا في كوردستان الجنوبية. كما تعرفون مواقف الدول المجاورة من كل ذلك. وبديهي أننا لا نستطيع كتابة كل شيء لكم عن إجراءتنا، لأنه لا توجد بيننا وبين الدولة السوفياتية، التي نعلق الآمال عليها، ونعتبرها سنداً لنا، علاقات دبلوماسية حتى الآن. ولكن الأمر الوحيد، الذي أقوله لكم، هو أن الشعب الكوردي بأجمعه يرى في الروس محررين للشرق، ولهذا فهو مستعد ليربط مصيره بمصيرهم. وما يشغل بالنا الآن هو مسألة تقديم التأييد والعون لنا. ويترقب الشعب الكوردي، وبفارغ الصبر، إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا. وإذا قامت هذه

(89) Ronahi, No. 1, 97, 1960, p. 118.

العلاقات بيننا، سيتم التعاون بين شعبينا، التعاون الذي أنشده، عندئذ سيصبح شعبنا حراً. وينبغي القول، إنه إذا ما تحقق هذا الحدث المجيد، فإن كل مساعينا ونضالنا سوف تكتب في التاريخ بأحرف من ذهب)).

(محمود) ملك كوردستان⁽⁹⁰⁾

تعدّ رسالة محمود برزنجي إلى الحكومة السوفياتية أهم وثيقة تاريخية تلقي الضوء على طابع الحركة الكوردية وتوجهها، وإدراك قادتها للوضع السياسي المعقد، الذي جرى فيه خوض النضال. ومن خلال قراءتنا لهذه الرسالة وما تلاها من رسائل أخرى، نصل إلى عدد من الاستنتاجات. لقد عدّ قائد الحركة الكوردية ومن معه أوّل دولة اشتراكية في العالم حليفاً للشعوب المضطهدة التي تخوض النضال ضد الاستعمار والرجعية الداخلية. ويجدر الانتباه إلى ذلك الجزء من الرسالة، الذي يؤكد فيه محمود على المهمة التحررية للشعب الروسي نحو شعوب الشرق المضطهدة، بما فيها الشعب الكوردي. وأخيراً مسألة موقف ((الدول المجاورة من الحركة الكوردية))، الذي تتناوله الرسالة لا يترك مجالاً للشك في أن قادة الحركة الكوردية أدركوا أن النظام الملكي في العراق والأوساط الحاكمة في تركيا وإيران، سوف يعرقلون بجميع الوسائل نضال الكرد في سبيل التحرر القومي، لأن المسألة الكوردية تمسّ، وبالدرجة ذاتها، مصالحها. وبهذا الصدد، من السهولة بمكان إدراك أن اتصالات الشيخ محمود مع الكمالين مثلاً، كانت لاعتبارات تكتيكية فحسب. وعموماً لم يركّز قائد الحركة الكوردية أية قوة آنذاك، باستطاعتها تقديم العون للكورد في نضالهم الشاق والطويل ضد مضطهديهم، عدا روسيا السوفياتية.

في أعقاب احتلال الإنكليز مدينة السلیمانية أستأنف الشيخ محمود القتال، ساعياً في الوقت ذاته إلى لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى الأحداث الجارية في كوردستان الجنوبية. وفي منتصف عام 1923، خلال وجود الشيخ محمود في إيران، وجه من جديد رسالة إلى الحكومة السوفياتية بتاريخ 10 حزيران عام 1923 جاء فيها: ((نطالب، نحن سكان كوردستان الجنوبية، منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى الإنكليز لتلبية مطالبنا القومية، لكن القوات والطائرات الإنكليزية، ما زالت تواصل تدمير بلادنا وقتل الناس. ولا يسمحون لنا حتى بالتعبير عن استيائنا وتذمرنا. وتبذل السلطات البريطانية بدءاً من عام وبمساعدة قواتها، جميع الجهود كي تضم كوردستان الجنوبية عنوةً إلى عربستان. وضرب الإنكليز بعد احتلالهم

(90) المصدر السابق.

لكوردستان عرض الحائط بجميع القوانين. ونطلب إرسال وفد محايد بمهمة إنسانية، كي يتمكن من رؤية الاضطهاد، الذي يمارسه الإنكليز، وما قاموا به من دمار، بأَم عينيه))⁽⁹¹⁾.

وقد حملت الرسالة تواقيع عدد من قادة الحركة الكوردية وهم: الشيخ محمود حاكم السليمانية، وسعيد كريم، والبكباشي رضا، وعبدالكريم، وحاجي رسول وغيرهم. وجاء في رسالة الشيخ محمود الثالثة، الموجهة إلى الحكومة السوفياتية، والمنشورة في 27 تموز عام 1923 ما يلي: ((يزداد يوماً بعد يوم ضغط القوات البريطانية، ويتعرض جميع سكان كوردستان لقصف القوات وهجماتها. فقد هاجر حوالي 200 اسرة من السليمانية تحت ضغط القوات المعادية، وتم أسر العشرات، وأرسلوا إلى بغداد فوراً، كما نهبت ممتلكات كثيرة. وبهذا الشكل تعرضت البلاد للدمار. نطلب الإنصاف وعدلكم الإنساني ضد مثل هذا الظلم))⁽⁹²⁾.

لقد أشارت الصحيفة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني في عدد خاص مكرس لثورة أكتوبر، وهي تتناول أهمية هذه الوثائق التاريخية، إلى أن رسائل الشيخ محمود إلى الحكومة السوفياتية كانت استجابة لصدى ثورة أكتوبر في كوردستان، ودليلاً على أن الشعب الكوردي، شأنه في ذلك شأن الشعوب المناضلة الأخرى، في سبيل الاستقلال، ((قدر عالياً تأثير الاتحاد السوفياتي ودوره في النضال من أجل الحرية وحق تقرير مصير الأمم))⁽⁹³⁾.

(91) البرافدا، 1923/6/22.

(92) البرافدا، 1923/7/27.

(93) البرافدا، 1960/11/7.

الفصل الخامس

الحركات الكوردية التحررية في العشرينات والثلاثينات

(ثورة الشيخ سعيد)

تشغل ثورة الكرد في تركيا عام 1925 مكاناً هاماً في تاريخ الحركة الكوردية التحررية. ويرجع التحضير للحركة التي سميت في ما بعد بـ ((ثورة الشيخ سعيد)) الى أوائل العشرينات. فعلى اثر ازدياد نشاط المجموعات الكوردية السرية، نشأت إمكانية توحيدها في تنظيم واحد بقيادة لجنة استقلال كوردستان (أزادي). وكان التنظيم يحمل طابعاً سرياً، ويتألف من مجموعات سرية، تضم كل مجموعة خمسة أشخاص، كان لكل عضو من أعضائها لقب واسم حركي، وكان يعرف أفراد مجموعته وحدها، وعلى صلة بعضو واحد من أعضائها مجموعة أخرى⁽¹⁾.

كان العقيد جبرانلي خالد بك على رأس هذه اللجنة، وتمكن في فترة قصيرة نسبياً من إقامة تعاون مع رئيس عشيرة موتكي، حاجي موسى، (العضو السابق في اللجنة النيابية المنتخبة في مؤتمر أضرورم عام 1919)، ورئيس عشيرة حسنانلي، خالد بك حسنانلي، وغيرهما من زعماء العشائر الكوردية. شكلت اللجنة تنظيمات لها في الجيش، حيث تمكنت من استمالة قسم من الضباط إلى جانبها. وكان بين الأخيرين من ينحدر من اصل كوردي في العراق وساعد هذا الظرف على إقامة علاقات مع بغداد وحلب. وسعت قيادة لجنة استقلال كوردستان في نشاطها إلى ضمان تأييد السلطات المحلية ورجال الدين ذوي النفوذ واسترعى الشيخ سعيد، الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في كوردستان تركيا انتباه اللجنة بشكل خاص. لقد لعب نفوذ الشيخ سعيد وثورته دوراً كبيراً في قرار أعضاء لجنة استقلال كوردستان استمالاته إلى جانبها. في أواخر صيف عام 1923 سافر يوسف زيا (أحد قادة الحركة الكوردية والنائب السابق في مجلس الأمة التركي الكبير، الدورة الأولى) إلى خنس، حيث يعيش الشيخ، وعقد مع اتفاقية حول تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات للقيام بثورة كوردية.

في ربيع عام 1925 حلّ يوسف ضياء ((ضيفاً)) على جبرانلي خالد بك في أضرورم. وتقرر في هذا اللقاء تسليح العشائر تسليحاً كاملاً بمساعدة الشيخ محمود وإسماعيل آغا سمكو اللذين كانا خارج تركيا. وكذلك توجيه رسالة عبر سوريا إلى عصابة الأمم بطلب تقديم المساعدة للكورد. وسافر يوسف زيا، حاملاً معه هذا القرار ورسالة شخصية من جبرانلي خالد بك إلى

(1) M. Toker ،Sait ve Isyani ،Ankara ،1968 ،p. 35.

الشيخ سعيد في قرية قوج حصار (قضاء خنس). ومن ثم زار مناطق مختلفة (غيوكسا، حاجي عمر، تيكمان، وغيوكوجلان، وكارليوف وفارتو)، حيث اطلع زعماء العشائر الكوردية على القرار⁽²⁾.

وبديهى ان نشاط القادة الكرد كان موضع اهتمام السلطات التركية. ففي تشرين الأول عام 1924، قامت السلطات التركية وبأمر من مصطفى كمال باعتقال يوسف زيا، وفي كانون الأول اعتقلت جيرانلي خالد بك، وأرسلت الاثنين، تحت حراسة مشددة، إلى بدليس لتقدميهما إلى المحكمة العسكرية⁽³⁾. كما جرى اعتقال العضو السابق في المجلس النيابي حاجي موسى، واتخذت إجراءات لاعتقال الآخرين من الوطنيين الكرد البارزين وبعد اعتقال جيرانلي خالد بك تم انتخاب الشيخ سعيد رئيساً للجنة استقلال كوردستان. واتخذت اللجنة قراراً بالقيام بثورة شاملة وإطلاق سراح جميع القادة الكرد المعتقلين.

وقبل اعتقال جيرانلي خالد بك (تشرين الثاني عام 1924)، سافر علي رضا نجل الشيخ سعيد إلى حلب عبر دياربكر، كي ينسق بصورة نهائية مع القادة الكرد الآخرين تنظيم الثورة. وهنا انعقد مؤتمر شارك فيه عدد كبير من الشخصيات الكوردية في تركيا والعراق وسوريا، وبحث في المؤتمر الوضع في كوردستان إيران بإسهاب. وتوصل جميع المشاركين فيه تقريباً، إلى استنتاج مؤداه أن الثورة وحدها تستطيع ضمان حقوق الكرد القومية. اتخذ المؤتمر قراراً بالبداية بثورة شاملة في كوردستان تركيا، وذلك في 21 آذار عام 1925 (بداية عيد نوروز). كما تم انتخاب هيئة قيادة الثورة⁽⁴⁾.

في الوقت الذي كان يجري فيه مزيد من الاستعداد للقيام بثورة معادية للأتراك في عدد كبير من المناطق الكوردية شرق البلاد، واصل زعماء عشائر ديرسم الجدل حول سبل النضال من أجل التحرر من النير التركي. وفي غضون ذلك انتهج الكثير منهم سياسة توفيقية مهتمين بصورة أساسية بالرفاه الشخصي، وما زالت لديهم، بعد، أوهام بشأن سياسة الكماليين في المسألة الكوردية. ومن بين هؤلاء كان نائب ((ديرسم)) في مجلس الأمة التركي الكبير، حسن خيرى. ولكن وجد آخرون من أمثال محمد نوري ديرسمي، وسيد رضا وغيرهما، الذين اتخذوا

(2) M. S. Firat ،Dogu illeri ve Varto tarihi ،Ankara ،1961 ، p. 126.

(3) المصدر السابق، ص127.

(4) Dersimi ،Kurdistan Tarhinde de Dersim ،P. 174.

مواقف راديكالية، ولم يصدقوا وعود السلطات التركية، معتبرين أن الكرد سيتمكنون من نيل حقوقهم عن طريق الكفاح المسلح وحده. ومع ذلك لم تشارك العشائر الكوردية في دبرسم، عامة، في حركة الشيخ سعيد.

ازداد الاستياء في الولايات الشرقية. وأثناء قيام الشيخ سعيد بزيارة مناطق مختلفة، انضم إليه مئات المسلحين الكرد. وقدم جميع سكان هذه المناطق له فروض الطاعة والولاء. وفي النصف الثاني من شهر كانون الثاني عام 1925، زار الشيخ سعيد، يرافقه جمع كبير من الناس، مركز ولاية دارحيني (كينجو)، قضاء ليجه، وقضاء خاني⁽⁵⁾. وبعد أن غادر خاني في 5 شباط عام 1925، وصل الى قرية بيران (في قضاء ارغنى ولاية بنيغول) يرافقه مئات الفرسان المسلحين وعدد كبير من القادة الكرد، حيث توقف عند شقيقه عبدالرحيم.

في مساء ذلك اليوم وصل الى دار عبدالرحيم، الملازم الأول حسن حسني أفندي، يرافقه الملازم مصطفى عاصم أفندي و 15 فرداً من الجندرية، وطلب من الشيخ تسليم عشرة من الكرد، الذين اتهموا بالقتل، وكانوا في دار شخص يدعي بحري.

طلب الشيخ منه عدم اعتقال هؤلاء احتراماً له، فقال الضابط التركي الشاب أنه لا يكن الاحترام لأحد سوى قوانين الجمهورية، وطلب تسليم المجرمين له. جرت إثر ذلك اصطدامات مسلحة أسفرت عن مقتل عدد من الجنود الأتراك، اما البقية وفي مقدمتهم الضباط فقد جرى أسرهم. أدى هذا الحادث السابق لأوانه، الذي جرى في 8 شباط عام 1925، إلى فشل خطة الثورة. وبعد أن علم طاهر، شقيق الشيخ سعيد بما حدث في بيران، استولى في 10 شباط على البريد من ليجه إلى قرية سيردي، وفي 11 شباط وصل على رأس وحدة تضم 200 مقاتل إلى كينجو، وسلم الشيخ سعيد الوثائق والأموال التي استولى عليها. وكانت تلك الأحداث، في حقيقة الأمر، بداية الثورة⁽⁶⁾.

في 14 شباط، بعد أن صار في قيادة الثورة، سيطر الشيخ سعيد وأنصاره البالغ عدد حوالي عشرة آلاف رجل على كينجو سيطرة تامة⁽⁷⁾. ووقع المحافظ والموظفون الأتراك في الأسر، وأصبح رئيس عشيرة مودان فقه حسن محافظاً جديداً في كينجو. وتم إصدار قانون استثنائي

(5) Firat ،Dogu illeri ve Varto Tarihi ،p.131-132.

(6) Toker ،Seyh Sait ve Isyan ، p. 37.

(7) Firat ،Dogu illeri ve Varto tarihi ،p. 132.

يحمل توقيع الشيخ سعيد، أصبحت كينجو بمقتضاه عاصمة مؤقتة لكوردستان، وأضحى كل كوردي مجاهداً في سبيل الدين، وانتقلت السلطة الدينية والمدنية إلى الشيخ سعيد، وأرسلت جميع الضرائب والأسرى إلى كينجو⁽⁸⁾.

كما أصدر الشوار نداءً، أعلن فيه عن إلغاء ضريبة العشر الصعبة والبيغضة، ودعا السكان بدلاً من ذلك إلى تقديم المون إلى الشوار. فقد لاقى هذا الإجراء استجابة حسنة بين صفوف الجماهير الفلاحية الواسعة، التي امتشق القسم الأعظم منها السلاح ضد ظلم السلطات التركية⁽⁹⁾.

انتشرت الثورة في فترة قصيرة انتشاراً واسعاً في أراضي مترامية الأطراف، حيث شملت 14 ولاية من ولايات شرق البلاد⁽¹⁰⁾.

لقد ساعدت عوامل كثيرة في نجاح المرحلة الأولى من الثورة، ومنها طبيعة التضاريس الجبلية الوعرة لمنطقة الثورة، التي أعطت التفوق للشوار، وخلقت مصاعب معينة من الناحية العملية أمام القوات التركية.

كما أن التركيب الإثنوغرافي لمنطقة الثورة قد ساعد الشوار بدوره. ففي الولايات التي اندلعت فيها، بلغ عدد السكان الكرد (أكثر من 600 ألف شخص)، أي ما يوازي ثلاثة أضعاف عدد الأتراك. فضلاً عن ذلك كان يعيش في منطقة الثورة أكثر من 100 ألف شخص من الشركس والعرب والأرمن وممثل الأقليات القومية الأخرى، الذين تعاطفوا مع حركة الثورة، وقد انضم الكثير منهم إلى الثورة حاملين السلاح ضد الظلم القومي، الذي تمارسه الأوساط التركية الرجعية. وما لا شك فيه أن كل ذلك ساعد على نجاح حركة الثورة في مرحلتها الأولى.

في أواسط شباط عام 1925، وضع الشيخ سعيد تحت قيادته فصائل حاجي حسن، وعمر فارو، وكذلك عشائر ميستان وبوتان في جنوبي جابجور. وفي 28 شباط، بعد أن استولى على ليجة وخاني، حيث انضمت إليه قوات صالح بك (من خاني)، زحف عبر شعب خاني الجبلي نحو دياربكر. وفي 29 شباط انضمت إلى الشوار في ضواحي دياربكر، فصيلة كبيرة تابعة للشيخ

(8) Dersimi ،Kurdistan Rarihinde Dersim ،1952 ، p. 177.

(9) س. س. آفانا سييف، وضع الأقليات القومية في تركيا، يريفان، 1963، ص54.

(10) S.S. Aydemir ،Ikinci adam. Ismet Inonu. Cilt I. Istanbul ،1968. P. 308.

شمس الدين. وفي اليوم نفسه رتب الشيخ سعيد في بلدة تالا (شمال دياربكر) أركان حرب الجيش الكوردي، الذي بلغ قوامه في ذلك الوقت زهاء 20 ألف مقاتل⁽¹¹⁾. ومن هنا ترقب المعلومات من القوات الكوردية المحاربة في مناطق ماردين وارغنى، وسيورك ومعدن.

لم يشبه تقدم الكرد الناجح، هجوم القوات النظامية، المنظمة والصارم، فلم تكن بحوزة الشيخ سعيد قوات نظامية، سوى فصائل من العشائر الكوردية، التي كان يقودها الشيوخ والزعماء والضباط المتقاعدون من الجيش التركي بصورة أساسية. ومع تقدم الكرد انضم إليهم السكان المحليون، وبعد الاستيلاء على كل مركز سكاني، كان يقام فيه إدارة جديدة، لم تكن لتدير الأمور على أكمل وجه في أكثر الأحيان.

عزم القادة الكرد على إعلان دولة مستقلة بعد الاستيلاء على دياربكر. لكن دياربكر غيرت مجرى الصراع لصالح السلطات التركية. وطالما رفضت القيادة العسكرية التركية تسليم المدينة، اتخذ الشيخ سعيد في اوائل آذار قراراً بشن هجوم على المدينة. حاولت الفصائل الكوردية، التي كانت تحمل بنادق الصيد والمسدسات، والمراوات دخول المدينة من جميع الجهات، وهي تخوض المعارك. في ليلة الحادي عشر اقتحمت فصيلة مختارة من المقاتلين، وعبر مضائق ماردين، المدينة، وانضمت إلى أنصار الشيخ، الذين حاربوا القوات التركية المتفوقة، تحت شعارات ((عاش الاستقلال)) و((عاشت كوردستان))⁽¹²⁾. وأسفرت المعارك الضارية غير المتكافئة عن فقدان الكرد 150 قتيلاً، أما بقية الثوار فقد غادروا المدينة في جنح الظلام، أو هربوا إلى بيوتهم.

بعد فشل محاولة الاستيلاء على دياربكر، أصدر الشيخ سعيد أمراً بالانسحاب. وساء وضع الثوار من يوم إلى آخر. وضغطت القوات الحكومية، التي بلغ عددها 40 ألف رجل على الثوار من الشمال، ومن الجنوب بقوات بلغ عددها 30 ألف رجل⁽¹³⁾. وفي مثل هذا الموقف قام الشيخ سعيد بمحاولات يائسة بغية التنسيق بين نشاطات القادة الكرد وتعبئة الاحتياطات البشرية والمادية، وتحسين وضع الحركة الثورية. إلا أن كل المحاولات التي قام بها قادة الثورة لم تتمكن من وقف هجوم القوات التركية المتفوقة في العدد والعدة.

(11) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،Halep ،1952 ،p. 133.

(12) المصدر السابق، ص133.

(13) Toker ،Seyh Sait ve Isyani ،1968 ،p. 37.

وفي هذا الوقت اقتربت القوات الحكومية من دياربكر، التي أخذت تضغط على فصائل الشيخ نحو شعب خاني. وهنا انضمت إلى الشيخ، فصائل الشيخ عبدالرحيم المنحدر في أرغنى، وبعد مقاومة قصيرة اضطر الشوار إلى التراجع نحو دراخاني، ومن ثم، بعد أن تشتتت شملهم، انقسموا إلى مجموعات كثيرة واختفوا في غابات منطقة كينجو، وبالو، وجابقجور. وغادر الشيخ سعيد مع زعماء شيوخ العشائر المختلفة دراخاني، ووصل في 27 آذار إلى جابقجور حيث ترقب عبدالله وشفيق وغيرهما من الشيوخ من إيليازيغ وكيفي، وفارتو⁽¹⁴⁾. وقد ساعدت أعمال الفوضى والنهب، التي بدأت في إيليازيغ وفي المدن الأخرى، والخلافات بين القادة الكرد، وانتقال قسم من رؤساء عشائر إيليازيغ إلى جانب الأتراك على نجاح القوات الحكومية إلى حلماً ما، وهكذا فإن الزعيم نجيب آغا من أوهي، والبكوات الكرد في إيليازيغ، وعشائر ديرسم الشرقية (هويران، لولان، أيزولان، سوران)، بقيادة زعيمها الديني دوغانديدي – أوغلو حسين، قد صدقوا وعود القيادة العسكرية التركية وضربوا مؤخرة قوات الشوار التابعة للشيخ شريف، بعد أن خانوا الحركة الكوردية التحررية، وبالنتيجة اضطر الشوار في أول نيسان عام 1925 إلى التراجع باتجاه بالو، حيث اقتربت نحوها قطعات كاظم باشا النظامية⁽¹⁵⁾. وفي 6 نيسان دخلت القوات الحكومية جابقجور، واضطر الشيخ سعيد يرافقه 300 فارس إلى التراجع نحو سالهان.

في نهاية آذار عام 1925 اضطر حسنانلي خالد، وعلى رضا، وإخوة جيرانلي خالد وعدد آخر من الزعماء الكرد مع ألف مقاتل، إلى التراجع باتجاه الشرق، بعد أن شنوا هجوماً فاشلاً على خنس⁽¹⁶⁾. وفي هذه الأثناء فرضت القوات التركية المتمركزة في كاركبوس بمساعدة رؤساء عشيرتي حيدران وأديمان، معركة ضارية جديدة على الكرد أسفرت عن دخول حسنانلي خالد بك مع أنصاره إلى الأراضي الإيرانية وتقدم نحو ماكو. استقبلت الحكومة الإيرانية الشوار الكرد بالحديد والنار، وأسفرت المعارك عن مقتل شمس الدين نجل حسنانلي خالد بك، وعباس الدين

(14) Firat ،S. Dogu illeri ve Varto Tarihi ،p. 134.

(15) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،p. 187.

(16) Firat ،Dogu illri ve Varto tarihi ،p. 143-145.

نجل الشيخ سعيد ورئيس عشيرة زركان كريم وعدد كبير آخر من الشوار⁽¹⁷⁾. وفي أعقاب هذه المعركة انضم حسنانلي خالد بك وعلي رضا مع بقية المقاتلين إلى الزعيم الكوردي سكمو. وفي الوقت ذاته واصلت الأوساط التركية، وبنجاح نشاطها الإداري - العسكري والسياسي المحموم في إخماد الثورة.

في 3 آذار عام 1925 ترأس عصمت باشا الحكومة التركية. فقد أعلن في خطابه البرنامجي، الذي ألقاه في مجلس الأمة التركي الكبير: ((قبل كل شيء، نحاول في السياسة الداخلية القضاء على الأحداث الأخيرة، وحماية البلاد من الدسائس وضمان الهدوء الاجتماعي، وتقوية نفوذ الدولة في جميع الميادين، وذلك بفضل تلك الإجراءات العملية الخاصة، التي نرى من المفيد اتخاذها))⁽¹⁸⁾. وقد اشارت صحيفة ((حاكميتي ميلي))، بعد أن نظرت في برنامج الوزارة الجديدة، إلى أن تغيير الوزارة جاء بعد خلافات ارتدت طابعاً تكتيكياً، وليس مبدئياً. وهذا ما يتضح من أنه، كما أعلن عصمت باشا، سوف يواصل سياسة سلفه الخارجية والداخلية مع بعض التغييرات التكتيكية فقط⁽¹⁹⁾.

والمقتضى هذا البرنامج أعدت الحكومة الجديدة تدابير عسكرية وسياسية لقمع ثورة الشيخ سعيد والحركة الكوردية التحررية.

في أعقاب نقاش حاد وطويل بين القوميين المتطرفين والليبراليين سنّ مجلس الأمة التركي الكبير في 4 آذار القانون رقم 578 الخاص بالحفاظ على النظام. هذا القانون الذي منح السلطات صلاحيات واسعة لمحاربة الحركات الشعبية وأي نشاط معارض⁽²⁰⁾.

وكان مفعول هذا القانون يسري خلال عامين منذ لحظة صدوره. ومنح الحكومة عملياً صلاحيات ديكتاتورية تتقاسمها مع الرئيس وحده. كما أعطى هذا القانون إمكانية استخدام جميع التدابير التأديبية المتوافرة التي تكون مقرونة عادة بأحكام حالة الطوارئ وبعد أن تمكن عصمت باشا من إصدار هذا القانون الصارم، قام بعرض مشروع قانون إنشاء محاكم الاستقلال على مجلس الأمة التركي الكبير للنظر فيه.

(17) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،p. 178-179.

(18) toker ،Seyh Sait ve Isyani ،P. 69.

(19) Hakimiyeti Milliye ،Ankara ،6/3/1925.

(20) Dustur ،17 (1936) ،Cilt 19 (1938) ،28 (1947). Ankara ،T.6. P.144.

وعلى الرغم من معارضة النواب ((التقدميين))، فقد اتخذ مجلس الأمة قراراً بتشكيل محكمتين للاستقلال، واحدة منهما لعموم تركيا، مقرها الدائم أنقرة، وتتمتع بصلاحيات محدودة (كان لا بد من قرار مجلس الأمة التركي الكبير أثناء إصدار أحكام الإعدام)، والثانية في الولايات الشرقية وتتمتع بصلاحيات مطلقة.

في حقيقة الأمر أدى اتخاذ هذه القوانين إلى القضاء على كل نشاط معارض، وعلى الحريات البورجوازية التي اعلنها الدستور، وإلى ديكتاتورية طويلة الأمد لحزب الكماليين. بناء على هذه القوانين الصادرة قررت الحكومة التركية حظر جميع صحف المعارضة. فقد حظرت في اسطنبول الصحيفة الإكليريكية ((توحيد أفكار))، ومجلة ((سيبليورشات))، الصحيفتان الاتحاديتان ((الاستقلال))، و((سون تيلغراف))، وفي طرابزون الصحيفة التقدمية و((أورك في تشيكيتش))⁽²¹⁾. وحسب ما أكدته الأوساط التركية الحاكمة، فإن الحكومة اتخذت بذلك تدابير صارمة ضد التيارات المتطرفة (اليسارية واليمينية على السواء).

في 7 آذار أعلن عن تعبئة جزئية في البلاد. وفي اليوم الثاني توجه مصطفى كمال بندا إلى السكان والجيش والموظفين أشار فيه، إلى أن الثوار المتسترين بستار الدين لهم أهداف معادية للشورة. وجاء في النداء أنه يجب على السكان والجيش والأجهزة الإدارية والجندرية أن يشعروا بواجبهم ويأتوا لمساعدة الحكومة، منفذين أوامرها وتعليماتها الرامية إلى القضاء على الانتفاضة⁽²²⁾.

في 12 آذار عام 1923 أصدرت محكمة الاستقلال في انقرة نداء تهديد، جاء فيه أن ((المحكمة سوف تعاقب عقاباً شديداً، كل من يقوم بتأليب الرأي العام ضد النظام القائم، ويشجع الثوار، وكل من أداء الخدمة العسكرية، أو يشجع الآخرين على الفرار من الجيش، لأنه يساعد الثورة بهذه الطريقة))⁽²³⁾.

في اواخر آذار كانت القوات الحكومية على أهبة الاستعداد لشن هجوم على منطقة الثورة، من الشمال والجنوب ومن الجنوب الشرقي في آن واحد. وقاد القوات الجنرال التركي كمال الدين سامي باشا.

(21) Toyker ،Seyh Sait ve Isyani ،p. 82.

(22) المصدر السابق، ص76-77.

(23) القضايا الزراعية، العدد 9-10، 1931، ص108.

وحسب ما أعلنه كمال الدين سامي باشا، كانت أمام الحكومة إزاء المسألة الكوردية ثلاث مهام رئيسية:

1- القمع الدموي والوحشي للانتفاضة. ولهذا الغرض تقرر في الأيام الأولى من نيسان 1925 شن الهجوم، كان على القطعات السابعة والثامنة والتاسعة من فيالق الجيش، وكذلك فرقة واحدة من كلا الفيالق الخامس والثالث، أن تشارك فيه. 2- نزع السلاح من جميع الكورد بغض النظر عن مشاركتهم في الانتفاضة.

3- توطين الكرد في مناطق البلاد المختلفة، بحيث لا يشكلون الاكثية في أي مكان، وتهجير الأتراك إلى المناطق الكوردية.

وعموماً تمسكت الحكومة التركية في سياستها تجاه الكرد بهذه البنود الثلاثة.

لقد أسدى الاستعمار الفرنسي خدمات خاصة للسلطات التركية في عملية قمع الثورة الكوردية، حين وافق على السماح للقوات التركية بالدخول إلى الأراضي السورية والانتفا على الشوار، وأخذت تضغط عليهم من الجنوب - الشرقي.

في أوائل نيسان اصدرت قيادة الجيش التأديبي التركي بياناً، وعدت فيه منح مكافأة قدرها ألف ليرة ذهبية (8000 ليرة ورقية) لمن يلقي القبض على الشيخ سعيد، و 700 ليرة ذهبية لمن يأتي به ميتاً. وفي غضون ذلك وعدت السلطات من يلقي القبض على الشيخ ويأتي به حياً أو ميتاً، وإن كان من أنصاره، فإنه لن يعاقب، بل على العكس، يمنح مكافأة⁽²⁴⁾.

وهكذا حاولت السلطات التركية بشتى الوسائل، بدءاً من التنكيل الوحشي وانتهاء بالرشاوى، القضاء على قيادة الثورة، وبذلك التخفيف من مهمتها في قمع الحركة التحررية الكوردية.

في أواسط نيسان تمت محاصرة قوات الثورة الرئيسة وتطعيمها في وادي كينجو، وألقي القبض على قادة الثورة على جسر موردتشاي نتيجة خيانة جبرائلي قاسم. وكان من بين المعتقلين الشيخ سعيد، والشيخ عبدالله، والشيخ علي، والشيخ غالب، ورشيد آغا ومحمد آغا، وتيمور آغا و 26 شخصاً آخر من الشوار الكرد⁽²⁵⁾. وبعد أن فقد الشوار قيادتهم انسحبوا على شكل مجموعات إلى

(24) Aksam - Istanbul. 5/4/1925.

(25) toker ، Seyh Sait ve Isyani ، p. 86.

ما وراء سلاسل جبال شرف الدين داغ (تبعد 45 كيلومتراً إلى الشمال الغربي من موش) وهنا تمت محاصرتهم وتحطيم قواهم.

يمكن تفسير فشل ثورة الشيخ سعيد بأسباب داخلية وخارجية على السواء. وكان احد الأسباب الرئيسية، التفوق العددي للقوات الحكومية. فقد قامت الأوساط التركية الحاكمة أثناء ثورة، بتعبئة جزئية لحمسة فيالق عسكرية، حيث استدعى لأجل ذلك خمس مواليد شابة من أجل احتياطي الجيش. وشاركت في قمع الثورة فرق المشاة الثانية، والثالثة، والثامنة، والثانية عشرة والسابعة عشرة، وفرقتا الخيالية الأولى والرابعة عشرة، والكتيبتان الثالثة والرابعة من الجندرمة الحدودية، وقطعات الفيلق العسكري السابع، وقطعات فريق المشاة السابعة والواحدة والأربعون من اضنة، وملاطية ونيغدي. وقامت تشكيلات الفيلق التاسع بالعمليات من جهة ديار بكر. إضافة إلى ذلك شارك الطيران في العمليات القتالية وحسب معطيات إسماعيل حقي. الذي شارك في الحركة الكوردية، فقد زُجَّ بحوالي 200 ألف جندي من القوات التركية ضد 40 ألفاً من الشوار الكرد.

وحسب ما اعترف به مصطفى كمال رسمياً، فإن الحكومة التركية اضطرت إلى وضع 8-9 فرق من القوات النظامية في حالة استنفار⁽²⁶⁾.

وحسب معلومات الصحافة التركية، فإن ثورة الشيخ سعيد كلفت الميزانية التركية حوالي 50 مليون ليرة، حيث كانت تؤلف أكثر من 25% من قسم النفقات في ميزانية الدولة السنوية.

أما السبب الآخر لفشل الثورة، فهو غياب الوحدة بين رؤساء العشائر، الذين لم يؤيد عدد كبير منهم الشيخ سعيد. ففي اثناء الثورة ارسل عدد من زعماء العشائر في موش، وسيرت، وسيبورك وغيرها من المناطق برقيات إلى نواب مجلس الأمة التركي الكبير، التي ادانت أعمال الشيخ سعيد. وعبروا في هذه البرقيات عن وفائهم وولائهم للحكومة⁽²⁷⁾. كما لم يؤيده عشائر ديرسم. ويمكن تفسير هذا الموقف الذي اتخذه كورد ديرسم، بأنهم لم يثقوا في انتصار الثورة، وخافوا ان يفقدوا وضعهم شبه المستقبل. لم تحارب العشائر الكوردية أبداً في جبهة واحدة، لأن

(26) البرافدا، 1960/11/7.

(27) البرافدا، 1960/11/7.

الكماييين كانوا يبشون على الدوام بذور الفرقة والخصام بينها. وهذا السبب لم يمنحهم إمكانية النهوض إلى مستوى المهام القومية العامة وإحراز نصر حاسم.

كان السبب الثالث لفشل الثورة، هو غياب تنظيم سياسي موحد وقوي، له برنامج عمل واضح. ورغم أن لجنة الاستقلال لعبت دوراً كبيراً في الإعداد للثورة، فإنها مع ذلك لم تستطع أن تلعب دوراً حاسماً في قيادة الثورة. فضلاً عن ذلك فإن اعتقال جبرائلي خالد بك وغيره من الشخصيات الكوردية المثقفة والبارزة أدى إلى حرمان الحركة الكوردية من قيادة ناضجة نسبياً. بقيت الحركة الكوردية، عملياً، دون منظمين سياسيين. هذا ما أدى إلى اندلاع الثورة قبل أوانها، التي اصبح الشيخ سعيد في قيادتها بمشينة القدر، فالروح الوطنية التي تحلي بها وتأثيره الكبير بين السكان الكرد، وكذلك بطولة الشوار قد بينت أنها ليست أموراً كافية لنجاح الثورة. ومن الأسباب الهامة لفشل الثورة أيضاً، التي لا تقل أهمية عن الأسباب الأخرى، أنّ الثورة لم تحظ بأي دعم خارجي. ونتيجة لهذه الأسباب وغيرها، قمعت الثورة الكوردية.

وفضلاً عن ذلك تمكنت السلطات التركية من إظهار الحركة الكوردية بمظهر انتفاضة شيخ رجعي عمل، على حدّ زعمها، لإعادة الشرعية والسلطنة تحت وصاية إنكلترا، وبذلك حرمتها من تأييد الرأي العام العالمي، وخاصة، تأييد الدول المجاورة. بعد أن أخذت السلطات التركية، الثورة الكوردية، بدأت بمحاكمة قادة الكرد والشخصيات البارزة في الحركة الكوردية التحريرية. في 13 نيسان عام 1925 تم بأمر من وزير الداخلية اعتقال سيد عبدالقادر ونجله سيد محمد، ونافذ (من السليمانية) وكور عبدالله سعدي، وكذلك زعماء عشائر هوشينان، الذين عاشوا عند سيد عبدالقادر في اسطنبول.

في 14 أيار بدأت في ديار بكر محاكمة سيد عبدالقادر وغيره من الاشخاص، الذين اعتقلوا بتهمة النشاط لإنشاء كوردستان مستقلة. فقد اعلن مدعي محكمة الاستقلال سيوريه بك للصحفيين أن: ((السيناتور السابق سيد عبدالقادر وأتباعه عملوا بنشاط، في سبيل انتصار الثورة واستقلال كوردستان حتى أواسط نيسان. كان من أنصار سيد عبدالقادر النشطين نجله سيد محمد، ونافذ (من السليمانية) ... وخاصة الكوردي عبدالله سعدي⁽²⁸⁾.

نفي سيد عبدالقادر أثناء المحاكمة اشتراكه في ثورة الشيخ سعيد، لا بل أعلن أنه كان أبلغ السلطات فوراً بالإعداد للثورة، لو كان يعلم بذلك. وما كان صحيحاً في هذا التصريح هو أن

(28) Istanbul ،Istanbul ،7/5/1925.

سيد عبدالقادر لم يشارك حقاً مشاركة نشيطة في ثورة الشيخ سعيد، لكنه كان يعلم، دون شك، بالتحضير لها وخاصة بعد لقائه في اسطنبول مع علي رضا (نجل الشيخ سعيد).

بعد انتهاء المحاكمة، حكمت محكمة الاستقلال على سيد عبدالقادر ونجمله سيد محمد، والحامي حاجي احتا، والصحافي والشخصية الاجتماعية كمال فوزي، وكور سعدي، وخوجة عسكري بالإعدام شنقاً⁽²⁹⁾. وبعد مرور أربعة أيام، أي في 27 أيار عام 1925، نفذ حكم الإعدام شنقاً بكل من: كمال فوزي، وحاجي حتا، وسيد عبدالقادر ونجمله سيد محمد، وكور عبدالله سعدي، وخوجة عسكري في دياربكر. وهتف حاجي احتا قبل الإعدام: ((عاشت الفكرة الكوردية! عاشت كوردستان))⁽³⁰⁾. وأعرب سيد عبدالقادر عن أمله، أن يخدم إعدامه، تعزيز نشاط الكرد في سبيل تحررهم القومي.

في أواخر أيام عام 1925 بدأت محاكمة الشيخ سعيد وغيره من قادة الثورة، التي استمرت شهراً كاملاً.

كان في قفص الاتهام كل من: الشيخ سعيد، والشيخ عبدالله (من ميليكان)، والشيخ إسماعيل (من الجزيرة)، والشيخ عبداللطيف (من الجزيرة)، والرائد المتقاعد قاسم من (فارتو)، وحاجي خالد عبدالحميد، وكامل، والشركسي رشيد، والرائد المتقاعد إسماعيل إمام ملا أمين، والشيخ علي، وبابا بك، ورشيد، وتيمور، محمد، وسليمان، والرائد المتقاعد بحري، وأمين وشوكت، وشقصود حميد، وحاكم ملازغرد عبدالمجيد، والشيخ شريف، وسليمان (من جابجور)، وعلي يوسف، وحسين، ومعلم المدرسة الابتدائية ملا جمال، ونعمت، وأحمد وملازم في الجندرية محمد مهري، وموظف الصحة في كينجو نيازي، وحاجي صديق وغيرهم⁽³¹⁾.

في 29 حزيران أصدرت محكمة الاستقلال في دياربكر حكماً على 47 متهماً من المشاركين الرئيسيين في الثورة، وعلى رأسهم الشيخ سعيد. وحكمت على الجميع بالإعدام شنقاً، وفي اليوم الثاني نفذ حكم الإعدام بهم جميعاً.

(29) Toyker ،Seyh Sait ve Isyani ،P. 118.

(30) L' Orient ، 29/5/1925.

(31) Cemal ،Seyh Sait Isyani ،P. 97.

قال الشيخ سعيد قبل تنفيذ حكم الإعدام فيه: ((إن الحياة الطبيعية تقترب من نهايتها، ولا أندم ابداً لأنني أقدم نفسي قرباناً لشعبي. ويكفيننا أن احفادنا لن يشعروا بالخجل نحونا أمام أعدائنا))⁽³²⁾.

لم يتوقف التنكيل بالمشاركين في الثورة بعد إعدام الشيخ سعيد وأتباعه المقربين. فقد اعتقلت السلطات التركية على مر شهور عديدة الأشخاص غير المرغوب فيهم، وقدمتهم إلى محكمة الاستقلال التي لم تكن تصدر سوى أقصى الأحكام الجائرة .

لم تقم السلطة التركية، مستغلة الثورة، بالتنكيل ضد المشاركين فيها وحسب، بل وبأكثر الكرد نفوذاً، الذين كانوا يقفون، بوجه عام، موقفاً إيجابياً من الكماليين. وهكذا، رغم أن نائب مجلس الأمة التركي الكبير، الدورة الأولى، وممثل المثقفين الكرد حسن خيري قد بعث رسائل عديدة، في اثناء الثورة، إلى سكان ديرسم ينصحهم فيها بالحفاظ على الهدوء⁽³³⁾، مع ذلك جرى اعتقاله وابن أخيه جلال محمد بعد إخماد الثورة، وبأمر شخصي من مصطفى كمال. وفي اثناء التحقيق توجه إليه رئيس محكمة الاستقلال علي صائب قائلاً: ((كنتم تأتون إلى اجتماع المجلس في أنقرة بالزبي الكوردي، وبذلك نشرتم الدعوة الكوردية)).

في دفاعه أعلن حسن خيري، أنه كان يحضر اجتماع مجلس الأمة التركي الكيبي بالزبي القومي بأمر من مصطفى كمال، وأرسل برقيات الى مؤتمر لوزان، نوّه فيها أن الكرد لا يريدون الانفصال عن تركيا. لكن هذا الإعلان لم يؤثر على أعضاء المحكمة الذين اتخذوا قراراً بإعدام حسن خيري النائب السابق في مجلس الأمة التركي الكبير، وابن أخيه جلال محمد، لأنهما، في حقيقة الأمر، وُلدا كورديين وليس لذنوب آخر.

وقبل تنفيذ حكم الإعدام أدرك حسن خيري إدراكاً حقيقياً سياسة الكماليين المعادية للكورد، وأشاد بالكرد، الذين ضحوا بحياتهم في سبيل حرية شعبهم. وهتف قبل ان يطال حبل المشنقة عنقه قائلاً: ((عاش الشعب الكوردي! يا ضحايا كوردستان الآن ينضم اليكم حسن خيري!!))⁽³⁴⁾.

(32) المصدر السابق، ص100.

(33) Dersimi ،Kurdistan Tarhinide Dersim ،P. 186.

(34) المصدر السابق، ص188-190.

في 26 ايلول عام 1925، اصدرت محكمة الاستقلال حكم الإعدام بالحداد بوغوص (بن ماكار) من مواليد جمشكرك وذلك ((لمشاركته النشطة في الثورة الكوردية، والتجسس لصالح الشوار في خربوط))⁽³⁵⁾.

حسب معطيات الصحافة التركية، نظرت محكمة المقاطعات الشرقية حتى أواخر ايلول عام 1925، في 379 ملفاً لـ 1855 شخصاً. وحتى هذا الوقت نظرت المحكمة في 138 ملفاً 690 كوردياً، وقد حُكم من هذا العدد على 120 شخصاً بالإعدام شنفاً (21 غيبياً) وعلى 116 شخصاً بالسجن لفترات مختلفة، وتم تقديم 104 أشخاص إلى محاكم أخرى، أما البقية فقد تمت تبرئتهم⁽³⁶⁾. بيد أنه حسب معطيات م. ن. ديرسي فإن محكمة الاستقلال اصدرت حكم الإعدام في خربوط وحدها على 400 شاب كوردي من بالو وجابقجور⁽³⁷⁾.

يبين تحليل التركيب الاجتماعي للأفراد الذين تمت محاكمتهم وأعدموا، انه شارك في الثورة وأعد لها، الضباط الكرد، الذين كانوا يخدمون في الجيش التركي، والشيوخ والملاكون، والأعضاء السابقون في البرلمان السلطاني ومجلس الأمة التركي الكبير، والتجار والصحفيون، ورجال القانون، والمعلمون والأطباء البيطريون وغيرهم من مثلي الفئة المثقفة الكوردية الناشئة. وتدل مشاركة مثلي فئات المجتمع الكوردي المختلفة في الثورة على أن النضال كان يوحد شملهم في سبيل التحرر من النير التركي البغيض الذي دام قروناً طويلة. وبهذا يمكن تفسير أنه شارك، في ثورة عام 1025 عدا الكرد، الآشوريون، والشركس والأرمن ومثلو الأقليات القومية الأخرى.

كما كتبت الصحافة التركية عن مشاركة الأقليات القومية في الثورة الكوردية. فقد كتبت صحيفة ((حاكيمي ملي)) أن ((المتطوعين الآشوريين والأرمن انضموا إلى الثورة بهدف إنشاء أرمينيا المستقلة، المتحدة مع كوردستان))⁽³⁸⁾.

قامت قيادة فيلق الجيش التركي، بمحاولة إشعال نار الفتنة القومية بين الأتراك والكرد، والأرمن والآشوريين، بتوزيع المنشور التالي على المحافظين المحليين: ((شارك الشيخ سعيد ...

(35) Istanbul ، Istanbul ، 28/9/1925.

(36) Gazet. Istanbul ، 25/9/1925.

(37) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ، P. 181.□

(38) Hakimiyeti Milliye ،Ankara. 2/3/1925.

الذي كان على رأس الانتفاضة في منطقة كينجو في الحركة الآشورية أيضاً. وحكمت عليه المحكمة العسكرية في بدليس بخيانة الوطن، ويوجد بين الأسرى متطوعين من الآشوريين الأرمن. وقد وجد مجوزتهم وثائق تؤكد تعاون سعيد مع الأرمن والآشوريين، بهدف إنشاء كوردستان مستقلة... والذين كانوا يتعطشون للانتقام منا يترقبون، دون شك، فقط، الفرصة المناسبة، كي يقضوا على جميع العناصر غير الأرمنية وفي مقدمتها الكرد، الذين يقومون بمساعدتهم الآن“ فهم يرغبون بتأسيس أرمينيا الجديدة على ارضنا وعلى أشلاء عرقنا الإسلامي، ويجري قمع هؤلاء المتمردين... في كل مكان بنجاح)) وفي ما بعد طلبت القيادة العسكرية ((استغلال كل مناسبة لإطلاع السكان على هذه الحقيقة))⁽³⁹⁾.

وهكذا عندما أحمّد الكماليون الثورة الكوردية، مارسوا سياسة إشعال نار الفتنة القومية وتأليب المسلمين ضد الأقلية المسيحية في البلاد. لقد اتخذت قيادة الثورة موقفاً مغايراً تماماً، فمثلاً عندما أبلغوا الشيخ سعيد بأن عدداً من أتباعه يضايقون الأرمن، أصدر أمراً: ((إن كل من يمس الأرمني بأي سوء، سيتعرض لأشد أنواع العقوبة))⁽⁴⁰⁾.

بعد إخماد الثورة بدأ تنكيل وحشي ضد السكان الكرد العزل. فقد نهبت القوات التركية القرى وأضرمت النار فيها، وقتلت الشيوخ والنساء والأطفال. وخلال عام 1925-1926 دمّرت القوات التركية مئات القرى وأحرقت آلاف المنازل، وطردت وقتلت مئات الآلاف من السكان الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ.

وقد أعطى آرمسترونغ لوحة مميزة للغاية عن التنكيل بالسكان الكرد، حين كتب يقول: ((أصبحت كوردستان خالية. بالحديد والنار: عذبوا الرجال وأعدموهم، وأحرقوا القرى، وجعلوا الحقول مقفرة، وساقوا النساء والأطفال وقتلوهم. وعندما انتقم الأتراك من الكرد، أقاموا مذابح، لم تكن أقل هولاً من حيث شراستها وتعطشها للدماء من تلك المذابح التي دبرها الأتراك في عهد السلطان، عندما قتلوا اليونانيين والعرب والبلغار... وبقرار المحاكم علق الكرد على أعواد المشانق، وجرى نفيهم وزجهم في غياهب السجون بسرعة كبيرة))⁽⁴¹⁾.

(39) Gazet ،Istanbul ، 15/03/1925.

(40) المصدر السابق.

(41) H. C. Armstrong ، Grey Wolf. Mustafa Hemal ، London ، 1934. P. 26.□

وتحدثت رسائل الجمعية الاشورية إلى عصبة الأمم في آب عام 1925 عن جرائم القوات التركية⁽⁴²⁾.

أثار القمع الوحشي لثورة عام 1925، وإعدام عدد كبير من قادتها استنكاراً شديداً لدى السكان في كردستان الجنوبية. ففي 26 حزيران عام 1925 دعا الكرد إلى اجتماع كبير في حديقة مود ببغداد، احتجاجاً على وحشية السلطات التركية ضد الكرد. وأرسل المشاركون في الاجتماع برقيات عديدة إلى عصبة الأمم، وحكومات الدول العظمى، يطلبون فيها تقديم المساعدة للكورد في تركيا. كما عبر الكورد في السلمانية وكركوك واربيل وغيرها من مدن كردستان عن شجبهم. ولم يتمكن الكرد في العراق وإيران من تقديم مساعدة فعّالة للكورد في تركيا.

تركت ثورة الشيخ سعيد أثراً عميقاً في تاريخ الشعب الكوردي، الأمر الذي انعكس وبجلاء في الأدب الكوردي. فقد دوى صوت الاحتجاج في عدد كبير من النتاجات الأدبية للشعراء الكرد ضد السياسة الشوفينية للأوساط الحاكمة في تركيا. ومن أكثر المؤلفات الهامة حول هذا الموضوع، كانت ملحمة الشاعر الكوردي البارز بيره ميرد، الذي شبه ((الدولة التركية بالآلة التي لا تستطيع العمل في كردستان، إذا لم تدهن بدماء الشعب الكوردي))⁽⁴³⁾. لم يعرف تاريخ الشعب الكوردي ثورة، من حيث نطاقها وتنظيمها مثيلاً لها، كثورة الشيخ سعيد.

أثار السؤال حول أسباب هذه الثورة وطابعها آراء كثيرة ومتناقضة في الصحافة التركية والغربية. ولم تأت هذه الآراء نتيجة بحوث علمية، بل عكست فقط ميول السياسيين المنحازين، الذين فسروا أسباب الثورة الكوردية بصورة أساسية لمصالح بلدانهم، ومصالحهم الطبقية والفتوية.

وعموماً عبرت الصحافة التركية في ذلك الوقت، عن عدة وجهات نظر، حول أسباب الثورة وطابعها. وكانت واحدة من وجهات النظر هذه تتلخص في أن الثورة كانت عبارة عن قرصنة

(42) L' Asie Francaise ،No. 238 ،1925. P. 86.

(43) زين، العراق، 1961/5/22 "كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية - التحررية في كردستان العراق...، ص195.

عادية لقبائل متوحشة⁽⁴⁴⁾. ورأت الأخرى أن السبب الرئيس للثورة كان ((تعصب الكرد الديني الشديد))⁽⁴⁵⁾. فقد أكد أصحاب الرأي الثاني أن الفلاحين المتخلفين بقيادة الشيخ يحاربون الحكومة التركية لإعادة الخليفة والسلطنة على حد زعمهم. وتأكيذاً لهذه الفكرة، ساقوا حجة وهي أن الثورة قادها شيخ ديني. وفضلاً عن ذلك روجت شائعات حول أن ممثلي عرش السلاطين الأتراك المنهار قد شاركوا في الثورة. ولم تصمد وجهة النظر هذه أمام أي نقد. فكما رأينا سابقاً، جرى الإعداد للثورة، وقبل كل شيء، من قبل لجنة الاستقلال بصورة رئيسية، وليس من قبل الشيوخ، وكانت في قيادة هذه اللجنة شخصيات بارزة من المثقفين الكرد مثل العقيد في الجيش التركي جبرانلي خالد بك، والصحافي كمال فوزي، والدكتور فؤاد وغيرهم. وفضلاً عن ذلك فإن شعار النضال في سبيل ((العودة إلى الشريعة))، لعب دوراً ثانوياً بالمقارنة مع الشعار الرئيس ((استقلال كردستان)).

لم يبشر إعادة الخلافة والسلطنة الكرد بأي خير، وكانت تعني ترميم الدولة المركزية البيروقراطية، التي لا تعترف بحقوق الأقليات الأخرى. وكانت تعني بالنسبة إلى الكرد الاضطهاد السياسي والظلم القومي، فالقادة الكرد عندما ستروا الفكرة القومية بشعار احترام الإسلام، إنما سعوا بذلك إلى استغلال نفوذ الشيوخ، وكذلك ضمان تأييد سكان البلاد لهم من المسلمين، بمن فيهم الأتراك. وهنا يجب الإشارة أيضاً إلى أنه في تركيا المتخلفة، وخاصة في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية لم يكن التقسيم الطبقي للمجتمع الكوردي واضحاً وضوحاً شديداً، وكان باستطاعة الحركة الكوردية القومية أن تتستر بستار ديني. وتدل جميع هذه الوقائع على أن شعار ((تحرير الدين)) من الكماليين، لم يستخدمه الثوار سوى كخطوة تكتيكية في نضالهم السياسي والقومي.

كما كانت إدعاءات الصحافة التركية الرسمية الصاخبة عارية من الصحة، والتي حاولت، بكل ما أوتيت من قوة، التشهير بالحركة الكوردية القومية حول رجعية ثورة الشيخ سعيد. إن مثل هذا الاتهام كان أمراً طبيعياً، لأن الكماليين عندما استغلوا القضية الكوردية، حاولوا بثتى السبل تشويه الثورة الكوردية أمام أنظار الرأي العام في البلاد وخارجها، وألصقوا بها النعوت المختلفة كالتزمت الديني والرجعية، وسلب المحافل المتوحشة.

(44) Hayat Ansiklopedisi. Cilt 7. Istanbul ، 1932 ، p. 4359. □

(45) المصدر السابق، ص 4359.

وأخيراً الرأي الثالث، الذي كان يعزو قيام الثورة إلى دسائس الأجانب والإنكليز بوجه خاص. إن مثل هذا الرأي لا ينطبق على الواقع أيضاً. وبهذا الصدد يستأثر بالاهتمام ما أعلنه نائب الحزب التقدمي الجمهوري على أرضروم، ريبوشو باشا، للصحافة التركية بتاريخ 26 شباط عام 1925، حين قال: ((في ما يتعلق بالرواية حول التدخل الأجنبي، فإنني أرى أن هذا لا اساس له من الصحة، لأن كينجو وموش تقعان على مسافة بعيدة جداً من الحدود. ولو اعتمد الثوار على التأييد الخارجي، لكان عليهم القيام بالعمليات في المناطق الحدودية، والاتحاد مع عشائر هذه المناطق، حيث لا وجود للإدارة التركية فيها))⁽⁴⁶⁾.

وبالتالي، فإن الثورة لم تقم بتحريض خارجي، بل كانت نتيجة عوامل داخلية دائمة التأثير. وتدل المواد التي أوردها مراسل صحيفة ((الوقت)) ناشد حقي في ديار بكر، حيث كانت تجري أعمال محكمة الاستقلال، على أحد هذه العوامل. فقد جاء في قرار الاتهام الذي تلاه المدعي العام، وأورده المراسل ما يلي: ((لا تختلف أبداً أسباب ومصادر الثورة الأخيرة، التي جرت في الولايات الشرقية من وطننا الخالد تركيا، عن تلك الأسباب التي أدت في الماضي القريب إلى الثورة في بوسنيا وغرترسيغوفينا. فالمثل والأهداف، التي ولدت الثورة الكوردية، هي نفسها تلك لمثل والأهداف التي أدت إلى التفكك في سوريا وفلسطين)).

وتوجه رئيس محكمة الاستقلال بدوره إلى المتهمين المحكوم عليهم بالإعدام والأعمال الشاقة قائلاً: ((تذرع فريق منكم بإساءة الإدارة الحكومية كذريعة للقيام بالثورة، وتحدث الآخرون عن حماية الخلافة، لكنكم كنتم جميعاً متفقين في مسألة واحدة: أردتم إنشاء كردستان مستقلة))⁽⁴⁷⁾.

وهكذا، كان ممثلو الأجهزة الإدارية مضطرين، مع ذلك، إلى قول نصف الحقيقة حول الأسباب الحقيقية للثورة الكوردية.

ومع ذلك، هل يمكن تسمية ثورة الشيخ سعيد ثورة كوردية قومية شاملة؟ لو نظرنا إليها من وجهة نظر جميع أجزاء كردستان، فإن الجواب على هذا يكون سلباً، لأن الثورة لم تتمتع بتأييد الكرد خارج تركيا، مثلاً، من قبل الشخصيات الكوردية البارزة مثل إسماعيل آغا سمكو، والشيخ محمود وغيرهما. كما لم يقف عدد من العشائر الكوردية في كردستان إلى جانب

(46) Cemal، Seyh Sait Isyani، p. 52.□

(47) J. Pradier، Les Kurdes: Revolution silencieuse، Borderaux، 1968، p.27.

الثورة، وخاصة عشائر لولان، خورمك وكورد ديرسم وعشائر أخرى. فضلاً عن ذلك، فقد وقف قسم منها إلى جانب السلطات التركية. ورغم ذلك، فإنه يجوز لنا، لا بل يجب علينا، أن نعتبر ثورة الشيخ سعيد ثورة شعبية، لأنه شاركت فيها الغالبية العظمى من الكرد في الولايات الشرقية، والجنوبية - الشرقية، وجميع فئات الشعب الكوردي الاجتماعية: الفلاحون، والكرد الرحل العاملون في تربية الأغنام، ومثلو البورجوازية التجارية، والشيوخ، والأغوات، والفئات المثقفة من المدنيين والعسكريين وغيرهم، وحتى الحمالين من اسطنبول. وغني عن القول أن كل فئة من هذه الفئات الاجتماعية المختلفة، التي شاركت في الحركة الكوردية كانت لها أهدافها الخاصة إلى جانب الأهداف القومية المشتركة، ألا وهي التحرر من النير التركي. لكن ذلك لم يعترض سبيل وحدة الكرد وحوض المعارك البطولية ضد القوات التركية النظامية، وإن تطلب الأمر الاستشهاد في ساحات القتال استشهاداً بطولياً في سبيل استقلال كردستان. اتسمت ثورة الشيخ سعيد، شأنها في ذلك شأن الثورات الكوردية المتعاقبة، بطابع تحرري.

((حل)) قضية الموصل

أدت ثورة الشيخ سعيد إلى الإسراع في حل مسألة الموصل وإلى حد معلوم، وساعدت على وضع الحدود النهائية بين تركيا والعراق، الذي كان تحت الانتداب. وقبل كل شيء، تجدر الإشارة إلى أنه لم تكن لتركيا، ولا لإنكلترا أية حقوق قانونية في منطقة الموصل، التي كان الكرد يشكلون الغالبية العظمى من سكانها. ولم يرغب سكان هذه المناطق الانضمام إلى تركيا ولا إلى العراق تحت الانتداب، ويبدل على ذلك نضال الكرد الطويل في سبيل حقوقهم القومية بقيادة الشيخ محمود وغيره من قادة الكرد، في منطقة الموصل. ومع ذلك فإنه عند تحديد المصير لم يهتم المستعمرون الإنكليز والقوميون الأتراك بطموحات الكرد القومية.

لقد وضعت أثناء اجتماع مجلس عصبة الأمم في 29 تشرين الأول عام 1924، حدود مؤقتة بين تركيا والعراق وهي المعروفة باسم ((خط بروكسل)). في 30 تشرين الأول عام 1924 تشكلت بقررا مجلس عصبة الأمم، لجنة تحقيق (تألفت من الكونت ب تيليكي و م. ويرسن، والعقيد تاوليس)، التي وصلت إلى الموصل في أواخر كانون الثاني عام 1925.

أخذت اللجنة في جمع المعلومات ودراسة الوضع في الولاية والتعرف إلى السكان المحليين. وفي 3 أيلول عام 1925 قدمت اللجنة تقريراً إلى عصبة الامم، عبرت فيه عن رأيها لصالح انتداب عصبة الامم لمدة 25 عاماً. وبمقتضى ذلك يجب أن يكون للكورد إدارتهم ومحاكمهم، واجهزتهم التعليمية، أما اللغة الكوردية فقد اعترفت بها لغة رسمية⁽⁴⁸⁾.

وخلال شهر ايلول عام 1925، أكد ممثل بريطانيا في اجتماع مجلس عصبة الامم، أن الكرد في العراق يتمتعون بحريات هامة، في حين أن الكرد في تركيا لا يتمتعون بأية حقوق. وأتهم تركيا لأنها ((لم تعد أبداً بضمان حقوق الكرد القومية، كما فعلت ذلك انكلترا)). لكن ممثل انكلترا حاول علانية تشويه الحقائق وتضليل الرأي العام. فلم يختلف وضع الكرد العراقيين عملياً عن وضع أشقائهم في تركيا.

وفي رده، اقتصر الممثل التركي على تكرار الحجّة القديمة الزاعمة بوجود المساواة التامة بين الأتراك والكرد في بلاده. فالكرد، حسب أقواله، يتمتعون بالحقوق نفسها، التي يتمتع بها الأتراك، وقد صدر هذا البيان في أعقاب القمع لثورة الشيخ سعيد، في ظروف الإرهاب الدموي، والحملات التأديبية والتهجير الجماعي القسري للكورد إلى المناطق الغربية. في أواسط أيلول اعترف مجلس الامم المتحدة بضرورة الأخذ برأي محكمة العدل الدولية في لاهاي بصدد تقرير اللجنة.

أصرت انكلترا على منح محكمة العدل حق التحكيم في مجلس عصبة الامم، لكن تركيا، التي كانت تعرف رأي المجلس، وافقت فقط على وساطته. وفي تشرين الثاني عام 1925 تقدمت محكمة العدل الدولية بالقرار التالي بشأن هذه المسألة:

1- يعد قرار مجلس عصبة الامم بشأن مسألة الموصل قراراً إلزامياً لكلا الطرفين، وعليه وضع الحدود بين تركيا والعراق بصورة نهائية.

2- يجب أن يتخذ هذا القرار بالاجماع. يحق لممثلي الدول المعنية المشاركة في مجلس عصبة الامم، التصويت. إلا أنه عند حل المسألة حول ما إذا تم القبول بقرار المجلس بالإجماع، فإن أصوات الأطراف المعنية لا تؤخذ بعين الاعتبار⁽⁴⁹⁾.

(48) الحياة الدولية، العدد 2، 1926، ص 137.

(49) ف. أ. غوركو - كرياجين، ((الموصل والعراق))، الحياة الدولية، العدد 1، 1926، ص 42.

في 15 كانون الأول عام 1925، انعقد الاجتماع الختامي لمجلس عصبة الامم. اتخذ المجلس ((خط بروكسل)) كأساس لخط الحدود بين تركيا والعراق، ومنح بريطانيا العظمى حق الانتداب على العراق مدة 25 عاماً. واقترح على الحكومة البريطانية وضع الاجراءات بشأن منح السكان الكرد النظام الذي اوصى به التقرير. وفي شباط عام 1926 أعلن رئيس الوزراء العراقي في البرلمان ببغداد: ((ينبغي منح الكرد حقوقهم، ويجب أن يكون الاشخاص المسؤولون منهم. وينبغي أن تصبح لغة الكرد لغة رسمية، وعلى أطفالهم التعلم في المدارس باللغة الكوردية))⁽⁵⁰⁾. لكن هذه التصريحات كانت ديماجوجية جملة وتفصيلاً، ترمي إلى تهدة الكرد وتضليل الرأي العام في الدول المعنية.

أثار قرار عصبة الامم بشأن مسألة الموصل أصداء سلبية جداً في تركيا. ومع ذلك كانت الحكومة التركية على استعداد للتقارب مع إنكلترا. فقد كانت مصالح هاتين الدولتين أزاء المسألة الكوردية تتطابق عملياً، ذلك أنهما سعتا إلى إخماد الحركة التحررية الكوردية. في أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمم، اصدر وزير الخارجية البريطاني تشمبرلن، ووزير المستعمرات ايمري بياناً أكد فيه موافقة بريطانيا على قبول الشروط التي قدّمها مجلس عصبة الامم. وإلى جانب ذلك عبر تشمبرلن عن رغبته في التوصل إلى اتفاق مع تركيا. ((ولكي يقتنع ما إذا كانت هناك وسيلة لتعزيز العلاقات بين الطرفين، آخذاً بالحسبان، مع ذلك، قرار مجلس عصبة الامم)). وقد تم التوصل إلى اتفاق كهذا بعد إجراءات دبلوماسية طويلة وعلى حساب الحركة التحررية الكوردية. وفي 25 حزيران تم التوقيع على اتفاقية بين بريطانيا العظمى والعراق وتركيا، التي جاء فيها بشكل خاص:

((تتخلى السلطات التركية والعراقية عن جميع العلاقات التي تتسم بطابع دبلوماسي أو رسمي مع الزعماء والشيوخ، أو مع أفراد العشائر الآخرين من مواطني الدولة الأخرى، والقائمين حالياً على أراضي الدولة الأخرى. ولن تقبل بوجود أية منظمات، ودعاية، أو اجتماعات ضمن إطار الشريط الحدودي، تكون موجهة ضد دولة من الدولتين)) (المادة 12)⁽⁵¹⁾.

(50) نيكيتين، الكورد...، ص293.

(51) السياسة الدولية المعاصرة في المعاهدات والبيانات والمذكرات، الجزء الثالث، الإصدار الثاني، 1929، ص310-311.

وقد نص أحد بنود المعاهدة على منح تركيا 10% من حصة النفط، التي يحصل عليها العراق من شركة النفط الإنكليزية خلال 25 عاماً⁽⁵²⁾. لكن تركيا تخلت عن هذه الحصة لقاء 500 ألف جنيه استرليني نقداً.

هكذا انتهى الصراع بين تركيا وإنكلترا بسبب ولاية الموصل، الذي جرى منذ عام 1919. وكان من نتائج ترسيم الحدود الجديدة، تقسيم كردستان والشعب الكوردي (إلى ثلاثة أجزاء)، ولم يتم حل القضية الكوردية في تركيا وحسب، بل في العراق وإيران أيضاً. في 22 تشرين الأول عام 1926 عقدت في طهران ((معاهدة الصداقة والتعاون)) بين إيران وتركيا. وقد نصّ البنود الخامس والسادس من هذه المعاهدة، على أن الطرفين المتعاقدين يلتزمان بعدم السماح لنشاط أية منظمات أو مجموعات على أراضيها، قد تمس أمن الطرف الآخر وسلامته.

وجاء في المعاهدة أنه لأجل ((ضمان هدوء سكان المناطق الحدودية وأمنهم، سوف يتخذ الطرفان المتعاقدان جميع الإجراءات الضرورية لوضع حلّ نهائي للأعمال الإجرامية التي يمكن أن تلحق الضرر بسلامة الدولتين، والتي تمارسها العشائر في الأراضي المتاخمة للحدود))⁽⁵³⁾. وتبين المعاهدة الواردة على أنه، رغم الخلافات بين الدول، التي اقتسمت كردستان، فإنها كانت متفقة في قمع الحركة الكوردية التحررية.

الحركة في كردستان (الشرقية) إيران (انتفاضة سمكو)

انعكس نهوض الحركة الكوردية في تركيا، وعدم الارتياح من قرارات مؤتمر لوزان على تنشيط نضال الكرد في كردستان إيران، حيث اشتد عسف الادارة الايرانية وضغطها. لوحظ قيام حركات العشائر الكوردية في جميع أرجاء كردستان عملياً. فقد ثارت عشيرتا قلخاني وكوراني وأيدتهما عشيرتا ولوبكي وباباجان، اللتان كانت لهما مع العشيرتين السابقتين اتفاقية حول الأعمال المشتركة. نكلت الإدارة الإيرانية تنكياً شديداً بالكرد. فقد قامت قطعات الجيش الإيراني بقيادة باغبرخان باعتقال رئيس عشيرة قلخاني، فاتح علي سلطان

(52) British Documents on the Origins of the War 1898-1914، Ed. By G.P. Gooch and H. Temperley. Vol5، London، 1926-1938. p.9.□

(53) كوتشينكوف وساباتين، السياسة الدولية في العصر الراهن، ص304-305.

قلخاني، واحتفظت به رهينة لتهدئة العشيرة. وبهذه الوسيلة تمكنت، ولبعض الوقت، من تهدئة قلخاني⁽⁵⁴⁾.

ساعدت سياسة إدارة الشاه رضا في كوردستان إيران على تفكك النظام البطيركي – القبلي، ودخول العلاقات النقدية – التجارية، الأمر الذي ضاعف من التقسيم الطبقي للمجتمع الكوردي. فقد تحولت قيادة العشيرة إلى تجار ومرابين، في حين أن جماهير السكان الكرد الأساسية، تحولت إلى أجراء وعمال زراعيين ورعاة. انتقلت ملكية العشيرة إلى الملكية الخاصة للخانات، والبكوات، ورجال الدين وغيرهم. وعموماً كانت العشيرة الكوردية تتصف بالمحافظة على حق الملكية الخاصة للأسرة المالكة على المراعي وسلطة زعيم القبيلة ورؤساء العشائر. ولكن رغم أن السياسة ((المركزية)) لم تمس الأساس الاقتصادي للعلاقات الإقطاعية – العشائرية، فقد جددته فقط، وقلصت من حقوق القيادة القبلية، التي اعتادت على السيادة الفردية في ممتلكاتها الإقطاعية. إضافة إلى ذلك لم يستوعب زعماء العشائر سياسة ((التفريس)) أيضاً، طالما أنهم حافظوا، وبصورة تقليدية، على علاقاتهم المعادية ل طهران. وكان ذلك أحد الأسباب، التي أدت إلى قيادة الخانات الكرد لأغلب الثورات الكوردية. وفي غضون ذلك شاركت القيادة القبلية في الثورات خشية ضياع نفوذها بين الجماهير، لكنها كانت تتعقب مصالحها الطبقيّة الضيقة، وفي نهاية المطاف خانت الثوار.

ومراراً، كان زعماء العشائر يتقدمون بطلب ((الاستقلال))، الذي كان مجوزتهم قبل ((المركزية))، أي الحفاظ على نمط الحياة الاجتماعية التقليدية للعشائر الكوردية. ورداً على ذلك شددت السلطات المركزية من سياسة ((تفريس)) المناطق الكوردية، والإرهاب، وممارسة التنكيل ضد سكان كوردستان إيران. وهكذا فقد جرى في تشرين الأول عام 1923، اعتقال عاهل سردار ماكو، الذي كان لديه ((بلاط)) وجيش، وحتى كان ينتهج سياسة خارجية مستقلة (العلاقات مع الأتراك). فقد تمت مصادرة جميع أمواله، بما في ذلك كميات كبيرة من السلاح. ومع القضاء على ((استقلال)) خانة ماكوغي جرى تعيين حاكم عسكري من المركز في ماكو⁽⁵⁵⁾.

(54) Arfa ،The Kurds ،1966. p. 65.

(55) نوفي فوستوك، الكتاب5، 1924، ص108.

قامت في العشرينات حركات عديدة في كردستان إيران، بقيادة زعماء العشائر، تهدف إلى الاعتراف ((باستقلال)) هذه الاراضي أو تلك، ويمكن أن ننسب إلى هذه المجموعة من الحركات الكوردية انتفاضة السردار رشيد، وإسماعيل آغا سمكو، ورشيد بك، وجعفر سلطان وغيرهم. في عام 1923 قام رئيس عشيرة كهلور السردار رشيد، الإقطاعي الكبير بتمرد معادٍ للحكومة، مطالباً باعتراف الحكومة الايرانية بملكاته الاقطاعية، وعدم المساس بها وإلغاء المحافظة الحكومية، وقاتل في صفوف فصائل رشيد آلاف الاشخاص، لكن الجيش الايراني قمع التمرد. أما السردار رشيد نفسه فقد اعتقل ووضع تحت الحراسة بعض الوقت، لكن الشاه رضا عفا عنه في ما بعد.

وفي الوقت الذي جرت فيه حركة السردار رشيد المسلحة، قامت حركة اخرى في الجزء الجنوبي من كردستان ايران بقيادة جعفر سلطان، زعيم عشيرة هورامان . كانت عشيرة هورامان تعيش على الخط الفاصل بين كردستان ايران وكوردستان العراق، وأيدت الشيخ محمود البرزنجي. فعندما قام الشيخ محمود برزنجي في عام 1919 بثورة ضد المحتلين الإنكليزي في كردستان (العراق) الجنوبية، انضم إليه كورد عشيرة هورامان القاطنون في الأراضي الإيرانية⁽⁵⁶⁾. ورغم المقاومة الجدية ضد القوات الحكومية، منيت حركة جعفر سلطان بالفشل. أما جعفر سلطان نفسه، فقد اضطر للاختفاء في العراق.

في عام 1924 انتقلت الحكومة الايرانية الى تنفيذ السياسة المركزية في المقاطعات الشمالية – الغربية والشمالية، بما في ذلك خراسان، حيث عاش التركمان والكرد. في بادئ الأمر شرعت السلطات الايرانية في اخضاع خانة بروجرد، التي كان يعيش فيها الكرد من عشيرة شادلو. وأضحى رفض معزّز خان بروجرد تسديد بقية استحقات الضرائب للخبزينة لعدة سنوات ذريعة لدخول القوات الحكومية إليها. وأفضت مطالب السلطات إلى انتفاضة الشعبين الكوردي والتركمان في الخانة. ففي الايام الاولى من شهر كانون الثاني عام 1924، توجه من طهران الى حدود خانة بروجرد، فوج من حرس الخيالة وآليات جبلية تنقلها الخيول ومزود بـ 12 رشاشاً، لقمع هذه الانتفاضة. وفي الوقت ذاته توجهت قوات من مشهد لكي تتحدد مع القطعات المرسله من طهران، ولحاصرة الخانة واجتياحها. وقد قمعت الحركة. في

(56) ش. خ. مغوي، مسألة الحكم الذاتي للشعب الكوردي في الجمهورية العراقية (1958-1970)، يريفان، 1977، ص26.

هذه الاثناء لم يظهر الزعماء الكرد الحزم، لكنهم ألقوا السلاح، بعد أن وجهوا رسالتين إلى قائد الفرقة الشرقية، والزعيم الروحي في بروجرد، عبروا فيها عن الندم لما قاموا به من أعمال، وطلبوا تحديد مكان لإجراء المفاوضات، التي أسفرت عن نزع السلاح من أكثرية الكرد ودون عائق⁽⁵⁷⁾.

في أواخر عام 1924، اندلعت في غرب بحيرة أورمية انتفاضة كردية جديدة بقيادة سمكو. لكن رضا خان تمكن في أوائل عام 1925 من قمع هذه الانتفاضة أيضاً وتواري سمكو عن الانتظار في كردستان تركيا.

وعندما أبدى الزعماء الكرد عدم الثبات والحزم، تبعاً للخطر الذي كان يهدق بهم، فإنهم غيروا بسهولة من توجههم، وأقدموا على التواطئ مع الموظفين الحكوميين، الذين قمعوا بمساعدتهم المتمردين، وفي نهاية المطاف نكلوا بهم أيضاً.

والى جانب ذلك، فإن المستوى الضعيف جداً لتطور الوعي الطبقي والسياسي لدى الفلاح الكوردي لم يسمح له بأن يعي الفرق بين مصالحه الطبقية ومصالح الإقطاعيين الكرد، فلم يستطع الفلاحون تكوين نظرتهم وتحديد مواقفهم الخاصة في مجرى الانتفاضة وصياغة مطالبهم والدفاع عنها.

ولكي لا تثير السلطات الإيرانية المركزية هياج الكرد المتذمرين أكثر من ذي قبل، بسبب وجود حشد كبير للقوات الإيرانية على الأراضي الكوردية، قررت سحب جزء كبير منها من مناطق سكن الكرد والتركمان، بعد أن أحلت محلها وحدات شكلتها من أفراد القوميات المحلية⁽⁵⁸⁾.

في عام 1926، اتخذت الحكومة الإيرانية قراراً باخضاع الكرد لها خضوعاً تاماً ولهذا الغرض جرى في أوساط عام 1926 إدخال القوات إلى أهم مناطق كردستان إيران. ووقفت ضد القوات الحكومية، التشكيلات الكوردية المتحدة بقيادة سالار الدولة، وجعفر سلطان، التي، مع ذلك، منيت بالفشل.

وفي هذا الوقت شنت عشيرة بشدر هجومها على مدينة سردشت، وانضمت إليها العشائر التي كانت لها صلة قريبي معها وهي: عشائر نورالدين، وقلباخي، وهموند، ومنصور، وجعفر،

(57) ب. الكسينكوف، الانتفاضة التركمانية - الكوردية، طشقند، 1935، ص 28.

(58) خ. أطاييف، الحركة القومية - التحررية في خراسان، عشقباد، 1962، ص 44.

بزعامه بابكر علي، الذي تمكن من دحر القوات الحكومية والاستيلاء على مدينة سردشت. لكن الشوار لم يتمكنوا من التحصن طويلاً في المدينة. وضاعفت الحكومة من قطعات الجيش النظامي، وسيطرت على المدينة من جديد. وفي أعقاب ذلك زجَّ بالقوات الإيرانية لقمع حركة سمو الجديدة.

وقبل تزايد نشاط سمو، قامت الحكومة المركزية بعدة محاولات لمنع قيام حركته وذلك عن طريق المفاوضات. لم تتكلم هذه المحاولات بالنجاح، لكن الحكومة استغلت في غضون ذلك، الأسرى من الزعماء الكرد لشق صفوف اتباع سمو، مما أسفر عن انتقال عدد من العشائر الصغيرة إلى جانب السلطات الإيرانية. وإلى جانب ذلك تعاطف الجنود من قطعات الجيش الإيراني النظامي، الذين جنّدوا من الفلاحين المحليين مع سمو. فضلاً عن ذلك رفض جنود حامية سلماس القتال ضده. إلا أنه تبين أن ميزان القوى العام لم يكن لصالح سمو، بحيث بعد أن مني بالفشل عند كوهنه - شيهه، اضطر إلى الانسحاب إلى غيراك.

والانتفاضة الكبيرة التالية، كانت انتفاضة الفلاحين في خراسان بزعامه الفلاح الكوردي زلفو، البالغ من العمر 28 عاماً (من قوجان). وكان سبب الاستياء هو الظلم الشديد واستغلال الملاكين الكبار المحليين للفلاحين. فقد أصبح الظلم أشد وطأة بعد إدخال الإدارة الإيرانية إلى هذه المنطقة. وأفضى الابتزاز الشديد، ورشوة الموظفين والخدمة الإلزامية العامة، وكذلك عسف الإدارة الإيرانية إلى هروب الفلاحين من منطقة أوغاز عام 1927 إلى تركمانيا السوفياتية⁽⁵⁹⁾.

أدى الظلم والخذاع إلى نفاذ صبر الفلاحين، وأخذوا يتجمعون حول زلفو، الذي اشتهر كمناضل في سبيل العدل. وقالت الصحافة عنه: ((باديشاه بلاد الفرس الجوال ذو الفقار قوجاني))⁽⁶⁰⁾.

بعد أن قاد زلفو انتفاضة الفلاحين في قوجان - شيروان منطقة خراسان، تقدم بطلب إلغاء إصلاحات اللباس والخدمة العسكرية، واحتكار الدولة للأفيون. وحاول فرض الضرائب على الملاكين، واستولى على مستودعات الأفيون، ووزع ما فيها على الفلاحين لبيعها وقتل الموظفين الحكوميين الذين استولوا على ممتلكات الفلاحين الفقراء وفرضوا عليهم أتاوات كبيرة.

(59) نشرة صحافية للمشرق الأدنى، العدد 1، 1929، ص58.

(60) المصدر السابق، ص59.

وعلى المدى المنظور، عزم زلفوا على الاستيلاء على قوجان، وطرد الإدارة الإيرانية وغيرها من المستغلين منها. لقد تمتع بنفوذ كبير بين صفوف الفلاحين المحليين، ((ففي المقاطعة لم يكن هناك ثمة بيت من بيوت الفلاحين إلا ويجري فيه الحديث عن زلفوا، ولم يكن هناك فلاح لم يقيم بإخفاؤه عن الأنظار عند الحاجة، ويساعده بكل ما هو ضروري))⁽⁶¹⁾. كانت فصيلته في تزايد دائم.

أرسلت الحكومة لواء عسكرياً كاملاً لقمع حركة زلفو ((الذي لا يدرك)). كانت القوى غير متكافئة. وفي إحدى الاشتباكات مع فصيلة حكومية أصيب زلفوا بجرح، ووقع في الأسر، ومن ثم أرسل إلى مشهد. حيث استجوب في ثلاثة أيام، ثم أُعدم في إحدى ساحات مشهد على مرأى حشد كبير من الناس))⁽⁶²⁾.

بعد القاء القبض على زلفو تشتتت فصيلته. وكان النضال الذي بدأ به، يستجيب لطموحات الفلاحين الكرد. وحاول مواصلة قضيته شقيقه كامو وعمه حيدر الدين اللذان أُصيبا بجروح اثناء القبض على زلفو، لكنهما تمكنا من الاختفاء عن أنظار السلطات، وبعد أن تماثلا للشفاء، قام الاثنان بتشكيل فصيلة جديدة، قامت بأعمال معادية للحكومة⁽⁶³⁾. لكن للقوات الحكومية حطمت هذه الفصيلة أيضاً⁽⁶⁴⁾.

إلى جانب القيام بالعمليات العسكرية ضد الكرد، حاولت السلطات الشاهنشاهية بث بذور الفرقة والحصام بين العشائر الكوردية، وشق صفوفها. ففي عام 1924 أرسلت سلطات الشاه إلى كردستان، وزير الحربية السابق عبدالله خان طهماسب، الذي حاول عن طريق الوعود والهدايا استمالة رؤساء العشائر الكبيرة إلى جانب الحكومة. ومع ذلك تواصلت في عام 1928-1929 حركات الكرد ضد إدارة الشاه. وفي 1929 أزداد نشاط الكرد من جديد بزعامة سمكو.

في أيار عام 1929 وجهت الحكومة التركية إنذاراً إلى سمكو بمغادرة كردستان تركيا والتوجه إلى ملاطية أو إلى أرضروم. لم ينفذ سمكو هذا الإنذار، وطلب من الحكومة الإيرانية

(61) المصدر السابق، ص59.

(62) اطلاعات (طهران)، 12/8/1929.

(63) إيران، 23/8/1929.

(64) شفقة صورخ (طهران)، 2/9/1929.

السماح له بالسكن في منطقة سوماي - برادوست. رفضت الحكومة الفارسية هذا الطلب، وسمحت له فقط بالسفر إلى تبريز أو إلى طهران. عندئذ ظهر سمكو في كردستان إيران، حيث أخذ بتشكيل الفصائل الكوردية لمقاومة القوات الحكومية مقاومة مسلحة. لكن القوات الإيرانية وجهت ضربة قوية إلى فصائله، بعد أن أرغمته على الانسحاب إلى الأراضي التركية في باشكاله، ومن هناك حاول إقامة اتصال مع ممثلي السلطات التركية. ولما فشل في ذلك، اتجه إسماعيل خان إلى سيرو - زارفا⁽⁶⁵⁾.

ومن سيرو - زارفا اتصل ثانية بممثلي الحكومة الإيرانية، وفي هذه المرة وافق على اقتراح السكن في طهران أو تبريز. وبعد أن سمح له بعبور الحدود الإيرانية وصل (برفقته فصيلة مؤلفة من 200 شخص) إلى شنو، حيث توقف عند خورشيد، رئيس عشائر هركي التركية. أجرى قائد حامية شنو المفاوضات مع إسماعيل خان حول السفر إلى تبريز، لكن الأخير أرجأ موعد السفر. وفي هذا الوقت أخذ الكرد البارزانيون يأتون إليه من الأراضي العراقية، والذين شكلوا تديريماً فصيلة كبيرة مؤلفة من 500 شخص⁽⁶⁶⁾.

في مثل هذه الأوضاع قررت السلطات الإيرانية التخلص من سمكو، فأصدرت أمراً بإرسال كتيبتين من المشاة وسريتين للرشاشات من أورمية وصاوجبلق إلى شنو، التي شنت في مساء 18 تموز عام 1930، بالاشتراك مع حامية شنو هجومها على الكرد. وفي أثناء الاشتباكات قتل إسماعيل خان.

في مساء ذلك اليوم عند اجتماع في ساحة المدينة، ألقى فيه محافظ أورمية خطاباً، وصف فيه نشاط سمكو بأعمال قطاع الطرق، وهناً الجيش الإيراني الذي ((خلص السكان، من إرهاب سمكو)).

كانت حركة سمكو حركة متناقضة في نواح كثيرة. فقد كفلت مطالبته بتحرير الكرد من الرجعية التركية والإيرانية، تأييد الكرد له في شمال - غربي إيران وفي المقاطعات النائية من كردستان - تركيا، الذين عاهدوا بتقديم المساعدة، وبفضل ذلك لاقت حركة سمكو صدى واسعاً بين صفوف الكرد عامة، والكادحين منهم خاصة. كما أشارت فيها الجماهير الفلاحين الكوردية بنشاط. ولكن لا يجوز اعتبارها من الحركات الفلاحية، طالما قائدها نفسه كان ممثلاً

(65) أرشيف فرع لينينغراد لمعهد الإثنوغرافيا في أكاديمية العلوم السوفياتية.

(66) المصدر السابق.

للأوساط الإقطاعية الكبيرة، وكان هدفه أن يصبح ملكاً على ((كوردستان المستقلة)). علاوة على ذلك، أظهر سموكو عن عدم الثبات في مواقفه، فقد غير مراراً ((جماته))، حيث كان يتجه طوراً نحو الأتراك، ونحو الفرس طوراً آخر، ونحو الإنكليز طوراً ثالثاً. وبالنتيجة وجد نفسه عملياً، دمية في أيدي الرجعية المحلية والاستعمار الانكليزي، ومع ذلك ظلت الحركة بزعامة إسماعيل خان في وعي أكثرية الكرد بمثابة حركة تحررية.

بعد القضاء على حركة سموكو لم تتوقف الحركات في كوردستان إيران. ففي الثلاثينات جرت هنا انتفاضات كثيرة ذات طابع محلي. وهذه الانتفاضات، التي كانت تفتقر إلى قيادة موحدة وأهداف مشتركة، تحولت إلى حركات تمرد فلاحية، جعلت القوات الإيرانية قادرة على القضاء عليها بوحشية بصورة سريعة. ويمكن الحكم على طابع التدابير ونطاقاتها، التي اتخذتها الحكومة الإيرانية للقضاء عليها، ولو من خلال نشاط الجنرال الإيراني أحمدى، الذي كان يتمتع بصلاحيات من الشاه رضا في محاربة الحركة التحررية الكوردية. فقد أعدم بأمر من الجنرال أحمدى، أو رمي بالرصاص، 10 آلاف شخص، وزج في غياهب السجون أكثر من 4 آلاف شخص من الكرد، الذين مات الكثيرون منهم نتيجة التعذيب والضرب. ورغم فشل الحركات الكوردية في هذه المرحلة، فإنها لم تترك أثراً، بعد أن لعبت دوراً هاماً في عملية وعي الكرد القومي، الأمر الذي خلق المقدمات لتشكيل منظمات كوردية سياسية ومستقلة.

إن الحركة الكوردية القومية تمثل جزءاً من حركة التحرر الوطني الإيرانية، التي بدأت تحت تأثير أفكار ثورة أكتوبر الاشتراكية، وتطورت تحت شعار النضال ضد الإدارة الإيرانية والامبريالية الانكليزية، اللتين كانت تتصرفان في الأراضي التي يسكنها الكرد دون عائق. لم يكن للانتفاضات الكوردية، ولفترة طويلة، برنامج واضح وتكتيك محدد. لقد انبثقت هذه الانتفاضات من ضرورة التصدي للظالمين وبمبادرة الجماهير الشعبية، وكان في قيادة الانتفاضة عادة رؤساء العشائر، الذين لم يكن لديهم كثير من الصفات الضرورية لقادة الحركات الشعبية، ولهذا السبب منيت مثل هذه الانتفاضات، في نهاية المطاف، بالفشل. وهكذا كان السبب الهام لفشل الانتفاضات الكوردية، يكمن في الحفاظ على التركيب القبلي - العشائري. وقد ساعد اشتراك رؤساء العشائر فيها، على أن الامبرياليين وعملائهم تمكنوا عبر هذه القيادة العشائرية من استغلال الحركة الكوردية لأغراضهم، وتوجيه انظارها عن مهام النضال القومي - التحرري الاساسية.

إن ضعف الطبقة العاملة القومية (نتيجة ضعف التطور الاقتصادي في المناطق الكوردية) وغياب حزب ثوري حقيقي قادر على قيادة الكرد في النضال من أجل حقوقهم القومية والسيادة كان أيضاً من أسباب فشل المفاوضات الكوردية. وحتى نهاية الأربعينات لم يصدف أن قامت حركات عمالية في كوردستان إيران.

ترتبط عملية فرز القوى الاجتماعية - الطبقيّة في الحركة الكوردية القومية في إيران ارتباطاً وثيقاً بالوضع الداخلي والدولي. ففي العشرينات والثلاثينات كانت خصائصها في كوردستان إيران مقرونة بالانتقالية في تطور العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية، عندما تعرضت البنية العشائرية - القبلية التقليدية للهدم تحت تأثير دخول العلاقات الرأسمالية بصورة متزايدة. ونشأت في هذه المرحلة تناقضات احتدمت تدريجياً، وأدت إلى أشكال صراع حادة، وثورات مسلحة كبيرة تحت شعار إقامة ((كوردستان مستقلة وموحدة)). وإلى جانب ذلك لوحظ في الحركة الكوردية القومية في العشرينات والثلاثينات، وبوضوح، اشتداد نزعة أخرى مرتبطة بمصرها في أطر تلك الدول، التي تدخل في عدادها أجزاء معينة من كوردستان. فقد جرى استبدال الشعار المجرد ((كوردستان مستقلة وموحدة))، بشعارات تنطوي على مطالب واقعية للكورد في هذه المرحلة أو تلك، في هذا الموقف أو ذاك. وقد تخللت هاتان النزعتان جميع أشكال الحركة الكوردية المختلفة.

كانت الحركة الكوردية القومية في العشرينات والثلاثينات في إيران تمثل مرحلة تحضيرية لتطوير حركة أكثر تقدمية في الأربعينات.

الانتفاضة في منطقة آرات (1927-1931)

لم يؤدِّ إخماد ثورة الشيخ سعيد، وحركة العشائر في كوردستان، ونزع السلاح منها، والإجراءات العرفية - الإدارية ضد المشاركين فيها ورشوة عدد من الزعماء الكرد، وسياسة الصهر القسرية - ما يسمى بتتريك جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - إلى حل القضية الكوردية.

ظلت الأسباب الأساسية المؤدية إلى ثورات الشعب الكوردي قائمة. وهي حرمانه من الحقوق، والاضطهاد القومي، وإفقار الفلاحين الذين كانوا في تبعية للإقطاعيين الكرد والشيوخ والأغوات

والزعماء، والمستوى المتدني جداً لحياة الكرد المعاشية نتيجة الحملات التأديبية الكثيرة. اشتد عسف الأجهزة الادارية، وأضحى ضغط الضرائب أشد وطأة. كل هذه الاسباب أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، التي زادت من حدة التناقضات، وإلى تردي وضع الكادحين الكرد، الذي كان صعباً من قبل.

كانت من نتائج عدم رغبة السلطات وعجزها إزالة أسباب الثورات الكوردية حدوث انفجارات جديدة، واشتدت طموحات الكرد التحررية - القومية. في النصف الأول من العشرينات شملت حركة حرب العصابات كردستان تركيا كلها تقريباً وشتت مفارز الكرد الصغيرة هجماتها على مراكز الجندرية وغيرها من المؤسسات الحكومية وقتلت الموظفين الأتراك.

في عام 1927 اندلعت في المناطق الشمالية من الاناضول الشرقية انتفاضة جديدة وفي أواخر ربيع هذا العام شنت القوات التركية البالغة عددها عشرة آلاف عسكري هجومها ضد الثوار في أارات، وإيغدير، وبايزيد (داغو بايزيد). وأسفرت المعارك الضارية عن مقتل حوالي ألفي ضابط وجندي تركي، كما أسر الكرد 400 عسكري، واستولوا على 12 آلية و 36 رشاشاً وأسلحة كثيرة أخرى⁽⁶⁷⁾.

أخذت الانتفاضة تنتشر في مناطق وان، وملازغرد، وموش، وبدليس، وسيرت. واضطرت القيادة لتركية إلى إرسال قوات إضافية لتعزيز قطعاتها، ولم تتمكن من إخماد الانتفاضة إلا بعد صعوبة كبيرة.

في عام 1928-1929 حشد الكرد، الذين تتعقبهم القوات الحكومية، قواهم في المناطق الجبلية الوعرة شرق البلاد. واصبح جبل أارات ملجأهم الرئيس، فهنا وجد المقاتلون الأشداء في سبيل تحرير الكرد القومي، الذين اخفقوا في صراع مكشوف وغير متكافئ مع القوات الحكومية، ملاحى لهم في الشعاب الجبلية. وفي نهاية العشرينات أصبح السرح الواقعي بين أارات الصغير والكبير، الذي سماه الأتراك كيري، مركزاً رئيساً وقاعدة لحركة الانتفاضة الكوردية⁽⁶⁸⁾.

(67) ك. صاصوني، الحركة الكوردية القومية، والعلاقات الكوردية - الارمنية، بيروت، 1969. ص 270.

(68) ك. فاسيليف، ((أسباب الانتفاضات الكوردية والقوى المحركة لها))، المسائل الزراعية، العدد 9-10، 1931، ص 109.

أعدت اللجنة العسكرية - السياسية ((خويبون)) (الاستقلال) المنظمة الكوردية القومية للانتفاضة في أراوات.

تأسست لجنة ((خويبون)) في شهر آب عام 1927 في مؤتمر المنظمات الكوردية، وضمت أعضاء المنظمات الكوردية، مثل ((كوردستان تعالي جمعيتي)) و((كورد تيشكيلياتي جمعيتي)) و((كورد ميللت فيركاسي)) و((كوميتي دي لي انيديباندانس كورد)). وفضلاً عن قادة المنظمات الأنفة الذكر، حضر المؤتمر عدد من العشائر وغيرهم من الوطنيين الكرد. استمر المؤتمر الذي عقد سرّاً 45 يوماً جرى خلالها بحث جميع المسائل الرئيسية المرتبطة بنضال الشعب الكوردي القادم في تركيا. وأدى كل عضو من أعضاء لجنة ((خويبون)) ((قسم الاخوة))، وهو يعاهد على مواصلة النضال من أجل وحدة الكرد جميعاً وفي سبيل قيام كوردستان مستقلة⁽⁶⁹⁾.

وضع المشاركون في المؤتمر برنامج منظمة ((خويبون)). ووضعت المنظمة أمامها مهمة ((النضال ضد الأتراك حتى جلاء آخر جندي تركي من الأراضي الكوردية المقدسة)) (المادة الثانية). وأعارت اهتماماً خاصاً ((مسألة تشكيل فصائل كوردية خاصة وتدريبها وتسليحها بالأسلحة الحديثة)). كان على جميع الفصائل الكوردية، الخضوع ((لقيادة عسكرية موحدة)) كان مركزها في إحدى المناطق الجبلية من كوردستان، (المادة الثالثة).

نصّ برنامج ((خويبون)) على إقامة علاقات ودية مع بعض الدول المجاورة، وخاصة تقرر ((إقامة علاقات أخوية وودية مع الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني الشقيق)) (المادة الرابعة)⁽⁷⁰⁾.

أعارت ((خويبون))، اهتماماً خاصاً بالدعاية للمسألة الكوردية خارج تركيا، ولهذا الهدف تم إنشاء عدة فروع لها في الخارج: في لبنان وسوريا، وعدة دول أوربية والولايات المتحدة الأمريكية. وإلى جانب ذلك لم يرد في برنامج ((خويبون) كلمة واحدة عن إقامة التعاون مع الشعب التركي. وفي هذا تجلّى ضيق افق القومية الكوردية، الذي ظهر في نشاط هذه المنظمة.

(69) صاصوني، الحركة الكوردية القومية...، ص270.

(70) Pere Thomas Bois، 'Connaissance des Kurdes'، Beirut، 'Khayats'، 1965، p. 48-49.

أدى ضيق الأفق القومي في برنامج هذه المنظمة، وإلى حد معين، إلى تضيق دائرة انصار ((خويبون)). وعملياً لم يؤيد هذه المنظمة سوى الحزب القومي الأرمني (طاشناق)، الذي كان خارج البلاد، وجلبت سياسته المغامرة مصائب وويلات كثيرة للشعب الأرمني. حاولت الصحافة والأوساط التركية الرسمية، وهي تعرض وجهة نظرها في أسباب الانتفاضات الكوردية، أن تصور الأمر على هذا النحو وكأن الهدوء والرفاه كان بإمكانهما أن يسودا في المناطق الشرقية لولا نشاط عملاء الامبرياليين المعادي لتركيا، بما فيهم حزب ((خويبون))، ورداً على اتهامات الأوساط التركية الحاكمة أصدرت هذه المنظمة في نيسان عام 1928 بياناً جاء فيه: ((إن ((خويبون)) ليست أداة في أيدي دولة اجنبية ما... فهدفها الوحيد هو تحرير الشعب الكوردي من الغزو التركي، وتحويل كوردستان... إلى دولة مستقلة. وتعتمد ((خويبون)) في تحقيق هذه المهمة الرئيسية على قواها الخاصة))⁽⁷¹⁾.

قاد الحركة في آراءات إحسان نوري باشا الوطني الكوردي البارز، الذي ارسلته لجنة ((خويبون)) إلى منطقة الثورة بصفة ممثل عسكري مفوض. ولما كان منظماً عسكرياً ماهراً، تمكن من إعادة تنظيم قوات رئيس عشيرة جلالى إبراهيم حسكي (من تيلو، والمعروف باسم إبراهيم باشا)، ووضع أسس الدولة الكوردية⁽⁷²⁾.

تم تشكيل إدارة مدنية ترأسها إبراهيم باشا. واصر الشوار الصحيفة الكوردية ((أغري)) (اللهيب)، كما كان لهم رأيتهم. كتب المؤلف الأجنبي التقدمي س. هافان متطرقاً إلى حركة الكرد هذه يقول: ((تستأثر هذه الانتفاضة باهتمام خاص من حيث تنظيمها الرفيع، الذي تم التوصل إليه بوحدة المجموعات الكوردية في مؤتمر أغري - داغ. وفي الوقت ذاته أصبحت هذه المنظمة أكثر قرباً من منظمة جماهيرية موحدة))⁽⁷³⁾.

اتسع نطاق منطقة الانتفاضة تدريجياً. وفي هذه الظروف سلكت السلطات التركية، كما فعلت على الدوام، طريق المناورة واقترحت على إحسان نوري إجراء مفاوضات سلمية. في أواسط أيار عام 1928، شكل المجلس التركي لجنة ((مصالحه)) تضم 12 نائباً وعدداً من المسؤولين في الولايات الشرقية. التقت هذه اللجنة مع الوفد الكوردي برئاسة إحسان نوري

(71) صاصوني، الحركة الكوردية القومية...، ص278.

(72) Dersimi، Kurdistan Tarihinde Dersim، 1952، p. 247.

(73) Gavan، Kurdistan: Divided Nation of the Middle East، P. 21.

في بلدة شيخلي - كوبري (في منطقة محايدة تفصل الشوار عن القوات التركية). وأكد أعضاء اللجنة لإحسان نوري بأن الحكومة ستعلن عفواً عاماً عن الشورا وعرضوا عليه منصباً رفيعاً في الدولة، على أن يستسلم الكرد للقوات التركية مقابل ذلك.

رفض الوفد الكوردي اقتراحات لجنة المصالحة. وشدد على أن الشرط الوحيد لوقف النزاع هو اعتراف تركيا بحقوق الكرد القومية، وانتهت المفاوضات دون أن تسفر عن أي نتيجة⁽⁷⁴⁾.

في كانون الثاني عام 1930 نشر إحسان نوري باشا مقالاً في صحيفة ((أغري))، دعا فيه جميع الكرد إلى تقديم المساعدة للشوار بالأسلحة والمؤن⁽⁷⁵⁾. وفي الوقت ذاته نشرت قيادة الانتفاضة (إدارة أارات) نداءً بين الكرد في تركيا والعراق وسوريا، دعتهم فيه إلى الوحدة في النضال من أجل التحرر من الاضطهاد التركي، وقد أرسلت صورة عن النداء إلى عصبة الامم. وجاء فيه: ((أيها الإخوة الكرد، عليكم أن تكونوا جديرين بأمة عظيمة، كيف أنتم، أيها الشعب النبيل، تستطيعون العيش عبيداً، تابعين للأتراك، وقد نالت الامم الأخرى استقلالها... اتحدوا في النضال. لقد بدأنا بتحرير إخواننا من الظلم التركي، لكي نحرر الأراضي، التي هي لنا منذ قرون طويلة))⁽⁷⁶⁾.

في أوائل عام 1930 كانت معظم الولايات الشمالية - الشرقية في ايدي الكرد عملياً. واضطرت حكومة أنقرة لتجنيد قوات عسكرية ومادية وفنية كبيرة لقمع الانتفاضة.

وفي 6 نيسان عام 1930 دحر الشورا في كيري فصيلة تأديبية جهزتها القيادة العسكرية التركية. كما باءت بالفشل محاولة الكماليين في استخدام العشائر الكوردية الاخرى ضد الشوار. وبالمقابل فإن بؤرة الانتفاضة الكوردية في منطقة جبل أارات أخذت بالتوسع، الأمر الذي أثار قلقاً كبيراً لدى حكومة أنقرة. وسلكت الحكومة طريق تعبئة قوات ووسائل كبيرة لإلحاق الهزيمة بالشورا. فقد شرعت القيادة العسكرية التركية في الاستعداد للعمليات القتالية، بعد أن حصلت على تعزيزات. منيت القوات الحكومية بالفشل إثر معارك ضارية استمرت شهراً تقريباً. فقد وقع في الأسر ألفاً عسكرياً، وغنم الكرد 60 رشاشاً و 24 آلية عسكرية، وأسقطوا 12

(74) صاصوني، الحركة الكوردية القومية...، ص281.

(75) صاصوني، الحركة الكوردية القومية...، ص281.

طائرة⁽⁷⁷⁾. كل ذلك أثار قلقاً جدياً لدى السلطات التركية، التي زادت عدد قواتها في منطقة الثورة من 45 ألف رجل إلى 60 ألف رجل⁽⁷⁸⁾.

وفي حزيران تمكنت القطعات الحكومية، وبدعم جوي، من دفع الكرد إلى المناطق الجبلية الوعرة على الحدود الإيرانية - التركية. لكن الكرد من منطقة ماكو الحدودية (إيران)، قدّموا المساعدة للشوار وظهروا في مؤخرة القوات التركية. لقد أرغم الموقف الخطير الناشء، القيادة العسكرية التركية على رفع الحصار عن كيري مؤقتاً، وأرسلت القوات لإخماد بؤرة جديدة لانتفاضة كوردية، التي توسعت دائرتها سريعاً في مناطق باشكاله، وسراي، ووبغريكالا، وارجيش، وباتنوتس، ووان وزيلان وغيرهما من المناطق، التي قدم سكانها حوالي عشرة آلاف مقاتل. ولأجل قمع هذه الانتفاضة، التي تعيد إلى الأذهان، أحداث ثورة عام 1925، أرسلت القيادة العسكرية التركية قطعات عسكرية كبيرة. استمرت العمليات لقمع الانتفاضة شهراً، ولم تنته إلا في أواخر تموز عام 1930. ولم يتمكن الأتراك في بعض المعارك من تحطيم فصائل الشوار، بقدر ما شتتوا قواهم في الجبال. وبدأ تنكيل وحشي ضد الكرد. وكقاعدة عامة، قتل الأتراك جميع الذين اشتبه بهم في المشاركة في الانتفاضة. وحسب إحصائيات السلطات التركية فقد قتل أكثر من ثلاثة آلاف كوردي، ففي وادي زيلان وحده تم قطع رأس 1550 شخصاً وأحرقت 200 قرية في منطقة أرجيش، ولم تسلم قرية واحدة في أراضي باتنوتس، كما صادرت القوات التركية المواشي من الكرد عنوة⁽⁷⁹⁾.

وفي تموز عام 1930، عندما شنت القيادة العسكرية التركية هجوماً واسعاً على منطقة الانتفاضة، اجتازت عدة فصائل كوردية من سوريا والعراق (حوالي ألف مقاتل) الحدود التركية، وتوغلت في منطقتي ماردين ومدياد الجبليتين، وكذلك في وادي سورتش⁽⁸⁰⁾. لكنها لم تتمكن من تخفيف شيء عن وضع الشوار في منطقة أرارات، واضطرت تحت ضغط قوات الكماليين المتفوقة إلى مغادرة هذه الأراضي. بعد أن نكلت القيادة العسكرية التركية بالكرد في

(77) K. August ،Le Pays de Kemal Ataturk ،LPZ. 1938 ،P.30.

(78) Kinnane ،The Kurdis and Kurdistan ،p. 31

(79) فاسيليف، ((أسباب الانتفاضات الكوردية والقوى المحركة لها)). ص 111.

(80) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،1952 ،p. 251.

هذه المناطق، أخذت تحشد قواتها في منطقة كيري، حيث كان هناك ثلاثة آلاف من المقاتلين الكرد.

في الوقت ذاته ظهرت في الصحافة التركية ملاحظات ومقالات، حاولت فيها اتهام إيران بالتغاضي عن الثوار الكرد وبموقف معادٍ لتركيا. وكتبت صحيفة ((حاكميتي ميللي)) شبه الرسمية تقول: ((تتصف الحركة الأخيرة بأنها أثرت ليس من قبل عناصر محلية، بل من عصابات مسلحة خارج حدودنا. والرأي العام التركي لا يستطيع أن يفهم، بأية طريقة جرى على أراضي دولة مجاورة تنظيم عصابات كثيرة بهدف غزو أراضينا، وبأية طريقة تمكنت هذه العصابات، بعد اجتيازها للحدود، من الحفاظ على الاتصال مع منظماتها المركزية))⁽⁸¹⁾.
أمّا صحيفة ((ريبوبليك)) فقد كتبت بلهجة شديدة: ((إذا لم تكن إيران قادرة على تلقين درس للعصابات المسلحة على أراضيها، فلا يحق لها أن ترفض إذا لقي الآخرون هذا الدرس))⁽⁸²⁾.

بيد أن الصحافة التركية عيباً تدمرت من سياسة إيران، فمنذ شهر إيران عام 1930 سمحت الحكومة الإيرانية للقوات التركية بعبور الأراضي الإيرانية والوصول إلى مؤخرة الثوار. وبعد أن تقدمت القطعات التركية على خط بارزكان - بارمكاي - أبييك - دونبات - كيري، قطعت خطوط اتصال الكرد. واستمر هجوم الأتراك على كيري بمساعدة الطيران النشيطة من الخامس من أيلول وحتى الخامس عشر منه عام 1930.

تمكن الكرد من صدّ هجوم القوات التركية في عدد من المعارك. غير أنهم، ونتيجة تفوق الكماليين في العدد والعدة، غادروا كيري، والتجأوا إلى مناطق أارات الجبلية الوعرة. وبعد إخماد بؤرة الانتفاضة هذه نشرت صحيفة ((ميللت)) على صفحاتها صورة تشير إلى قبر في أعلى جبل أغري عليه عمامة كوردية (كولاف) منصوبة على شاهد القبر مكتوب عليه ((إن كوردستان الخيالي (الاسطوري) مدفون هنا))⁽⁸³⁾. لم يعتبر هذه الصورة الكاريكاتورية سوى عن رأي الصحافي التركي، وليس عن وضع الكرد الحقيقي، الذين رغم التنكيل الوحشي، وصلوا نضالهم في سبيل الحقوق القومية.

(81)Hakimiyeti Miliye ، 8/7/1930.

(82) Republique ، 6/7/1930.

(83)E. K. Bedir Khan ،La Question Kurde ،Paris. 1959 ، p. 76.

قضت القوات التركية على عدة مئات من المقاتلين الكرد، بعد أن واصلت سياسة الإبادة الجماعية. كما قضت على العائلات الكوردية، التي وقعت في الأسر دون رحمة أو شفقة بالشيخ والنساء والاطفال.

شددت البرجوازية التركية، في مرحلة الانتفاضة الكوردية، من دعايتها الشوفينية نحو أقليات البلاد القومية. ففي 30 آب عام 1930 أكدّ رئيس الوزراء عصمت باشا، أثناء إلقائه خطاباً بمناسبة افتتاح الخط الحديدي في سيواس، ((أن الامة التركية وحدها تستطيع أن تتقدم بمطالب الحقوق العرقية والجنسية في هذه البلاد، ولا تمتلك أية عناصر أخرى هذا الحق)) (84).

وتحدث وزير العدل محمود عزت بك (أمام ناخبه في أودميش) بصراحة أكثر، حين قال: ((نحن نعيش في تركيا، أكثر دول العالم حرية. إن نائبكم الذي يتحدث لكم بكل صراحة عن آرائه، لم يستطع أن يجد جمهوراً أفضل، ولهذا لن أخفي مشاعري. التركي هو السيد والمالك الوحيد في هذه البلاد، وللأتراك غير الانقياء من حيث الأصل حق واحد: هو أن يكونوا عبيداً وخداماً. فليتذكر هذه الحقيقة الصديق والعدو، ولتعرفها حتى الجبال)) (85).

بهذه الروح الشوفينية كتبت الصحافة التركية أيضاً. ففي 10 آب عام 1930 كتبت صحيفة ((حاكميتي ميللي)) تقول: ((لا يشك أحد في أننا نعتبر مثل هذا المطالب: (حول استقلال كوردستان) من جانب هذا القطيع من الوحوش المفترسة ... دعابة صرفة، فبالنسبة إلى الشعب، الذي لا يزيد قاموسه اللغوي على متتي كلمة ... فإن المنطقة الوحيدة الصالحة للحكم الإداري الذاتي هو وسط افريقيا، أو إحدى صحاريها التي يعيش فيها أشباه القروء وأشباه الناس. لكن آسيا، مهد الحضارات القديمة، لا يمكنها السماح بمثل هذا الادعاءات. وإن كل من يسمح لنفسه أن يرغب في ذلك فإنه يستحق السحق لأجل الأمن العام، علماً أنه هكذا تجري معاملتهم)) (86).

(84)The Manchester Guardian ، 31/8/1930.

(85) المصدر السابق، 1930/9/19.

(86) نشرة صحيفة للشرق الأدنى، العددان 13-14، 1932، ص73.

في الأول من تشرين الثاني عام 1930 أعلن مصطفى كمال، أثناء افتتاح مجلس الامة التركي الكبير، وهو يحلل الوضع الداخلي، أن الأحداث الجارية في شرق تركيا (كان يقصد انتفاضة الكرد) ((هددت استقلالنا))⁽⁸⁷⁾.

وهكذا رأت الأوساط التركية الحاكمة نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه القومية تطاولاً على استقلال تركيا.

كتبت صحيفة ((زرايا فوستوكا)) بتاريخ 20 آذار عام 1931، وهي تستعرض نتائج الإجراءات التأديبية للحكومة التركية، أن القوات التركية دمرت ما لا يقل عن 200 قرية وبلدة كوردية، كما قتلت عدة آلاف من الثوار الكرد. وبلغ عدد الضحايا مع العائلات 10-15 ألف شخص⁽⁸⁸⁾. وحسب إحصائيات لجنة ((خويبون)) فإن الفصائل التركية التأديبية، قد دمرت 660 قرية، واحرقت 15206 دور للسكن⁽⁸⁹⁾.

وفي 22 أيار عام 1932 أصدرت محكمة أظنة حكماً بشأن قضية الثوار، الذين تم القبض عليهم في مناطق أارات. وقد حكم على 30 شخصاً بالإعدام شنقاً، وعلى 58 شخصاً بالسجن لفترات مختلفة.

بينت انتفاضة أارات نسبياً المستوى الرفيع لوعي الكرد السياسي ونضجهم. فهي وإن لم تكن أوسع نطاقاً من ثورة الشيخ سعيد، فلقد كانت، من حيث مستوى نضوجها السياسي وهدفها النهائي الواضح، وهو إقامة جمهورية كوردية، تشغل مقاماً أرفع من الحركات السابقة. لقد تطورت الانتفاضة في أارات تحت شعار جمهورية كوردية مستقلة. وكانت تقودها من الناحيتين السياسية والعسكرية منظمة ((خويبون))، التي كانت تضم المثقفين الكرد (من العسكريين والمدنيين) والرجوازية التجارية، وممثلو الفئة الوطنية من الأعيان الإقطاعيين. وما كان يوحد بين جميع هذه القوى هو الحقد على الأوساط التركية الحاكمة، التي استرشدت بالقومية المتطرفة، ومارست سياسة شوفينية صارمة، وتجاهلت حقوق شعوب تركيا الأخرى وطموحاتهم.

(87) Atatürkün soykev ve demeçleri ،cilt I. Istanbul ، 1945 p. 349.

(88) نشرة صحيفة الشرق الأدنى، العدد 12، 1931، ص14.

(89) المصدر السابق، العددان 13-14، 1932، ص73.

الحركة في كردستان (الجنوبية) العراق (ثورة محمود برزنجي)

تميز النصف الثاني من الثلاثينات بقيام حركات كردية اقليمية ومجزأة ضد الحكم الهاشمي وحامته الإنكليز. وقد استغلت الحكومة الهدوء النسبي لتوطيد مواقعها في كردستان، حيث ضاعفت عدد المراكز البوليسية، والوحدات العسكرية، وإصلاح الطرق. كانت جميع هذه الإجراءات تتوخى أهدافاً عسكرية استراتيجية.

ورغم أن ولاية الموصل قد ضُمَّت إلى الدولة العراقية شريطة أن ((تأخذ الحكومة العراقية بالحسبان خصائص الكرد القومية، فإن الأوساط العراقية الحاكمة لم تنفذ توجيهات عصابة الأمم)) هذه وغيرها من البداية. وأصبح الاستياء الواسع وحركات الكرد موضوعاً لنداء ستة من النواب الكرد إلى رئيس الوزراء مع مذكرة تقريرية حول ماطلة الحكومة في تنفيذ توصيات عصابة الأمم. ((كما تضمنت هذه المذكرة مطالب زيادة اعتمادات حاجات التعليم في المناطق الكردية، وصياغة شكل جهاز اداري موحد للحكم في كردستان العراق، وزيادة الاعتمادات لحاجات كردستان الاجتماعية))⁽⁹⁰⁾.

ولم يكن التوتر الدائم في كردستان الجنوبية ظاهرة متميزة أثناء الحركات الكردية المسلحة فحسب، فقد أرغم استياء الجماهير الكردية الواسع من سياسة الحكم الهاشمي وسلطات الاحتلال البريطانية، حتى أولئك الزعماء الكرد، الذين اتخذوا عادة موقفاً مهادناً من سياسة لندن وبغداد في المسألة الكردية، على القيام بحركات مكشوفة.

وهكذا، ففي أوائل عام 1929 قدم أربعة من النواب الكرد في البرلمان العراقي المطالب التالية إلى رئيس الوزراء والمندوب السامي: 1- إنشاء لواء جديد في الشمال، مع دهوك بصفة جهاز اداري“ 2- رصد 20% من الدخل القومي سنوياً لتطوير المناطق الكردية“ 3- جعل التعليم باللغة الكردية إلزامياً“ 4- سحب القوات الحكومية من كردستان العراق (باستثناء قوات البوليس)“ 5- ضم ممثلين كورديين اثنين إلى عداد الحكومة العراقية“⁽⁹¹⁾.

(90) كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية - التحررية في كردستان العراق...، ص130.

(91) E. Maine ،Iraq from Mandate to Independence ،London ،1935 ،p.136.□

عقد قادة الحركة الكوردية من وقت لآخر الآمال وبسذاجة على الدولة المنتدبة، أي على إنكلترا، مدركين أنهم لا يتمكنون عملياً من نيل الحقوق القومية اعتماداً على قواهم الخاصة ودون مساعدة خارجية. وعلاوة على ذلك رأى الشيخ محمود أن ثمة تناقضات بين مخططات الاستعمار البريطاني والعراق، وأراد استغلال هذه التناقضات لصالحه. إلا أن الأحداث التي جرت بعد معاهدة عام 1930، بينت أن السلطات البريطانية هي التي استغلت الشيخ نفسه. في 30 حزيران عام 1930 جرى التوقيع على المعاهدة الأنكلو - عراقية. عكست هذه المعاهدة وقبل كل شيء مصالح الاستعمار البريطاني، ورأت فيها الأوساط العربية التقديمية وسيلة للحفاظ على السيطرة في الظروف الجديدة. وفي ما يتعلق بالکرد فإنهم أرسلوا، بعد نشر نص المعاهدة، عرائض كثيرة إلى عصابة الأمم. ولأجل انفراج الموقف أرسل مسؤولون عراقيون وإنكليز لإقناع الكرد بصدق وعودهم، التي لم يصدقها أحد.

وبما أن المعاهدة الجديدة أيضاً التزمت الصمت التام حيال مطالب الكرد، فقد قامت في كوردستان موجة من الاحتجاجات ضد استمرار السياسة المعادية للکرد، التي ينتهجها الاستعمار البريطاني وأتباعه العراقيون. وقد جرت في مدن كوردستان المختلفة اجتماعات ومظاهرات أدان المشاركون فيها، وبشدة، مخططات الاستعمار البريطاني والرجعية المحلية. واتخذت الأحداث في السليمانية، طابعاً عاصفاً، بوجه خاص.

في 6 أيلول عام 1930 أعلن معظم سكان السليمانية والمناطق المجاورة مقاطعتهم للانتخابات البرلمانية القادمة بالإجماع. وعقد أمام مقر المتصرف اجتماع تحت شعاري ((يسقط الاستعمار)) و((الحرية لكوردستان))⁽⁹²⁾، تطورت الأحداث سريعاً، وعندما بات واضحاً أن البوليس عاجز عن التغلب على حركات الكرد، أدخلت القوات العسكرية. وراح البوليس والفصائل العسكرية يطلقون النار على السكان الأبرياء، وقتل حوالي 20 شخصاً من الكرد، كما جرح الكثيرون منهم. ودخل اليوم السادس من أيلول في التاريخ باسم ((اليوم الأسود)) (روزا ره ش).

أ. م. ميتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب الانكليزي، موسكو، 1969، ص 210.

(92) كمال مظهر أحمد، الحركة القومية - التحررية في كوردستان العراق ...، ص 147.

ضاعت أحداث السادس من أيلول من حدة الموقف أكثر من ذي قبل، وقرر محمود برزنجي، مستغلاً الوضع الناشئ، رفع راية الكفاح المسلح من جديد، وقدم إلى العراق من منطقة حدودية في إيران.

انتشر نأب الأحداث الدامية في السليمانية انتشار النار في الهشيم، في شتى أرجاء كردستان الجنوبية، وبدأت الحركات العفوية للجماهير الكوردية. لقد بعث نهوض النضال التحرري في كردستان، في لحظة كان الوضع في العراق بالذات يندرج بالخطر، القلق لدى بريطانيا والحكومة العراقية. ودحر المقاتلون الكرد الفصائل التأديبية الأولى للقوات العراقية. استغلت السلطات البريطانية فشل القوات العراقية في صراعها ضد الشوار الكرد ك ((برهان على ضرورة وجود قوات إنكليزية)) بصفتها وسيلة ناجحة لقطع دابر ((الخطر الكوردي)) جلبت غارات القوى الجوية الإنكليزية الكثيفة ويلات جديدة للشعب الكوردي الذي عانى كثيراً.

في 30 تشرين الأول عام 1930 وجه محمود برزنجي والضابط الكوردي الرائد محمود جودت بياناً إلى عصبة الأمم حول الوضع في كردستان الجنوبية، جاء فيه: ((نحن الموقعون أدناه ممثلو الأمة الكوردية في العراق نرجو إطلاع عصبة الأمم على بياننا هذا، حول أننا لسنا قادرين على تحمل تلك الشروط، التي تفرضها علينا الحكومة العربية، إننا نعاني بلا انقطاع من الملاحقات والطغيان، ولا نستطيع ثني أبناء جلدتنا عن عمليات نشيطة ضد المستبدين. باسم الانسانية علينا أن نبيّن للعالم أجمع أن الامة الكوردية العريقة والأبية، وكذلك الأقليات القومية المضطهدة الأخرى في العراق سيتم حمايتها من الإهانات اللاحقة. إننا نأمل أن تحافظ بريطانيا أثناء الأحداث القادمة على حيادها تجاهنا وألاً تقف ضد طموحاتنا العادلة))⁽⁹³⁾.

ولم تفسر النبرة الهادئة تجاه إنكلترا في هذا البيان بحب الشيخ محمود لها أبداً. فقد سعى القادة الكرد بنبرتهم الهادئة إلى التوصل، ولو إلى موقف حيادي لبريطانيا العظمى إزاء المسألة الكوردية. ولكن، بديهياً، أن هذه الآمال لم تكن تستند إلى اساس واقعي. وكما كان دائماً، فإن شكوى الكرد المناضلين في سبيل حقوقهم القومية وطلبهم ظلاً بلا اهتمام. فالدول الاستعمارية الكبرى، التي كانت عصبة الأمم ألعوبة في أيديها بقيت غير مكترثة بمطالب الكرد.

(93) Near East ،15/1/1931.

وفي الوقت ذاته اتخذت الثورة في كردستان الجنوبية طابعاً متواصلًا، فالسلطات العراقية والبريطانية التي لم تكن ترغب طويلاً نشر أي شيء عن الأحداث في كردستان اضطرت في نهاية عام 1930 إلى نشر مواد من ((الجبهة الكوردية))⁽⁹⁴⁾.

في أواخر عام 1930 وأوائل عام 1931، جرى بين الثورا الكرد والقوات الأنكلو - عراقية عدد من المعارك. وواصل الكرد القتال بعد أن تكبدوا خسائر فادحة. في 26 كانون الثاني عام 1931 توجهت القوات العراقية وفصائل من البوليس إلى منطقة خورمال لعرقلة انتشار الانتفاضة. وفي أوائل شباط اصدرت الحكومة العراقية بياناً عن معارك جديدة في كردستان. لم تكن قوات الشيخ محمود قادرة على تحقيق النجاح في الصراع ضد القوات البريطانية التأديبية الكثيرة العدد والمزودة بالعتاد تزويداً جيداً. أكدت الحكومة العراقية الملكية في بياناتها المنشورة بوجه خاص على دور القوات البريطانية المسلحة في إخماد مقاومة الكرد، مشيرة بذلك إلى ضرورة ((التحالف في بريطانيا)). في آذار صدر بيان مذيل بتوقيع الملك فيصل حول الجبهة الكوردية جاء فيه: ((قامت القوات الجوية الإنكليزية في 3 كانون الثاني وحتى السابع عشر منه بتسع جولات استطلاعية فوق مواقع الشيخ محمود الثائرة، ورغم سوء الأحوال الجوية كانت نتائجها جيدة للغاية. في 17 كانون الثاني تم تعيين ضابط بريطاني جديد، قائداً للقوى الجوية البريطانية في كركوك. وقامت هذه الوحدات من سلاح الجو وحتى 21 كانون الثاني بقصف مواقع الثوار))⁽⁹⁵⁾.

لاقت الأحداث في كردستان الجنوبية عطفاً وتأييداً قوياً في أجزاء كردستان الأخرى. فقد قدم الكرد في تركيا وإيران وسوريا في أحيان عدة المساعدة المادية لأشقائهم في العراق. وفي هذا الصدد تستأثر بالاهتمام الانباء المنشورة في الصحف عام 1931. فقد أعلنت الصحافة أن ((الكرد السوريين يستغلون كل مناسبة لتقديم المساعدة إلى اشقائهم، فمنذ فترة قصيرة قرأوا الفاتحة على أرواح الشهداء في الجامع الأموي وبجوار قبر صلاح الدين الأيوبي، وألقوا الكلمات وجمعوا الأموال للكورد، وتوجهوا إلى الثورا بندايات تثير حماسهم))⁽⁹⁶⁾. وتوجهت الحكومة التركية التي استبدت بها القلق من نضال الكرد في العراق بمذكرة خاصة إلى الحكومة العراقية

(94) حوليات الوطن، 1931/1/22.

(95) أراتش، 1931/3/20.

(96) المصدر السابق، 1931/1/27.

((حول عدم الحماية الكافية للحدود)). وأشار فيها إلى أن الكرد العراقيين يعبرون ويقدمون المساعدة إلى أشقائهم في تركيا. وجاء في المذكرة ((أن الكرد في هذه الأثناء يحاولون القيام بأعمال تخريبية لصالح قوات الكرد في منطقة أراتش، والتي حكم الأتراك عليها بالفشل))⁽⁹⁷⁾.

كانت الأوساط التركية الحاكمة قلقة جداً من اتساع نطاق الحركة التحررية الكوردية وطلبت بإلحاح من حكام بغداد ((سحق الكرد قبل حلول الربيع)). كان واضحاً تماماً أن العراق يتخذ تحت ضغط تركي شديد، تدابير استثنائية لنزع السلاح من الفصائل الكوردية في جبال الموصل وقمعها. إلا أن جميع هذه المحاولات كانت عديمة الجدوى⁽⁹⁸⁾. في ربيع وصيف عام 1931 وجه الثوار الكرد ضربات مؤثرة إلى الفصائل التأديبية للقوات العراقية. وفي إحدى المعارك في جبال هورامان تراجع الثوار الكرد باتجاه كردستان إيران، تحت ضغط القوات الأنكلو - عراقية، بعد أن تركوا في ساحة القتال عشرات القتلى. إلا أن الفصائل الإيرانية المسلحة كانت لهم هنا بالمرصاد. كتبت صحيفة طاشناق ((أراتش)) وهي تستشهد بما أعلنته وكالات الأنباء الأجنبية: ((بات واضحاً أن الفصائل المسلحة في إيران والعراق ستتحذ في الأيام القادمة بهدف القضاء على الثوار الكرد))⁽⁹⁹⁾. وبدأت في العراق اعتقالات جماعية شملت المتعاطفين مع الثوار .

في أواخر أيار عام 1931 وصلت أنباء عن اعتقال عدد كبير من الكرد في السليمانية. ويستأثر بالاهتمام خبر مؤده، أنه جرى عدا الكرد، الذين وجهت إليهم تهمة المشاركة في مخططات إقامة دولة كوردية على حساب الأراضي التركية والإيرانية والعراقية، اعتقال عدد من الأرمن والآشوريين لصالحهم بالحركة الكوردية⁽¹⁰⁰⁾. وفي أثناء هذه الأحداث العاصفة علم الشيخ محمود، أن الطريق الوحيد لانسحابه إلى قرية بيران على الحدود الإيرانية، قد سدتها القوات المسلحة الإيرانية. وضاعفت الوحدات العراقية التأديبية من ضغطها على الثوار بعد أن نسقت أعمالها مع القوات الإيرانية المسلحة.

(97) زاريا فوستوكا، 1930/3/2.

(98) أراتش، 1930/4/2.

(99) المصدر السابق، 1931/8/14.

(100) المصدر السابق، 1931/6/14.

لقد تقرر مصير حركة الكرد بقيادة محمود برزنجي. فقد نشرت الصحيفة الإنكليزية ((تايز)) تفاصيل استسلام محمود برزنجي، مشيرة إلى أنه اقترح في اواسط أيار عام 1931 اللقاء بالجانب البريطاني. ووصل الشيخ من إيران إلى بنجوين بإذن خاص، حيث استقبله المتصرف والنقيب البريطاني هولت، الذي كان سكرتير المندوب السامي البريطاني للشؤون الشرق. وكفلا الأمن للشيخ وأفراد أسرته، وسرعان ما وصل الشيخ إلى السليمانية.

كان موقف السكان الكرد من وصول قائد نضالهم التحرري متميزاً. فقد أبدى السكان الحليون تعاطفاً كبيراً مع الشيخ محمود، حيث خرجوا إلى الشوارع، للترحيب به⁽¹⁰¹⁾. وقررت السلطات الأتراكوا - عراقية عزل قائد النضال التحرري بغية تفادي ((اضطرابات جديدة)). فقد أرسلت الشيخ محمود من السليمانية إلى بغداد على متن طائرة برفقة ضابط إنكليزي، ومن ثم إلى مدينة أور في جنوب البلاد. واضطر الشيخ محمود، الزعيم الأسطوري للحركة الكوردية التحررية، للعيش في مدينة سماوة. كتبت صحيفة ((زاريا فوستوكا)) تقول: ((يدل النقل السريع للشيخ محمود من كوردستان على أنه كان يبعث الذعر في نفوس المستعمرين المستبدين، حتى عندما كان رهن الاعتقال. فالاستقبال الذي لاقاه الشيخ محمود من سكان السليمانية هو أفضل شاهد على أن الحقد الدفين على الاستعمار البريطاني والنضال الحازم المعادي للاستعمار يبقى في أفئدة الشعوب التي تسكن العراق))⁽¹⁰²⁾.

وهكذا انتهت الموجة الجديدة للنضال القومي التحرري الكوردي بالإخفاق.

ومن بين الأسباب المؤدية إلى فشل حركة كوردية أخرى، يمكن إبراز ما يلي: 1- المستوى المتدني للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية - السياسية في كوردستان، الذي كان من نتائجه غياب وحدة العمل بين المقاتلين في سبيل التحرر القومي، وغياب قيادة جماعية لنضال الكرد، يعمل وفق برنامج ثوري - ديمقراطي قادر على النهوض باوسع فئات المجتمع الكوردي (في هذا الصدد نعيد إلى الأذهان أن القيادة الكوردية الإقطاعية ورجال الدين لعبوا في بعض الأحيان دوراً معيناً في حسم الصراع ضد قوى الشيخ محمود). 2- التفوق الكبير للقوات الأتراكوا - عراقية على الكرد في العدد والعدة. 3- تدخل تركيا وإيران النشط في الصراع ضد الحركة الكوردية التحررية، هذا التدخل الذي لم يجرم الحركة من تأييد الكرد في هاتين الدولتين وحسب،

(101) تفليسكي ليستوك، 1931/6/2.

(102) زاريا فوستوكا، 1931/6/2.

بل من الاتصالات مع العالم الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تعقيد وضع المقاتلين الكرد الصعب. كتبت صحيفة ((أيرينيك)) وهي تنطرق إلى الاجراءات المعادية للحركة الكردية التي اتخذتها تركيا الكمالية، أن ((انتفاضة الكرد في العراق تخشاها تركيا أكثر من العراق...))⁽¹⁰³⁾. وكتبت صحيفة ((زاريا فوستوكا)) في ذلك الحين معقبة على سياسة الأوساط الإيرانية والعراقية الحاكمة في توحيد جهودها في الحرب ضد النضال الكوردي القومي - التحرري تقول: ((ترتدي ملحمة الشيخ محمود جانباً إرشادياً أيضاً. فقد بينت تعاون السلطات الفارسية المكشوف مع السلطات البريطانية في محاربة حركة معادية للإمبريالية))⁽¹⁰⁴⁾.

ورغم فشل حركات الكرد بقيادة الشيخ محمود، فإنها تركت أثراً عميقاً في كردستان. وساعد النضال التحرري الجماهير الكوردية وإلى حدٍ كبير معرفة أعدائها الحقيقيين، وساهمت في التطور القادم لعملية التوحيد القومي للكورد.

في أعقاب إخماد الحركات الكوردية القومية التحررية في العشرينات وتقوية أنظمة الحكم في البلدان التي اقتسمت كردستان، أخذوا في العراق يمارسون سياسة أكثر شدة. وقد تمسك كل من العراق وبريطانيا بهذا النهج السياسي. وتبين أن جميع ((الضمانات)) بشأن احترام حقوق الأقليات وهم. وما يدل على ذلك هو قيام حركات كوردية تحررية جديدة بعد إلغاء الانتداب الانكليزي.

كما لعب الاستعمار البريطاني دوراً مشيناً في مصير الأقلية الآشورية التي عانت كثيراً، إذ رفضت الحكومة العراقية الواقعة تحت الحماية البريطانية، رفضاً مطلقاً الاعتراف بأية حقوق قومية بالحكم الذاتي للآشوريين. وقد استخدم الإنكليز في البداية الوحدات الآشورية ضد الحركة القومية - التحررية الكوردية والعربية، واعدوا الآشوريين مقابل ذلك بالحكم الذاتي، وحتى بدولة مستقلة. ومن ثم لم يقوموا بتأليب السلطات العراقية ضد السكان الآشوريين وحسب، بل والإقطاعيين الكرد الرجعيين والشيوخ. ولعب الجنرال بكر صدقي وغيره من الإقطاعيين الكرد الرجعيين دوراً مشيناً في مذبح الآشوريين بوجه خاص.

رغم النداءات العديدة إلى عصابة الأمم وإلى حكومتي إنكلترا والعراق، لم يرغب العراق الاعتراف بمار شمعون زعيماً دنيوياً للآشوريين وحسب، بل زعيماً دينياً في العراق أيضاً. واعتباراً

(103) أيرينيك، 1931/2/25.

(104) زاريا فوستوكا، 1931/6/2.

من الثلاثينات راح القادة الآشوريين يربطون مصيرهم أكثر فأكثر بنضال الكرد في سبيل الحقوق القومية – الديمقراطية.

أصبحت منطقة بارزان منذ بداية الثلاثينات إحدى مناطق الحركات الكوردية الكثيرة في سبيل الحقوق القومية. فقد اتصف البارزانيون منذ عهد الإمبراطورية العثمانية بعدم الخضوع، وتمتعوا عملياً بوضع شبه مستقل. لوحظ خلال أعوام 1928-1931 الاستياء الدائم في بارزان. ففي اللحظة التي اخمدت فيها ثورة محمود برزنجي، ارتفعت راية النضال التحرري في بارزان. في آذار عام 1931 بدأت في بارزان والمناطق المتاخمة لها الاضطرابات بين صفوف السكان الكرد، وإثر عدة حملات تأديبية قامت بها السلطات العراقية والبريطانية ضد الكرد في حزيران عام 1931، زار ممثلوا السلطات الإنكليزية منطقة بارزان والتقوا مع قائد الثوار الكرد أحمد بارزاني، واقترحوا عليه باسم الحكومة العراقية وقف الانتفاضة⁽¹⁰⁵⁾. رفض أحمد بارزاني طلب الحكومة وقرر في شهر تموز من العام نفسه مهاجمة القوات الأنكلوا – عراقية.

كما وقف الإقطاعي الكوردي الشيخ رشيد برادوست وبتحريض من عملاء الإنكليز ضد قوات أحمد بارزاني، وتوجهت إلى منطقة بارزان وحدات كبيرة من القوات العراقية المسلحة، والقوى الجوية الإنكليزية. ولم تجلب عدة معارك دامية النجاح لهذه القوات. فالثوار، الذين استخدموا ومهارة أساليب حرب الانصار، ودمروا كتيبة من الجيش العراقي وكما نوه لونغريغ، فإن فصيلة من الجيش العراقي، التي وصلت إلى منطقة بارزان نفسها قد ((منيت بالفشل، ونجت عملياً من الدمار التام بفضل تدخل الطيران الحربي))⁽¹⁰⁶⁾.

نكلت القوى الجوية البريطانية بالكرد بشدة، دون رأفة بالنساء والأطفال والشيوخ. فقد تعرضت ((منطقة عمليات الشيخ أحمد بارزاني لقصف شديد مع استخدام القنابل الموقوتة، وقضت حتى على المشية من الجو))⁽¹⁰⁷⁾. إن الهدوء الذي خيم خلال فصل الشتاء، انتهى في ربيع عام 1932، واستؤنفت العمليات العسكرية وبشدة بين حملات الحكومة التأديبية والإنكليز من جهة، والكرد من جهة أخرى.

(105) الأرشيف الحكومي المركزي لشورة اكتوبر.

(106) S. H. Longrigg، Iraq، 1900 to 1950. A Political، Social and economic History، London، 1953. p. 196.

(107) المصدر السابق، ص79.

لم تتمكن بطولة المناضلين الكرد، ولا إخلاصهم لقضية التحرر القومي، من ضمان النجاح في نضالهم العادل، فقد اندلعت الانتفاضة التي قادها أحمد ومصطفى البارزاني في تلك الفترة، عندما منيت حركة محمود برزنجي بالفشل. وكانت هذه الانتفاضات تحمل طابعاً محلياً. وقدمت القوات الجوية البريطانية، وكذلك السلطات التركية المساعدة للقوات العراقية، في عملياتها ضد الكرد. لقد قاتل الكرد قتالاً مستميتاً، وضربوا أمثلة في البطولة والإقدام، لكن قوى الطرفين المتصارعين لم تكن متكافئة، وأدى تدخل الطيران الحربي الإنكليزي في القتال إلى تغيير ميزان القوى لصالح القوات العراقية. وكما أعلن مراسل مجلة فرنسية في بغداد في أيار عام 1933، تمكن عشرة آلاف من الجنود العراقيين والبوليس من قهر أحمد بارزاني، فقط بفضل مساعدة الطيران البريطاني⁽¹⁰⁸⁾. شارك الأتراك بنشاط في الصراع ضد الكورد في المرحلة النهائية. وجاء في بيان رسمي لوزارة المستعمرات البريطانية والمنشور في حزيران عام 1932 أن ((الشيخ أحمد قد سلم نفسه في 22 حزيران للقوات التركية المقاومة مع قواته في بلاد ما بين النهرين⁽¹⁰⁹⁾). وفي تركيا، بعد عدة أيام من ((المجاملات)) مع أحمد بارزاني جرى اعتقاله مع أكثر من مائة شخص من أنصاره. وحسب شهادة يوسف مالك، أعدم شنقاً مائة شخص من رفاق أحمد بارزاني دون محاكمة أو تحقيق وقد تم تنفيذ هذه الإجراء الوحشي، الذي قامت به السلطات التركية ضد المناضلين الكرد في سبيل الحقوق القومية ((بناءً على أن، هؤلاء، وكأنهم، قد ارتكبوا ((ذات يوم، قبل 18 عاماً جرائم في العراق، الذي كان يعتبر آنذاك جزءاً من الإمبراطورية العثمانية))⁽¹¹⁰⁾.

بدأت الاشتباكات بين الكرد والقوات العراقية المسلحة، بعد أن صدق الكرد بيان العفو، الذي أصدرته الحكومة، وأخذوا بالعودة من تركيا إلى ديارهم، لكن البوليس العراقي ألقى القبض على قادتهم غيلةً على الحدود. وشنوا معارك حرب العصابات بعد أن ذهبوا إلى الجبال، لكن تم تقويض قوى الكرد. فالقاتلون الكرد، الذين شددت القوات العراقية المسلحة، والقوات الجوية البريطانية ضغطها عليهم، وفي طوق معادٍ من قبل الدول التي قسمت بلادهم،

(108) غ. ي. ميرسكي، العراق في زمن الشغب، موسكو، 1961، ص79.

(109) أراتش، 1932/8/17.

(110) يوسف مالك، كوردستان، أو بلاد الكورد، بيروت، 1945، ص23.

لم يعتمدوا إلا على أنفسهم في النضال في سبيل حقوقهم القومية. وبعد معارك عنيفة، اضطرت فصائل الشوار الكرد بقيادة مصطفى البارزاني وشقيقه محمد صديق إلى الاستسلام⁽¹¹¹⁾. لعبت تركيا دوراً نشيطاً أكثر فأكثر في قمع حركات الكرد التحررية. ورغم أن الكماليين لم يكونوا معنيين باستقرار الوضع الداخلي في العراق، فإنهم بعد قيام حركات تحررية قوية في العشرينات والثلاثينات قد تحالفوا سريعاً مع النظام العراقي للقيام بعمليات مشتركة ضد الكرد، لكن الجميع تقريباً كانوا متفقون في الرأي حول أن العامل الحاسم في القضاء على الانتفاضات الكردية في العراق خلال المرحلة المشار إليها، كان سلاح الجو البريطاني. ويستأثر بالاهتمام، الرأي الذي عبرت عنه صحيفة ((أراتش)) الطاشناقية والمالية للإنكليز حين كتبت تقول: ((أخذت الانتفاضات الكردية على الأغلب بفضل تدخل القوات البريطانية (سلاح الجو). وإلا لم يكن إخضاع الشيخ محمود من السليمانية، شأنه في ذلك شأن الشيخ أحمد بارزاني خاصة، صعباً وحسب، بل كانا يتمكنان من سحق مقاومة القوات العربية وتعريض بغداد نفسها للخطر))⁽¹¹²⁾. وحسب ما اعلنته تلك الصحيفة قام الإنكليز في أثناء إجماد انتفاضة الكرد بقيادة أحمد بارزاني، بإرسال قطع عسكرية جديدة من سلاح الجو من مصر إلى العراق⁽¹¹³⁾.

كانت وحشية السلطات البريطانية الاستعمارية تجاه حركات الكرد، ونفاقها وريائها مصدر كارثة حقيقية على الشعب الكوردي المضطهد.

أدت الضربات التي وجهها الاستعمار البريطاني والأوساط الحاكمة في تركيا، والعراق، وإيران للحركة الكردية، إلى أنه لم يكن لديها ذلك المدى الواسع للنشاط كما سبق، عندما بدأت موجة الحركات الفلاحية في أواسط الثلاثينات ضد الحكومة. وهذا ما أفسح المجال أمام الحكومة للتغلب وبسهولة على الحركات المعادية للحكومة والإقطاعية في مناطق البلاد الوسطى والجنوبية.

وفي أعقاب انضمام العراق إلى عصبة الأمم (6 تشرين الأول عام 1932) عبر الملك فيصل في بيان رسمي ((عن شكره لبريطانيا العظمى على الدعم الذي قدمته))، ومن الملاحظ

(111) زاريا فوستوكا، 1933/7/12.

(112) أراتش، 1932/7/7.

(113) المصدر السابق، 1932/7/7.

أنه لم يجر الآن أي حديث عن القضية الكوردية. والعرائض، التي قدمها الكرد والآشوريون عام 1932 إلى لجنة الانتداب لعصبة الامم بشأن احترام حقوقهم القومية، تم تجاهلها. نال العراق شكلياً الاستقلال التام بعد انضمامه إلى عصبة الامم. إلا أن هذا الاستقلال كان وهمياً، إذ لم تطرأ تغييرات جوهرية على وضع البلاد. فما زالت بريطانيا تتمتع بجميع الحقوق السابقة في العراق. كتبت صحيفة ((ديلي هيرالد)): ((لا بد من إدراك أننا سنبقى في العراق من وجهة نظر عسكرية، فقد أنتهى الانتداب، لكن توجد معاهدة بدلاً منه (معاهدة 1930) والعراق ينضم إلى عصبة الامم، غير أن بريطانيا لن تنسحب من العراق))⁽¹¹⁴⁾. كما كتبت الصحيفة علانية أن على القوات الجوية البريطانية في العراق تحمل مسؤولية ((تهديئة العشائر المتمردة)).

وحتى أواسط الثلاثينات لم يلاحظ قيام حركات كوردية تحررية هامة، لكن جرت في كل مكان تقريباً حركات قومية تحررية اتسمت بطابع محلي، التي، مع ذلك، لعبت دوراً هاماً في النضال المشترك ضد الملكية والاستعمار. في صيف عام 1934 جرت حركة مسلحة للفلاحين الكرد في المناطق الحدودية المتاخمة لإيران. وقمعت الحكومة العراقية هذه الحركة بحوشية، وأرسلت ((بصورة عاجلة فصائل مسلحة إلى إيران)) لملاحقة الكرد⁽¹¹⁵⁾ بعد ذلك رفع البارزانيون راية النضال، عندما قام خليل خوشفي ((المناضل الجسور في سبيل حرية الشعب الكوردي)) بتشكيل عدة فصائل مسلحة، وهاجم مراكز البوليس، وطرد ممثلي السلطات والبوليس من منطقة بارزان⁽¹¹⁶⁾. طالب الثوار بالحكم الذاتي لكوردستان الجنوبية. في هذه المرة وجدت الحكومة العراقية نفسها عاجزة عن القيام بمهمة تحطيم الكرد لوحدها. جرت المفاوضات العراقية - التركية، التي أسفرت عن مشاركة الفصائل التركية المسلحة في الصراع ضد الكرد. تقدمت القوات التركية - العراقية المشتركة نحو مواقع الثوار، وقد تم القضاء على القوات الكوردية الأساسية منذ كانون الأول عام 1935، كما جرى آنذاك أسر وإعدام 12 شخصاً من قادة الانتفاضة. ولكن لم تحمد انتفاضة الكرد بصورة نهائية إلا في ربيع عام 1936، وبعد ثمانية أشهر

(114) ي. بيلياكيفتش، ((حركة الوطنية - التحررية في العراق والاستعمار البريطاني)) (الشرق الثوري، العدد 9-10، 193، ص443.

(115) أراتش، 1934/9/18.

(116) ميرسكي، العراق في زمن الشعب...، ص92.

من النضال البطولي. وقع خليل خوشفي في الأسر ونفذ فيه حكم الاعدام رمياً بالرصاص في آذار عام 1936⁽¹¹⁷⁾.

وفي الوقت الذي كانت الانتفاضة قائمة في بارزان، رفع الكرد - الإيزيديون راية النضال القومي في سنجار، وقد قاد الانتفاضة داود الداود، ورغم قلة عدد الثوار، والتسليح السيء، فإنهم قاوموا ببسالة هجمات القوات الحكومية العراقية التأديبية. إلا أن القوى كانت غير متكافئة مطلقاً. وفي كانون الأول عام 1935 مُني الثوار بالفشل إثر معركة حاسمة تاركين خلفهم 100 قتيل في ساحة المعركة. وكما تصرفت على الدوام، فإن حكومة العراق نكلت تنكيلاً شديداً بالكرد المقاتلين في سبيل التحرر القومي. فقد أعدمت خمسة من قادة الانتفاضة، وحكمت على 378 من المقاتلين النشطاء بالاشغال الشاقة أو زجت بهم في السجون⁽¹¹⁸⁾. أما داود فقد فر الى سوريا، كما نفذت أحكام الاعدام بالمشاركين في الانتفاضة في بغداد. ولم يجري إعدام الكرد الايزيديين، وحسب، بل والآشوريين أيضاً. وقد نفذت جميع أحكام الإعدام فوراً⁽¹¹⁹⁾.

إن أحد الأسباب الرئيسية لفشل الحركات الكوردية التحررية هو أنها كانت مجزأة، الأمر الذي أفسح المجال أمام القوات الحكومية للتخلص منها بسهولة، نسبياً. بعد عام 1936 وحتى انتفاضة البارازانيين عام 1943 لم تجر في كوردستان العراق حركات تحررية واسعة النطاق. لكن الاشتباكات المحلية مع ممثلي السلطات والقوات الحكومية كانت متواصلة. ولم يكن ينبغي اعتبار الوضع مستقراً في كوردستان العراق أبداً. وقد قدمت القوى القومية الديمقراطية في كوردستان الجنوبية مساعدة ودعمًا كبيرين للحركات التحررية في كوردستان تركيا.

(117) المصدر السابق، ص93.

(118) المصدر السابق، ص92.

(119) زاريا فوستوكا، 1936/3/14.

انتفاضة ديرسم (1936-1938)

في أواسط الثلاثينات قررت الحكومة التركية الشروع في إخضاع عشائر ديرسم شبه المستقلة إخضاعاً تاماً. ولهذا الغرض أخذت تضع ((قاعدة ايديولوجية)) في ظل إجراءات بوليسية. فقد أعلن ((العلماء)) والصحفيون الأتراك، أن كورد زازا في ديرسم هم أتراك انتقلوا من السهول إلى الجبال وسكنوا فيها، والذين رغم أنهم تخلفوا عن الأتراك الآخرين في التطور الحضاري، فهم مع ذلك، ((يرغبون بشدة الاتحاد مع وطنهم)). وبهذا الصدد يستأثر بالاهتمام ما جاء في بند ((الكرد)) المنشور في الموسوعة التركية: ((تتحدث أكثرية كورد تركيا باللغة التركية، ويعيشون كالأتراك، نحن الأتراك لا نعتبرهم ينتمون إلى أمة أخرى))⁽¹²⁰⁾. تلك هي الرواية الرسمية عن أصل الكورد.

باقتراح من مصطفى كمال أتاتورك تم إدراج مسألة ديرسم في جدول أعمال مجلس الأمة التركي الكبير. كانت الاجتماعات مغلقة، وحسب المعلومات التي تسربت إلى صفحات الجرائد التركية، يمكن الافتراض بأنه بحث في هذه الاجتماعات خطة ((تهدئة)) ديرسم.

جرى تحويل ديرسم إلى ولاية ذات تنظيم خاص، وتغيير اسمها إلى تونجيلي⁽¹²¹⁾. في 6 حزيران، عام 1936 سُكّلت منطقة ((دائرة التفتيش الرابعة العامة))، التي ضمت ولايات إيليازيغ، وتونجيلي، وبينغول⁽¹²²⁾، أي جميع أراضي ديرسم سابقاً. وشكلت في هذه المنطقة إدارة خاصة بقيادة الجنرال البدوغان المفتش العام، وتم إحداث فروع خاصة تابعة لدائرة التفتيش العامة في إيليازيغ وهي: فرع المستشارين العسكريين، ومجموعات الاستخبارات، ومجموعة خاصة لضباط الأركان العامة، والمحكمة العسكرية والرئيس وعضوان اثنان والسكرتارية، والفرعان المالي والقضائي.

أصدر الجنرال عبدالله البدوغان أمراً بفرض الحصار على ولايات تونجيلي، وإيليازيغ وبينغول، وطلب من الكرد تسليم 20 ألف بندقية وإلا يناهمل عقوبة شديدة⁽¹²³⁾.

(120) Hayat Ansiklopedisi. Cilt. Istanbul ،1932. p. 2966.

(121) Dustur ،17 (1936). Cilt 19 (1938) ،28 (1947). Ankara p. 165-182.

(122)Güney Dogu. Birici Mufetislik Bolgesi ،Istanbul ،1939 ،p. 66.

(123) Dersimi ،Kurdistan Tatihinf Dersim. P.270.

أرسل زعيم كورد ديرسم سيد رضا رسالة إلى البدوغان طلب فيها من الحكومة إلغاء القانون الجديد حول ديرسم والاعتراف بحقوق سكانها⁽¹²⁴⁾.

ورداً على ذلك أرسل الجنرال البدوغان فرقة من المشاة وفوجاً من المهندسة ضد سكان ديرسم وكانت تدعم القوات 10 طائرات من سلاح الجو التركي، كانت تقوم يومياً بالتحليق فوق ديرسم. ومع حلول فصل الشتاء عام 1936، اضطرت القيادة التركية إلى وقف عملياتها بسبب الأمطار الغزيرة والبرد القارس، ومن ثم انسددا الطرق بالثلوج.

في أوائل عام 1937 أرسل سيد رضا نجله برا ابراهيم إلى قيادة الجنرال البدوغان⁽¹²⁵⁾. إلا أن الضابط التركي شوكت، استدرج برا ابراهيم بالحيلة إلى قرية دشت بأمر من القيادة العسكرية التركية، وهناك قتل بوحشية. عندئذ توجه سيد رضا بنداء إلى زعماء العشائر الكوردية يدعوهم فيه إلى توحيد القوى للقيام بمركات مشتركة ضد القوات التركية واستجاب لدعوته رؤساء عشائر حسنان، يوسفان وبعض العشائر الأخرى. وأخذت الأراضي، التي اندلعت الانتفاضة فيها، تتسع بسرعة كبيرة. وشن جيش الشوار، الذي بلغ تعددها حوالي 30 ألف مقاتل، هجوماً ضد القطعات التركية، ودمر الجسور والطرق وخطوط التلغراف. وجهت القيادة العسكرية فيلقاً من الجيش ضد الكرد. وسافر رئيس الوزراء عصمت آينونو ووزير الداخلية شكري كايا إلى منطقة العمليات العسكرية.

أصدرت القيادة التركية أمراً بحرق الغابات المحيطة بديرسم لإرغام الشوار الكرد على الخروج من الملاجئ الجبلية. واضطر الشوار إلى مغادرة جبال ديرسم والتوجه نحو حدود العراق. وبعد أن اكتشفت الاستخبارات التركية موقع فصيلة سيد رضا في منطقة أوزون - ميشي، وجهت القوات والمدفعية والطيران إلى ذلك الموقع. وجرت في منطقة قوزلجة معركة بين القوات التركية والكوردية. وقد جرح سيد رضا في هذه المعركة، وتكبدت فصيلة الكرد خسائر كبيرة.

حل خريف عام 1937، وبدأت الثلوج التي أعاقت عمليات القوات التركية تتساقط في الجبال، وأرسل الجنرال البدوغان رسالة إلى سيد طه وافق فيها باسم قيادته على إجراء المفاوضات واقترح وقف إطلاق النار. وصل سيد رضا إلى ارزنجان لإجراء المفاوضات، بعد أن صدق أقوال البدوغان، لكنه اعتقل على الفور (5 أيلول عام 1937) وقدم للمحاكمة. وأعلن

(124) المصدر السابق، ص167.

(125) المصدر السابق، ص272.

سيد رضا في المحكمة أنه ناضل في سبيل استقلال الكرد، ولم تكن أهداف له أخرى سوى الحرية ومصالح الأمة العليا.

في 10 تشرين الثاني عام 1937 اصدرت المحكمة العسكرية في إيليازيغ حكماً في قضية الشوار الكرد. وقد حكم على قائد الشوار وأحد عشر من أنصاره بالإعدام شنقاً. وفي 18 تشرين الثاني عام 1937 نفذ حكم الإعدام بكل من سيد رضا ونجله الأصغر ريسك حسين، ورئيس عشيرة يوسفان قنبر آغا، ورئيس عشيرة قريشان سيد حسين آغا، وغيرهم ممن اعدموا في إيليازيغ. وقبل تنفيذ حكم الإعدام هتف سيد رضا وبلغة عشيرة زازا: ((بلغت من العمر 75 عاماً وسأعدم الآن وأكون في صف واحد مع شهداء النضال في سبيل كوردستان! لقد خسرت ديرسم، إلا أن الكرد وكوردستان سوف يعيشان، وسيثأر الشباب الكوردي! الحزي والعار للطغاة...))⁽¹²⁶⁾.

وهكذا، ورغم مقاومة الكرد المستميتة، فقد قمعت الانتفاضة، وشرعت السلطات تنكل بسكان ديرسم تنكيلاً دموياً.

كتب العقيد الفينستون في مقال ((المسألة الكوردية)): ((قام الأتراك بعمليات ضد المتمردين بعد أن حشدوا قوات كبيرة في أيار عام 1937 ... وأبلغ وزير الداخلية جلال بك الحكومة بأن القضية الكوردية لا وجود لها بعد اليوم. وقال: إن الاشقياء جرى تلقيحهم بلقاح الحضارة عن طريق القوة... ذلكم هو الموقف الرسمي إلى يومنا هذا. والكرد في تركيا يسمون رسمياً بأترك الجبال))⁽¹²⁷⁾.

كتب الوطنيون الكرد، الذين هاجروا إلى الخارج إلى عصبة الأمم ومثلي الدول الكبرى عن سياسة الإبادة الجماعية التي تمارسها السلطات التركية ضد الكرد. فقد عرض الشوار الكرد المهجرين، في نداء إلى مثلي الدول الكبرى في الشرق الأدنى، والأمين العام لعصبة الأمم (بتاريخ 20 تشرين الثاني عام 1937) وبإسهاب كل عسف السلطات التركية ووحشيتها في كوردستان⁽¹²⁸⁾. وجاء في النداء أن الكرد من حيث الجنس واللغة والتاريخ والثقافة يختلفون

(126) المصدر السابق، ص 283، 289، 290.

(127) International Affairde ، p. 96-97; The Massacres of Kurds in Turkey ، Cairo ، 1928 ، P. 63.

(128) Dersimi ، Kurdistan Tarihinde Dersim ، p. 26-299.

عن الأتراك. فقد سكن الكرد في هذه الأراضي قبلهم بقرون كثيرة، ولهم ثقافة أصيلة. تنتهج الحكومة التركية، بذريعة تطوير هذه المناطق، سياسة منافقة على مرأى من العالم كله وسمعه. وأشار في الوثيقة إلى أن السكان الكرد يتعرضون لأضطهاد وحشي وللتصفية الجسدية، وتتعرض القرى الكوردية لقصف الطيران والمدفعية، وأغلقت جميع المدارس الكوردية، وحُظر التحدث والكتابة وإصدارالمجلات والصحف باللغة الكوردية. بقي نداء الكرد في تركيا إلى عصبة الأمم والدول الكبرى دون ردّ.

أثارت القضية الكوردية قلقاً متزايداً لدى الأوساط الحاكمة في البلدان التي يعيش فيها الكرد. وراحت حكومات تركيا، وإيران والعراق تتخذ تدابير مشتركة ضد ((الخطر الكوردي)) ففي تموز عام 1937 تم التوقيع على حلف سعد آباد، الذي أعطى شكلاً نهائياً لإنشاء ما يسمى بدول الائتلاف الشرق أوسطية، التي أصبحت أداة للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وتحولت تركيا، التي لعبت دوراً قيادياً في هذا الائتلاف، نصيراً للنفوذ الإنكليزي في الشرق الأوسط⁽¹²⁹⁾.

قضى حلف سعد آباد بقيام الدول الكبرى الموقعة عليه بالأعمال المشتركة ضد الحركات الانفصالية، وبالتالي ضد الحركة الكوردية. وجاء في المادة السابعة من هذا الحلف ما يلي: ((يلتزم كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة باتخاذ الإجراءات كل ضمن دائرة نفوذه ضد قيام أو نشاطات العصابات المسلحة والجمعيات والمنظمات، التي تحاول تقويض المؤسسات القائمة، وتهدد النظام والأمن في أية منطقة أو على أراضي الطرف الآخر المتعاقدة))⁽¹³⁰⁾. بعد أن كلفت الأوساط التركية الحاكمة لنفسها تأييد حكام إيران والعراق شرعت في ((استكمال)) العملية التي بدأتها ضد كورد ديرسم.

في أعقاب إعدام سيد رضا في ربيع عام 1937 أعلن رئيس الحكومة التركية عصمت اينونو أنه ((تمت تصفية مسألة ديرسم، لقد خرجنا من المصاعب المتعلقة بديرسم، وطهرنا منطقة ديرسم بالقطعات العسكرية))⁽¹³¹⁾. ولكن بعد مرور بعض الوقت، كتب الصحفي التركي المعروف يونس نادي في حزيران عام 1938، أن الحكومة التركية ((سوف تنشغل بمسألة ديرسم من جديد،

(129) أ. ف. ميللر، دراسات في تاريخ تركيا المعاصر. موسكو - لينينغراد، 1948. ص 184.

(130) Ankara، p. 300-302. (1947). 28، (1938) Cilt 19، (1936) 17، Dustur (130)

(131) Dersimi Kurdistan tarihinde Dersim، P. 306.

وستجري هناك عمليات عسكرية⁽¹³²⁾. وتبين أنه لم يتم قهر ديرسم بعد، وأن الكرد يواصلون المقاومة، بعد أن اختفوا في المناطق الجبلية الوعرة. وهذا ما يؤكد خطاب رئيس الوزراء جلال بيار في اجتماع مجلس الأمة التركي الكبير في تموز عام 1938 حين قال: إن من بين المواضيع الداخلية لهذا العام التي تستأثر باهتمامكم هو موضوع ديرسم... ففي هذا العام، وحسب برنامجنا، ينبغي مواصلة العمليات العسكرية. وبالمقارنة مع العام الماضي فقد تمركزت هناك الآن (أي في منطقة ديرسم) قواتنا أكثر من السابق. إن سبب تنفيذ هذا البرنامج في ديرسم هو ضرورة الانتهاء من مسألة ديرسم بشكل حازم⁽¹³³⁾.

في آب عام 1938، وطبقاً لحلف سعد آباد، أجرت الحكومة التركية مشاورات مع حكومتي العراق وإيران بشأن القيام بأعمال مشتركة ضد الكرد، لعدم إفساح المجال أمام إمكانية توسيع انتشار الحركة القومية – التحررية الكوردية في المناطق الحدودية لهذه الدول الثلاث.

بدأت السلطات التركية بتنكيل وحشي ضد سكان ديرسم، بعد أن حصلت على تأييد الأوساط الحاكمة في إيران والعراق. فالقوات التركية التي كانت متفوقة في العدد والعدة لم ترحم أحداً. وبلغت وحشية هذه القوات مبلغاً فظيماً، لدرجة أن توفيق باشا قائد فيلق أضرورم تخلى عن منصبه واستدعي إلى أنقرة.

في أيلول – تشرين الأول عام 1938 تم تحطيم مقاومة سكان ديرسم، وأسفرت المعارك الطاحنة عن قتل الآلاف من الكرد.

لقد خاض الشعب الكوردي على امتداد عشرات السنين كفاحاً مسلحاً ضد الأتراك المضطهدين، في سبيل الاعتراف بحقوقه القومية وتحقيق المساواة في مجالات الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية، إلا أن الكرد مُنوا بالفشل على الدوام نتيجة الظروف الناشئة وإثر صراع مكشوف غير متكافئ. وأدى قمع الانتفاضات الكثيرة بوحشية إلى انهيار اقتصاد الولايات الشرقية في تركيا، وأُنهكت القوى الكوردية إلى درجة كبيرة، كما أدى الاضطهاد الوحشي إلى استشهاد الشخصيات الكوردية البارزة، والآلاف من الكرد العزل. وظلت القضية الكوردية في تركيا دون حل.

(132) Cumhuriyet .Istanbul. 30/6/1938.

(133) المصدر السابق، 1938/7/31.

يبين تحليل أسباب حركة الكرد التحررية أنه كان لدى الفئات الاجتماعية المختلفة في كردستان الأساس لأن تكون غير راضية عن وضعها. وتميزت الانتفاضات الكردية في العشرينات والثلاثينات بمجاهيريتها، وشارك فيها معظم فئات المجتمع الكردي، التي كان يوحدتها الحقد المشترك ضد الظلم القومي للأمم السائدة. جرى تأويل مجاهيرية هذه الانتفاضات بمشاركة مجاهير الفلاحين ومربي الماشية فيها. وكان الفلاحون الكرد القوى الأساسية المحركة لحركة الكرد التحررية. وهذا مفهوم، لأن أساس المسألة الكردية هي البلدان التي يعيش فيها الكرد، وجوهرها الداخلي هو المسألة الفلاحية. تؤلف طبقة الفلاحين جيشاً كبيراً، لا يمكن أن تقوم من دونه قائمة لحركة كردية قومية وقوية.

إلا أن زعامة الانتفاضة كانت بصورة رئيسة من القيادة الكردية - الإقطاعية، والتجار والشيوخ، ورؤساء العشائر وتجار الماشية - ممثلي الطبقة البورجوازية التجارية الناشئة - . وفي الوقت ذاته برزت الفئة الكردية المثقفة التي كانت ملهمة للحركة القومية التحررية وائديويوجيتها، وكانت هذه الفئة تتألف من: الضباط الكرد في الجيوش التركية والعراقية والإيرانية، والأطباء، والمحامين، والطلاب وغيرهم. وبهذا يمكن تفسير مهام الحركة الكردية التحررية التي طالب قادتها في العشرينات والثلاثينات وبصورة أساسية بالاعتراف بمقوق الكرد القومية، ومنح الكرد حق الثقافة الذاتية (المدارس الكردية وبنشر الصحف والمجلات باللغة الكردية وغيرها)، وحق التطور الطبيعي في ظل احترام أراضي الدولة المعنية ووحدتها⁽¹³⁴⁾، وإلى جانب ذلك يجب الإشارة إلى أنه استخدمت في هذه الفترة، وعلى نطاق واسع، الشعارات القومية لاستقلال كردستان⁽¹³⁵⁾.

والواقع أن الدول الاستعمارية الكبرى حاولت استغلال الانتفاضات، التي قادها بصورة أساسية الشيوخ والأغوات وزعماء العشائر، لأغراضها، وقد تحقق النفوذ الاستعماري، كقاعدة عامة، من خلال عدد معين من الشيوخ، وزعماء العشائر البارزين تحديداً. ومع تطور النضال الكردي التحرري أخذت البورجوازية الكردية التجارية والفئة المثقفة تكتسبان فيه وزناً أكبر.

(134) Bedir Khan ،La Question Kurde ،p. 11-12.

(135) Besikci ،Dogu Anadolunun duzeni ،2 baski ،Istanbul ،1970 ،p. 212.

إلا أن نتيجة سيادة العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية في المجتمع الكوردي، والاضطهاد العسكري - السياسي والضرائبي من جانب السلطات المركزية استمرت الجماهير الكوردية الواسعة، في مسيرتها خلف الزعماء والشيخوخ، الذين أظهروا أنفسهم بمظهر ((المدافعين)) الوحيدين عن الكرد ضد الظلم القومي. وقد أدى هذا السبب، وإلى حد ما، إلى تأخير فز الكرد الاجتماعي وكبحهم، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على الحركة التحررية في كوردستان.

كما انعكس سلباً على حركة الكرد القومية غياب منظمات سياسية لها تركيب وبرنامج عمل واضح. ومع أن المنظمات مثل ((جمعية تعالي كوردستان))، ومنظمة ((أزادي)) و((خويبون)) وغيرها من المنظمات الكوردية السياسية قد ضمت في صفوفها في ذلك العهد الناس التقدميين من الشخصيات الاجتماعية والسياسية للشعب الكوردي، لكنها كانت ضعيفة الإعداد تنظيمياً وایدولوجياً ونظرياً. وقد عبرت هذه المنظمات، كقاعدة عامة، عن ایدولوجية الإقطاعية الكوردية. وفي أفضل حال عن ایدولوجية البروجوازية الكوردية الناشئة. ولم يكن لكثير من المنظمات والجمعيات الكوردية برنامج محدد، ولهذا عملت بصورة عفوية. أما تلك التي، كان لها برامجها، فلم تأخذ بالحسبان دائماً الظروف التاريخية الملموسة، وميزان القوى الطبقية والسياسية في إيران والعراق وتركيا وفي الشرق الأوسط عامة.

لم يتمكن القادة الكرد، الذين كان بينهم وطنيون حقيقيون، وهبوا حياتهم لقضية تحرير شعبهم من إيجاد أكثر الوسائل واقعية لحل القضية الكوردية القومية. فلم تطرح المنظمات الكوردية السياسية في المرحلة المدروسة شعاراً واحداً معادياً للاستعمار، ولم تتمكن من إقامة علاقات مع القوى التقدمية للشعوب الأخرى في المنطقة.

كانت الحركة الكوردية في العشرينات والثلاثينات، التي كانت تقودها، بصورة أساسية، قيادة إقطاعية، محكوم عليها موضوعياً بالفشل. ولم يتمكن النضال التحرري الذي جرى على تلك القاعدة الاجتماعية - في ظل تلك القيادة لحركة الثورة، وفي ذلك الوضع الدولي - من تحقيق أهدافه في نيل الاستقلال القومي للشعب الكوردي. فالجماهير الشعبية، التي شاركت في الانتفاضات لم تكن لديها تصورات واضحة عن أهدافها ومهامها، أما قادة الانتفاضات

الكوردية فلم يكونوا قادرين على رفع شعارات ملموسة تستجيب للطموحات القومية لجماهير الشعب الكوردي الواسعة⁽¹³⁶⁾.

أدى الجوهر الإقطاعي - البورجوازي القومي لحكومات إيران والعراق وتركيا إلى استبعاد إمكانية حل المسألة الكوردية كقضية اجتماعية - وطنية وعرقية. وفي الوقت ذاته، فإن حكومات هذه الدول، التي استخدمت وبصورة أساسية التدابير القمعية، بحثت عن مرتكزات لها بين الفئتين الإقطاعية - الرجعية في المجتمع الكوردي. فضلاً عن ذلك بات واضحاً أنه، مع ازدياد نمو النشاط الثوري للمثقفين الكرد والجماهير الشعبية، واتساع نطاق الحركة المعادية للإقطاعية، فإنهم يستعاونون أكثر فأكثر مع السلطات المركزية للقضاء على الحركة الكوردية الشعبية. وكان بوسع حركة الكرد القومية - التحررية تحقيق النجاح في النضال المشترك مع القوى التقدمية في المنطقة ضد العناصر الإقطاعية والإمبريالية واضطهاد الطبقات الحاكمة للأمم السائدة، وضد الإقطاعيين والشيوخ، والحكم الإقطاعي البورجوازي في البلدان، التي تعيش فيها الكرد.

(136) ي. أ. فاريزوف، مقال افتتاحي لكتاب نيكيتين، الكورد، موسكو، 1964، ص 13.

الفصل السادس

المسألة الكوردية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها

انتفاضات بارزان (1943-1945)

اتسمت سنوات الحرب العالمية الثانية في كردستان العراق بالتوتر وتدهور أوضاع الكرد الاجتماعية والاقتصادية. فالعواقب الوخيمة لسياسة الحكومة العراقية العنصرية في كردستان ((تجلت في شتى مجالات حياة الشعب الكوردي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية))⁽¹⁾.

في سنوات الحرب تأسست في مدن العراق ((مكاتب سرية)) خاصة، مهمتها محاربة الميول المعارضة في صفوف الرأي العام الاجتماعي الكوردي والعربي. وجدت ((المكاتب السرية)) في كردستان بوجه خاص، حيث كان يجري النظر إلى نضال القوى القومية - الديمقراطية في سبيل تحسين الوضع الاجتماعي والسياسي بأنه ((يمثل نشاطاً تحريبيرياً))، أما المشاركون فيه فقد تمت معاقبتهم بأشد أنواع العقوبات.

كانت الأوساط العراقية الحاكمة ترصد عادة أقل الاعتمادات لاحتياجات تطور المناطق الكوردية الاجتماعية والثقافية. وفي سنوات الحرب تقلصت هذه الاموال الشحيحة أكثر من ذي قبل. وارتفت أسعار المواد الضرورية ارتفاعاً كبيراً، وخاصة ازدادت، مقارنة مع مواد ما قبل الحرب، بـ 700%⁽²⁾. أما في كردستان العراق فقد كان وضع السكان أكثر سوءاً. فقد كان سعر الخبز في كركوك أعلى بأربع مرات مما هو عليه في بغداد. كانت مشكلة المواد التموينية من المشاكل المتفاقمة جداً في مناطق كردستان الجبلية، لاسيما في منطقة بارزان، حيث كانت قدرات الإنتاج الزراعي محدودة للغاية، وكان من الصعب شراء شيء ما حتى بأسعار مرتفعة. وكما كتبت الصحافة فقد ((ساد الفقر والمرض والإرهاب)) في هذه المنطقة⁽³⁾. و((ساد الفساد بين الموظفين العرب، الذين أرسلوا من بغداد والبصرة إلى كردستان العراق))⁽⁴⁾ ورغم النضال الدامي، الذي استمر سنوات طويلة بقيت أبسط حقوق الكرد القومية دون اهتمام. ففي عام

(1) أ. ف. فيدتنسكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال، موسكو، 1970، ص94.

(2) The Iraq Times ، 6/6/1949.

(3) إيران، 1960/3/14.

(4) فيدتنسكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال...، ص94.

1945 كانت في كردستان العراق حوالي 30 مدرسة ابتدائية فقط، ومدرستان متوسطتان (باستثناء مراكز المحافظات)⁽⁵⁾. وكان التعليم يجري باللغة العربية بصورة أساسية.

كان عبء المصاعب الاقتصادية كله يقع على كاهل الفلاحين في كردستان. وانضفت إلى الأسباب الاقتصادية لأستياء الجماهير الشعبية، أسباب سياسية. فقد أدى تجاهل حقوق الكرد القومية وانتشار الفساد وعسف الموظفين العرب، وعدم احترام العادات والتقاليد إلى نفاذ صبر الناس، وكان استياء الجماهير الكردية الواسع مهيناً كي يتحول إلى حركة مكشوفة ضد الحكم المعادي للشعب.

كان على مصطفى البارزاني وأنصاره، الذين كانوا في المنفى بعد إخماد انتفاضة عام 1932، وعانوا مصاعب مادية ومعنوية، أن يلعبوا دوراً بارزاً في الأحداث القادمة. لقد كانوا تحت رقابة السلطات العراقية المشددة. وغالباً ما كان تغيير مكان المنفى (الموصل، والناصرية، وجنوب البلاد، وكوردستان - إغجلر وكفري وأخيراً السليمانية). وكان المبلغ المخصص للمهاجرين ينقص باستمرار، وبلغ عام 1943، 30 فلساً للشخص الواحد في اليوم، هذا المبلغ من المال لا يكفي حتى لسد رمق العيش⁽⁶⁾.

في هذا الوقت ازداد نشاط منظمة ((هيو)) القومية بين صفوف السكان الكرد، هذه المنظمة، التي أسسها الضباط الكرد التقدميون عام 1939. أقام مصطفى البارزاني أثناء وجوده في السليمانية اتصالات مع أعضاء ((هيو))، ونفذ بمساعدتهم خطة الفرار إلى منطقة بارزان، وحاول مصطفى البارزاني إقامة اتصالات مع عدد من الزعماء الكرد المجاورين له، بغية التعويض عن النقص في الأسلحة، التي صادرتها السلطات العراقية في أعقاب انتفاضات عام 1932، و1935-1936. إلا أن عدداً كبيراً منهم كان على ارتباط بالنظام الملكي، واتخذ موقفاً سلبياً من خطط الانتفاضة ضد الحكومة.

في ربيع عام 1943، وضع البارزاني وأنصاره خطة يتم بموجبها التعويض عن النقص في السلاح، على حساب المراكز البوليسية الواقعة في المناطق المجاورة، وفي صيف عام 1943

(5) المصدر السابق، ص 95.

(6) G. Balu ،Le Probelem Kurde ،1963 ،p. 45.

((بلغ عدد المراكز البوليسية التي جرى الاستيلاء عليها في مناطق شيروان مزن وميركه سور 21 مركزاً بوليسياً))⁽⁷⁾.

لاقت النداءات الداعية إلى الثورة صدى واسعاً في ظل ظروف الاستياء الشديد من سياسة الحكومة، لكن القيادة الكوردية حاولت السير في طريق الحل السلمي للقضية لتجنب إراقة دماء كثيرة. وفي رسالة خاصة إلى بغداد طلب مصطفى البارزاني من الحكومة إعادة الاهتمام برفع مستوى حياة الشعب وتحسين قضية التعليم والصحة في المناطق الكوردية⁽⁸⁾.

رفضت الحكومة هذه المطالب، واتخذت السلطات العراقية بدورها عدداً من التدابير للحيلولة دون قيام الانتفاضة، كان أهمها نقل الشيخ أحمد بارزاني وغيره من القادة البارزانيين إلى جنوب العراق (في مدينة الحلة). أرسلت حكومة نوري السعيد عن طريق الشيخ أحمد رسالة إلى مصطفى البارزاني تطلب منه الاستسلام فوراً. وإلا ستلجأ إلى قمع الحركة بقوة السلاح⁽⁹⁾.

قام مصطفى البارزاني وأنصاره بالعمليات العسكرية بعد أن حصلوا على دعم المنظمات الديمقراطية والقومية. وإلى جانب منظمة ((هيو)) عملت في كردستان منظمات قومية - تقدمية في سنوات الحرب مثل: رزكاري (الحرية)، شورش (الثورة) وية كيتي تيكوشين (وحدة النضال) وغيرها. وتوجه مصطفى البارزاني إلى جميع قوى كردستان الديمقراطية لتقديم الدعم له، فاعلنت ((هيو)) عن تضامنها التام مع مصطفى البارزاني، بعد أن وجهت عدداً كبيراً من الرسائل والبيانات إلى حكومات الدول الكبرى وسفاراتها في بغداد. وما له دلالتة، واقعة أنه كان ينضم إلى الشوار يومياً من 40 إلى 50 شخصاً⁽¹⁰⁾. وأرسلت السلطات العراقية إلى منطقة الثورة قوات بوليسية كبيرة، فهزمتها الشوار شر هزيمة⁽¹¹⁾. وفي أعقاب ذلك حطم الشوار طابوراً من القوات الحكومية في منطقة ميركه سور.

وجهت الحكومة العراقية وبموافقة الإنكليز رسالة إلى مصطفى البارزاني بطلب مغادرة الأراضي العراقية. وجرى دعم اقتراح الحكومة بتهديد السفير البريطاني في بغداد بشأن تقديم

(7) سجادي، الثورات الكوردية...، ص 173 (باللغة الكوردية).

(8) كمال مظهر أحمد، الحركة القومية - التحررية في كردستان العراق، ...، ص 413.

(9) Longrigg، Iraq، 1900 to 1950...، p. 325.

(10) كمال مظهر أحمد، الحركة القومية - التحررية في كردستان العراق، ...، ص 413.

(11) Gavan، Kurdistan: Divided Nation of the Middle East، p. 37.

المساعدة إلى الجيش العراقي للحفاظ على ((النظام في شمال البلاد⁽¹²⁾). إلا أن هذه التهديدات لم تحقق أغراضها، فقد اتخذت الحركة الكوردية في سبيل الحقوق القومية طابعاً جدياً. اتخذت السلطات الإنكليزية الاستعمارية، التي استبدت بها القلق من تطور الأحداث في كوردستان، إجراءات ((بهدف تفادي الخسائر اللاحقة)). أرسلت إلى منطقة ديانا وحدة من القوات الهندية الاستعمارية⁽¹³⁾ وإلى جانب ذلك قامت بالمانورة السياسية. وخاصة أكد السفير البريطاني في بغداد علاقات بريطانيا وتحالفها مع الائتلاف المعادي لهتلر، ووعده بعد أن تضع الحرب أوزارها مع ألمانيا، بالمساهمة في حل مسألة الحكم الذاتي للكورد. ولكن بحكم تطور الأحداث المقبلة، لم يعط الشوار أهمية كبيرة لوعود السلطات البريطانية، التي عقب انضمام ولاية الموصل إلى العراق خدعت الكرد أكثر من مرة. وفي أواخر عام 1943 حقق الشوار نجاحات هامة.

ولأجل استمالة جزء من ((القيادة)) الكوردية إلى جانبها في صراعها ضد حركة الانتفاضة، منحت حكومة نوري السعيد منصب وزير بلا حقيبة لمجيد مصطفى ممثل أولئك الكرد الذين ساروا في طريق المساومات مع سلطات بغداد، وهم يلحقون الضرر بنضال الكرد القومي. وعزمت الحكومة على استخدام مجيد مصطفى ((وسيطاً)) بينها وبين الشوار⁽¹⁴⁾. انتهت الاشتباكات المسلحة الأولى بانتصار الشوار، ومكنتهم الغنائم الحربية التي استولوا عليها من استكمال احتياطيهم من السلاح، وبعد أن اقتنعت حكومة نوري السعيد بانسداد آفاق مخططاتها في القضاء سريعاً على الثورة الكوردية، سلكت طريق ((التنازلات))، التي كانت الغاية منها كسب الوقت. فقد عينت مقدماً في المناطق الكوردية بصفة ((ضباط اتصال)) كلاً من : أمين راوندوزي، وعزت عبدالعزيز، وعزيز شمزيني (الأعضاء النشطاء في هيووا)، الذين انيطت بهم مهمة تهيئة تربة مناسبة لإجراء المفاوضات⁽¹⁵⁾.

ارغمت الصعوبات الاقتصادية والنقص في السلاح والرغبة في إيجاد طريق سلمية لحل المسألة الكوردية، مصطفى البارزاني وغيره من قادة الثورة على الدخول في المفاوضات مع

(12) فيدتنسكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال...، ص96.

(13) Longrigg -Iraq, 1900 to 1950... , p. 325.

(14) ب. تيمكوف، كوردستان، صوفيا، 1964، ص64.

(15) كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية التحريرية في كوردستان العراق...، ص419.

ممثلي الحكومة. في أواخر كانون الأول عام 1943 جرى في مركه سور لقاء ((ضباط الاتصال)) مع مصطفى البارزاني، الذي عرض باسم قادة الثورة الشروط التالية لوقف إطلاق النار: 1- إقامة منطقة إدارية خاصة تضم المدن الكوردية كركوك، واربيل ، والسليمانية، وخانقين ، ودهوك“ 2- تعيين كوردي في كل وزارة لإدارة المنطقة الكوردية“ 3- تعيين كوردي نائباً لكل وزير“ 4- الاعتراف باللغة الكوردية لغة رسمية“ 5- إجراء إصلاحات اقتصادية في كوردستان⁽¹⁶⁾.

كما بينت الأحداث القادمة، فإن الاعتراف بحقوق الكرد القومية لم يدخل في مخططات السلطات البريطانية والأوساط العراقية الحاكمة. فالإهاء بالمفاوضات كان خطوة تكتيكية لكسب الوقت بهدف القضاء على الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي. وإن ما يدل على ذلك هو المماثلة في المفاوضات مع قادة الثورة.

في 7 كانون الثاني عام 1944 وصل مجيد مصطفى إلى منطقة الثورة. وبعد مفاوضات استمرت اسبوعاً تم التوصل إلى اتفاق يسمح بموجه للشيخ أحمد وغيره من القادة البارزانيين العودة إلى بارزان، أما مصطفى البارزاني نفسه فكان عليه السفر إلى بغداد. وتعبيراً عن حسن النية وعدت الحكومة بفتح المدارس في بارزان وتحسين وضع المنطقة الاقتصادي⁽¹⁷⁾.

ورغم ما لهذه الاتفاقيات من أهمية إيجابية، فإنها، مع ذلك، اتسمت بطابع محدود وكانت تخص منطقة بارزان وحدها. لكن نشاط عدد من المنظمات القومية الديمقراطية في كوردستان، ونجاحات حركة الثورة، ومواقفة الحكومة الاضطرارية، وبعد وقت طويل من الجلس حول مائدة المفاوضات مع الكرد، أعطت دفعاً قوياً لتنشيط الحياة السياسية في كوردستان.

جاء في الاتفاقية النهائية بين قادة الثورة والحكومة ما يلي:

1- تبقى جميع الأراضي التي استولى عليها الثوار تحت اشرافهم“ 2- يطلق سراح جميع المعتقلين بسبب حوادث الشمال“ 3- يحافظ الثوار على السلاح، بما في ذلك السلاح الذي استولوا عليه أثناء المعارك“ 4- ينبغي إمداد كوردستان بالمواد الصناعية والتموينية على أسس عادلة“ 5- تنتقل إدارة المناطق الكوردية إلى الكرد“ 6- تحصل كوردستان العراق على

(16) سجادي، الثورات الكوردية...، ص180.

(17) المصدر السابق، ص46-47.

حقوق الحكم الذاتي في حقل الثقافة والتعليم“ 7- تخصص الحكومة مواد لبناء المدارس والمستشفيات في كردستان⁽¹⁸⁾.

ازداد عدد ((ضباط الاتصال)) إلى سبعة ضباط وهم: الجنرال بهاء الدين في منطقة السليمانية، والمقدم أمين راوندوزي في راوندوز، والرائد عزت عزيز أحمد في بارزان ، والنقيب فؤاد عارف في قلعة دزة، والنقيب مجيد علي في العمادية، والنقيب مصطفى خوشناو في بله، والنقيب سيد عزيز شمزيني في ميركه سور.

ورغم أن الحكومة اتخذت خطوات عديدة لتلبية مطالب الكرد (رفع القيود عن الانتاج وإمداد المناطق الكوردية وغيرها). فإن بنود الاتفاقية لم تنفذ عامة. كتب لونغريغ بصراحة بشأن عدد من تنازلات الثوار يقول: ((إن التنازلات، التي أقدم عليها الملا مصطفى البارزاني، يجب أن تزول عن طريق الماطلات والاحفاقات))⁽¹⁹⁾. في شباط عام 1944 غادر مصطفى البارزاني بغداد بعد إقامة قصيرة فيها، تجنباً لخطر الاعتقال أو الاغتيال. وبما أن الوضع أخذ يتفاقم سريعاً، قام نوري السعيد يرافقه مجيد مصطفى في آذار عام 1944 بجولة في كردستان. واثني في خطابه أمام الجماهير في كركوك وأربيل على وطنية الشعب الكوردي ورسالته، وأكد على أصله الكوردي و((الرغبة الصادقة)) في تلبية مطالب الكرد العادلة⁽²⁰⁾.

في أوائل حزيران عام 1944 استقال نوري السعيد، وشكل حمدي الباجي الوزارة الجديدة، لكن نوري السعيد، الذي ترك منصب رئيس الوزراء بقي في يده زمام حكم البلاد، واتخذت جميع التدابير اللاحقة المعادية للكورد بمشاركته ومعرفته.

ورغم أن الحكومة لم تباشر في اتخاذ تدابير ذات طابع عسكري، واقتنع الكرد فأكثر بانسداد آفاق حل المسألة الكوردية حلاً سلمياً. ولتنسيق الأعمال، تأسست في شباط عام 1945 لجنة الحرية، على رأسها مصطفى البارزاني وسبعة ضباط فروا إلى منطقة الثورة. شكلت لجنة الحرية منظمات قواعدها في مختلف مناطق الثورة، ووضعت برنامج عملها، الذي يقضي بضرورة توحيد جهود جميع القوى والمنظمات الكوردية، وإطلاع الرأي العام على أوضاع الكرد،

(18) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

(19) Longrigg، Iraq، 1900 to 1950...، p326.

(20) فيدتنشكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال...، ص98.

وتأسيس جيش نظامي للدفاع عن حقوق الشعب الكوردي⁽²¹⁾. لقد قامت لجنة الحرية بنشاط هام لضمان تأييد الحركة الكوردية. كما أعلن حزب ((شورش))، الذي تأسس قبل ذلك بفترة قصيرة عن تأييده الكامل للثورة. وقررت منظمة ((هيو)) في مؤتمرها في بغداد، في 10 شباط عام 1945، تقوية صلاتها مع مناطق الثورة، فارسلت محمد قدسي أحد أعضائها النشيطين إلى تلك المناطق⁽²²⁾.

أثارت جميع هذه الأمور قلق الأوساط الرسمية، وتضاعف هذا القلق عندما اشتد في ذلك الوقت أزر الحركة الديمقراطية في كردستان إيران أيضاً.

انتهجت حكومة حمدي الباجي سياسة منافية، فمن جهة أرسلت الوسطاء إلى مصطفى البارزاني وكان ذلك لأجل حل المسألة سلمياً، واتخذت تدابير عسكرية للقضاء على حركة الكرد عن طريق القوة من جهة أخرى. ورداً على هذه التدابير اتخذ مصطفى البارزاني وأنصاره إجراءات الدفاع المناسبة، فتم تقسيم منطقة الثورة إلى ثلاث جهات: الجبهة الشرقية بقيادة مصطفى خوشناو ومحمد قدسي، الجبهة الغربية بقيادة عزت عبدالعزيز وعبدالحמיד بكر، والجبهة الجنوبية بقيادة سليمان البارزاني.

قامت لجنة الحرية برئاسة مصطفى البارزاني بنشاط كبير لتعبئة قوى الشعب، إلا أن جهودها وجهود قادتها، الساعية إلى ضمان القيام بعمليات مشتركة في معظم المناطق الكوردية، لم تتكفل بنجاح كبير بسبب رواسب العلاقات الإقطاعية – البطريركية والنفوذ القوي للقيادة الإقطاعية التي وقفت ضد الحركة القومية – الديمقراطية، وضعف الوعي الطبقي، نسبياً، لدى الفلاحين الكرد.

ومن أهم الجوانب في حركة الكرد من أجل الحكم الذاتي في تلك المرحلة هو ربط قادتها حل المسألة الكوردية بصورة جدية أكثر بقضية مكتسبات الحقوق الديمقراطية للشعب العراقي كله. وما يعبر عن هذه النزعة خاصة، نداءات القيادة الكوردية المتكررة إلى السكان العرب لكسب تأييدهم.

قبل بدء العمليات العسكرية توجه قادة الحركة الكوردية بنداء إلى الرأي العام والعربي، جاء فيه: ((إن الحكومة تخفي الحقيقة وتنشر معلومات كاذبة... فالكرد يريدون مزيداً من

(21) Arfa ،The Kurds... ،p. 124.

(22) كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية – التحريرية في كردستان العراق...، ص426.

المدارس، والمستشفيات والصيديات، وطرقاً جديدة، وحرية الرأي، والقضاء على الفقر في كردستان. أما الحكومة فقد ردت على مطالب الشعب الكوردي هذه بإرسال الجيش لتفرض إرادتها بقوة الحراب على الشعب الكوردي))⁽²³⁾.

علق مصطفى البارزاني آمالاً كبيرة على تأييد القوى العربية التقدمية. وبهذا الشأن جاء في النداء: ((نحن نفتخر بإخواننا العرب ونتوجه في المقام الأول إلى أولئك الناس ذوي التفكير السليم، الذي يدركون الحقيقة. نريد من إخواننا العرب أن يعرفوا بشكل صحيح تعرجات سياسة الحكومة، هذه السياسة التي تلحق الضرر بالشعب العراقي كله عربياً وكورداً. على أصدقائنا أن يعلموا أنه لا توجد بيننا عداوة))⁽²⁴⁾. وتدل الكلمات الأخيرة في هذه الوثيقة على النضج السياسي لقادة الحركة الكوردية: ((عليكم أن تعلموا أن أمامنا جميعاً قضايا مشتركة ... فالعراق هو وطننا المشترك. وعليكم أن تشاركونا الأفراح والأفراح)).

كما وزع قادة الكرد بياناً على البعثات الدبلوماسية في بغداد، صوروا فيه وضع الشعب الكوردي، وفضحوا سياسة الاستعمار البريطاني المناقفة إزاء المسألة الكوردية.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها اشتدت التناقضات بين الجانب الأنكلوا عراقي والكرد بصورة حادة. فقد قدر الجانبان نتائج الحرب من وجهات نظر مختلفة. وإذ عقد الكرد بعض الآمال على وعود الإنكليز حول منح حقوق الحكم الذاتي، فإن الأوساط العراقية الحاكمة قررت بموافقة بريطانيا وتأييدها وضع حدٍ نهائي ((للقضية الشمال)) بقوة السلاح.

كانت نية الحكومة في حل المسألة عن طريق القوة واضحة. ففي تموز عام 1945 حشدت الحكومة في مناطق زاخو، والعمادية، وعقرة، وراوندوز أكثر من نصف قوام جيشها النظامي والبوليس، وقد بلغ تعدادها العام 29 ألف رجل⁽²⁵⁾.

في اوائل آب 1945 اتخذت الحكومة قراراً بشن هجوم على مواقع الكرد. وفي غضون ذلك أعلنت بصورة ديماغوجية أنه ((لابد من احتلال منطقة بارزان كي تتمكن الحكومة من فتح المدارس وبناء المستشفيات وغيرها من المؤسسات التي تحتاجها المنطقة))⁽²⁶⁾.

(23) المصدر السابق، ص425.

(24) المصدر السابق، ص425.

(25) فيدتينكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال...، ص98.

(26) كمال مظهر أحمد، الحركة القومية - التحررية في كردستان العراق...، ص426.

وفي الوقت الذي جرى فيه تنظيم أعمال المقاومة ضد القوات الحكومية، قام مصطفى البارزاني وغيره من قادة الحركة الكوردية باتخاذ الخطوات بغية لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى الأحداث الجارية في كردستان. فقد وجه البارزاني بيانات إلى سفارات الدول الكبرى في بغداد جاء فيه: ((في الوقت الذي أكتب لكم هذه الرسالة، يموت أطفال ونساء قرى هذه المنطقة بقنابل الحكومة العراقية، لذا أرجوا منكم إطلاع حكوماتكم على الأحداث الجارية المنافية لميثاق الأطلسي، الذي بموجبه يحق لكل شعب تقرير المصير. وينبغي على حكوماتكم عدم السماح للديكتاتورية العراقية بالاستمرار في استبدادها))⁽²⁷⁾.

قاد الجنرال الإنكليزي رينتون العمليات الهجومية ضد الكرد بجيش بلغ عدده 25 ألف رجل مدعومين بعدة أسراب من الطائرات. وعلاوة على ذلك استخدمت الحكومة ضد البارزاني (حوالي 5 آلاف شخص)، وعدد من الإقطاعيين الكرد الرجعيين ومرزقتهم.

في 7 آب عام 1945 شن الجيش العراقي عمليات هجومية كبيرة في منطقة راوندوز بهدف تقسيم كردستان الجنوبية إلى قسمين وتخفيف مهمة القضاء على الثورة.

وعلى الرغم من تفوق الجيش العراقي في العدد والعدة، ألحقت فصائل الأنصار الكوردية عدداً من الهزائم الهامة بقطعات الجيش العراقي: وجرت في أوائل أيلول معارك حامية الوطيس تكبدت خلالها القوات الحكومية التي زحفت من عقرة وراوندوز خسائر كبيرة، وطردت من المناطق الجبلية. واستعد مصطفى البارزاني لشن هجوم على اربيل، بعد أن حصن مواقعه. بات وضع الوحدات العراقية العسكرية عصبياً.

كانت نجاحات الشوار الأولى تمثل دافعاً لمضاعفة عدد أنصارهم. وفي هذه الأثناء اتسمت جهود الشوار في شرح أهداف الحركة الكوردية بأهيمية كبيرة. فقد واصل ممثلو الحركة الكوردية توزيع المنشورات والإعلانات، التي دعت الشعب العراقي كله إلى النضال المشترك ضد الحكم الملكي وحماته المستعمرين البريطانيين. جاء في أحد المنشورات: ((نعترف وتحترم حقوق العرب ونضالهم في سبيل الانعتاق من النير الاستعماري، وفي سبيل الاستقلال الحقيقي. وينبغي علينا نحن الكرد أن نقاتل جنباً إلى جنب مع الشعب العربي لإسقاط الرجعية والديكتاتورية

(27) كمال احمد مظهر، الحركة القومية - التحررية في كردستان العراق...، ص 426.

والاستعمار⁽²⁸⁾. توجه الثوار إلى السلطات البريطانية بطلب عدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية، في النزاع بين الكرد والحكومة. لكن هذا لم يوقف القوات الإنكليزية. قامت السلطات البريطانية بعمليات حاسمة، بعد أن تأكدت من أن الثورة ترتدي طابعاً خطيراً، ويقترب الثوار الكرد من كركوك. وفي 28 أيلول عام 1945 تمكنت السلطات العراقية، بعد أن تكبدت خسائر فادحة في الأرواح، من إنقاذ قطعاتها العسكرية من الحصار، الذي فرضه الثوار عليها. وكما كان الأمر في العشرينات والثلاثينات بدأ سلاح الجو البريطاني بأعمال وحشية ضد الثوار الكرد والمدن والقرى الكوردية الآمنة. وحسب ما أعلنه وزير الدفاع العراقي قدمت الحكومة البريطانية 31 طائرة عسكرية ((هدية)) للعراق. كتب لونغريغ عن عمليات القوات الأنكلو - عراقية المسلحة يقول: ((زحف الجيش على ثلاثة محاور نحو منطقة الثورة، أما سلاح الجو فقد قصف الثوار وأنصارهم وتملكاتهم))⁽²⁹⁾. وقد أُزيلت من على وجه الأرض ودمر أكثر من 50 مركزاً سكانياً كوردياً⁽³⁰⁾. قصف الطيارون الإنكليز بالرشاشات الناس العزل من الشيوخ والنساء والأطفال⁽³¹⁾. وقد نشر ممثل الثوار باسم مصطفى البارزاني بياناً في بيروت جاء فيه: ((إن الجيش العراقي يستخدم المدفعية الثقيلة والطيران لتدمير القرى الكوردية وقتل النساء والأطفال والشيوخ العزل))⁽³²⁾.

في هذا الوقت قام الحزب الشيوعي العراقي بنشاط فعال للدفاع عن الحركة الكوردية. فقد قام الحزب في ظروف الاضطهاد والملاحقات من جانب السلطات، بالدعاية لوحدة مصالح الشعب العربي والكوردي المشتركة في نضالهما ضد الرجعية والاستعمار. جاء في بيان نشرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حول الأحداث في كوردستان: ((إن المناورات الاستعمارية التي ظهرت في الآونة الأخيرة في الحملة ضد البارزاني، واسعة جداً فهي تشمل المناطق الكوردية في العراق وإيران. يقوم المستعمرون البريطانيون بتحريض الحكومة الإيرانية ضد كورد إيران، وتحريض الحكومة العراقية ضد كورد العراق وذلك لهدف معين وهو الإسراع في سيطرتها

(28) كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية - التحررية في كوردستان العراق...، ص426.

(29) Longrigg ، Iraq ، 1900 to 1950... ، p. 32.

(30) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

(31) فيدتنسكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال كوردستان...، ص99.

(32) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

الاستعمارية))⁽³³⁾. ودعا الحزب إلى وقف العمليات العسكرية في كردستان فوراً ومنح الشعب العراقي كله الحقوق الديمقراطية.

حاول النظام الملكي المعادي للشعب الكوردي جرّ عدد من الدول المجاورة إلى الصراع ضد الحركة الكوردية القومية - الديمقراطية، هذه الدول، التي كانت معنية بإزالة ((بؤرة الخطر الكوردي)). وهكذا فقد أسفرت زيارة وضي العرش العراقي إلى تركيا في أواسط ايلول عن قيام حكومة أنقرة بإغلاق حدودها الجنوبية، وحشدت أعداداً كبيرة من قواتها على الحدود مع العراق وإيران⁽³⁴⁾.

كانت عمليات القوات العراقية في المناطق الجبلية قليلة الفعالية، وأصبحت فصائل المرتزقة من الإقطاعيين الكرد والرجعيين، القوى الأساسية التي حاربت الثوار.

في 25 ايلول عام 1945 دارت في منطقة تبعد 24 كيلومتراً عن بارزان معارك ضارية وحاسمة، أسفرت عن قيام الثوار بفك الحصار والتراجع. ((وفي أوائل تشرين الأول عام 1945 تمكنت القوات الحكومية من الاستيلاء على بله وكليي بالنده، وأركوش، وعدد آخر من المناطق القريبة من زيبار. وفي 6 تشرين الأول أعلن رسمياً في بغداد عن الاستيلاء على بارزان))⁽³⁵⁾.

كتب فيدتنشكو يقول: ((أدت مشاركة سلاح الجو البريطاني النشيطة في العمليات العسكرية، وقيام الحكومة التركية بإغلاق حدودها مع العراق وتفوق القطعات العراقية الكبيرة في العدد والعدة، وأخيراً قيام وزير الداخلية العراقي مصطفى العمري برشوة عدد من رؤساء العشائر الكوردية واستخدامها ضد الثورا إلى حسم نتيجة الصراع مسبقاً))⁽³⁶⁾.

كان الوضع على نحو، بحيث إن الاشتباكات القادمة مع القوات الحكومية وفصائل المرتزقة، سيؤدي إلى خسائر كبيرة لا معنى لها. ولهذا اتخذ مصطفى البارزاني القرار الوحيد الممكن وهو الانسحاب إلى كردستان إيران، حيث اتسع فيها خلال هذه الفترة النضال القومي التحرري للكورد الإيرانيين. وانسحب حوالي عشرة آلاف من الكرد، بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ،

(33) اتحاد الشعب، 1959/2/2.

(34) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

(35) كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية - التحررية في كردستان العراق...، ص446.

(36) فيدتنشكو، العراق في النضال من أجل الاستقلال...، ص100.

في ظروف قاهرة، إلى الحدود العراقية – الإيرانية. واصبح عدة آلاف من الكرد ضحايا الجوع والبرد.

وبهذا الشكل منيت ثورة بارزان بالفشل. وكان فشل ثورة الكرد هذه يعود إلى الأسباب التالية: 1- رغم اتساع نطاق الثورة لم تكتسب طابعاً كوردياً عاماً، فلم تشارك فيها جميع مناطق كردستان العراق. 2- رغم مساعي الحزب الشيوعي العراقي وقادة الثورة الرامية إلى خوض نضال مشترك ضد الحكم الملكي وحماته الإنكليز كانت الصلة ضعيفة بين نضال الجماهير العربية والثائرين الكرد، الأمر الذي فسح المجال أمام إمكانية تركيز جل اهتمامها للقضاء على الثورة الكوردية. 4- تمكنت الحكومة من رشوة الإقطاعيين الكرد الرجعيين وجرهم إلى الحرب ضد الثوار، كما لعب دوراً هاماً دون شك، الوعي القومي والطبقي المتدني لدى الفلاحين الكرد، الأمر الذي فسح المجال مراراً أمام رؤساء العشائر في استغلالهم لأغراضهم الخاصة. 5- مما لاشك فيه أن التفوق الكبير للقوات الأنكلو – عراقية قد لعب الدور الأهم في قمع الحركة.

أخذت الانتفاضة في كردستان، لكن الوضع ظل متوتراً وجرت المناوشات في أماكن معينة بين القوات الحكومية المسلحة والكرد. وفي نيسان عام 1946 وقع مثل هذا الاشتباك في منطقة بارزان. وفي ما بعد ((أرسلت الحكومة وحدة عسكرية قوامها 2000 جندي إلى أربيل ومناطق الموصل وكركوك والسليمانية للحفاظ على النظام))⁽³⁷⁾.

اتخذت الحكومة العراقية التدابير للحيلولة دون قيام حركات جديدة في كردستان. وطاف رئيس الوزراء العراقي شخصياً في المناطق الكوردية ((إعادة النظام))، ووعد بزيادة عدد المدارس والمستشفيات في كردستان⁽³⁸⁾. إلا أن كل ذلك كان ستاراً تختفي وراءه رغبة الحكومة العراقية في التنكيل الوحشي بالقوات الكوردية والقومية – التقدمية. فقد شكلت في أربيل محكمة عسكرية أصدرت أحكاماً جائرة بحق المشاركين في الثورة، وحكمت غيابياً على 35 شخصاً، كان من بينهم مصطفى البارزاني، والشيخ أحمد بارزاني، وسبعة ضباط في الجيش العراقي وغيرهم، بالإعدام، وحكمت على 80 شخصاً بالسجن لفترات مختلفة⁽³⁹⁾. وتم حظر

(37) الأرشيف الحكومي المركزي لثورة أكتوبر.

(38) Longrigg، Iraq، 1900 to 1950...، p. 237.

(39) المصدر السابق، ص337.

نشاط جميع المنظمات التقدمية في كردستان، وكان يتم إحالة الطلاب والعمال والأطباء إلى المحاكم القضائية والإدارية لدى أدنى اشتباه في تعاطفهم مع المشاركين في الحركة الكوردية. حكم على عدد من المشاركين النشطاء في الثورة، كانوا في ما مضى ضباطاً في الجيش العراقي بالإعدام شنقاً. وقد أظهر الضباط الكرد الأوفياء لقضية شعبهم شجاعة ورباطة جأش لا مثيل لهما. وعندما ساقوا المشارك النشيط في الثورة النقيب مصطفى خوشناو إلى منصة الإعدام أعلن يبايع: ((أيها الجلادون، قولوا لأسيادكم إن دمي لن يذهب هدراً وسوف يثأر له، إنني لا أثق بقوتكم ... واعتز بأن اسمي يبقى في ذاكرة شعبي وسيكون في صف كل من ضحى بحياته في سبيل سعادة كردستان وعظمتها))⁽⁴⁰⁾. وهاكم ما قاله الرائد عزت عبدالعزيز: ((لقد رويت شجرة الحرية بدمي ودماء رفاقي، وآمل أن تزدهر سريعاً وتجلب الحرية والسعادة للوطن! الموت للاستعمار وعملائه))⁽⁴¹⁾. كما سار النقيب خيرالله عبدالكريم والملازم محمد قدسي بجرأة وكبرياء إلى منصة الإعدام.

قبل ساعات معدودة من تنفيذ حكم الإعدام، كتب هؤلاء الوطنيون الكرد رسالة موجهة إلى شعبهم جاء فيها:

((أيها الإخوة الكرد الأعزاء!

نكتب لكم هذه الرسالة بعد ساعة من إبلاغنا بحكم الإعدام. أيها الأخوة! عندما نكتب لكم هذه الرسالة فإن حياتنا المكتوبة بظلم الاستعمار، سوف تستمر 14 ساعة أخرى، ومن ثم يشند جبل المشنقة على اعناقنا. أيها الإخوة! نحن في غاية السرور والإباء، لأننا ندرك أننا قمنا بواجبنا المقدس وبتفانٍ أمام شعبنا المناضل.

ندعوكم إلى جمع الشمل وتوحيد الصفوف، وناضلوا بجرأة وتفانٍ ضد الاستعمار، الذي يضطهد شعبنا. وبذلك فإنكم تحررون جميع الشعوب والقوميات التي تعاني ظلمه. أيها الإخوة! الجهل هو عدونا اللدود، ناضلوا بكل ما أوتيتهم من قوة ضده. إن استشهادنا، افضل شاهد على النضال المتواصل في سبيل تحرير الأمة الكوردية.

(40) خبات، بغداد، 1960/6/19.

(41) المصدر السابق.

عليكم أن تناضلوا في سبيل شرفكم ووطنكم... إن تحرير شعبنا آت لا ريب فيه. أيها الإخوة! حتى حبال المشائق عاجزة عن زعزعة ثقتنا بالنصر النهائي.

نحن - المناضلين - في سبيل الحرية لم نبخل بالجهد والقوة في سبيل تخليص شعبنا وإن أصدق برهان على ذلك هو وجودنا هنا أمام جبل المشنقة.

إلى الامام نحو الوحدة والحرية!

عاش الكرد، وعاشت كوردستان! (42).

اعتبرت الحكومة العراقية قمع انتفاضة الكرد نصراً كبيراً لها. فقد هنا وصي العرش عبد الإله الجيش بمرسوم خاص. وتم تقليد عدد من الاقطاعيين الكرد الخونة وسام ((الرافدين)) لمشاركتهم في قمع الانتفاضة، هذا الوسام الذي سماه أحد الشعراء الكرد وبحق، ((وسام العار)) (43).

وفي أعقاب إخماد انتفاضات البارزانيين، فإن جميع تدابير الحكومة جرت بمشاركة السلطات البريطانية وموافقتها. كتبت مجلة ((بلقان إي مويان أوربان)) الصادرة في بيروت وهي تتناول مسألة موقف بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى من الإجراءات المعادية للكورد تقول: ((تؤيد الدول الغربية الكبرى جميع التدابير، التي تتخذها الأنظمة الاستبدادية في أنقرة، وبغداد وإيران في الصراع ضد الكرد)) (44).

كان فشل ثورة الكرد ضربة كبيرة إلى كل الحركة الديمقراطية في البلاد، وبعدها تسلطت الرجعية.

تعرض الفلاحون الذين شاركوا في الثورة، أو تعاطفوا معها للاضطهاد. ومراراً ما حرموهم من قطع الأرض الصغيرة، وحتى من السكن. وحسب شهادة مجلة ((هتاف))، استخدم أحمد آغا من عشيرة زيبار الفلاحين المشاركين في الثورة حتى قيام ثورة تموز عام 1958 في الأعمال القسرية، وكان يرغمهم أحياناً على العمل مجاناً لمدة يومين كاملين في نقل الدريس والحطب وغيرهما. وحظرت الحكومة ولفترة طويلة إنتاج التبغ في منطقة الثورة، وخاصة في العمادية.

(42) المصدر السابق.

(43) كمال مظهر أحمد ، الحركة القومية - التحريرية في كوردستان العراق...، ص 447.

(44) Les Balkans et le Monyen Orient ،No. 4-5 ،1955. p. 10.

وعلى الرغم من أنّ انتفاضات عام 1943-1945 منيت بالفشل، إلا أنها لعبت دوراً كبيراً في نمو الوعي القومي لدى الكرد. فالشعارات التي رفعها قادة الثورة بشأن النضال المشترك ضد الاستعمار والرجعية الداخلية، أخذت تنتشر أكثر فأكثر بين الكرد والعرب على حد سواء.

ظلت الأسباب المؤدية إلى الحركات القومية - التحررية الكوردية قائمة، الأمر الذي يفسر بقاء الوضع متوتراً في كردستان في المرحلة التالية.

جمهورية مهاباد (كانون الأول 1945 - تشرين الأول 1946)

كان قيام جمهورية مهاباد نتيجة حتمية لمجمل التطور السابق للحركة الكوردية في إيران، وطوراً ختامياً لمرحلة معينة من مراحل تطورها. كما ساهم ذلك الوضع الناشئ بعد الحرب في الشرق الأدنى عموماً وإيران خاصةً.

أثار انتصار الاتحاد السوفيتي على ألمانيا الفاشية في أيار عام 1945، وسياسته السلمية الثابتة، والموقف المتعاطف مع شعوب الشرق المتحررة من التبعية الاستعمارية وشبه الاستعمارية رد فعل حسناً بين صفوف فئات سكان المنطقة ذوي الميلول التقدمية - الديمقراطية، التي نما نشاطها السياسي بشكل ملحوظ خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. هبت القوى الديمقراطية في إيران بنشاط للنضال ضد الرجعية المحلية والعالمية على حد سواء، الساعية إلى استعباد البلاد سياسياً واقتصادياً. ولوحظ في هذه السنوات نمو الحركة الديمقراطية في أذربيجان وكوردستان إيران.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية كانت التكتلات المختلفة للإقطاعيين الكرد ورؤساء العشائر الذين حالوا الحفاظ على نفوذهم بين العشائر تحتل المقام الأول في الحركة، ولهذا الهدف عبرت عن تأييدها للنزعات القومية والميلول المعادية للحكومة بين صفوف عشائرها وحاولت الحفاظ على نفوذها في الأوساط الحكومية في إيران مستغلة ذلك. ولكن هذه الزُمر من الاقطاعيين الكرد تحديداً، وتنظيماتهم، تمت رشوتها بسهولة واستغلالها من قبل الاستخبارات الاجنبية. وكان من بين هذه المنظمات في إيران تكتل يقوده الدكتور اسماعيل أردلان، الذي

صدر مجلة ((كوهستان)) في طهران⁽⁴⁵⁾. ومن الخصائص المميزة لمثل هذه المجموعات هي أن قدمت المساعدة بصورة مكشوفة للرجعية، وشاركت بنشاط في الصراع ضد ظهور أية نزعات تقدمية بين العشائر التابعة لها.

وشغلت في الجناح الأيسر للحركة القومية - الديمقراطية الكوردية، المنظمات الكوردية الديمقراطية السياسية التي تأسست في سنوات الحرب العالمية الثانية.

لقد تطورت الحركة الكوردية - القومية حتى الأربعينات في إيران في ظروف سياسية ووحشية لإدارة الشاه تجاه الكرد. اتصفت مرحلة الحرب العالمية الثانية وعقبها مباشرة بديمقراطية الحياة الاجتماعية في البلاد نسبياً، ولوحظ في كوردستان إيران نهوض الحركة الكوردية في سبيل الإدارة الذاتية. وكان من أكثر المشاركين فيها نشاطاً بعض الأوساط في مهاباد من الشخصيات الاجتماعية، المنحدرة من الفئات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة، التي اعتبرت أن الاشكال القائمة لتنظيمات الكرد القبلية - العشائرية لا تتمكن بما فيه الكفاية من ضمان مصالحها وقيادة الحركة الكوردية المتنامية. وعلاوة على ذلك أخذت مجموعة غير كبيرة العمال في مهاباد، تلعب دوراً ملحوظاً في الحركة الكوردية. في اواخر عام 1942 انعقد في كوردستان - إيران، وبمبادرة مسؤول خلية لحزب الشعب الايراني (توده)، والحرفي المهابادي عبدالرحمن ذبيحي^(*)، اجتماع تأسيسي لحزب جديد في مهاباد سمي بـ ((زيني كوردستان) (حياة كوردستان). اتخذ الاجتماع برنامجاً للحزب، الذي اقتصر بموجبه نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه القومية على نيل الحكم الذاتي ضمن أطر التشكيلات القائمة آنذاك. أما مسألة ((كوردستان موحدة)) فقد وضعها برنامج ((زيني كوردستان)) في المقام الثاني، وتقرر أنه يجب الشروع في تحقيق وحدة الكرد في دولة واحدة، بعد تنفيذ مطالب الحكم الذاتي للمناطق الكوردية في إيران والعراق وتركيا ونشر الديمقراطية في حياتها الاجتماعية.

في صيف عام 1944 أخذ حزب ((زيني كوردستان)) الذي عملت خلاياه في شتى أرجاء مناطق كوردستان إيران يتحول إلى منظمة جماهيرية. أصدرت الحزب مجلة ((نيشتمان)) (الوطن) في

(45) ن. ك. بيسان من مهاباد المضرجة بالدماء وحتى ضفاف أراكس، الجزء 2، طهران، 1923. ص 162. (باللغة الفارسية).

(*) لم يكن عبدالرحمن ذبيحي عضواً في حزب الشعب الايراني (توده) عندما اشترك في تأسيس حزب ((زيني كوردستان)) (المترجم).

مهباد. وواجهت الرجعية الإيرانية بالاشتراك مع عملاء الانكليز زيادة نشاط حزب ((زيني كوردستان)) في الازراء الجنوبية والوسطى من كوردستان إيران بالاضطهاد ضد الحركة الكوردية القومية، وتمكنت بالنتيجة من زرع بذور الشقاق بين صفوف قيادة هذه المنظمة، التي تفككت عملياً في النصف الثاني من عام 1945⁽⁴⁶⁾. إلا أن قسماً من الكرد ذوي الميول التقدمية لم يفقد الأمل في إنشاء منظمة كوردية قومية سياسية.

في اواخر عام 1945 نشأ الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران تحت تأثير الحركة القومية – الديمقراطية في اذربيجان المجاورة، والتي شارك فيها قسم من الكرد أيضاً. وأصبح القاضي محمد قائده ومنظمه (قاضي مهباد والعشائر الكوردية بالوراثة)، الذي شغل قبل ذلك منصب حاكم مدينة مهباد⁽⁴⁷⁾.

لم يصبح قاضي محمد بادئ ذي بدء على طريق الديمقراطية التي لا تنحرف عن مبادئها، ولم يمر فوراً الانعطاف في رؤيته، المتعلقة بإدراك ضرورة النضال في سبيل التحرر القومي للشعب الكوردي. أما منزلته كقاضي بالوراثة فقد اكتسبت شخصيته الاحترام العميق من جانب سكان مهباد. وفضلاً عن ذلك كان قاضي محمد إنساناً مثقفاً وموهوباً، ولم يحل نشاطه الديني دون آرائه التقدمية في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية⁽⁴⁸⁾.

حسب رأي قاضي محمد ينبغي أن يضم الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، في صفوفه جميع قوى الكرد التقدمية والديمقراطية في العالم⁽⁴⁹⁾.

في كانون الأول عام 1945 صدر برنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني في مهباد وكان قائماً على أساس مبدأ ((الشرعية والعدالة، والحضارة)). وحسب برنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، فإن الهدف الرئيس للحزب هو أولوية حقوقه في إطار الدولة الإيرانية عن طريق إقامة إدارة حكم ذاتي وتنظيمها في تلك المناطق والمقاطعات، التي يعيش فيها الشعب الكوردي ويكدر منذ غابر الأزمنة. وكما اشير في البرنامج، فإن ((كل ما سيجري عمله في مناطق كوردستان يجب أن يتفق تماماً مع مصالح السكان فيها. فإن ((كل ما سيجري عمله في مناطق كوردستان يجب أن يتفق

(46) بيسيان، من مهباد المخرجة بالدماء وحتى ضفاف اراس، ص40.

(47) Arfa ،The Kurds. A History and political Study ، p. 71.

(48) W. Eagleton ،The Mehabad Republic ،London ،1966 ، p. 31.

(49) المصدر السابق، ص31.

تماماً مع مصالح السكان فيها. فلدى الشعوب والمجموعات العشائرية والدينية الحق في انتخاب النواب في مجلس الشعب دون أية مضايقات، وبصرف النظر عن عددها)) (50).

ومن أهم بنود البرنامج كانت مطالب تلبية طموحات الشعب الكوردي في إدارة شؤونهم، والتمتع بحق الحكم الذاتي في إطار إيران، وتأسيس نظام التعليم باللغة الكوردية، وانتخاب ممثلين عن مناطق كوردستان بناءً على دستور البلاد، للمشاركة في الأجهزة الإدارية، بما في ذلك مشاركة الكرد في نشاط أجهزة الدولة ومؤسسات البلاد، وحل المسألة الزراعية، وإقامة الوحدة، والتضامن والعلاقات الأخوية مع شعب أذربيجان الجنوبية، والأقليات القومية الأخرى القاطنة في أذربيجان، وتحسين ظروف تطور الزراعة والتجارة والثقافة، وتطوير اقتصاد كوردستان على أساس استثمار ثروات المنطقة الطبيعية، وتحسين الظروف الاجتماعية والمعاشية، وحرية النشاط الساسي لمعظم شعوب إيران (51).

قام واضعوا البرنامج بمحاولة تسوية ((الزوايا الحادة))، سعياً منهم إلى جذب جميع فئات الشعب الكوردي إلى الحزب. واتسم بند البرنامج حول المسألة العمالية بطابع عام وإعلاني. ولم يجر الحديث فيه عن موقف الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران من التركيب العشائري للزعماء الكرد وسلطتهم، والإقطاعيين ورجال الدين، وكذلك عن موقف الحزب من الرواسب الإقطاعية وقبل الإقطاعية في اقتصاد كوردستان وحياتها الاجتماعية. ساعدت كل هذه الاسباب على ((التضخم)) السريع للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ليس على حساب العناصر التقدمية وحسب، بل وعلى حساب جميع الفئات النشيطة عامة، في الحركة الكوردية القومية. انتسب عدد كبير من رؤساء العشائر الكوردية إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران. وسعان ما شغلت جميع الشخصيات النشيطة تقريباً من قيادة ورؤساء العشائر ومن صفوف البورجوازية الكوردية في مهاباد وغيرها من مدن كوردستان، منظمات الحزب المحلية والمركزية. وبدأت هذه الشخصيات من الوجهاء ورؤساء العشائر والتجار تلعب دوراً بارزاً في الحزب، ومن ثم في حكومة جمهورية مهاباد. تم بناء على اقتراح قدمه عدد من اعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران اتخاذ قررا بتشكيل ((منطقة حرة)) في المناطق الكوردية الواقعة في شمال - غربي إيران، التي سميت جمهورية مهاباد. ويجب الإشارة إلى أن الحزب الديمقراطي الكوردستاني لم يضطر على خوض النضال عملياً في

(50) برنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ص1، (باللغة الفارسية).

(51) مواد المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ستوكهولم، 1974، ص10.

أيدي الكرد منذ عدة سنوات. فقد نشأت في الأراضي المحايدة من الجزء الشمالي - الغربي، التي يعيش الكرد فيها، ولم تستول عليها قوات الحلفاء، أجهزة الإدارة الذاتية الكوردية المحلية بصورة عفوية، التي شلت نشاط الموظفين الإيرانيين والأجهزة الإدارية والجندرية. ولذا الجيش الإيراني والجهاز الإداري بالفرار، تاركين خلفهما السلاح والذخيرة. لم تتمكن السلطات الإيرانية بقواها الخاصة من التغلب على الكرد المسلحين وإقامة الإدارة الإيرانية في هذه المناطق، وانتقلت السلطة عملياً في المناطق الكوردية الواقعة في شمال - غربي إيران إلى أيدي السكان⁽⁵²⁾.

في تشرين الثاني عام 1945 أعلنت الصحافة الأجنبية أنه ((توجد منطقة كوردية مستقلة في إيران))، التي قد تصبح في القريب العاجل مركزاً لانتفاضة شاملة. تقع هذه المنطقة إلى الجنوب من بحيرة أورمية، في صاجبلق (مهاباد). تنتهي المنطقة البريطانية في جنوبها، في منطقة سقز، وتتمركز القوات السوفياتية في شمالها. وقد تجمع هنا في جبال هذه ((الأراضي الحرة)) المتمردون الإيرانيون بقيادة الزعيم ملا مصطفى، الذين طردوا من العراق في الشهر الماضي بمساعدة سلاح الجو البريطاني⁽⁵³⁾.

وفي 24 كانون الثاني عام 1946 أعلن عن قيام جمهورية مهاباد أثناء حشد جماهيري في مهاباد، شاركت فيه وفود من مختلف مناطق كردستان إيران. ودخلت في عداد الجمهورية الكوردية ذات الحكم الذاتي المناطق بمرآكها: مهاباد، شنو، وميانداو، وسردشت، وبانه، وسقز، وسندج (سنه).

ترأس قاضي محمد قائد الحزب الديمقراطي الكوردستاني، حكومة جمهورية مهاباد، تألفت الحكومة كلها من قادة الحزب، الذي أعلن الحزب الحاكم الوحيد في المناطق الكوردية في إيران. وبما أنه لم يتم بعد انتخاب البرلمان، فقد صدرت القوانين باسم الرئيس⁽⁵⁴⁾.

ضمت حكومة الجمهورية ثلاثة عشر وزيراً، هم: حاجي بابا شيخ (الرئيس الشيعي لكوردستان)) (رئيساً للوزراء، ورئيساً لمجلس الوزراء)، محمود حسين سيف القاضي - نائباً للرئيس ووزيراً للدفاع، منافي كريمي نائباً للرئيس ووزيراً للمعارف، سيد محمد ايوبيان وزيراً للصحة، عبدالرحمن ايلخاني زادة وزيراً للخارجية، إسماعيل ايلخاني زادة وزيراً للمواصلات، ميرزا أحمد

(52) Kinnanem The Kurdis and Kurdistan ،p. 50.

(53) كومبا، 1945/11/29.

(54) Eagleton ،The Kurdish Republic of 1946 ،Oxford University ،1963 p.33-35.

اللهي وزيراً للاقتصاد، محمود ولي زادة وزيراً للصناعة، خليل خسروي وزيراً للعمل، ميرزا خليل خسروي وزيراً للاتصال، حاجي مصطفى دوفي وزيراً للتجارة، ميرزا خاني خسروي وزيراً للداخلية، ملا حسين مجدي وزيراً للعدل⁽⁵⁵⁾.

شغل الإقطاعيون الكرد ورؤساء العشائر المحليون من أسرة إيلخاني زادة ومثلو البورجوازية الكوردية، من أمثال التجار خسروي، مكاناً رئيساً ودوراً بارزاً في الحكومة. بدأ أعضاء حكومة جمهورية مهباد نشاطهم بإجراء التحولات في حقل التعليم. وقبل كل شيء تحولت الحياة الاجتماعية في كردستان إيران إلى اللغة الكوردية. ولتنفيذ هذه المهمة تشكلت لجنة خاصة، وضعت نظاماً للإجراءات الضرورية، وخاصة وضع مشروع الإصلاحات في حل التعليم المدرسي، الذي نص على أن يشمل التعليم الابتدائي الإلزامي جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وأربع عشرة سنة، وكذلك إدخال إصلاح مدرسي خاص. وعلاوة على ذلك تقرر إقامة دورات مسائية خاصة في المدارس وباللغة الكوردية بغية حو الأمية بين صفوف السكان الكبار في السن. وجرى التعليم في المدارس باللغة الكوردية⁽⁵⁶⁾.

شرعت السلطات الكوردية في إصدار المؤلفات الاجتماعية والسياسية باللغة الكوردية.

كانت صحيفة ((كوردستان)) لسان حال الحكومة الكوردية والحزب الديمقراطي الكوردستاني تطبع بصورة دورية في مطبعة مهباد. وشرحت على صفحاتها، وبشكل واسع، مسائل حياة جمهورية مهباد الداخلية، والوضع السياسي في إيران، والوضع الدولي عامة. وفضلاً عن ذلك أخذت بالصدور المجلات الشهرية ((هوار)) و((أكر)) والصحيفة ((هاله)) للنساء، وأعدت للطبع كتب مدرسية جديدة للأطفال.

انتعش نشاط المثقفين الكرد، خاصة في حقل الأدب والفن. وما يدل على ذلك الأعمال الأدبية للأدباء الكرد. أصبحت مهباد مركزاً لإصدار الأدب باللغة الكوردية (اللهجة الكورمانجية). وفي أعوام 1942-1946 نشرت مؤلفات الأدباء الكرد، والأعمال المترجمة من الأدب الكلاسيكي العالمي.

وكان أحد أكثر الإجراءات الطريفة هو إعادة المؤسسة الكوردية القديمة للشعراء الشعبيين الذين كانوا قريبين من حيث طابع إبداعهم من عشاق شعوب آسيا الوسطى وما وراء القفقاس. فالشعراء

(55) المصدر السابق، ص4.

(56) L'Orient ،No. 29 ،P. 177-179.

كان يلقون قصائدهم عن مواضيع الساعة في الاجتماعات الشعبية وفي أثناء الأعياد وغيرها، مستخدمين أساليب الإبداع الشعبي. وقد تمتع بشهرة واسعة الشاعر الشعبي هزار، الذي صدرت له مجموع شعرية في عام 1945.

كما ويسترعي الاهتمام محاولة إنشاء أوبرا شعبية. ففي 1945 جموعة من الهواء بإخراج أوبرا ((الوطن)) (إن ابن الوطن حرره من أصفاده المكبلة)، حققت المسرحية نجاحاً كبيراً، وكانت لا سابقة لها من حيث الشكل والتأثير⁽⁵⁷⁾.

أخذت المرأة الكوردية تلعب، وللمرة الأولى، دوراً نشيطاً في حياة كوردستان إيران السياسية والاجتماعية. وقد انضمت العناصر التقدمية من النساء إلى فرع المرأة في الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، وأخذ الشبيبة يتوحدون في صفوف فرع لاشباب للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران بقيادة رحمن مدرسي⁽⁵⁸⁾.

إلى جانب التدابير والإجراءات الكبيرة في حقل الثقافة، اتخذت خطوات هامة لإنشاء قطعات نظامية للحرس الكوردي الجمهوري في مهباد وغيرها من مدن جمهورية مهباد. وقد تلقت هذه الوحدات نظاماً عسكرياً موحداً، كما وحدت اللباس والسلاح، وكانت تمثل هيكلاً لإنشاء قطعات الجيش الكوردي الديمقراطي في ما بعد.

اتخذت الحكومة الكوردية تدابير هامة لإيجاد الوسائل المادية. وخاصة اتخذت تدابير فعالة بجمع الضرائب، التي لم تتم جبايتها خلال عامي 1943-1945. وفي غضون ذلك سمح لمدافعي الضرائب دفع ضريبة الدخل إلى الخزينة على دفعتين أو ثلاث دفعات. وعلاوة على ذلك، تلقت الخزينة مداخيل هامة من مبيعات التبغ والسكر والماشية وغيرها من المنتجات الزراعية.

لم تتمكن الحكومة الكوردية من إجراء إصلاح زراعي. صحيح أن أراضي الملاكين الهاربين قد وزعت على الفلاحين الكرد واللاجئين الكرد، الذين عبروا الحدود بعد انتفاضة 1945. لكن هذه الإجراءات لم تأخذ نطاقاً واسعاً.

في أواسط نيسان اتخذت خطوات لتسوية عدد من المسائل الحدودية المختلف عليها بين الكرد والأذربيجانيين، وقيام علاقات حسن الجوار بين جمهوريتي مهباد وأذربيجان. ولهذا الهدف توجه وفد

(57) و. ل. فيلشتيفسكي، الكورد الموكريون (نبذة إثنوغرافية)، موسكو، 1958، ص220.

(58) Eagleton، The Mehabad Republic، p. 102.

كوردري برئاسة قاضي محمد إلى تبريز. وأسفرت المفاوضات التي جرت في 3 أيار عام 1946 بين الكرد والأذربيجانيين عن توقيع الاتفاقية التالية:

1- سيتم تعيين سفير مفوض في كل إقليم من كل جانب.
2- سيتم إيجاد ممثلين عن الإدارة الكوردية في الأراضي الأذربيجانية التي غالبية سكانها من الكرد، أما في الأراضي الكوردية، التي غالبية سكانها من الأذربيجانيين فسيكون فيها ممثلون عن الأذربيجانيين.

3- تقوم الحكومتان بإنشاء ((لجنة اقتصادية مشتركة)) ستدرس قضايا الاقتصاد.

4- في حالة الضرورة سيتم تقديم المساعدة العسكرية المتبادلة.

5- أية مفاوضات مع الحكومة الإيرانية يجب أن تجري بموافقة الحكومتين.

6- تتعهد حكومة أذربيجان باتخاذ التدابير لتنظيم الأعمال في حقل تعليم الكرد القاطنين على أراضيها، وبدورها تعد الحكومة الكوردية باتخاذ تدابير مماثلة تجاه السكان الأذربيجانيين، الذين يعيشون على أراضي كوردستان إيران.

7- كل من يحاول الإخلال بالتعاون والصداقة التاريخية القائمة بين الشعبين، أو كل من يتناول على وحدتهما القومية، سينال الجزاء من الشعبين.

وإلى جانب ذلك عبرت الحكومتان عن وجهات نظر مختلفة حول قضايا النظام الداخلي لجمهوريتهما. وإن تقرر إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة في أذربيجان، فإن مسألة الوحدة القومية في كوردستان إيران كانت في جدول الأعمال، دون تغيير جذري للعلاقات الاجتماعية. كما لم يتم حل مسألة ترسيم الحدود بين الجمهوريتين. وحاولت الحكومة الإيرانية المركزية في ظروف كهذه إثارة الخلافات بين الأذربيجانيين والكرد، مؤججة نار الادعاءات المتبادلة حول عدم حل مسألة ترسيم الحدود⁽⁵⁹⁾.

وقف قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وجمهورية مهباد بجمارة إلى جانب التعاون مع الديمقراطيين الأذربيجانيين والمنظمات السياسية الإيرانية الأخرى، حزب الشعب الإيراني (توده) مثلاً، كما سعوا إلى توسيع علاقاتهم مع المنظمات الكوردية المختلفة خارج كوردستان إيران.

(59) Eagleton ،The Kurdish Republic of 1946 ،p. 41-42.

قدمت قطعات الجيش السوفياتي المرابطة في شمال كردستان إيران دعماً معنوياً هاماً للكورد. هذه القوات التي انسحبت من إيران ربيع عام 1946 بموجب اتفاقية طهران. أشارت الصحف الإيرانية إلى ((سلوك الجنود والضباط القويم، والموقف الودي الصادق نحو السكان⁽⁶⁰⁾)).

عبرت صحيفة ((كوردستان)) عن مشاعر الصداقة نحو الاتحاد السوفياتي، ونشرت على صفحاتها مقالات عن الاتحاد السوفياتي وثقافته ومنجزاته العلمية. واستغلت الصحافة الإيرانية اليمينية ما جاء فيها لاتهام قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيراني بالانفصالية. لقد دحض رئيس جمهورية مهاباد قاضي محمد في تصريح له لصحف طهران هذه الاتهام مشيراً بوضوح وصراحة، إلى أن الكرد في إيران يناضلون في سبيل حقوقهم القومية وفي سبيل ديمقراطية حياتهم الاجتماعية، وهم عازمون على مواصلة النضال في إطار إيران.

أثار قيام جمهورية مهاباد، التي زرعت فيها أغراس نظام قومي واجتماعي جديد، استياء واضحاً لدى حكومة طهران، التي لم تفقد الآمال، على ترميم الأجهزة الإدارية الإيرانية في هذه المنطقة. وأخذت السلطات المركزية تبحث عن وسائل توزيع حاميات الجيش الإيراني في المناطق الكوردية. ففي عام 1946 دبرت في كردستان إيران، بمساعدة عملاء الاستعمار والرجعية، أربع حركات تمرد مسلحة للإقطاعيين الرجعيين تستهدف القضاء على المنظمات الكوردية الديمقراطية وإقامة نظام رجعي⁽⁶¹⁾.

شجبت فئات المجتمع الإيراني ذوات الميول التقدمية، وفي خارج البلاد، هذه الأعمال. فقد كتبت الصحيفة البريطانية ((ديلي تلغراف)): ((ان الحرية التي يطمح إليها القوميون الكرد أكثر من أي شيء، وهي حرية تربية أطفالهم بلغتهم الأم، وحسب تقاليدهم وأعرافهم القومية، ولا يجوز اتهام القوميون الكرد ظلماً، فهم يريدون ببساطة السماح لهم بالعيش على الطريقة الكوردية، والتحدث باللغة الكوردية، وإصدار الكتب وقراءتها باللغة نفسها، وألا ينصهروا مع الفرس والعرب والأتراك))⁽⁶²⁾.

بدأت في إيران حملة افتراءية كبيرة تستهدف زرع الفتنة بين الشعبين الأذربيجاني والكوردي، واتهمت قيادتهما بالانفصالية والرغبة في الانفصال عن إيران. أعلنت الحكومة الإيرانية عن نيتها

(60) زاريا فوستوكا، 30 / 4 / 1946.

(61) People without a Country. The Kurds and the Kurdistan ، London ، 1980 ، p.204.

(62) The Daily Telegraph ، 13/4/1946.

في تسوية ما يسمى بالمسألة الأذربيجانية، والشروع في إصلاحات اجتماعية اقتصادية في هذا الجزء من البلاد. ودخلت قواتها إلى أذربيجان إيران لقمع الحركة الديمقراطية في أذربيجان إيران بهدف قمع الحركة الديمقراطية في أذربيجان أولاً، ومن ثم في كردستان⁽⁶³⁾. وفي هذه الاوضاع بدأت الخلافات في الرأي بين الديمقراطيين الكرد، فقد ظل قسم منها بقيادة قاضي محمد في مهباد، أما القسم الآخر فتوجه مع فصائل الكرد العراقيين المسلحة بقيادة مصطفى البارزاني إلى الجبال، ومن هناك حاول مصطفى البارزاني إجراء مفاوضات مع الإدارة الإيرانية حول المسألة الكردية. إلا أن ثبات موقف السلطات الإيرانية، التي وقفت بحزم إلى جانب تدمير جمهورية مهباد، أرغمت البارزاني على وقف هذه المحاولات. وسار مع فصائله إلى الحدود الإيرانية - العراقية، حيث شن من هناك عمليات ناجحة ضد قطعات الجيش الإيراني.

كان الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران والحركة القومية - الديمقراطية، التي قادها يتمتعان بعطف وتأييد كبير في الأوساط الدولية والإيرانية التقدمية. لكن هشاشة الحزب الديمقراطي الكردستاني وسعيه إلى التآلف في حزب واحد بين فئات الشعب الكوردي، التقدمية منها والرجعية، كانا سبباً لضعف مواقعه بين الكرد في كردستان إيران.

أخذت قيادة الحزب تدرك تدريجياً أنها لا تتمكن من إيجاد سند ثابت بما فيه الكفاية لها بين الفئات الكوردية الواسعة في إيران، والتفاف هذه الفئات من حولها، وأن الأوساط الواسعة من المجتمع الكوردي، وهي تستيقظ، راحت تطلب من الحزب عملاً واقعية لجعل الحياة الاجتماعية في جمهورية مهباد أكثر ديمقراطية، وليس بيانات وعبارات منمقة. ولم يتمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران من الشروع في هذه الأعمال خشية تأليب القيادة الإقطاعية والعشائرية ضده. أدى عدم حزم الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، وكذلك تغيير الوضع السياسي الداخلي والدولي إلى قيام الرجعية الإيرانية عام 1946، المدعومة من أسياها الأنكلو - الأمريكيين بهجوم حاسم على الحركة الديمقراطية في إيران، وسحقت في كانون الأول عام 1946 الحركة القومية - الديمقراطية الأذربيجانية، كما سحقت في الوقت ذاته جمهورية مهباد^(*).

(63) Eagleton ،The Mehabad Republic ،p. 113-115.

(*) تم تأسيس جمهوريتي (مهباد) و (أذربيجان) في إيران بدعم سياسي ومادي من قبل الاتحاد السوفياتي، إلا أن عقد الاتفاقية، التي أبرمت في طهران بين ستالين - روزفلت - تشرشل، شاه إيران - كانت من الأسباب

وقبل هذا الوقت جرى انسحاب جماعي من الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران لجميع العناصر الإقطاعية فيه، التي لعبت دوراً بارزاً في الحزب، وقد استسلمت على الفور أمام العسكرية الإيرانية. وقامت مجموعات غير كبيرة من الكادحين - بصورة أساسية الكرد، الذين قادهم عدد من الشخصيات الكوردية التقدمية - الاجتماعية - بالدفاع المسلح عن الحركة الكوردية التقدمية - الديمقراطية، وكذلك أكثرية البارزانيين. وانسحبت قوات الانصار الكوردية والنظامية إلى المناطق الجبلية الوعرة، التي لا تطاها القوات الإيرانية. هذه المناطق الواقعة إلى الغرب من شنو ومهاباد. دخلت القوات الإيرانية إلى مهاباد دون أن تصطدم بمقاومة، واحتلت الجزء السهلي كله من جمهورية مهاباد سابقاً. وفرضت هناك من جديد الإدارة الإيرانية.

خرج قائد الحزب الديمقراطي الكوردستاني قاضي محمد، رغبة منه في تجنب وقوع حوادث دامية من جانب العسكرية الإيرانية، طواعية لملاقاة القوات الإيرانية، بعد أن أعلن عن تأييد الديمقراطيين الكرد لوحدة أراضي إيران واستقلالها، وعن الإخلاص لحكومة قوام السلطنة. لقد حالت خطوة قاضي محمد دون وقوع أحداث دامية حقاً، لكنه دفع حياته ثمناً لذلك.

شرعت القوات الحكومية، التي لم تلق عملياً مقاومة، في نزع السلاح من أنصار جمهورية مهاباد. بدأت الحكومة المركزية بممارسة الإرهاب ضد الكرد. فقد رمى بالرصاص حوالي 150 وطناً، أما قاضي محمد (رئيس الجمهورية) وشقيقه صدر القاضي، وابن عمه سيف قاضي (وزير الدفاع في جمهورية مهاباد)، فقد اعدموا بموجب حكم أصدرته المحكمة العسكرية الميدانية في 30 آذار عام 1947.

إلا أن نضال القوى الكوردية التقدمية ضد الرجعية الإيرانية لم يتوقف. فقد حافظ على قواتها المسلحة وواصلت حربها ضد العسكرية الإيرانية، بعد أن ذهبت إلى الجبال. ولم تطفأ جذوة كفاح الحركة القومية - الديمقراطية الكوردية في إيران. فالكرد لم يواصلوا نضالهم وحسب، بل وحاولوا إدراك أخطائهم المرتكبة في عهد جمهورية مهاباد، وفهم أسباب قمعها. وهكذا، فقد ناقش المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، المنعقد في أيلول عام 1973 دروس جمهورية مهاباد. أكد المؤتمر أن جمهورية مهاباد، تمكنت من تطهير جزء من كوردستان إيران من السلطة الرجعية وتطبيق حكم ذاتي ثقافي. وفضلاً عن ذلك أشار المؤتمر إلى الأهمية الكبيرة لنشاط الحزب

الرئيسية، التي أدت إلى وقف هذا الدعم للجمهوريتين الفتيتين، اللتين تعرضتا للانتهيار قبل ان يصلب عودهما (المترجم).

في تأسيس ((الجهة الوطنية)) لجميع الأحزاب التقدمية في إيران في النضال من أجل الديمقراطية والتقدم. كما جرى في المؤتمر تحليل أسباب سقوط الجمهورية. كان السبب الرئيس لهزيمة حركة الكرد في إيران عام 1945-1946 هو ((ضعف الحزب واتجاه القيادة المشتركة وقيادة الحكومة الوطنية)). وكما نوه المؤتمر فإن هذا الضعف قد نال من جميع جوانب عمل الحزب السياسية والإيديولوجية⁽⁶⁴⁾. وأشار إلى أن أضعف حلقة كانت غياب الكوادر المؤهلة والماهرة سياسياً، ((التي لها مستوى رفيع من الوعي السياسي، وترتكز على نظرية علمية حقيقية لخوض النضال، وقادرة على تنظيم الجماهير وقيادتها))⁽⁶⁵⁾.

لم تتمكن القوات الحكومية من الاستيلاء على جميع المناطق، التي يسكنها الكرد، فلم يكن سوى ربع مساحة كردستان إيران يقع في عداد جمهورية مهاباد، في حين أن منطقتي كرمشاه وسنندج ظلتا في أيدي الحكومة المركزية.

كما اشار المؤتمر، بحق، إلى أن الديمقراطيين الكرد، لم يتمكنوا من إشراك أكثر المناضلين التقدميين الذين تحملوا بالوعي في هيئات الحزب القيادية وفي الجمهورية. فقد ((تسلل عدد كبير من الانتهازيين والوصوليين إلى صفوف الحزب وشغلوا مناصب هامة في حكومة الجمهورية، الأمر الذي كان له عواقب وخيمة)).

أشار مؤتمر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، إلى أن غياب الوحدة والتضامن في النشاط العملي بين القوى الديمقراطية الإيرانية، وكذلك التفاهم المتبادل بين الديمقراطيين الكرد والأذربيجانيين ، كانا عاملين هامين من عوامل انهيار جمهورية مهاباد، الأمر الذي فسح المجال أمام الرجعية الإيرانية لتوسيع الفرقة والانقسام بين القوى التقدمية الديمقراطية في الجزء الغربي والشمالى - الغربي من إيران، وتخطيم كل واحدة منها على حدة.

واعترف المؤتمر بأن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران لم ينجح في القيام بخطوة صحيحة والتراجع، كي يواصل نضاله في ما بعد، مع أن فصائل مصطفى البارزاني الأكثر تنظيماً وانضباطاً قد تراجعت وحاضت حرباً ناجحة ضد الرجعية الإيرانية.

(64) مواد المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران ، ستوكهولم، 1974، ص10.

(65) المصدر السابق، ص10.

ومع ذلك كان قيام جمهورية مهباد مرحلة هامة في مسيرة الحركة القومية – الديمقراطية في كردستان إيران، الأمر الذي ساعد على ترسيخ وعي الكرد القومي، ورفع مستواهم السياسي والايديولوجي.

وبهذا المعنى كان لحركة الكرد القومية – الديمقراطية في شمال – غربي إيران عام 1945- 1946 بقيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني أهمية تقدمية. وكانت جمهورية مهباد، التي أنشأها هذا الحزب إحدى نقاط الارتكاز للحركة الديمقراطية – الإيرانية العامة في نضالها ضد الرجعية والإمبريالية العالمية.

المسألة الكوردية ووضع الكرد في تركيا

لم تتخذ حركة الكرد القومية في تركيا خلال الحرب، وفي السنوات الأولى التي أعقبتها نطاقاً واسعاً بسبب الإرهاب العسكري – البوليسي والإداري. وعلاوة على ذلك فإن الأوساط التركية الحاكمة في المرحلة المدروسة احتفظت في الولايات الشرقية من البلاد بجزء هام من قواتها، التي يمكن ان تستخدم عند الحاجة لقطع دابر كل شكل من أشكال التعبير عن استياء الكرد.

ورغم ذلك كله لم تتمكن سلطات أنقرة من عزل الكرد في تركيا تماماً عن الأحداث، التي جرت في أجزاء كردستان الأخرى. فقد كان لعددٍ من الوطنيين الكرد في كردستان تركيا صلات بالتنظيمات السياسية مثل زيني كوردستان (كوردستان إيران)⁽⁶⁶⁾ و((هيو))⁽⁶⁷⁾. في آب عام 1944 انعقد على جبل دانيبار (على الحد الفاصل بين إيران وتركيا) لقاء لوفود من أجزاء كردستان الثلاثة، ومثّل فيه القوى القومية في كردستان تركيا قاضي محمد وهاب، ناقشت الوفود في أثناء هذا اللقاء مسألة ((التعاون المتبادل... لخير كوردستان الكبرى))⁽⁶⁸⁾.

وعامة حافظ الكرد في تركيا في أثناء الحرب العالمية الثانية على الهدوء، لصالح دول الحلفاء الكبرى، كي ((لا يخلقوا مصاعب في منطقة حيوية هامة))⁽⁶⁹⁾. فقد كانوا يأملون بتلبية طموحاتهم

(66) حسين بارزاني، الأحزاب الكوردية السياسية والمنظمات الاجتماعية في النضال من أجل القضية الكوردية، موسكو، 1971، ص45.

(67) Eagleton، The Kurdish Republic of 1946، p. 36.

(68) مظهر، الحركة القومية – التحررية في كردستان العراق...، ص396.

(69) Bedir Khan، La Question Kurde، p.12.

القومية بعد أن تضع الحرب أوزارها، وفي هذه الاثناء وجه القادة الكرد مذكرات ورسائل إلى حكومات الدول الكبرى وهيئة الأمم المتحدة، طلبوا فيها تقديم المساعدة في حل القضية الكوردية⁽⁷⁰⁾.

عندما وجهت الشخصيات البارزة في الحركة الكوردية القومية هذه المذكرات والرسائل، كانت تأمل في التوصل بالوسائل السلمية إلى حل المسألة الكوردية ونيل الحكم الذاتي الإداري والثقافي في إطار تركيا وإيران والعراق. وبهذا الصدد من المفيد أن نورد مذكرة حزب ((رزكاري)) (الانقاذ) الكوردي، الموجهة إلى رئيس هيئة الامم المتحدة. فقد عرض فيها وصفاً لأوضاع الشعب الكوردي السياسية والاقتصادية، تاريخ النضال في سبيل الاستقلال، كما كشفت النقاب عن السياسة الرجعية لحكومات الدول الثلاث الآنفة الذكر تجاه الشعب الكوردي، وجاء في هذه المذكرة:

((باسم الشعب الكوردي يطالب حزبنا بطرد الإمبرياليين من وطننا، ووقف الملاحقات ووضع حد نهائي للمعاملة الجائرة التي تعاملنا إياها حكومات تلك الدول، التي أخضعت شعبنا لها وقسمته في ما بينها.

يصر الشعب الكوردي على أن تعود إليه حقوقه، معتبراً أن هذه هي الخطوة الأولى على طريق حق تقرير المصير والسيادة. ولا ينبغي نسيان أن الشعب الكوردي يلعب دوراً هاماً في ضمان السلام، وأن إرساء دعائم السلام في الشرقين الأوسط والأدنى يرتبط وإلى حد كبير بحريته وسيادته. ونحن نؤمن، بأن عصر الظلم قد ولى، وحل عصر جديد، عندما تتمتع فيه جميع الأمم وعلى قدم المساواة، بالحرية التي ناضلت من أجلها دول الحلفاء وعلى مدى ست سنوات صعبة)).

لكن هذا المطلب العادل لحزب ((رزكاري)) التقدمي لحل القضية الكوردية حلاً سلمياً، هذا المطلب الذي يعبر عن رأي أكثرية الشعب الكوردي، بقي، شأنه في ذلك شأن مطالب مماثلة أخرى في الرسائل، دون اهتمام. فلم يبحث الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة المذكرة المشار إليها، بل أنه لم يعلن حتى عن تسلمه لها.

إن الحكومة التركية، التي انتهجت سياسة قمع الأقليات القومية وصهرها وتجاهل أبسط الحقوق، استمرت في إهمالها للقضية الكوردية بعد الحرب أيضاً. فقد حاولت تبيان الأمر على نحو وهو أنه لا وجود للكورد في تركيا، وبالتالي لا توجد مسألة كوردية. وهذا ما أشار إليه الصحفيون الغربيون العاملون في تركيا أيضاً. فقد كتب مراسل صحيفة ((نيويورك بوست)) ماورير في نيسان

(70) Bullentin Mensuel de Centre Detude Kurdes ،Paris ،No. 6 ،p.1.

عام 1946 يقول: ((قتلوا الكورد في تركيا بالجملة، وطردوهم من ديارهم وعلى نطاق واسع جداً، بحيث تستطيع الحكومة التركية أن تؤكد الآن: لا توجد مسألة كردية في تركيا))⁽⁷¹⁾.

أما مراسل المجلة الانكليزي ((ايكونومست))، فكتب في أيار عام 1946: ((الكورد كعب أخيل الدولة التركية. فلا يعرف شيء محدد عن مصيرهم في تركيا، وتعيش كوردستان تركيا خلف ستار حديدي، وما هو معروف فقط، هو أن الجيش التركي قام عام 1930 بعمليات عسكرية كبيرة ضد الكورد، وهذا ما تكرر عام 1930-1938. ومن ثم أعلن وزير الخارجية التركي في أعقاب الانتهاء من الحملة الأخيرة، أنه لا توجد بعد قضية كردية في تركيا. منذ ذلك الحين فقد الكورد وجودهم رسمياً، وأحياناً يرد ذكرهم مصادفة، إما كقطاع طرق في الجبال، أو كأتراك الجبال))⁽⁷²⁾.

إن نفي الاوساط الحاكمة الدائم لوجود قضية كردية، لم يكن يعني البتة عدم وجودها، فقد ظلت قضية داخلية هامة. وعلى الرغم من الرقابة الصارمة، فقد تسربت إلى الصحافة التركية والأجنبية معلومات وصفت نتائج سياسة السلطات التركية الشوفينية والاستعمارية إزاء الأقليات القومية، والأكراد خاصة.

وبهذا الصدد يستأثر بالاهتمام مقتطف من مقالة كتبها عضو البرلمان البريطاني فيليب برايس، الذي زار الولايات الشرقية من تركيا عام 1956: ((ثمّة أنقاض دير أرمني قديم على جزيرة في بحيرة وان، ولم يسمح الموظفون الأتراك بزيارة الأجانب له حتى الآونة الأخيرة. فهم لا يريدون الاعتراف بأن شعباً مثل الأرمن والأكراد عاشوا هنا يوماً ما، ويعتبرون أن معظم السكان هنا كانوا أتراكاً على الدوام. إلا أنهم أخذوا يتمسكون حالياً بوجهة نظر أكثر عقلانية. قامت قبل فترة وجيزة عدة مجموعات أجنبية بزيارة هذه الجزيرة ومع ذلك فإنهم ما زالوا يعاملون الأكراد كما مضى. إن كل من زار تركيا قبل 40 عاماً يعرف أن الأكراد كانوا يؤلفون جزءاً كبيراً من السكان، فهم أمة عريقة تعيش في المناطق الجبلية المرتفعة وتتحدث بلغتها، وليس بينها وبين الأتراك أي شيء مشترك. وحتى الان يمكن ان نشاهد في كل مكان من هذه المناطق اللواتي يلبس أعطية الرأس الكردية، والاشحة الزاهية والفساتين. وهؤلاء الأكراد يقوم الأتراك بصهرهم على الدوام في بوتقة

(71) The New York Post, 17/4/1946.

(72) The Economist, Intelligence Unity Limited, 10/5/1946.

الامة التركية. والرجال يرتدون الشياح كالاتراك. ويتحدث معظمهم باللغة التركية، لكنه يمكن سماع اللغة الكردية في شوارع مدينة وان وفي القرى⁽⁷³⁾.

أخذت الاوساط التركية الحاكمة سواء اثناء الحرب، أو في السنوات الأولى ما بعد الحرب ((تدابير الحيطه والحذر))، وحاولت منع قيام حركات كردية. وخاصة كانت السلطات التركية قلقة ولهذا شرعت السلطات التركية في أواخر عام 1945 وأوائل عام 1946 بتهجير الاكراد من المناطق الحدودية المتاخمة للعراق وإيران إلى عمق البلاد.

الا ان الاوساط التركية الحاكمة سرعان ما اضطرت إلى التخلي عن سياسة التنكيل الجماعي بالكورد، اثر اشتداد التوتر في الوضع السياسي الداخلي. وفضلاً عن ذلك طرأت علي سياسة الطبقات الحاكمة بعض التغيرات الطفيفة، التي لم تكن موجودة سابقاً، والتي كانت تعني مسلكاً جديداً إزاء المسألة القومية عامة والقضية الكردية خاصة. والمسألة هي أنه بعد الانتقال إلى نظام تعددية الأحزاب عام 1945، ازداد دور الجماهير الشعبية في حياة البلاد السياسية ازدياداً ملحوظاً. وكان على الأحزاب التركية أن تأخذ بالحسبان أصوات الناخبين في أثناء سير العمليات الانتخابية، وأصبح الكثير يتوقف على أن أي حزب من الأحزاب البورجوازية يتمكن في الانتخابات من الحصول على اكثرية اصوات المقترعين المطلقة.

كتب الموظف الإنكليزي ج. ادموندز، الذي شارك في أعقاب الحرب العالمية الأولى في قمع الحركة الكردية التحررية، في أواسط الخمسينات يقول: "بات معروفاً لدي ومن مصدر موثوق حسن الاطلاع، أن اصوات الكورد بعد نشر الديمقراطية في تركيا، اكتسبت، وعلى حين غرة، أهمية كبيرة، علماً أنه ينبغي الأخذ بعين الاعيبار أن الرقم الحقيقي لعدد السكان الكورد في هذه البلاد يشير أحياناً إلى ثلاثة أو أربعة ملايين نسمة"⁽⁷⁴⁾

وتبين أن الخطوة باتجاه الديمقراطية البورجوازية - الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية - مهما يكن من مفارقة، كانت لصالح القيادة الإقطاعية من الأعوات والشيوخ. وأدى هذا السبب إلى تقاربهم مع الملاكين الأتراك، الذين وقفوا في مجلس الأمة التركي الكبير ضد أي شكل من أشكال التحولات الزراعية، وعبروا موضوعياً عن مصالح الاقطاعية الكردية أيضاً.

(73) The Manchester Guardian, 29/12/1956; Gavan, Kurdistan Divided Nation of the Middle East, P.28. □

(74) Edmonds , Kurds , Turks and Arabs . Political .. , P . 4 . □

مع الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية، اشتد نفوذ الشيوخ والأغوات وغيرهم من ممثلي الطبقات الكوردية المالكة. أولاً، رفع نظام الانتخاب الجديد من أهمية الناخبين بمن فيهم الناخبين الكورد الذين كانوا في تبعية اقتصادية ودينية قوية للشيوخ والأغوات ورؤساء العشائر. وفي هذه الأثناء أصبحت القيادة الكوردية الاجتماعية وكأنها مورد أصوات للطبقات التركية السائدة والأحزاب السياسية، وبذلك تحولت إلى عامل سياسي هام في الصراع على السلطة. فالناخب الكوردي العادي كان يصوت، وكقاعدة عامة، للمرشح الذي يشير إليه ممثل هذه القيادة. ثانياً، الميل الذي أخذت تبديه الشخصيات البورجوازية نحو ممثلي القيادة الكوردية الاقطاعية وشبه الاقطاعية، قد زاد أكثر من وزنهم في صفوف السكان المحليين. كل ذلك ساعد على تقوية مؤسسة الشيوخ والأغوات ورؤساء العشائر، وشدّد من تأثيرها على الجماهير الكوردية.

وهكذا أدى الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية إلى تقارب الفئات الكوردية المالكة مع الطبقات التركية الحاكم، وأسفرت ((العزف على وتر الديمقراطية)) عن قيام الاقطاعيين الكرد، بصرف النظر عن علاقتهم بالسلطات التركية المركزية، بالتعاون تدريجياً مع ممثلي الطبقات التركية الحاكمة من البورجوازية والإقطاعيين، فقد راحوا يسكنون في المدن، حيث اشتغلوا بالتجارة والمال، كما تمكنوا من وضع فروع الاقتصاد المختلفة تحت إشرافهم، دون أن يفقدوا في غضون ذلك ممتلكاتهم من الأرض. ومارس ممثلو القيادة الكوردية السياسية وشاركوا، بموافقة الأحزاب الحاكمة الرئيسة، في عمل مجالس البلديات ومجالس الولايات العامة.

وبالتالي فإن صراع الأحزاب السياسية البورجوازية لأجل استمالة الناخبين إلى جانبها، وعلى السلطة، وإلى حد ما من أهيممة الشيوخ والأغوات الكرد السياسية، الذين يرتبط بهم إلى حد كبير مصير المرشح في مجلس الأمة التركي الكبير. وبهذا يمكن تفسير الإجراءات التي بدأت تأخذها حكومة حزب الشعب - الجمهوري بهدف استمالة الكرد إلى جانبها. في عام 1947 أعلن رئيس الوزراء ((أنه يجب منذ الآن استدعاء الكرد إلى الجيش أسوة بالأتراك))⁽⁷⁵⁾. وقبل هذا كانوا يستغلون الكرد، كقاعدة عامة، في القطعات لمساعدتهم فقط. وفي الوقت ذاته سنّ مجلس الأمة التركي الكبير، في 8 حزيران عام 1948، قانون رقم 5098، الذي ضبط عدداً من مواد قانون المستوطنات رقم 2510 المتخذة في عام 1934⁽⁷⁶⁾.

(75) Kinnane ، The Kurds and Kurdistan ، p.31.

(76) Dustur ، 17 (1936) ، Cilt 19 Ankara (1938) ، 28 (1947).

ويعتقد المادة المؤقتة رقم (1)، فإن جميع المضايقات المؤقتة على حقوق الأفراد، الذين تم تهجيرهم قسراً وفق مجلس الوزراء، إلى المناطق المعينة قبل إصدار هذا القانون، قد ألغيت. لكن ورد في القانون أنه لن يسمح لأحد بالسكن في مناطق أعري، وصابون، وتونجيلي، وزيلان دون إذن الحكومة. وبعد إصدار هذا القانون كان بوسع الأفراد المهاجرين سابقاً، العودة إلى ولاياتهم أو الولايات المجاورة خلال عام، وبموافقة الدولة (المادة الثانية المؤقتة). لكن الدولة صادرت عند ذلك جميع الأملاك غير المنقولة.

إن سياسة حكومة حزب الشعب الجمهوري الازدواجية في القضية الكردية (مغازلة القيادة الإقطاعية الكردية من جهة، ومواصلة سياسة الصهر من جهة أخرى) قد أضعفت مواقع الحزب الحاكم، وزادت من نفوذ الحزب الديمقراطي، المعارض الرئيس في الولايات التي يؤلف الكرد فيها قسماً كبيراً من السكان. وبالنتيجة صوّت الكرد في أثناء الانتخابات، التي جرت في المجلس عام 1950 بشكل أساسي لصالح الحزب الديمقراطي الجديد، حزب جلال بيار وعدنان مندريس، فقد وعد مرشحو هذا الحزب عن الولايات الشرقية في أثناء الحملة الانتخابية في خطاباتهم منح الكرد حقوقاً متساوية حقاً أسوة بالترك، واتخاذ تدابير لتطوير اقتصاد المناطق الكردية. لكن الأحداث المتعاقبة بينت أن هذه الوعود لم تكن سوى خدعة قبل الانتخابات. كتب عصمت شريف وأنلي يقول: ((بالنسبة إلى الكرد، الجمهوريين والديمقراطيين على السواء، كان ذلك يعني على الدوام سيطرة البورجوازية التركية العنصرية، والاضطهاد القومي، واستمرار فساد الأجهزة الإدارية التركية، والإرهاب البوليسي والعسكري، والفقر وغياب أبسط حقوق الكرد... الفاشية والحقد العنصري، وغياب أبسط القواعد الديمقراطية رغم التأكيدات الرسمية الكثيرة الواعدة...))⁽⁷⁷⁾.

كتب أيديمر متطرقاً إلى مواقف الأحزاب السياسية من المسألة الكردية في أعقاب تسلم الحزب الديمقراطي مقاليد السلطة في البلاد، أن التأثير على الناخبين في الجزء الشرقي من البلاد، وإمكانية استغلال نفوذ الشيوخ المحليين أصبح مادة للصراع ((والمساومة... بين الحزب الحاكم والمعارضة))⁽⁷⁸⁾.

لقد جرت تغييرات لا شأن لها بعد مجيء الحزب الديمقراطي إلى الحكم، بعض الضعف للنظام القائم في الولايات الشرقية. في 3 آب عام 1951 أصدر الحزب الديمقراطي عن طريق مجلس الأمة التركي الكبير القانون رقم 5826 بشأن تغيير المادة من القانون رقم 5098⁽⁷⁹⁾.

(77) I. Ch. Vanly -Le Kurdistan et la Question Kurd -p. 16.

(78) S.S. Aydemir -İkinci Adam – İsmet İnönü. Cilt I- İstanbul p. 327.

نص القانون رقم 5826 على تشكيل لجنة مؤلفة من ثلاثة أشخاص (بممثل واحد عن وزارات الزراعة، والنقل والاتصال، والصحة، والتأمينات الاجتماعية)، التي عليها أن تحدد المناطق في المقاطعات التي لا يشملها الحظر (مثلاً، تونجيلي، صاصون، وزيلان وغيرها). حيث سيمكن عند الحاجة إنشاء مراكز سكانية. وحسب هذا القانون يستطيع العيش في هذه المراكز السكانية الأفراد الذين تم تهجيرهم وفق نظام إداري إلى الولايات الغربية بعد الأول من كانون الثاني عام 1938، أي بعد أحداث ديرسم.

بهذه الإجراءات انتهت عملياً وعود الحزب الديمقراطي الانتخابية. وفي ما يتعلق بالعود الأخرى، فهي لم تنفذ أبداً. فضلاً عن ذلك اتخذت حكومة الحزب الديمقراطي تدابير ترمي إلى تقوية التعاون مع الدول الشرقية المجاورة (العراق، إيران)، لقمع حركات الشعب الكوردي. وهذا مما كان يستجيب لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعدد من الدول الغربية الأخرى، الساعية إلى انشاء حلف عسكري على غرار حلف الناتو، يضم بلدان الشرق الأوسط والأدنى.

كانت تركيا أداة تنفيذ مباشرة لخطّة الدول الغربية في إقامة حلف جديد، لارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. في أوائل كانون الثاني عام 1955 قام رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس بزيارة إلى بغداد، حيث أجرى مفاوضات مع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد. وفي 12 كانون الثاني صدر في بغداد بيان مشترك، جاء فيه أن الجانبين قررا توقيع معاهدة حول الأمن المتبادل.

في 24 شباط عام 1955 جرى التوقيع على حلف حول التعاون المتبادل بين العراق وتركيا⁽⁸⁰⁾، الذي أصبح معروفاً باسم (حلف بغداد). وحسب المادة الأولى من الحلف جرى النظر في إمكانية توقيع اتفاقيات وبرتوكولات خاصة حول التعاون في مكافحة الحركة الديمقراطية المتنامية، بما في ذلك نضال الكرد في سبيل حقوقهم القومية.

كما أعلنت الصحيفة اللبنانية ((تلغراف)) في آذار عام 1955، فإنه ألحق بحلف بغداد برتوكول عراقي - تركي سري، قضى بالإستخدام المتبادل للمطارات وحق دخول قوات جهة إلى أراضي الجهة الأخرى. وحسب هذا البرتوكول تعهدت تركيا بتقديم المساعدة للعراق في تدريب الجيش العراقي

(79) N. Kokdemir ،Eski ve yeni toprak ،iskan hukumleri ve Uygulama Klavuzu ، Ankara ،1952. p.114.

(80) R. Mauriësm Le Kurdistan ou la Mort ،Paris ،1967. p. 64-65.

وتزويده بالأسلحة الحديثة على حساب الإمدادات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا. وقد نص أحد بنود البروتوكول على تنسيق جهود الطرفين في محاربة ((العناصر التخريبية، العاملة ضد سياسة تركيا والعراق))⁽⁸¹⁾.

انضم إلى الحلف خلال عام 1955 كل من إيران، وباكستان وبريطانيا. وفي أعقاب الدورة التأسيسية لحلف بغداد المنعقدة في تشرين الثاني عام 1955 في بغداد، اتخذت البنية التنظيمية للحلف، التي ضمت مجلس وزراء دائم وسكرتارية وأربع لجان حول مسائل مختلفة. وبالنسبة إلينا يستأثر بالاهتمام لجنة محاربة النشاط التخريبي (لجنة الأمن)، (اللجنة البوليسية). وكانت تتألف من قادة أجهزة البوليس، وكذلك من العاملين في محاربات الدول أعضاء الحلف. كانت اللجنة تجتمع مرة واحدة كل عام. وتعد التوصيات لمجلس الوزراء الدائم، ووضعت التدابير لمحاربة الحركة الديمقراطية والقومية التحررية سواء أكان داخل دول أعضاء الحلفاء، أو في الدول المجاورة لها، التي تنتهج سياسة الحياد. كانت هذه اللجنة تتألف شكلياً من لجنتين فرعيتين لمحاربة ((النشاط التخريبي)). ونستطيع أن نستنتج من كل ما تقدم أنه عند إنشاء حلف بغداد اتخذ في الحسبان وجود القضية الكوردية، التي تضع حكام تركيا وإيران والعراق في حالة استنفار دائم، وكذلك حمايتهم في الولايات المتحدة وبريطانيا.

لقد أشارت الشخصيات الكوردية البارزة مراراً في أعمالها ورسائلها إلى هيئة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية إلى طابع حلف بغداد المعادي للكورد.

كتب عصمت شريف وانلي يقول: ((بوسعي أن أؤكد لكم أن وجود المسألة الكوردية كان السبب الرئيس لعقد حلف بغداد بين تركيا وإيران الشاهنشاهية، وعراق نوري السعيد، التي توحدت كي تقمع سوية الحركة الكوردية. كما أن إنكلترا تحارب الحركة الكوردية لأنها لا ترغب في تحولات سياسية، واجتماعية جديدة في الشرق الأدنى. فهي تسعى إلى الحفاظ على النظام القائم بغية الاستثمار الناجح لحقوق النفط هنا وفي الوقت ذاته فإن ((الضحية)) الرئيسة للوضع السياسي القائم في الشرق الأوسط كان الشعب الكوردي. هذه حقيقة دامغة))⁽⁸²⁾.

وجه انهيار النظام الملكي في العراق في تموز عام 1958، وخروج العراق من حلف بغداد (آذار عام 1959) ضربة مؤثرة الى السياسة الشوفينية للأوساط الرجعية في تركيا، وإيران، والعراق.

(81) ب. بروكوفيف، حلف السننو العدواين، موسكو، 1963، ص16.

(82) Vanly، Kurdistan et la Question Kurde، p25.

نشأت في العراق بعد الانقلاب ظروف أكثر ملاءمة لنضال الكرد العراقيين في سبيل مصالحهم القومية. لكن وضع الكرد في تركيا بقي كما كان عليه. فلم تأخذ حكومة الحزب الديمقراطي الدروس والعبر من أحداث العراق، وواصلت انتهاج سياسة قمع الحركة الديمقراطية وقطع دابر أي شكل من أشكال ظهور الاستياء بين صفوف السكان الكرد في تركيا.

في مثل هذه الظروف دعت الشخصيات الكوردية، الأكثر تبصراً في المهجر، الكرد إلى الوحدة والنضال ضد دسائس الإمبريالية في الشرق الأوسط وفي سبيل تحرير الشعب الكوردي من المظطهدين الأجانب والحليين. وفي هذه الحالة يستأثر بالاهتمام ((نداء الكرد)) الذي نشرته لجنة الكرد في أوروبا في ايار عام 1945، حيث جاء فيه:

((إن أهمية كوردستان الاستراتيجية وخيراتها الطبيعية من جهة، وتقوية الحركة التحررية في منطقة الشرق الأوسط وارتباطات كوردستان التاريخية بها من جهة أخرى، تجعلها منطقة في غاية الأهمية.

لقد وضعت الإمبريالية يدها على موارد البلاد الطبيعية، وتستخدم وضعها الاستراتيجي لأغراضها الدنيئة. فهي تعرض الكرد ضد جيرانهم وتحاول وضع قناع على السبب الحقيقي لوضعهم والذي هي، أي الامبريالية، تكون مسؤولة عن ذلك.

يدرك الكرد أن مصيرهم يرتبط بمصير جيرانهم، ولهذا فإن طموحهم الدائم هو تقوية الصداقة مع جميع القوى الديمقراطية للشعوب العربية والتركية والفارسية. لقد وضع التاريخ على عاتق البشرية التقدمية عامة، وشعوب الشرق خاصة، مهمة مساعدة الحركة التحررية الكوردية، لكن مصير الكرد يرتبط بالكرد أنفسهم بصورة أساسية.

نحن مجموعة من الكورد الموجودين في أوروبا، الذين يعقدون الآمال على طاقات شعبنا الكامنة، وعلى مساعدة جيرانه، نقترح الدعوة إلى عقد مؤتمر قومي كوردي، يمكن أن يعبر فيه عن جميع وجهات النظر القومية، وآراء جميع المنظمات الكوردية القومية، وفروع المنظمات الكوردية الكوردية القومية، والجمعيات الثقافية، والوطنيين الكرد البارزين.

إننا نشق بإخلاص، أن عقد المؤتمر الكوردي القومي، الذي من شأنه أن يضع سياسة كوردية عامة، يكون مساهمة كبرى في قضية تحرير كوردستان وتوحيدها وتوجيه ضربة إلى قلب الامبريالية)⁽⁸³⁾.

(83) Gavan ،Kurdistan: Divided Nation of the Middle East ،p. 16.

وفي ما بعد دعا النداء جميع المواطنين الكرد المخلصين إلى العمل لإنشاء لجنة تحضيرية تقوم بدراسة موضوع مكان وموعد عقد المؤتمر الكوردي القومي.

انبرت المنظمات التقدمية في الخارج للدفاع عن الكرد في تركيا. فقد اتخذ ((مؤتمر اتحاد الطلاب العالمي)) الخامس، الذي انعقد في ايلول عام 1958، قراراً حول المسألة الكوردية. وأدان القرار السياسي الحكومة التركية إزاء خمسة ملايين من المواطنين الكرد، كما أيد القرار المطالب الشرعية للكورد، الذين يناضلون في سبيل الاعتراف بحقوقهم القومية.

إلا أن حكومة الحزب الديمقراطي كانت عديمة الأثر بهذه النداءات، وواصلت سياستها الداخلية المعادية للكورد، الأمر الذي كان أحد الأسباب، التي أدت إلى زيادة التوتر السياسي في البلاد.

في ربيع عام 1960 احتدم الوضع السياسي في تركيا احتداماً شديداً. فقد وقع في 27 أيار عام 1960 انقلاب حكومي في البلاد، أسفر عن تسلم الأوساط العسكرية العليا زمام الحكم فيها، هذه الأوساط، التي كانت متحدة في لجنة الاتحاد الوطني. وأحد أسباب الانقلاب الحكومي، وحسب آراء أعضاء لجنة الاتحاد الوطني، هو القضية الكوردية، التي كان وجودها يهدد وحدة الدولة⁽⁸⁴⁾. وظلت هذه القضية بعد سقوط حكم الحزب الديمقراطي قضية من أكثر القضايا الملحة. إلا أن لجنة الاتحاد الوطني اتخذت منذ الأيام الأولى لحكمها، الإجراءات لقطع دابر أي شكل من أشكال ظهور استياء السكان الكرد في تركيا.

(84) H. Kivilcimli ، 1970 ، 27 Mayıs ve yon hareketinin sinifsal elestrisim Istanbul ، p. 269-270.

الفصل السابع

**نضال الكرد القومي – التحرري في الستينات وفي النصف
الثاني من السبعينات**

النضال من أجل الحكم الذاتي القومي في كردستان العراق

في نهاية الخمسينات عانى النظام الملكي الهاشمي في العراق أزمة حادة. فحرمان الجماهير الشعبية من الحقوق السياسية، ومستواها المعيشي المتدني جداً، والإجراءات القمعية الوحشية ضد قوى البلاد التقدمية، وخدمة الأهداف العدوانية للدول الامبريالية الكبرى في الشرق الأوسط وخاصة من خلال حلف بغداد السيئ الصيت قد قررت مسبقاً مصير حكم نوري السعيد - فيصل.

وكما أشير سابقاً، فإن القضية الكردية كانت إحدى القضايا الأكثر حدة أمام البلاد فقد كان عدم حل القضية الكردية لصالح الاستعمار البريطاني الذي بسط سيطرته على العراق خلال 40 عاماً، ونشأ في البلاد وضع، عانت في ظله فئات الشعب الواسعة من العرب والكرد والأقليات القومية سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان يحمي أكثر القوى رجعية في البلاد من الاقطاعيين والشيوخ ورؤساء العشائر وغيرهم. وهذا كان يعني أن مصالح نضال الكرد في سبيل التحرر القومي كانت تنطبق موضوعياً مع مصالح القوى العربية التقدمية في النضال ضد الاستعمار والرجعية الداخلية. واجهت الحركة التحررية العربية والكردية على السواء صعوبات بسبب تشتت قواها، في حين أن الاستعمار والرجعية الداخلية كانا يعملان في جبهة واحدة عملياً.

بفضل مبادرة الحزب الشيوعي العراقي ونشاطه تشكلت في عام 1957 جبهة الاتحاد الوطني. ورغم أن جبهة الاتحاد الوطني التزمت الصمت في وثائقها البرنامجية حيال المسألة الكردية، فقد عبر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في العراق، الذي كان آنذاك في حالة من السرية، عن تأييده لبرنامج جبهة الاتحاد الوطني ونظامها الداخلي. والواقع أن ما يتصف به موقف القوى القومية في كردستان من جبهة الاتحاد الوطني هو أنه لم تعبر القوى اليسارية عن استعدادها لتقديم فصائل مسلحة الى الجبهة عند الضرورة وحسب، بل وعدداً من الملاكين الليبراليين في كردستان.

سعت القوى الوطنية - التقدمية في البلاد، آخذة بالحسبان الاستياء الذي انتشر بين الكرد في الجيش، إلى إجراء اتصالات معهم. فقد قامت اللجنة القومية العليا لجبهة الاتحاد الوطني عشية ثورة 14 تموز عام 1958 اتصالات مع التنظيم العسكري السري ((الضباط الاحرار))،

الذي تأسس عام 1954 وكان من بين أعضائه، وحسب معطيات سجادي، ضباط كورد كبار (الجنرال فؤاد عارف وغيره)⁽¹⁾.

أدت الأحداث، التي تطورت عشية ثورة 14 تموز، إلى الإسراع في إسقاط ((الحكم الأسود)) في العراق. فقد ضاق الشعب ذرعاً من مشاركة الحكم الملكي في أعمال عدوانية ضد الجمهورية السورية عام 1957 والحركات القومية – التحررية لشعبي لبنان والأردن.

في 14 تموز عام 1958 وفي الساعة الثالثة ليلاً، دخلت قطعات الجيش من ذوي الميول الثورية بغداد، وانهار ((الحكم الأسود)) خلال ساعات معدودات. تم تشكيل أول حكومة جمهورية، شارك في عدادها كورديان هما: محمود صالح محمود وزيراً للصحة ومصطفى علي وزيراً للعدل⁽²⁾، كما انضم إلى مجلس الدولة الأعلى، الذي كان يتألف من ثلاثة أعضاء، خالد النقشبندي وكان كوردياً أيضاً. وبانضمام النقشبندي إلى المجلس أبدت الحكومة استعدادها للاعتراف بحقوق الكرد القومية في الجمهورية العراقية.

بنداء من الحزبين الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني أصبحت الفئات الواسعة من السكان الكرد أهم سند للحكم الجديد في مرحلة التكوين الصعبة له. فقد قضت القوى الكوردية الديمقراطية في أثناء المعركة الحاسمة على محاولات الاشخاص من الأجهزة الإدارية الحلية وعدد من الضباط – الملكيين، الذين قاموا بتنظيم المقاومة ضد الحكم الجديد. ففي السلیمانیة أزاحت الجماهير الملكيين عن السلطة، وراحت هي تسيطر على الوضع إلى حين وصول ممثلي النظام الجمهوري.

كان لطابع ثورة 14 تموز المعادي للإقطاعية والاستعمار، وبروز إمكانية الاعتراف بحقوق الكرد القومية دافعاً هاماً لتشديد النضال الديمقراطي في كوردستان، الأمر الذي كان له، بدوره، أهمية كبيرة لإجراء تحولات ثورية في البلاد. وفي أعقاب انهيار ((الحكم الأسود)) وصل ممثلو الحزب الديمقراطي الكوردستاني من كركوك إلى أركان الثورة، وأعلنوا عن تضامن جماهير كوردستان مع قادة الجمهورية. وقد عرض الحزب الديمقراطي الكوردستاني موقفه من

(1) علاء الدين سجادي، الثورات الكوردية، الكورد والجمهورية العراقية...، ص8.

(2) W. Dann 'Iraq under Qassem. A Political History 1958-1963، N، Y، 1964، P، 35.

النظام الجمهوري الجديد، في بيان خاص له صدر في 16 تموز عام 1958⁽³⁾. اتخذت هذه الوثيقة في اجتماع استثنائي للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني المنعقد في كركوك. وعبر الاجتماع بالإجماع عن تأييده النشط للثورة وتعميقها، ونوه بالإجراءات الفعالة لحماية النظام الجمهوري وتوطيده. وفي أثناء ذلك انطلق الحزب الديمقراطي الكوردستاني من أن مصير الشعبين العربي والكوردي في العراق مرتبط ارتباطاً وثيقاً، وأن ((تقوية الحركة التحررية للشعب العربي وانتصارها، وتحرير العراق من الحكم الملكي البغيض البائد، وقيام نظام جمهوري حر يكون ضماناً للأعتراف بحقوق الشعب الكوردي))⁽⁴⁾.

في 17 تموز التقى وفد كوردي برئاسة السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني إبراهيم أحمد مع رئيس الحكومة الجمهورية عبدالكريم قاسم. وعبر إبراهيم أحمد عن استعداد حزبه لتقديم المساعدة وفي شتى المجالات لتوطيد الحكم الجديد.

سلكت الحكومة الجمهورية طريق التحولات الديمقراطية بتأييد فعال وضغط من جانب القوى الديمقراطية. فقد أعلن في 26 تموز عام 1958 عن دستور مؤقت للجمهورية العراقية، وثبتت في الوثيقة وللمرة الأولى منذ وجود الدولة العراقية المساواة بين الشعبين العربي والكوردي. نصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت على أن: ((العرب والکرد هم شركاء وأن الدستور يضمن حقوقهم القومية في إطار العراق الموحد))⁽⁵⁾.

كما أشير في ما بعد في برنامج جبهة الاتحاد الوطني، الذي تم تغييره، إلى ضرورة الاعتراف بحقوق الكرد القومية في الحكم الذاتي. وجاء في هذه الوثيقة، التي أعلنت في اجتماع جماهيري في بغداد بتاريخ 25 تشرين الثاني عام 1958: ((ترى جبهة الاتحاد الوطني أن وجود العراق نفسه يقوم على تعاون جميع المواطنين واحترام حقوقهم والحفاظ على حرياتهم. وتعتبر العرب والکرد شريكين متساويين في وطن واحد، وتتعترف بحقوقهم القومية في إطار العراق الموحد، وسوف يساعد على تنفيذ هذه الحقوق))⁽⁶⁾.

(3) بيان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في 12 تموز عام 1958، بغداد، 1958، ص1.

(4) المصدر السابق، ص1.

(5) أ. بينديك، الجمهورية العراقية، مواد ووثائق 1958-1959، موسكو، 1959، ص20.

(6) The Iraq ،Times ،27/11/1958.

أخذت الصحف والمجلات الكوردية تصدر علانية. وكان الحزب الديمقراطي الكوردستاني يتمتع بحق النشاط الحر في شتى أرجاء البلاد. وتأسست إدارة تابعة لوزارة المعارف ((لأجل تنظيم العمل التعليمي - التربوي في كوردستان))⁽⁷⁾، وقضى بإدخال التعليم في مدارس كوردستان باللغة الكوردية.

قوبل رفض حكومة قاسم المشاركة في عمل دورات ولجان حلف بغداد - ومن ثم الانسحاب (آذار عام 1959) من هذه المنظمة العسكرية - السياسية، وانتهاج سياسة الحياد الايجابي بتأييد حار من الجماهير الكوردية. كتب المؤرخ الانكليزي ديرك كينين متطرقاً إلى انسحاب العراق من حلف بغداد يقول: ((إن خروج العراق من حلف بغداد شجع الكرد وعزز من ثقتهم بالنظام الجديد))⁽⁸⁾.

كما أن المراسيم الحكومية بالعمو عن الشخصيات، بما فيها الكوردية، الملاحقة في عهد الحكم السابق وكذلك قرار العفو عن المشاركين في الحركة التحررية عام 1943-1945 بقيادة مصطفى البارزاني كان مدعواً الى تعزيز ثقة الجماهير الكوردية بقدرة النظام الجديد في حل المسألة الكوردية القومية. كتبت الصحيفة البغدادية ((الجمهورية)) المقربة من الأوساط الرسمية: ((إن الكرد الذين شاركوا على قدم المساواة مع العرب في النضال من أجل حرية العراق واستقلاله، يمكن أن يكونوا واثقين من أن وضعهم سيكون على الدوام يناسب وضع القسم العربي من السكان))⁽⁹⁾.

نال النهج السياسي التقدمي الداخلي والخارجي لحكومة عبدالكريم قاسم تأييداً واسعاً من الدول الاشتراكية وغيرها من القوى الديمقراطية. في 16 تموز أرسل رئيس الحكومة السوفياتية برقية الى حكومة الجمهورية العراقية أعلن فيها ((اعترافها الرسمي بحكومة الجمهورية العراقية))⁽¹⁰⁾.

كان انتصار ثورة تموز ضربة كبيرة الى سياسة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في الشرقين الأوسط والأدنى. كما كانت الثورة مدعوة لوضع حد نهائي لسياسة بريطانيا

(7) الميلاد، بغداد 1959/3/20.

(8) Derk Kinnanem The Kurds and Kurdistanm London ،N.Y. 1964 ،p.76.

(9) الجمهورية، بغداد، 1958/7/19.

(10) الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية (1917-1960)، وثائق ومواد، موسكو، 1961، ص516.

((الكوردية)) السينة الصيت، التي يتلخص جوهرها في القيام عند الضرورة باستغلال القضية الكوردية غير المحلولة لصالحها. فهي لم تبرهن على عدم حيوية سياسة الأحلاف العسكرية – السياسية مثل حلف بغداد، العدوانية والمعادية للشعب وحسب، بل وخلقت الإمكانية لأجل تسوية المسألة الكوردية القومية. وتحدد موقف كل من عضوي حلف بغداد – تركيا وإيران – من الجمهورية العراقية وإلى حد معين بواقعة إعلان مساواة الكرد بالعرب، الأمر، الذي، حسب رأيهما، قد يكون مثلاً ((سيناً)) للشعب الكوردي في إيران وتركيا، حيث ما زال الشعب الكوردي فيهما يتعرض لاضطهاد قومي شديد.

وهكذا وجدت الجمهورية العراقية نفسها في حصار معادٍ، تقف من ورائه الأوساط الاستعمارية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد تميزت الأوساط التركية الحاكمة بأعمالها المعادية للعراق بوجه خاص، وراحوا يتحدثون في تركيا بجدية تامة عن تجنيد المتطوعين لاستخدامهم في الأعمال العسكرية ضد العراق. كما صدر بيان رسمي حول أن ((تركيا مستعدة لانتهاج سياسة أكثر نشاطاً للدفاع عن مصالحها في كركوك))⁽¹¹⁾.

وقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب الحكومة العراقية، عندما نشأ في الشرق الأوسط وضع معقد ومشحون بالأخطار على العراق. ففي بيان الحكومة السوفياتية بتاريخ 16 تموز عام 1958، فضح الاتحاد السوفياتي الأعمال العدوانية للدول الاستعمارية الكبرى وشركائها في الشرق الأوسط. وقد أشير فيه إلى أن بيانات الحكومة العراقية البرنامجية والديمقراطية الطابع، التي تستجيب لمصالح الشعب العراقي بعربيه وكورده، وكذلك مصالح الشعوب العربية، قد أثارت رد فعل عدائياً من جانب الدول الاستعمارية الكبرى⁽¹²⁾ واتخذت الحكومة السوفياتية خطوات فعالة لتأييد الجمهورية العراقية في هيئة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية. وقفت الجماهير الكوردية في أحلك الظروف تدعم الجمهورية العراقية وبنشاط. فقد قام الحزب الديمقراطي الكوردستاني بنشاط كبير في تنظيم الدفاع عن مكتسبات الثورة. أرسلت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني برقية خاصة إلى هيئة الأمم المتحدة جاء فيها ((ان الشعب الكوردي يؤيد ثورة تموز)). لقد اتخذت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني هذ

(11) يو. مارونوف ويو. يوتيومكين، العلاقات العربية – التركية في المرحلة المعاصرة، موسكو، 1961، ص71.

(12) الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية (1917-1960)، وثائق ومواد...، ص518.

الخطوة بغية وضع العراقيين أمام الأوساط الاستعمارية في استغلال ((الالتزامات التي تعهدت بها عصبة الأمم في حينه حول احترام الحقوق القومية للشعب الكوردي))⁽¹³⁾ لأغراضها العدوانية. كتبت صحيفة ((خبات)) الـ ((نضال))، الصحيفة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني متطرفة إلى مسألة ضرورة القيام بنضال مشترك لأجل تنفيذ المهام الديمقراطية العامة القائمة أمام البلاد: ((نحن واثقون من أن توطيد دعائم النظام الديمقراطي هو نهج صحيح لأجل الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكوردي في إطار الدولة العراقية، التي تقع المناطق الكوردية تحت حكمها))⁽¹⁴⁾.

قامت حكومة عبدالكريم قاسم في بداية نشاطها بمخطوات ثورية - ديمقراطية كثيرة - وهامة، بعد أن استندت إلى دعم القوى الديمقراطية الواسع من العرب والكرد. فقد أصدر قاسم مرسوماً، بناء على طلب الحزبين الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من الأحزاب والمنظمات التقدمية، بتشكيل فصائل المقاومة الشعبية، التي بلغ عدد أفرادها في أوائل تشرين الأول عام 1958 حوالي 30 ألف شخص⁽¹⁵⁾. لعبت فصائل المقاومة الشعبية دوراً هاماً في رد خطر التدخّل الاستعماري في شؤون العرب والكرد الداخلية، والقضاء على مؤامرات الرجعية الداخلية المعادية للجمهورية. فضلاً عن الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الديمقراطي الوطني وغيرها من الأحزاب، التي كانت تمارس نشاطها علناً، نشأت، أو خرجت، من حالة السرية في الأشهر الأولى من الثورة، في العراق وفي المناطق الكوردية منه إلى الحياة العلنية ((وعززت صفوفها المنظمات الجماهيرية والثقافية والحرفية التالية: أنصار السلام، والاتحادات الفلاحية، ولجان الدفاع عن الجمهورية، والاتحاد العام للطلاب، ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة، واتحاد الشباب الديمقراطي، وكذلك المنظمات الكوردية الاجتماعية - السياسية وهي: اتحاد المعلمين الكرد، واتحاد الشباب الكرد وغيرها))⁽¹⁶⁾.

(13) بيان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في 12 تموز عام 1958، ص 8.

(14) خبات، بغداد، العدد 268، 1960.

(15) الجمهورية، بغداد، 1958/9/5.

(16) شاكر فتاح، المرأة الكوردية، 1958، ص 1، (باللغة الكوردية).

لاقت عملية إشاعة الديمقراطية في حياة البلاد الاجتماعية والسياسية، وما يرتبط بها من آفاق تلبية حقوق الكرد في الحكم الذاتي، تأييداً حاراً ليس من جانب الجماهير الكوردية في العراق وحسب، بل ومن خارجها. وهذا ما انعكس بشكل خاص في قرار المؤتمر الثالث لجمعية الطلبة الكرد في أوروبا⁽¹⁷⁾، وفي كلمات ممثلي الرأي العام الكوردي الديمقراطي في تركيا وإيران وسوريا⁽¹⁸⁾.

في 7 تشرين الأول عام 1958 استقبل عبدالكريم قاسم قائد الحركة الكوردية مصطفى البارزاني، الذي عاد من المهجر، والمرافقين له من القادة الكرد الآخرين. وفي اليوم نفسه جرى لقاء مصطفى البارزاني مع أعضاء مجلس الدولة الأعلى في العراق. كل ذلك أثر تأثيراً إيجابياً على التفاف المنظمات الكوردية الديمقراطية - الاجتماعية حول النظام الوطني - التقدمي في النضال من أجل تجديد المجتمع الكوردي وفي سبيل حقوق الحكم الذاتي للكورد. وبهذا الصدد عبرت الأوساط الحاكمة في تركيا وإيران عن قلقها المكشوف. فقد كتب خبراء السياسة الخارجية في إيران آنذاك أنهم ((لا يثقون أن العراق سيبعث الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي))⁽¹⁹⁾. أخرجت حكومة قاسم في المرحلة الأولى من الثورة عدداً من التدابير لتحسين وضع الجماهير. وكان لقرار الحكومة حول إلغاء ((قانون العشائر)) أهمية خاصة، هذا القانون الذي ساعد على بقاء سيطرة الإقطاعيين والشيوخ على أفراد العشائر.

كانت المسألة الزراعية إحدى المسائل الأساسية القائمة أمام الثورة. فقد مست السياسة الزراعية على حد سواء، مصالح الفلاحين العرب والكرد الذين يشكلون 70% من سكان البلاد. فقد اتسمت المسألة الزراعية في كردستان، شأنها في ذلك شأن مناطق العراق الأخرى، بطابع حاد. وما يدل على حدة المسألة الزراعية، هي تلك الواقعة التي تشير إلى أنه كان لدى

(17) Kurdistan ، 1958 ، p.8.

(18) P. Vanly ،Aspects de la question nationale Kurde en Iran ،Letter ouverte au government imperial de l'Iran et a la classe dirigeante presane ،Paris ، 1959 ، p23.

(19) إطلاعات، طهران 1958/10/6.

الملاكين الكبار من الأرض ما يزيد ثلاث مرات ونصف المرة على ما كان عليه لدى جميع الفقراء⁽²⁰⁾. وكان الفلاحون المحرومون يؤلفون نسبة كبيرة بين هؤلاء.

ترك تجاهل الخصائص المتميزة للمسألة الزراعية في كوردستان فرصاً قليلة لحل المسألة الزراعية في المناطق الكوردية. فلم يمس قانون الإصلاح الزراعي الصادر بتاريخ 3 أيلول عام 1958 مصالح الإقطاعيين والملاكين الكرد إلا قليلاً، لأن مساحة ملكيات الأراضي في كوردستان أقل مما هي عليه في مناطق البلاد الوسطى والجنوبية. وتبين أنه حتى ((في حال التنفيذ الكامل للقانون، فإن 50% من الفلاحين في محافظة الموصل، و 60% في محافظة كركوك، و 65% في أربيل، و 85% في محافظة السليمانية سيبقون كالسابق، محرومين من الأرض))⁽²¹⁾.

وعندما انتقد الحزبان الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني الإصلاح الزراعي الناقص، مقدمين اقتراحاتهما الأكثر راديكالية حول هذه المسألة، فإنهما رفضا في الوقت ذاته البرنامج الحكومي للتحويلات الزراعية. وإضافة طابع راديكالي على التحويلات الزراعية قام الحزبان بالعمل لتأسيس الاتحادات الفلاحية، حيث تشكل العشرات منها في كوردستان، الأمر الذي كان له أهمية كبيرة، لأن الفلاح الكوردي دخل، وللمرة الأولى، حلبة النضال النشط ضد الإقطاعية. إلا أنه مع ازدياد نشاط القوى الثورية - الديمقراطية، واشتداد نزعة تعميق التحويلات الاجتماعية - السياسية في البلاد، برز اتجاهان بقوة أكثر. فحكومة قاسم التي كانت تمثل حتى أواسط عام 1962 مصالح البورجوازية الوطنية صمدت أمام هجمات الامبريالية والرجعية الداخلية، بفضل دعم القوى الديمقراطية الشامل. وفي ذلك الوقت أثر الحزبان الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني والجنح اليساري من الحزب الوطني - الديمقراطي وغيرها من المنظمات التقدمية تأثيراً قوياً في سياسة الحكومة. وقد أضحت هذا التأثير عاملاً هاماً من عوامل تطور العراق على طريق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وحل قضية الحكم الذاتي للكورد.

(20) عبدالزهرة العفاري، ((المسألة الزراعية في العراق وآفاق حلها)) (ملخص أطروحة دكتوراه)، موسكو، ص2.

(21) ش. خ. مغوي، قضية الحكم الذاتي للشعب الكوردي في الجمهورية العراقية (1958-1970)، يريفان، 1977، ص98.

لكن مثل هذا التطور كان يتناقض مع أهداف القوى التقدمية اليمينية في العراق ونواياها، فقد تبلورت بعد ثورة تموز في حكومة قاسم كتلتان، الليبرالية المعتدلة بقيادة عبدالكريم قاسم، والثانية القومية اليمينية المحافظة بقيادة عبدالسلام عارف، التي عندما قامت بتأجيج المشاعر القومية لدى بعض فئات المجتمع العربي، قد بينت آنذاك وبجلاء، أن اتخاذ خطوات ملموسة على طريق تطبيق مبدأ مساواة الكرد بالعرب لا تدخل في خططها. في 16 آب عام 1958 أعلن عبدالسلام عارف أثناء إلقائه خطاباً في الموصل: ((منذ هذه اللحظة لا وجود للرجعيين بعد في بلادنا، ولا طبقات وامتيازات. يوجد فقط شعب واحد وأمة واحدة، حزب واحد، وأخوة حقيقية ومساواة بين جميع من سيخدم الجمهورية))⁽²²⁾. وفي 19 آب 1958 رفض عارف طلب إبراهيم أحمد وغيره من قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الاعتراف الرسمي بنوروز، العيد القومي للكورد⁽²³⁾.

اتخذ الصراع بين حكومة قاسم المدعومة من الشيوعيين والحزب الديمقراطي الكوردستاني، والحزب الوطني الديمقراطي، ومجموعة عارف المدعومة من البعثيين والناصرين، وحزب الاستقلال، طابعاً حاداً على الفور. وتمكنت الحكومة، بفضل دعم القوى اليسارية في البلاد بما فيها الحزب الديمقراطي الكوردستاني، من قطع دابر المؤامرات الخطيرة في تشرين الثاني - كانون الأول عام 1958، التي دبرها عارف ورشيد عالي الكيلاني والبعثيون والناصريون. وفي أعقاب القضاء على مؤامرة عارف، وقع ممثلو الحزبين الشوعي والديمقراطي الكوردستاني في 10 تشرين الثاني عام 1958 على ((معاهدة التعاون)) التي قضت بالتنسيق بين قوى الحزبين ((للدفاع عن مكتسبات ثورة 14 تموز، والنضال المشترك ضد المتآمرين، ومنح الشعب الكوردي حقوق الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية))⁽²⁴⁾. كما وتعود إلى هذه الفترة محاولات الحزب الشيوعي العراقي لتعزيز جبهة الاتحاد الوطني عن طريق ضم قوى ديمقراطية جديدة إليها، وخاصة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بدلاً من ممثلي حزب البعث وحزب الاستقلال الذين خرجوا عملياً من الجبهة.

(22) The Iraq Times ،18/8/1958.

(23) Dann ،Iraq under Qassem... ،p. 147.

(24) أزادي، 1960/10/5.

ورغم أن قاسم قطع شأفة المؤامرات الأولى، ووجه ضربة إلى كتلة عارف والقوى المؤيدة له، فإن هذه الأخيرة لم تلق السلاح وحاولت استغلال جميع الوسائل لبلوغ أهدافها كما جرت محاولات للقيام بحركات معادية للحكومة في كردستان. فقد حاولت القوى اليمينية خلق جو من عدم الثقة بين قاسم والبارزاني. وقامت الاستخبارات التركية والإيرانية بتوسيع نشاطها في العراق. وفي هذه الاثناء قامت السلطات التركية ومن خلال عملائها في منظمة ((طوران)) الرجعية والمالية لتكريا بجبك المؤامرات في منطقة كركوك خاصة. ففي كانون الثاني عام 1959 وقع اصطدام استفزازي بين التركمان والكرد في مدينة آلتون كوبري الصغيرة الواقعة في منطقة كركوك. كما جرت محاولات مماثلة في مناطق أخرى من محافظة كركوك. وقد ساعد الحزب الديمقراطي الكردستاني السلطات الجمهورية لقطع دابر حملات الرجعية هذه وإعادة النظام، وتمت مقاومة حملات القوى اليمينية ((الطورانية)).

في 11 شباط عام 1959 جرى لقاء بين قاسم ومصطفى وأحمد البارزاني. وفي أثناء اللقاء أعلن القائدان الكورديان أن الحزب الديمقراطي الكردستاني وجميع القوى الوطنية في كردستان يؤيدون وبجزم كما سبق، النهج السياسي لتحقيق أهداف ثورة 14 تموز. وفي 3 آذار عام 1959 اتخذت الحكومة العراقية قراراً هاماً بإعادة الاعتبار لأربعة من أبطال الثورة الكوردية عام 1943-1945، الذين أعدمتهم السلطات العراقية عام 1947 وهم: عزت عبدالعزيز، ومصطفى خوشناو، وخير الله كريم، ومحمد قدسي.

اتخذت تدابير حكومة قاسم وعدد من الخطوات الايجابية في المسألة الكوردية في موقف ساسي داخلي حاد فقد واصلت قوى المعارضة من البعثيين والناصرين وحزب الاستقلال نشاطها.

في اذار عام 1959 جرت في الموصل مؤامرة كبيرة ضد الحكومة الجمهورية. وفي الوقت نفسه ضد القوى العربية - الكوردية الثورية - الديمقراطية، وخاصة ضد الحزبين الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردستاني. وحظيت هذه المؤامرة، التي قامت بها المعارضة اليمينية، بالتأييد من جانب الرجعية الداخلية وعدد من الأوساط القومية في الدول العربية، ومن الدول المشاركة في حلف بغداد العدواني. ارتكب المتآمرون جرائم بشعة، فقد قاموا بالإبادة الجسدية لعدد كبير من الديمقراطيين العرب والكرد. وأججوا بكل السبل نار النزاعات القومية اليمينية حول ((التغلغل الشيوعي)) المزعوم و((الانفصالية الكوردية)). ووصف المتآمرون، شأنهم في ذلك شأن الأوساط الرسمية في الجمهورية العربية المتحدة، قاسم ((بقاسم العراق))، وأعلنوا وكأن

حكومة قاسم قسمت العراق إلى قسمين: عربي وكوردي⁽²⁵⁾. وقد لاقت مخططات المتآمرين صدى إيجابياً بين الأوساط الاستعمارية.

جرى التمرد في ظروف قامت فيها الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة وإيران بالدعاية على نطاق واسع للفكرة الاستفزازية بشأن ((توحيد كردستان العراق وإيران حول عرض الشاه))⁽²⁶⁾. ففي منشور وزع في بعض المناطق الحدودية من كردستان العراق بعنوان ((الكرد والأمة الإيرانية)) تضمن دعوة صريحة إلى ((الشعب الكوردي الأبوي... للتحرر فوراً من نير الساميين))⁽²⁷⁾.

اتخذ ترمز الموصل، الذي قاده العقيد عبدالوهاب الشواف، طابعاً خطيراً. وقام الحزبان الشيوعي العراقي والديمقراطي الكوردستاني بنشاط كبير لإمداد صفوف المقاومة الشعبية. فقد نسق قائد المقاومة الشعبية والشخصية الكوردية الديمقراطية العقيد مصطفى بامرني، وغيره من قادة هذه الحركة، أعمالهم مع إجراءات الحكومة والقوى اليسارية الأخرى، وتم قمع التمرد. كتب مراقب فرنسي، متطرقاً إلى دور القوى الكوردية التقدمية في القضاء على التمرد المعادي للحكومة: ((وقف الشعب الكوردي كله بنشاط دفاعاً عن حكومة الجمهورية العراقية))⁽²⁸⁾.

وفي أعقاب هذه الأحداث ازداد دور القوى اليسارية ونفوذها أكثر من ذي قبل. وفي 24 آذار عام 1959 أعلنت حكومة قاسم أن ((قرار العراق بالانسحاب من حلف بغداد يسري مفعوله اعتباراً من اليوم))⁽²⁹⁾.

إن القوى الوطنية الكوردية، التي اعتبرت حلف بغداد، وبحق، أداة ضد النضال القومي التحرري أصبح لديها الأمل في تنفيذ الحكم الذاتي القومي للشعب الكوردي.

من الأحداث الهامة في حياة العراق السياسية آنذاك، كان التجسيد العملي لقرار الحكومة بالسماح للسياسيين الكرد المهاجرين والمشاركين في النضال القومي التحرري بالعودة إلى الوطن. في 17 نيسان عام 1959 استقبل ممثلو الرأي العام العربي والكوردي في مدينة البصرة،

(25) الأرشيف القومي المركزي لثورة أكتوبر.

(26) اتحاد الشعب، 1959/3/18.

(27) Kurdish Facts ، 5/4/1961. p.6

(28) Democratie Nouvelle ، Paris ، No.11 ، 11 ، 1960 ، p.20.

(29) الأرشيف الحومة المركزي لثورة أكتوبر.

الوطنيين الكرد العائدين إلى الوطن، وبحرارة. وقد ردّ الحزب الشيوعي العراقي والقوى اليسارية الأخرى، وبجزم، على الحملة الافتراضية التي جرت في تركيا وإيران وعدد من الدول العربية ضد عودة الديمقراطيين الكرد إلى الوطن.

رغم الهجمات الرجعية الداخلية والخارجية الشرسة اتسمت الحياة السياسية في العراق يومذاك بنمو عاصف لتنفيذ القوى الديمقراطية. إلا أن نفوذ الحزب الشيوعي المتزايد وتطور الحركة الديمقراطية – القومية في كردستان قد أثارا الخوف لدى قاسم والبورجوازية الوطنية. كما عبرت القوى الرجعية الداخلية عن عداتها المكشوف لهذا الوضع. فقد بدأت في عدد من الدول المجاورة للعراق حملة صاحبة حول ((الخطر الشيوعي المزعوم على العراق)) و((الانفصالية الكوردية)). وحسب ما أعلنته الصحافة المصرية، فإن رئيس المخابرات المركزية الامريكية آلان دالس وصف الوضع في العراق بأنه من أكثر الاوضاع خطورة في العالم اليوم⁽³⁰⁾. كل ذلك اثر ولدوجة كبيرة في سياسة حكومة قاسم. وراح قاسم يميل أكثر فأكثر نحو تكتيك المساومات والتعاون مع القوى اليمينية دون أن يقطع علاقاته مع القوى اليسارية – الديمقراطية. وعندما سار قاسم في ركاب القوى اليمينية، فإنه رد سلباً على طلب انضمام الشيوعي إلى الحكومة، والذي أيده الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

في النصف الثاني من عام 1959 بات واضحاً أكثر أن قاسم يسلك تكتيك التوازن بين القوى اليمينية واليسارية. وقامت قوى اليمين بزيادة نشاطها مستغلة تردّد الحكومة. في أواسط أيار عام 1959 تسللت من المناطق الحدودية التركية – الايرانية، وبمساعدة خارجية، إلى أراضي كردستان العراق فصيلة مسلحة تسليحاً جيداً بقيادة الشيخ رشيد لولان، الذي قام بتمرد رجعي. ولم يتم القضاء على التمرد إلا بعد تدخل الفصائل الوطنيين الكرد بقيادة مصطفى البارزاني، أما زعيم التمرد فقد لاذ بالفرار إلى إيران⁽³¹⁾. وما يلفت النظر أن جميع العناصر الرجعية تقريباً والمشاركة في هذا التمرد قد وجدت لها ملاذاً في جنوب شرق تركيا، وفي غرب إيران. وقد رفع الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشعار التالي في ذلك الوقت ((نحول كوردستان إلى مقبرة لأعداء الجمهورية العراقية))⁽³²⁾.

(30) Egyptien ،Gezette 30/4/1959.

(31) اتحاد الشعب، 1959/5/18.

(32) خبات، بغداد، 1959/28.

في تموز عام 1959 دبرت حملة رجعية كبيرة وجديدة ضد القوى الديمقراطية العربية عامة والكوردية خاصة في مدينة كركوك. فقد قام القوميون اليمينيون، ومنظمة ((طوران)) الموالية لتركيا أثناء الاحتفالات بالذكرى الأولى لثورة تموز بأعمال فوضى كبيرة، بعد أن حصلوا على مساعدة مادية من ((شركة نفط العراق)). أخذت حكومة قاسم بعد أحداث كركوك عام 1959، تتراجع أكثر فأكثر عن تنفيذ برنامج التحولات التقدمية، بما في ذلك منح الكرد حق الإدارة الذاتية الداخلية. عندما كان قاسم مضطراً أن يأخذ بالحسبان واقع النفوذ الكبير للحزبين الشيوعي العراقي. والديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من قوى البلاد السياسية، فإنه كان لا يزال يظهر نفسه بمظهر المتعاون معها، ساعياً في أن واحد إلى إيجاد ((لغة مشتركة)) مع اليمينيين. في مثل هذه الأوضاع، فإن آفاق منح الحكم الذاتي للكورد لم تبعث على الثقة، لأنها كانت مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالمصير المشترك للحركة الديمقراطية في البلاد كلها. فقد أشير في وثيقة برنامجية للحزب الشيوعي العراقي حول المسألة الكوردية إلى أن ((قضية الأمة الكوردية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بمسألة الديمقراطية للشعب العراقي، وأن الارتباط العضوي بين هاتين المسألتين في دولة العراق، وثيق، بحيث لا يمكن حل مسألة بمعزل عن الأخرى. فمصيبة الشعب الكوردي هي جزء من مصيبة الشعب العراقي بأجمعه))⁽³³⁾.

في الظروف الجديدة عندما زال خطر العدوان الخارجي، واشتدت التناقضات الاجتماعية وتوسع النضال الطبقي، وعندما لوحظ نهوض عاصف للحركة الديمقراطية في كوردستان، اقترحت حكومة قاسم فكرة الوحدة الوطنية، كفكرة لتعاون طبقي واسع، تنفي طرح أية مطالب وطنية مستقلة للجماهير العربية والكوردية. وفي المسألة الكوردية أخذ قاسم وحكومته يتمسكان أكثر فأكثر بمبدأ ((وحدة العراق القومية)) المطلق، وفي صيغة يتجاهل فيها حقوق الكرد القومية، فقد راح رئيس الوزراء وأعضاء حكومته يسمّون الجمهورية العراقية في أحاديثهم وخطبهم بجمهورية العرب، وليست جمهورية العرب والكرد وينسبون الكرد إلى ((عرب الشمال))⁽³⁴⁾.

في نهاية عام 1960 اتخذت سياسة حكومة قاسم والسلطات المحلية المعادية للكورد طابعاً مكشوفاً. فقد تعرض قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني للأرهاب والملاحقات سواء في بغداد

(33) سياستنا والطريق الديمقراطي العادل لحل المسألة الكوردية القومية في العراق. قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، بغداد، آذار، 1962، ص22.

(34) المصدر السابق، ص22.

أو في مدن البلاد الأخرى، ولم يسفر حديث مصطفى البارزاني العاصف، الذي استمر ثلاث ساعات مع قاسم، للحيلولة دون وقوع نزاع بين الحكومة والقوى الكردية الديمقراطية عن نتائج إيجابية. وبعد أن رأى المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني أن استمرار بقاء القادة الكرد في بغداد مشحون بالأخطار، طلب من مصطفى البارزاني وغيره من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، في كانون الأول عام 1960 مغادرة بغداد والسفر إلى كردستان.

كما غيرت الصحافة الرسمية من لهجتها تجاه الكرد والقضية الكردية، فقد أكدت صحيفة ((الثورة)) في ذلك الوقت أن ((كل من ينتمي إلى العراق الكوردي والزنجي أو الأرمني، لكنه يعيش في دولة عربية فهو يعتبر عربياً حسب ما يمليه الواقع))⁽³⁵⁾. وقد اتسمت المناقشة بين الصحافة اليمينية والقوى الثورية - الديمقراطية بطابع مكشوف وحاد. كتبت صحيفة ((خبات)) رداً على الهجمات المعادية للكورد تقول: ((إن الشعب الكوردي يصم بالعرار دعوات الانصهار والدمج الرامية إلى القضاء على الكرد وكوردستان... فالكرد لا يرغبون في وحدة لا تجلب لهم شيئاً سوى العبودية والحرمان من حقوقهم ونفي وجود أمتهم، و لا تجلب لهم سوى الحديد والنار وقيود السجن))⁽³⁶⁾.

في آذار عام 1961 حظرت السلطات العراقية إصدار صحيفة ((خبات)) صحيفة اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني، ومن ثم حظرت المطبوعات الكردية الأخرى. في حزيران عام 1961 تشكل وفد يمثل المنظمات الكردية الديمقراطية وسافر إلى بغداد لبحث عدد من القضايا السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في كردستان مع الحكومة، لكن قاسم لم يستقبله رغم جميع المساعي⁽³⁷⁾.

وفي تموز وآب عام 1961 توجه المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني مرتين إلى حكومة قاسم، وقدم لها مذكرتين عرض فيهما برنامجاً محدداً لتنفيذ الحكم الذاتي الداخلي للكورد، وانفراج الموقف في كردستان. ردّ قاسم على هذه النداءات بإرسال قطعات جديدة من القوات الى كردستان. وفي 7 أيلول عام 1961 قصف سلاح الجو العراقي منطقة بارزان. وفي 11 أيلول تعرضت منطقة بارزان وعدد من مناطق كردستان الأخرى لقصف شديد. أصبح

(35) الثورة، بغداد، 1961/2/17.

(36) خبات، بغداد، 1961/2/22.

(37) Kinnane، 'The Kurds and Kurdistan'، 1964، p. 61.□

هذا اليوم، عملياً، يوم بدء حرب الحكومة العراقية المعادية للشعب الكوردي. ورداً على ذلك أخذت تتشكل الفصائل الفلاحية المسلحة للدفاع عن النفس في مختلف أرجاء كوردستان. هذه الفصائل هي التي قاومت العمليات العسكرية للقوات الحكومية.

كما جاء في بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الصادر في 17 أيلول عام 1961 فإن قاسم وحكومته بعد أن مهد لحرب معادية للشعب في كوردستان اعتزما القضاء - وبقوة السلاح، على ((بقايا مظاهر الديمقراطية وتوجيه ضربة قاضية إلى كل القومية - الديمقراطية في البلاد))⁽³⁸⁾، ويهدف إرباك الرأي العام وصفت السلطات العراقية الرسمية نضال الكرد المسلح في سبيل الحكم الذاتي ((بحركة رجعية موالية للاستعمار وعملائه)).

وقعت كوردستان في حصار اقتصادي خانق، وأخذت السلطات العراقية تتأثر من السكان المسلمين انتقاماً لفشلها في الحرب ضد الكرد، وقد وصلت بها المستيريا المعادية للكورد لدرجة أنه حظّر في تشرين الأول عام 1961 على الموظفين بأمر من السلطات الرسمية ارتداء الزي الكوردي القومي⁽³⁹⁾.

ولقد وفر الارتباط الوثيق بفئات السكان الواسعة، والمساعدة المعنوية - السياسية وغيرها من المساعدات التي قدمتها القوى العراقية التقدمية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي إلى الشوار الكرد، وفر للفصائل الكوردية المدافعة عن النفس وخوض نضال ناجح، ضد هجمات القوات الحكومية المسلحة تسليحاً جيداً.

وأسفرت الجهود، التي بذها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من منظمات البلاد التقدمية عن تشكيل لجان مساعدة الثورة في عددٍ من مدن العراق الكوردية والعربية على السواء.

تحولت الحركة في كوردستان إلى عامل هام في الحياة السياسية الداخلية للجمهورية العراقية. وقد أثار هذا السبب قلق الرجعية والدول الاستعمارية الكبرى وشركائها في الشرق الأوسط، التي أخذت تنشر اتهامات محتلقة ضد الحركة الكوردية، وتدعو إلى توحيد الجهود ضدها.

في أوائل عام 1963 كان الاستياء الجماهيري من حكومة قاسم واضحاً، مع أن القوى المعارضة لحكم قاسم لم تكن متجانسة. وتكوّنت ظروف في تلك الفترة على نحو بحيث إنه رغم

(38) فيدتنشكو، العراق في لاصراع من أجل الاستقلال، ص249.

(39) Kinnanem The Kurds and Kurdistan ، P. 65.□

ماكان للقوى السارية من نفوذ كبير في البلاد، فقد تسلمت العناصر اليمينية، مع ذلك، مقاليد السلطة في البلاد. وفي 8 شباط عام 1963 سقط حكم قاسم بعد أن وضع نفسه في عزلة عن الشعب. لعب القادة البعثيون اليمينيون المتطرفون دوراً رئيساً في تدبير الانقلاب الحكومي، مع كتلة عبدالسلام عارف العسكرية المرتبطة بهم ارتباطاً وثيقاً، وحركة القوميون العرب، وحركة الناصريين - الاشتراكيين. وأُقيم في البلاد نظام حكم ديكتاتوري عسكري لليمينيين المتطرفين. ولم يكن بيان حكام العراق الجدد حول عزمهم على تحقيق أهداف ثورة تموز سوى دماغوجية محضة.

وفي أعقاب استيلائهم على زمام الحكم في العراق بدأوا بتنكيل وحشي ضد قوى البلاد الديمقراطية، وخاصة ضد الحزب الشيوعي العراقي، وحولَّ حكم اليمينيين المتطرفين البلاد إلى معسكر اعتقال، فقد أُعدم عدد كبير من قادة الحزب الشيوعي العراقي، وكثيرون غيرهم من الشخصيات الديمقراطية البارزة من العرب والکرد. وإلى جانب ذلك أعلن ممثلوا الحكم الجديد رسمياً بأنهم عاقدوا العزم، ودون تردد على ((حل القضية الكوردية بطريقة سلمية وعادلة)).

ورغم أن مصطفى البارزاني وغيره من قادة الحركة الكوردية لم يولوا أهمية لوعود النظام اليميني في ظل ظروف الارهاب الجماعي ضد قوى البلاد التقدمية، فإنهم مع ذلك وافقوا على إجراء المفاوضات مع ممثلي الحكومة حول الحل السلمي للقضية الكوردية. وقد جاء في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي: ((أن الوطنيين الكرد سعوا بعد انقلاب شباط للتوصل إلى حل سلمي للقضية الكوردية عن طريق المفاوضات، وكانت مواقفهم صحيحة من وجهة نظر تكتيكية))⁽⁴⁰⁾.

في أواسط شباط عام 1963 جرت المفاوضات مرتين بين ممثلي الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي والحكومة العراقية. وقد سلّم القادة الكرد مذكرة إلى الحكومة طلبوا فيها الحكم الذاتي على أساس المبادئ التالية: 1- ((تعتبر الجمهورية العراقية دولة موحدة تتألف من قوميتين رئيسيين هما: العرب والکرد، الذين يتمتعون بحقوق متساوية ويعبران عن رغبتهما في العيش سوية على أساس مبدأ الطواعية. 2- على الدستور العراقي النظر في تشكيل الأجهزة التشريعية والتنفيذية العليا بمشاركة ممثلي الشعب الكوردي فيها بما يتناسب مع عدد العرب والکرد في البلاد)). وفي ما بعد أُشير في المذكرة إلى أنه ينبغي على الشعب الكوردي. أن

(40) الأخبار، بيروت، 1964/11/28.

يتمتع بحقوق الحكم الذاتي وبمساعدة مجالس الحكم الذاتي التشريعية والتنفيذية، التي ينتخبها سكان كردستان على أساس اقتراع حر سري ومباشر. واحتوت مذكرة قادة الحركة الكوردية جميع الاساسية المتعلقة بنظام الحكم الذاتي لكوردستان العراق.

انتهت الجولة الأولى من المفاوضات دون أن تسفر عن نتيجة. وبعد ذلك تقرر إجراء مفاوضات على مستوى رفيع، وجرت مثل هذه المفاوضات (بين الوفدين الحكومي والكوردي) وفي 4 آذار عام 1963، حيث ترأس الوفد الحكومي قائد أركان القوات المسلحة العراقية الجنرال طاهر يحيى، أما الوفد الكوردي فقد كان برئاسة الجنرال مصطفى البارزاني إلا أن هذه المفاوضات أيضاً لم تسفر عن نتيجة.

في أواسط آذار عام 1963 المجلس الوطني العراقي لقيادة الثورة في العراق مشروع ((الإدارة اللامركزية)) لعدد من مناطق البلاد، بما فيها كردستان، كإجراء لتسوية القضية الكوردية⁽⁴¹⁾. وكان هذا الإصلاح الإداري المحدود يحافظ على التفرقة السابقة تجاه الكرد. ولم تحصل المحافظات العراقية على بعض الاستقلالية سوى عند حل المسائل ذات الأهمية المحلية. وفضلاً عن ذلك، فإن مجلس قيادة الثورة حدّد منطقة كردستان العراق ضمن إطار محافظة السليمانية الجديدة، ولم يلب مشروع اللامركزية حتى المطالب الدنيا للقوى القومية الكوردية الديمقراطية، وبالطبع، لم يكن بالإمكان القبول به.

في أواخر نيسان عام 1963 وقفت الحكومة العراقية مغالطة قادة الحركة الكوردية. فالحكم المتطرف الذي كان واثقاً من تأييد حلفائه السابقين في حلف بغداد، المباشر وغير المباشر، سلك بصورة مكشوفة طريق إعادة الحرب إلى كردستان. وقبل استئناف العمليات العسكرية في كردستان قام وفد عراقي برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء علي صالح السعدي، بزيارة دمشق لبحث مسائل الأعمال المشتركة ضد الكرد⁽⁴²⁾.

في 10 حزيران عام 1963 أعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة أن مناطق البلاد الشمالية (محافظات الموصل، السليمانية، وأربيل وكركوك) منطقة عسكرية ومسرحاً للعمليات العسكرية. ووجه إنذاراً إلى الوطنيين الكرد جاء فيه: ((تمنح مدة 24 ساعة لجميع فئات الحونة

(41) D. Adamsonm The Kurdish War ،N.Y. 1964. P. 208-211.

(42) Vanly ،The Revolution of Iraqi Kurdistan ،1965 ،p.27.

وأعداء الشعب والعدالة كي يلقوا السلاح... وإذا لم يوافق البارزانيون على الاستسلام فوراً، فإنهم يتحملون بأنفسهم جميع عواقب موقفهم...))⁽⁴³⁾.

كانت هذه بداية حرب النظام المتطرف ضد الشعب الكوردي. وفي اليوم الثاني من نشوب الحرب عرضت الحكومة مكافأة قدرها 100 ألف دينار عراقي (250 ألف دولار) لكل من يأتي إلى بغداد بقائد الحركة الكوردية مصطفى البارزاني حياً أو ميتاً. وبهذا الصدد أعلن علي صالح السعدي أن ((الحكومة تعتقد أنه يستحق دفع هذا المبلغ: نحن نظن أن إلقاء القبض عليه سيضع حداً لكل شيء))⁽⁴⁴⁾.

مع بدء العمليات العسكرية في كردستان اعتقلت السلطات، وخلافاً لوعودها، أعضاء الوفد الكوردي (برئاسة صالح اليوسفي) في المفاوضات ببغداد.

وجدت كردستان نفسها من جديد في حصار اقتصادي شديد. أدى الحصار الشديد لكردستان، وسياسة التفرقة حتى في تلك المناطق الواقعة خارج دائرة نفوذ الشوار، والقصف الشديد للمدن والقرى الآمنة في المناطق الكوردية، إلى رفع الغشاوة عن بصرية عدد كبير من الكرد الذين صدقوا بسذاجة دعاية الحكومة العراقية حول ((الحرب ضد مجموعة البارزاني المتمرتدة وحدها)). كما أدت سياسة الإبادة الجماعية ضد الشعب الكوردي إلى انضمام فئات جديدة إلى الحركة، وحولت الحرب إلى حرب شعبية، إلى حرب الشعب الكوردي كله في سبيل حقوقه. لقد باءت مخططات ((التنكيل الخاطف)) بالشوار بالفشل.

عبرت حكومات الدول، التي قسمت كردستان عن قلقها بشأن مجرى الأحداث في كردستان العراق. وبدأت تتخذ تدابير مشتركة للقضاء على الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي. فقد أرسلت كتيبة مشاة ومجموعة من الطيارين إلى العراق من بلد مجاور للمشاركة في الحرب ضد الكرد⁽⁴⁵⁾. قامت حكومات العراق وتركيا وإيران بتنسيق الأعمال في ما بينها للشروع في أعمال مشتركة ضد الشوار الكرد. كتب المؤرخ البلغاري كريستيف: ((سبقت العمليات الحربية في كردستان مفاوضات سرية أجراها حكام العراق مع أنقرة وطهران، وهذا

(43) C. J. Edmonds ،The Kurdish War in Iraq: Constitutional Background ،World Today ،Vol. 24, No. 12 ،London ،1965 ،p. 515.

(44) المصدر السابق، ص515.

(45) Vanly ،The Revolution of Iraqi Kurdistan ،P. 29.

ما تؤكد برقية وزير الدفاع العراقي تحت رقم 52/3478 الموجهة إلى قادة الفرق الأولى، والثانية والثالثة، التي حذرهم فيها بأنه سمح للطائرات الإيرانية والتركية بالدخول إلى الأجواء العراقية في مناطق سرسنگ، وعقرة، وراوندوز، لغرض استكشاف مراكز تجمع القوات الكوردية⁽⁴⁶⁾. ولم تقتصر الطائرات التركية على القيام بعمليات استطلاع، وإنما شاركت مشاركة مباشرة في الأعمال العسكرية ضد الكرد.

نالت التدابير المتخذة ضد الحركة الكوردية التأييد والموافقة من جانب حلف السننو العسكري العدواني. هذا الحلف، الذي وافق في دورتيه في كراتشي وإزمير، على التدابير المعادية للكورد الآتفة الذكر.

تعاطفت حكومات الدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية مع سياسة الإبادة الجماعية التي تمارسها السلطات العراقية في كوردستان. فضلاً عن ذلك قدمت حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا للحكم اليميني المتطرف في العراق المعدات العسكرية، التي استخدمها في الحرب ضد الكرد، كما قدمت ألمانيا الغربية مساعدة مالية للعراق. وفي الواقع أن أعضاء البرلمان البريطاني من حزب العمال احتجوا علانية ضد قرار الحكومة تقديم المساعدة للعراق في حربه ضد الكرد واصفين إياه بـ ((وصمة عار في جبين بريطانيا))⁽⁴⁷⁾.

ورغم أن المقاومة البطولية للشعب الكوردي قد دفنت محططات السلطات العراقية وبالقضاء على مقاومة الحركة الكوردية بسرعة خاطفة))، فإن الحصار الاقتصادي وتفوق الجيش العراقي في العدد والعدة، والتدخل الأجنبي إلى جانب العراق وضع المقاتلين الكرد في أوضاع صعبة للغاية.

في هذه اللحظة العصيبة كان لموقف الاتحاد السوفياتي، الذي أدان مجرم الحرب ضد الكرد، وعبر عن تأييده الكامل لنضالهم العادل في سبيل حقوق الحكم الذاتي أهمية كبيرة لمصير الشعب الكوردي كله. فقد جاء في بيان الحكومة السوفياتية في حزيران عام 1963 ما يلي: ((واضح لكل فرد أن تلبية مطالب الشعب الكوردي العادلة من شأنها أن توطد فقط استقلال الدولة

(46) ر. كريستيف، ((السننو وكوردستان العراق))، أرميسكي كومونست، صوفيا، العدد 6، 1965، ص 78.

(47) A Century of Diplomatic Blue Books. 1814-1914. Ed by Temperley and Z. M. Penson.

العراقية، وأن تساعد على استقرار الوضع السياسي داخل البلاد⁽⁴⁸⁾. وقد شجب الاتحاد السوفياتي، ومجزم، التدخل الأجنبي في الحرب ضد الكرد. أصدرت الحكومة السوفياتية في 9 تموز عام 1963 بياناً خاصاً طالبت فيه، ومجزم، إيران وتركيا وسوريا وقف التدخل في الأحداث الجارية في شمال العراق، محذرة من العواقب الخطيرة لمثل هذا التدخل⁽⁴⁹⁾. كما اتخذت عدة خطوات أخرى عن طريق المنظمات الدولية بغية وقف الحرب المجرمة ضد الشعب الكوردي. وقد لاقى نضال الشعب الكوردي العادل تأييداً حاراً من الرأي العام التقدمي في العالم.

وقد شجبت فئات واسعة من السكان في البلاد وخارجها سياسة الحكم العسكري المتطرف، هذه السياسة التي منيت بفشل تلو آخر. بدأت الصراعات الطاحنة بين المجموعات المتنازعة في القيادة الحاكمة قبل سقوط النظام المتطرف المحتوم. وفي 18 تشرين الثاني عام 1963 قام الرئيس عبدالسلام عارف وبمساعدة شقيقه عبدالرحمن عارف وغيره من الضباط المخلصين له بانقلاب حكومي، وأصبح رئيساً يتمتع بجميع الصلاحيات، بعد أن استغل الحالة المعقدة في قيادة حزب البعث. شغل طاهر يحيى منصب رئيس الوزراء. واتسم انقلاب تشرين الثاني بطابع فوقي. ورغم أن الحكومة اتخذت عدداً من الخطوات الايجابية فقد ظل الحكم العسكري - بيروقراطياً بوجه عام. ووجد نفسه عاجزاً عن حل قضايا البلاد الملحة، بما فيها القضية الكوردية.

بعد أن أخفق حكم عارف - يحيى في تحقيق نجاحات هامة في الحرب ضد الكرد، وفشل في محاولة شق صفوف الكرد المناضلين عن طريق بيانات ووعود كاذبة بالعفو، قرر الجلوس حول طاولة المفاوضات، دون أن تكون في جعبته أية مشاريع مقبولة لدى الكرد لتسوية النزاع.

في 10 شباط عام 1964 وقعت الحكومة العراقية وممثلو الحركة الكوردية اتفاقية حول ((وقف الحرب في كوردستان والتسوية السلمية للقضية))⁽⁵⁰⁾. تضمنت الاتفاقية حقوق الكرد القومية ((ونصت على عدد من التدابير الايجابية على طريق التسوية السلمية الكوردية، وقضت بإطلاق سراح الأفراد، الذين حكم عليهم بسبب الحوادث في كوردستان، وإعادة الموظفين

(48) البرافدا، 16/6/1963.

(49) البرافدا، 9/7/1963.

، Democratic Nouvelle ((Iraq: Les Kurdes dans l'expective))، K. D. Kaup (50) ، No. 4 ، 1964 ، p.85. ، Paries

والمستخدمين المفصولين من وظائفهم لاعتبارات سياسية إلى أعمالهم السابقة، ورفع الحصار عن تزويد كوردستان بالمواد التمويينية، ودفع تعويض للمتضررين من جراء العمليات العسكرية وغيرها)).

رحبت جميع القوى التقدمية في البلاد وخارجها بوقف إطلاق النار في كوردستان، وعقدت الآمال على حل معقول للقضية الكوردية، الذي لم يكن لصالح الشعب الكوردي وحسب، بل لصالح الشعب العراقي كله في نضاله ضد الرجعية والاستعمار.

بيد أن مساعي قادة الحركة الكوردية بعد اتفاقية العمليات العسكرية في إحراز تقدم في عملية الاعتراف بحق الحكم الذاتي للكورد كانت عديمة الجدوى. فقد تمسك نظام عارف - يحيى بنهج تجاهل مطالب القوى الكوردية العادلة.

في 4 أيار عام 1964 أصدر رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى دستوراً مؤقتاً جديداً للجمهورية العراقية، لم يلب المطالب الدنيا للحركة الديمقراطية العراقية العامة، ولا مطالب الحركة الكوردية حول الحكم الذاتي.

وفي هذه الأثناء عانى الحزب الديمقراطي الكوردستاني أزمة حزبية داخلية عميقة، حيث انقسمت قيادة الحزب الى مجموعتين، فالمجموعة التي كان يقودها السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني إبراهيم أحمد وعضو المكتب السياسي جلال الطالباني عرضت برنامجها الخاص في ما يتعلق بنضال الكرد الراهن في سبيل الحكم الذاتي، وتكتيك الحزب تجاه نظام حكم عارف - يحيى وعدد من القضايا الحزبية الداخلية الأخرى. ومع أن بعض المواضيع التي طرحتها المعارضة ضد قائد الحزب مصطفى البارزاني وأنصاره، كانت له أرضية موضوعية، فإن مجرى الأحداث المقبل، قد بيّن مع ذلك أن الانقسام في صفوف الحزب في تلك الفترة، وفي وقت كان يزداد فيه خطر نشوب الحرب يوماً بعد يوم، قد ألحق ضرراً بالغاً بالحركة الكوردية.

في أوائل تموز عام 1964 انعقد المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي وضع برنامجاً للحزب مع أخذ الظروف الجديدة بعين الاعتبار، وتقرر إنشاء نظام عسكري - سياسي وإداري - اقتصادي محدد في المناطق الحرة. والمسائل التي عرضها مؤتمر الحزب الديمقراطي الكوردستاني ووافق عليها، تمت مناقشتها في ما بعد في مؤتمر شعبي انعقد في رانية من 9 آب وحتى 17 منه، وتشكلت في المناطق الحرة الأجهزة المحلية والعلية، التي نظمت النشاط العادي لجميع حلقات الإدارة.

أصبح إنشاء أجهزة الحكم الذاتية في كردستان ذريعة لشن حملة جديدة معادية للكورد. في أواسط تشرين الثاين أصدر قائد الأركان العامة للجيش العراقي بياناً دعا فيه إلى حل القضية الكوردية ((بالطرق العسكرية))، وبذلك يتم توفير الهدوء في شمال البلاد⁽⁵¹⁾. إن الهدنة، التي استمرت 14 شهراً قد شارفت على نهايتها. في 6 آذار أصدر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني بياناً جاء فيه: ((إننا لن نكون البادئين بإطلاق النار، لكننا سندافع مجزم عن أنفسنا ودون تردد حال تعرضنا للهجوم، فالدفاع عن النفس هو حق جميع الشعوب في العالم بأسره)).

ورغم التفوق الكبير في العدد والعدة لم تتمكن الحكومة من تغيير مجرى الأحداث لصالحها. وكان فشل حملة قامت بها القوات العراقية، تمثل ضربة قوية إلى نفوذ الحكومة، وسبب أزمة سياسية أخرى في البلاد.

في 21 أيلول عام 1965 شغل منصب رئيس مجلس الوزراء وللمرة الأولى في العراق بعد ثورة 14 تموز عام 1958، شخص مدني هو عبدالرحمن البزاز. اتخذ البزاز عدداً من الخطوات بهدف تحسين العلاقات مع الدول المجاورة تركيا وإيران، لأجل تسهيل مهمة القضاء على الحركة الكوردية. خططت الحكومة العراقية لمعركة حاسمة ضد قوات البارزاني وذلك في نيسان - أيار عام 1966. إلا أن الرئيس عارف قتل في 13 نيسان عام 1966 نتيجة كارثة جوية وفي ظل ظروف غامضة، فشغل منصب رئيس الجمهورية شقيقه الأصغر عبدالرحمن عارف. وبقي النهج السياسي في المسألة الكوردية كما كان سابقاً.

في أوائل أيار عام 1966 جرت معركة كبيرة في منطقة راوندوز بين القوات الحكومية والمقاتلين الكرد. ولم يحافظ الكرد في هذه المعركة على مواقعهم وحسب، بل وجهوا ضربة قاضية إلى القوات العراقية.

أقنعت معركة راوندوز، وبجلاء، عدداً من أعضاء حكومة البزاز أن الحرب لن تكون وسيلة لحل القضية الكوردية. وقامت مجموعة ما يسمى بالحل السلمي - العسكري للقضية الكوردية، والتي وقفت إلى جانب منح الكرد بعض الاستقلال الإداري، معللة هذا الإجراء بضرورة تسوية الوضع وإعادة النظام إلى حياة البلاد الاقتصادية والسياسية.

(51) الأرشيف الحكومي المركزي لشورة أكتوبر.

وبعد تبادل الزيارة بين الوفدين الحكومي والكوردي إلى كل من كردستان وبغداد تم التوصل في 29 حزيران عام 1966 إلى الاتفاقية التالية:

عبرت الحكومة عن استعدادها لوضع حد نهائي لحالة الطوارئ في مناطق العمليات العسكرية والاعتراف ((بالقومية الكوردية)) و((بمقوق الكرد القومية)) وتثبيت ذلك في الدستور. كما اعترفت باللغة الكوردية، إلى جانب اللغة العربية، لغة رسمية في تلك المناطق التي يشكل الكرد فيها الغالبية العظمى من السكان. كما جرى النظر في إجراء الانتخابات، التي تضمن للكورد مقاعد في البرلمان بما يتناسب وعدد السكان الكرد. ونصت الاتفاقية أيضاً على خلق الظروف بهدف مشاركة الكوادر الكوردية والوطنية في إدارة البلاد وفي السلك الدبلوماسي والعسكري، وزيادة عدد الطلاب الكرد الدارسين في البلاد وخارجها. وعزمت على تنفيذ عفو شامل، وعودة الكرد إلى ديارهم التي طردوا منها قسراً. كانت اتفاقية 29 حزيران مرحلة هامة في تاريخ نضال الكرد من أجل الحكم الذاتي.

إن إلقاء نظرة فاحصة على مضمون اتفاقية 29 حزيران، تبين أنها مع ذلك، لم تتضمن جميع مطالب الحركة الكوردية. ورغم ذلك وافق قادة الحركة الكوردية على شروط الهدنة. قال مصطفى البارزاني متطرقاً إلى أسباب هذه الخطوة: ((لا يوجد لدينا خيار آخر بعد. فالناس بحاجة إلى الراحة. لقد فكرت الآن بالحصول الذي احرقته قنابل النابالم، وبالذي سلم من الحريق، لكنه ينتظر الحصاد. فالشتاء يجلب باكراً في الجبال وعلى الكرد الاستعداد له. فالفرصة ضرورية. أما السلام النهائي فلن يجلب قريباً))⁽⁵²⁾.

وإذا رحبت القوى القومية الكوردية والرأي العام العربي التقدمي بالخطوات البناءة على طريق الحل السلمي ((لمشكلة الشمال))، فإن القوى اليمينية في العراق وخارجه لم تحف موقفها العدائي من المفاوضات السلمية، وممثلي الحركة الكوردية، ومن الاتفاق الذي تم التوصل إليه. وأرغمت محاولة انقلاب في 30 حزيران عام 1966، والحملة الدعائية للقوى الرجعية في العراق وخارجه ضد بيان 29 حزيران الكرد على اتخاذ جانب الحذر والحيطه. وعندما سار الرئيس عبدالرحمن عارف في ركاب المعارضة العسكرية، فإنه قام بتعيين الجنرال ناجي طالب في منصب رئيس الوزراء بدلاً من البزاز. ولم يقم ناجي طالب ولا سيما خلفه طاهر يحيى، بأية خطوات

(52) La Croix ، 29/9/1966.

ملموسة على طريق الحل الواسع للمسألة الكوردية. وبات واضحاً تماماً أن الحكومة لا تنوي حتى تنفيذ أبسط شروط بيان 29 حزيران.

وضعت الأحداث التي جرت في المشرق العربي عام 1967 المسائل الداخلية في العراق، أو في الدول العربية الأخرى، بما فيها المسألة الكوردية في المقام الثاني.

برزت أمام أخطار الأعمال العدوانية لإسرائيل، المدعومة من الدول الاستعمارية، نزعات تضافر القوى الوطنية في العراق والدول العربية الأخرى. بيد أن الحكم العسكري – البيروقراطي وجد نفسه عاجزاً عن حل مهمة ضمان وحدة حقيقية للقوى الوطنية – القومية وفي الواقع أقدمت الحكومة على توحيد معين للقوى السياسية، لكن لم يكن توحيداً سوى للقوى اليمينية. وعلاوة على ذلك، فإنه مع اطلاق سراح المعتقلين من اليمينيين المتطرفين المتهمين بقتل الآلاف من الكرد والعرب الديمقراطيين وأعداء الحل السلمي للقضية الكوردية – المشاركين في ((حركة 30 حزيران))، تلقى الرجعيون في العراق دعماً جديداً، الأمر الذي جعل آفاق القضية الكوردية أكثر سواداً من ذي قبل.

أظهرت نتائج حرب إسرائيل العدوانية ضد البلدان العربية تأثيراً كبيراً في الحياة السياسية في العراق. وكان باستطاعة الأوساط القومية الشوفينية في العراق قبل بدء الأعمال العسكرية أن تعلق نفسها بأن جيشها سوف يستخدم، إذا لم يكن لأجل تحرير فلسطين، فعلى أقل تقدير لأجل رد ناجح للهجوم الإسرائيلي. أما الجيش العراقي الذي تخصص بصورة رئيسة في قمع حركة الكرد القومية – الديمقراطية فقد وجد نفسه عاجزاً عن خوض حرب خارج البلاد. في هذه الظروف أصبح نظام حكم عارف الأصغر في وضع لا يحسد عليه، فقرر إحداث انفراج في الموقف، بعد أن اقتسم السلطة مع طاهر يحيى أحد قادة اليمين المتطرف. ورغم بيان طاهر يحيى حول نيته بذل الجهود للتوصل إلى تنفيذ بنود اتفاقية 29 حزيران عام 1966 لم تتخذ الحكومة العراقية أية خطوات لتسوية قضية الشمال تسوية سلمية⁽⁵³⁾. كانت لقاءات طاهر يحيى وعارف الأصغر مع قادة الحركة الكوردية تتوخى أهدافاً تكتيكية، في حين أن مسألة تنفيذ اتفاقية حزيران بقيت كما هي، حبراً على ورق.

(53) Kurdish Facts ،No.12 ،1967. p.3.

أشار المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في أواسط كانون الأول عام 1967 إلى أن ((النظام الديكتاتوري المعادي للشعب قد تغلب على أمره منذ زمن طويل))⁽⁵⁴⁾. في صبيحة 17 تموز عام 1968 قام ضباط من ((حركة الثورة العربية)) بالاشتراك مع ضباط من حزب البعث بانقلاب حكومي. وقد عيّن مجلس قيادة الثورة، الذي تشكل بعد الانقلاب، الجنرال أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية. وبعد مرور 14 يوماً من الانقلاب أزاح البعثيون في 30 تموز عام 1968 عن السلطة حلفاء الأمس من ((غير البعثيين)). وتألقت حكومة البكر من أعضاء حزب البعث وحدهم.

وعد الجنرال أحمد حسن البكر وحكومته بإعادة الحياة السياسية وخلق ((مناخ لا بد منه للعودة إلى النظام الديمقراطي والحياة البرلمانية)). كما اتخذ الحكم الجديد عدداً من الخطوات الإيجابية لتسوية الوضع في البلاد. إلا أنه كان لدى القوى التقدمية ما يكفي من الأسباب لأن تكون غير راضية، في ذلك الوقت، من سياسة الحكومة عامة. فلم تقم الحكومة بأية إجراءات مشجعة بشأن حل المسألة الكوردية، هذه الإجراءات، التي كان باسطاعتها تبديد الشكوك لدى قادة الحركة الكوردية وعدم ثقتهم. ويمكن أن نسوق الدستور المؤقت الجديد المتخذ في أيلول عام 1968 مثلاً على ذلك⁽⁵⁵⁾. هذا الدستور الذي حظر نشاط جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب البعث، الذي كان بيده مقاليد السلطة كلها.

لم تتضمن الدستور المؤقت الجديد بنوداً محدداً بشأن الحكم الذاتي للكورد، رغم أن الحكومة أعلنت شكلياً عن نيتها الاعتراف بمقوقهم القومية. وظلت المسألة الكوردية من أكثر المسائل حدة في حياة البلاد السياسية، وإن عدم حلها كان أحد الأسباب الرئيسية التي تعترض سبيل استقرار الوضع في البلاد. ومن الملفت للنظر أن القوى اليمينية المحافظة، التي استغلت ذلك مرتين، في أواخر أيلول عام 1968، وكانون الثاني عام 1970، قامت بمحاولات انقلابية فاشلة.

(54) طريق الشعب، بغداد،، كانون الثاني، عام 1968.

، (La Constitution Provisoire du 28 Septembre 1968 en Irak) ، B. Vernier (55) ، Cahiers de l'Orient Contemporain ، Paris ، No. 74 ، 1969 ، p. 8-12.

في أوائل تشرين الثاني عام 1968 أصدرت قيادة الحزب الشيوعي العراقي وثيقة في غاية الأهمية، وهي مشروع ميثاق جبهة الوحدة الوطنية⁽⁵⁶⁾. وكانت المهام الرئيسية المطروحة أمام القوى الثورية - الديمقراطية في العراق هي: النضال الحازم ضد الإمبريالية والصهيونية وعمالها "النضال من أجل القضاء على الإقطاعية، وإجراء حل جذري للمسألة الزراعية، والقيام بتحويلات اجتماعية - اقتصادية تقدمية" وأخيراً الحل السلمي والعاقل لقضية الحكم الذاتي القومي للكوورد⁽⁵⁷⁾. ورأى واضعوا مشروع الميثاق أن حكومة البكر لا تتمكن لوحدها من تنفيذ برنامج التحويلات الديمقراطية الواسعة دون مشاركة الأحزاب الديمقراطية الثورية الأخرى، التي تمتعت بتأثير ونفوذ بين صفوف الشعب، وتأييدها الفعال. لكنها كانت محرومة من إمكانية القيام بنشاط واسع. اقترح الحزب الشيوعي العراقي تأليف حكومة وطنية ائتلافية بمشاركة الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني وغيرهما من الأحزاب اليسارية، وأشار إلى أنه يتعين على هذه الحكومة التعبير عن مصالح الأحزاب المشاركة فيها كافة، ولا يجوز لأعضاء هذه الحكومة ((الانصياع لإرادة حزب واحد))⁽⁵⁸⁾. وعند تحديد المهام العاجلة، التي ينبغي على الحكومة الائتلافية حلها، خصص مكان هام لحل المسألة الكوردية، لأنه ((دون حل المسألة الكوردية، من العبث التفكير بتسوية الوضع في البلاد))⁽⁵⁹⁾.

في أواسط عام 1969 قام رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر بمحاولة أخرى (مع أنها لم تكن حازمة) وهي التقرب من الأحزاب اليسارية وخاصة مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني. إن مثل هذا الانعطاف فرضه الوضع الناشئ. وقد تعرض تكتيك حزب البعث وسلوكه في مجرى الصراع ضد الرجعية والاستعمار لتطور معقد. فلم يستطع البكر وأنصاره في حزب البعث تجاهل وجود قوى يسارية معارضة في البلاد.

في أواخر عام 1969 قام الرئيس البكر بإعادة تشكيل الحكومة، بعد أن ضمَّ إليها عدداً من الشخصيات المعروفة بأرائها التقدمية، وفي أوائل عام 1970 ضعف التوتر القائم في

(56) الأخبار، بيروت، 1968/11/17.

(57) المصدر السابق.

(58) المصدر السابق.

(59) المصدر السابق.

العلاقات بين الكرد والحكومة إلى حد كبير. أعلنت الحكومة عن استعدادها للتوصل إلى حل ديمقراطي للمسألة الكردية⁽⁶⁰⁾. فقد أعلن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين: ((في الوقت الحالي، وبالتحديد الآن، اقتربت البلاد إلى مثل هذا الحل، عندما يتوقف عملياً مصير الثورة كلها في العراق على حل المسألة الكردية)).

في 11 آذار عام 1970 أعلن في العراق عن اتفاقية الحل السلمي والديمقراطي للقضية الكردية. وقد قامت اتفاقية منح الشعب الكوردي حق الحكم الذاتي، الذي خاض في سبيله نضالاً دامياً وطويلاً، على المبادئ التالية: جعل اللغة الكوردية إلى جانب العربية، لغة رسمية في تلك المحافظات التي يؤلف الكرد فيها أكثرية السكان“ منح الكوادر الكوردية الوطنية حق شغل المناصب المسؤولة في إدارة البلاد أسوة بالكوادر العربية“ جرى النظر في تخصيص الأموال للقضاء على التخلف في المناطق الكوردية، وخلق إمكانية زيادة عدد الدارسين الكرد في المناطق الإدارية“ حيث يؤلف الكرد أكثرية السكان، يجب أن يكون العاملون في المؤسسات الإدارية من الكرد، أو من يتقن اللغة العربية جيداً“ ونص البند الخامس من الاتفاقية على إنشاء المنظمات الطلابية الكوردية القومية، والشباب والنساء والمعلمين وغيرها. وأعلن عن عفو عام لكل من شارك في أحداث كوردستان، كما قضت الاتفاقية برصد أموال لتطوير اقتصاد المناطق الكوردية وتقديم معونات مالية لعائلات الشهداء من الكرد. تناول البند الثامن أهم مسألة بشأن عودة الكرد والعرب إلى أماكن سكنهم السابقة. كما اعترف بضرورة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي في كوردستان، مع أخذ الظروف الخاصة بعين الاعتبار.

جاء في البند العاشر أن الاتفاقية التي تم التوصل إليها حول إدخال إضافات إلى دستور العراق المؤقت، يجب أن تعكس الإدارة الذاتية الداخلية للشعب الكوردي. وتناولت البنود الأخرى من الاتفاقية تسليم وسائل الإذاعة والتكنيك العسكري للحكومة، وكذلك تعيين ممثل الكرد في منصب نائب رئيس الجمهورية، وأخيراً مشاركة الكرد في الأجهزة التشريعية للدولة العراقية طبقاً لنسبة تركيب السكان كلهم⁽⁶¹⁾.

(60) البرافدا، 1970/1/29.

(61) تنفيذ اتفاقية 11 آذار عام 1970، بغداد، 1972، ص33.

كما تم التوصل إلى اتفاقية حول مسألة تعدد من أهم المسائل المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصير الحركة الكوردية المقبل. فقد توصل الجانب الكوردي إلى أن فصائل ((البيشمركة))، التي بلغ عددها 13 ألف مقاتل، لا يتم تسريحها، وانيطت بها بناء على اتفاق متبادل مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي في عدد من المناطق الكوردية، والقيام بوظائف القوات الحدودية⁽⁶²⁾. ففي ظل وضع غير مستقر في العراق، وفي ظروف كان فيها خصوم الحل السياسي للمسألة الكوردية واتفاقية 11 آذار يؤلفون قوة كبيرة، فإن الحفاظ على فصائل ((البيشمركة)) تعد ضماناً لآبد منها في وجه المحاولات المحتملة لتغيير مجرى الأحداث إلى الوراء.

نالت اتفاقية 11 آذار عام 1970 تأييد القوى التقدمية في العراق وفي العالم أجمع. فقد أعلن السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد، متحدثاً عن أهمية بيان 11 آذار عام 1970: ((ان القرار حول التسوية السلمية والديمقراطية للقضية الكوردية كان انتصاراً لكل القوى التقدمية في العراق، وكان في الوقت نفسه نجاحاً كبيراً لحركة الديمقراطية والتقدمية العالمية))⁽⁶³⁾.

رحبت الحكومة السوفياتية بالتوصل إلى اتفاقية التسوية السلمية للمسألة الكوردية. فقد أُشير في برقية قادة الدولة السوفياتية الموجهة إلى الرئيس العراقي إلى أهمية هذا الحدث، الذي يترتب عليه وضع حد نهائي لحرب اقتتال الإخوة في العراق، وجاء فيها: ((نحن واثقون من ان تنفيذ هذه الاتفاقية الهامة سوف يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية و الصداقة بين الشعبين الشقيقين - العربي والكوردي في الجمهورية العراقية))⁽⁶⁴⁾.

إن وقف الحرب والتوصل إلى اتفاقية حول التسوية السلمية للقضية الكوردية في العراق بات ممكناً حقاً بفضل النضال البطولي الذي خاضه الشعب الكوردي، وقبل كل شيء الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون، الذين وحد الحزب الديمقراطي الكوردستاني جهودهم وقادها. كما وفر برنامج الديمقراطية دوراً طليعياً في نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه القومية. ولم يكن هذا الانتصار ممكناً لولا التأييد الذي لقيه الكرد من القوى الديمقراطية والتقدمية العربية.

(62) المصدر السابق، ص33.

(63) البرافدا، 1970/4/5.

(64) البرافدا، 1970/3/19.

حددت فترة زمنية مدتها أربع سنوات لتنفيذ بيان الحكم الذاتي للكوورد تنفيذاً كاملاً، واتخذت الحكومة العراقية عدداً من الخطوات على طريق تنفيذ الحكم الذاتي للكوورد. وقبل صدور اتفاقية 11 آذار عام 1970 افتتحت في مدينة السليمانية جامعة كوردية تنفيذاً لاتفاقية تموز 1966. وفي تشرين الثاني عام 1970، وحسب ما نص عليه بيان آذار، تأسست أكاديمية العلوم الكوردية، وجرى السماح رسمياً بإصدار المطبوعات الكوردية ونشرها في شتى أرجاء العراق. كما نال الحزب الديمقراطي حق النشاط العلني في العراق كله. غير أن تطبيق الحكم الذاتي للكوورد، وتحسين العلاقات بين قوى البلاد التقدمية، جرى في وضع سياسي داخلي متوتر. فقد قامت القوى الرجعية بخطوات لنسف اتفاقية آذار. في عام 1970 جرت في العراق موجة من الإرهاب ضد الشيوعيين، وجرى في الأوساط الحكومية ذلك الوقت الحديث عن ضرورة تحسين العلاقات مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني فقط، ساعية من وراء ذلك إلى دق إسفين بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني. وفي أيلول عام 1971 جرت محاولة اغتيال فاشلة ضد قائد الحركة الكوردية مصطفى البارزاني، الذي أدى إلى فتور واضح في العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحكومة.

وبعد أن اقتنع حزب البعث الحاكم بعد إمكانية التوصل إلى استقرار الوضع السياسي الداخلي في البلاد، دون توحيد جهود القوى الثورية - الديمقراطية، اتجه نحو القيام بخطوات عملية في توحيد صفوف الأحزاب القومية - الوطنية على أساس تقدمي ومعادٍ للاستعمار. ففي أواسط تشرين الثاني عام 1971 أعلن الرئيس أحمد حسن البكر مشروع الميثاق الوطني للبلاد⁽⁶⁵⁾. وقد أُشير في هذه الوثيقة إلى أن تعاون القوى التقدمية القومية يجب أن يتم على أساس تشديد النضال ضد الامبريالية والصهيونية.

بعد إعلان مشروع ميثاق العمل الوطني تقارب حزب البعث والحكومة العراقية مع قوى البلاد التقدمية وخاصة مع الحزب الشيوعي العراقي. وفي أيار عام 1972 أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بياناً وافقت فيه على شغل منصبين وزاريين في الحكومة العراقية. في أواسط عام 1973 اتخذت خطوة هامة في قيام الجبهة القومية التقدمية. وقد وقع الأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث في العراق أحمد حسن البكر، والسكرتير الأول للجنة

(65) ميثاق العمل الوطني، بغداد، 1972 (باللغة العربية).

المركزية للحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد في 17 تموز على بيان مشترك حول مبادئ التعاون في إطار الجبهة القومية التقدمية. دعت قيادة حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي، الحزب الديمقراطي الكوردستاني للانضمام إلى الجبهة القومية التقدمية، لكن قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني رفضت هذا الاقتراح، موضحة أن سبب ذلك هو عدم تنفيذ حكومة بغداد جميع بنود اتفاقية آذار، التي توجد حولها خلافات بين الجانبين⁽⁶⁶⁾. وقد اشتدت الخلافات حول هذه المسائل أكثر من ذي قبل أثناء الإعداد لقانون منح الحكم الذاتي للشعب الكوردي في العراق.

نشرت حكومة الجمهورية العراقية في 11 آذار عام 1974 القانون رقم 33 حول تطبيق الحكم الذاتي للشعب الكوردي. وقد نفذ الحكم الذاتي وفق المبادئ التالية⁽⁶⁷⁾: ((المادة الأولى، تحصل المنطقة، التي تسمى كوردستان على الحكم الذاتي حسب القانون المذكور. ووفق نص بيان 11 آذار، فإن الإحصاء العام يجب أن يحدد حدود المنطقة، التي تكون أكثرية سكانها من الكرد)). وتعلن كوردستان وحدة إدارية مستقلة تتمتع بحقوق الإدارة في إطار وحدة الجمهورية العراقية الاقتصادية والسياسية والقانونية. أصبحت مدينة أربيل مركزاً إدارياً لمنطقة الحكم الذاتي.

تناولت المادة الثانية من القانون رقم 33 للحكم الذاتي إعلان اللغة الكوردية لغة رسمية في منطقة الحكم الذاتي إلى جانب اللغة العربية. ووفق قانون الحكم الذاتي يصون الدستور حقوق العرب والأقليات القومية وحريتهم في هذه المنطقة. أما المادتان الرابعة والخامسة من القانون فقد حددتا تركيب الأجهزة القضائية ونشاطها في منطقة الحكم الذاتي، وكذلك حقوق المنظمة المالية.

الإدارة المباشرة لمنطقة الحكم الذاتي تتم من خلال المجالس التشريعية والتنفيذية (المواد 10، 11، 13)، كما جرى النظر في إنشاء إدارات مختلفة تقوم مقام الوزارات في منطقة الحكم الذاتي.

أما القسم الثالث من قانون الحكم الذاتي، فقد كان يتناول العلاقات المتبادلة بين السلطة المركزية وقيادة منطقة الحكم الذاتي.

(66) البرافدا، 1974/5/14.

(67) البرافدا، 1974/3/12.

حظي قانون تطبيق الحكم الذاتي للكوورد بالتأييد من الأوساط العربية والكووردية في العراق على حد سواء^(*). فقد عبر عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني عزيز عقراوي، وعدد آخر من الشخصيات الكوردية، عن استعدادهم للتعاون مع السلطة المركزية لأجل تطبيق قانون الحكم الذاتي لكوردستان. إلا أن الاكثية في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وقفت موقفاً سلبياً من القانون، مبيّنة أن سبب ذلك هو أن البعثيين شغلوا قيادة الجبهة القومية التقدمية مقداراً من المناصب بحيث يتمكنوا في اللحظة المناسبة من فرض إرادتهم على الأحزاب الأخرى في الجبهة (نعيد إلى الأذهان أنه من أصل 16 عضواً في هذا الجهاز القيادي، شغل البعثيون ثمانية مقاعد، وأعطى ثلاثة مقاعد للحزب الشيوعي العراقي وثلاثة للديمقراطي الكوردستاني ومقعدان للقوميين المستقلين) ثانياً ((حسب رأي قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني فإن كركوك ومنطقتي خانقين وسنجار (شنگال) كأراض كوردية أصيلة منذ القدم، يجب ان تكون ضمن منطقة الحكم الذاتي)). في البداية أُعلن أن الخلافات القائمة بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكوردستاني حول عدد من مواد قانون الحكم الذاتي سيتم تسويتها عن طريق المفاوضات، لكن الاتصالات في الفترة المحددة لها لإزالة الخلافات، لم تسفر عن نتائج مرضية.

بعد مرور أربع سنوات من السلام الذي تم بلوغه بشمن باهظ التكاليف، وصل الأمر من جديد الى النزاع المسلح، فقد وجه موقف عدد من العناصر اليمينية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والتخلي عن الأعمال المشتركة، ليس مع حزب البعث وحسب، بل حتى مع الحليف التقليدي - الحزب الشيوعي العراقي، ضربة الى مصالح الحركة الكوردية ولم تؤد أعمال العناصر اليمينية في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى حل المسائل المختلف عليها وحسب، بل الى تعقيدها، وقدمت ذريعة لانتعاش نشاط أعداء الحل السلمي للقضية الكوردية.

وفي أعقاب النزاع المسلح عام 1974-1975 بدأت أحداث حذر الحزب الشيوعي العراقي مراراً من وقوعها. وإلى جانب التنكيل بالعناصر اليمينية، فقد نكل بقسم كبير من

(*) عندما نشر القانون رقم 33 بشأن تطبيق الحكم الذاتي كانت كوردستان تعيش حالة غليان، حيث التحق خيرة المثقفين والفلاحين والكوادر الحزبية بالثورة، معلنين عن رفضهم لسياسة حزب البعث في كوردستان، وخصوصاً حول كيفية تطبيق القانون. وإن ما ذكره المؤلف لا يمت بصله إلى الواقع (المترجم).

الوطنيين الكرد، الذين كان لهم باع طويل في النضال من أجل الحكم الذاتي. والآن حاولت بعض الأوساط الرسمية تضييق أطر الحكم الذاتي للكورد المعلن، وأخذت تبدي نزعة احتكار السلطة اللاحقة في البلاد، وتقوية ركائز نظام الحكم التوتاليتاري.

ولم يكن ذلك كله مصادفة، وكان مرتبطاً بأن بعض الضعف في مواقع الحركة الكوردية، التي تعد جزءاً من النضال الديمقراطي العراقي العام، كان سبب تلك الأعمال السلبية للحزب الحاكم، التي تتخذ قبل أحداث 1974-1975 لاعتبارات تكتيكية في أقل تقدير. ونتيجة لسياسة قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني القصيرة النظر، وكذلك بسبب عددٍ من العوامل الخارجية والداخلية فإن الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي الحقيقي، التي استمرت منذ نهاية الخمسينات وحتى أواسط السبعينات، قد منيت بالفشل إلا أن السبب الرئيس، الذي أدى بالكرد إلى حمل السلاح من جديد، والشروع في النضال من أجل الحقوق القومية، كان عدم رغبة الأوساط الحاكمة في العراق منح الحكم الذاتي الحقيقي لكوردستان العراق.

الحركة الكردية في كردستان إيران بعد هزيمة جمهورية مهاباد

بعد سقوط جمهورية مهاباد جرى التنكيل بأكثرية نشطاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، أو أنهم هاجروا خارج البلاد، وبعد أن فقد الحزب قاداته، أُصيب نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني بالشلل، وانتقل أعضائه إلى أشكال العمل السرية، وأخذت تصدر مجلة سرية ((ريكا)) (الطريق). وأخذت خلايا الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران تعود تدريجياً إلى المناطق الكردية في إيران. بيد أنه في أعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة ضد الشاه محمد رضا بهلوي (4 شباط عام 1949)، شدد حكم الشاه من الارهاب في البلاد، فقد جرى اعتقال عدد كبير من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة.

تميز مجيء حكومة مصدق الليبرالية - البورجوازية إلى السلطة، بديمقراطية معينة حياة البلاد. نشطت في هذه الآونة الحركة الفلاحية في كردستان إيران، التي قادها الحزب الديمقراطي الكردستاني. وأيدتها الجماهير الواسعة، التي كانت ساخطة على نظام الشاه. كانت أكثر الاضطرابات قوة هي التي اندلعت في مدينتي مهاباد وبوكان. إلا أن الجيش الإيراني وحامية مهاباد العسكرية بمساعدة عددٍ من الاقطاعيين قمعوا بوحشية هذه الاضطرابات الفلاحية، وكنكوا بالمشاركين فيها. ومع ذلك لم يتوقف نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران. فقد نشأت في مدن كردستان إيران وقرائها خلايا حزبية جديدة.

قام الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران بإعادة تنظيم صفوفه، وتوطيد علاقاته مع الجماهير الكردية، بعد أن تلقى تأييد حزب الشعب الإيراني (تودة).

بعد الانقلاب المعادي للشورة عام 1953، تم تقييد نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران وزج بمئات من أعضائه في السجون والمعتقلات، وأصبح بقية أعضائه في حالة من السرية التامة. ومع ذلك واصل الحزب إصدار جريدته المركزية ((كوردستان)) وسعت قيادة الحزب إلى توحيد صفوفها والتنسيق بين جميع فروع الحزب وخاصة في منطقة سنندج وكرمنشاه. ومن أجل التكاثر أخذت قيادة الحزب المركزية تسمى ((لجنة كردستان)) إلا أنه حدث خلافات فيها حول مسألة العلاقات المتبادلة مع حزب تودة. وفي أثناء عملية النقاش انتصرت مجموعة من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، التي طالبت بقطع

العلاقة مع حزب تودة. واثرتفاقم المسألة الكوردية في العراق عام 1964 في اتخاذ هذا القرار تأثيراً كبيراً، حيث خرق الجيش العراقي وسلاح الجو خلال ((تسويتها)) حدود إيران ومجالها الجوي، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات الإيرانية - العراقية.

يجب الإشارة الى أن موقف شاه إيران من الكرد في إيران والعراق لم يكن واحداً فقد سعت الأوساط الإيرانية الحاكمة، وبشتى السبل، إلى خنق الحركة الكوردية الديمقراطية في البلاد باسم ((الايديولوجية البهلوية)) التي اتخذتها، والتي غذت شوفينية الدولة العظمى والقومية البورجوازية. وفي الوقت نفسه سعت إلى تقوية الميول المعادية للحكومة لدى الكرد في العراق، مقدمة لهم كل مساعدة وتأييد. فقد تضمنت نشرات الاذاعة الايرانية نداءات الى السكان الكرد للقيام بالعصيان والتمرد ضد الجمهورية العراقية.

عندما كان نظام الشاه يقدم المساعدة للكورد في العراق، فإنه كان يتعقب بصورة رئيسية الأهداف التالية: قمع الحركة الكوردية القومية في إيران، التي لوحظ انتعاشها بعد اندلاع الثورة الكوردية في كوردستان العراق، واستخدام المسألة الكوردية ((ورقة رابحة)) في عملية تحقيق ادعاءاته في منطقة الخليج، واستغلال نضال الكرد للضغط على السلطات العراقية، التي رفضت التواطؤ مع الشاه والامبريالية الأمريكية، ومحاربة التيارات التقدمية في الحركة الكوردية، وتحييد الحركة الكوردية في إيران بمساعدة القوات التي جندها الشاه من بين الزعماء الكرد في العراق وغيرها.

إن نظام الشاه، الذي كان يشجع نشاط الكرد ضد حكومة العراق، شدد في الوقت ذاته من اضطهاده للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، وهذا ما ترك تأثيراً سلبياً على الحزب، الذي اخذ يفقد وحدته المتراصة. برزت خلافات جدية حول عدد من المسائل في الهيئات القيادية للحزب، الأمر الذي أدى إلى تحلي قسم من قادته عن التوجه السياسي التقدمي. وبالنتيجة، سيطر الاتجاه اليميني على الحزب.

في عام 1964 دعت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، برئاسة عبدالله اسحاقى إلى عقد المؤتمر الثاني للحزب. أدخل هذا المؤتمر في البرنامج السابق المتخذ في عام 1946 عدداً من التغييرات، التي دلت على سيطرة النزعات القومية الضارة، والخطيرة في الحزب⁽⁶⁸⁾. لم يناسب المشروع الجديد للحزب، الذي صادق عليه المؤتمر، روح العصر ومهامه،

(68) مواد المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ستوكهولم، 1974، ص18.

وكذلك ماضي الحزب التقدمي. وكان عدد من قرارات المؤتمر يخالف الخط السياسي الأساسي للحزب، فقد صدر نداء للوقف الفوري لجميع الأعمال المعادية لحكومة الشاه، ذلك أنهم اعتبروا أن هذه الأعمال موجهة ضد ((الثورة الكوردية في العراق)).

في شباط عام 1965 تشكلت في الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران مجموعة ائتلافية انتقدت البرنامج السياسي الجديد، ودعت الحزب الى الاخلاص للمبادئ الثورية الديمقراطية، كما دعت الى مواصلة النضال ضد سياسة الشاه تجاه الكرد.

سعت حكومة الشاه الرجعية، وهي تتستر بضرورة ((مراعاة الهدوء والأمن في المنطقة)) إلى تحويل كوردستان إلى ثكنة عسكرية كبيرة، والتنكيل بالسكان العزل دون عقاب. وقد تمتعت جندرمة الشاه العاملة في المناطق الكوردية بحرية لا حد لها، حيث قتلت ونهبت السكان المسلمين.

في مثل هذا الموقف اضطر عدد كبير من أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى مغادرة إيران والبحث عن ملاذ لهم في كوردستان العراق. التزمت وسائل الاعلام الايرانية الصمت حيال ما يقوم به الجيش والجندرمة والسافاك من أعمال وحشية في كوردستان إيران فقد مارسوا الاضطهاد والتنكيل بسكانها. إلا أنه بفضل أخبار إذاعة ((بييه - ي - إيران)) والجهاز الاعلامي لحزب تودة، الذي كان يحمل اسم ((ماذا يجري في كوردستان؟)) أضحى معروفاً ما يجري من أحداث في المناطق الكوردية. لقد أكد العالم الايراني ب. جازاني، متطرقاً الى وضع الكرد في إيران، أن ((الكرد عانوا، مقارنة مع الفرس، اضطهاداً مضاعفاً من الطبقات المستغلة، وكفومية مضطهدة من الناحيتين الدينية والثقافية. إن نضالهم ضد الاضطهاد ليس موجهاً ضد الفرس، بل ضد النظام الحاكم))⁽⁶⁹⁾.

اشتدت التناقضات بين الكرد وسلطات الشاه أكثر فأكثر، وأدت في نهاية المطاف الى الانتفاضة. وفي الحقيقة بدأ كفاح عفوي مسلح للكورد، قاده أعضاء قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني العائدون من الخارج عام 1967. وشكلت خلال فترة قصيرة قيادات ركن لتنظيم الأعمال العسكرية والتنسيق في ما بينها في منطقة تقع بين مهاباد وبانه وسردشت، وكذلك لجنة ثورية لقيادة الانتفاضة المسلحة. وفي الواقع خاض الكرد، بقيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني حرب العصابات ضد حكم الشاه، هذه الحرب التي استمرت 18 شهراً.

(69) B. Yazani، Capitalism and Revolution In Iran، London، 1980، p. 215.

في عام 1968 اصدرت مجموعة من الحزب الديمقراطي الكوردستاني بياناً دعت فيه إلى ((حرب العصابات)) مسترشدة بـ ((الثورة الكويبية)). إلا أنه لم تتبلور، وبوضوح، مطالب الشوار السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

اتخذت السلطات الايرانية إجراءات صارمة لقمع الثورة، وشدت من اضطهادها ضد الكرد. فقد جرى اعتقال عدد كبير من نشطاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران وإعدامهم. ولأجل بث الرعب والذعر في نفوس السكان الكرد، علقت السلطات جثة سليمان معيني أحد قادة الثورة (عضو اللجنة المركزية للحزب) على أعواد المشانق في عدد من المدن بالتناوب.

فضح حزب الشعب الايراني هذه الأعمال الإجرامية، التي ارتكبتها أتباع الشاه. ففي تشرين الأول عام 1968 أصدرت اللجنة المركزية لحزب تودة بياناً حول الوضع في كردستان إيران، عبّرت فيه عن إدانتها لسياسة حكم الشاه الارهابية، هذه السياسة الموجهة ضد الشعب الكوردي خاصة، والشعب الايراني عامة. توجهت اللجنة المركزية لحزب تودة رسالة الى جميع المنظمات الديمقراطية في العالم، وإلى جميع الناس ذوي الارادة الحيرة، تدعوهم إلى التضامن مع نضال الشعب الكوردي في كردستان إيران، وإدانة سياسة الشاه. جرى تقييم الانتفاضة الكوردية عام 1967-1968 تقييماً موضوعياً في المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي انعقد في أيلول عام 1973. وكان غياب قيادة حزبية قوية من بين أسباب فشل الانتفاضة، التي أشار إليها المؤتمر، وذلك أن اللجنة الثورية المتكونة لم تكن لها قاعدة ثورية راسخة، بالإضافة الى وجود نقص في الكوادر الضرورية، القدرة على التنظيم وممارسة النشاط السياسي بين الجماهير. ولم يكن لقيادة الانتفاضة خبرة عسكرية وسياسية كافية، الأمر الذي كان بداية لارتكاب أخطاء تكتيكية واتخاذ قرارات خاطئة، أدت إلى الفشل⁽⁷⁰⁾. ولكن رغم إخفاق الحركة عام 1967-1968، فإنها ساعدت على إنعاش المنظمات الكوردية في إيران.

كانت اتفاقية آذار عام 1970 بين الحكومة العراقية وقيادة الحركة الكوردية في العراق انتصاراً للشعب الكوردي كله. وعندما اعترفت هذه الاتفاقية بحق الشعب الكوردي في الحكم الذاتي في إطار الجمهورية العراقية، خلقت وضعاً ملائماً لإنعاش نشاط الحزب الديمقراطي

(70) مواد المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ص 19.

الكوردستاني في إيران. وبالنتيجة مُنّي التيار اليميني في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بالهزيمة. فقد خرج عبدالله إسحاقى وكتلته من صفوف الحزب، الأمر الذي فسح المجال، أمام إمكانية زيادة نشاط قوى الحزب التقدمية. ورغم الظروف المعقدة شرعت قيادة الحزب في التحضير للمؤتمر الثالث للحزب، الذي انعقد في حزيران عام 1971. ناقش المؤتمر مشروع البرنامج الجديد والنظام الداخلي، وكذلك مسألة إصدار صحيفة ((كوردستان)). اشتمل مشروع البرنامج الجديد مسائل استراتيجية الحزب وتكتيكيه. فقد جرى فيه تحليل الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في كوردستان إيران. كما تم فيه تقييم الوضع الدولي في الشرق الأدنى.

وضع المؤتمر أمام الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران المهام التالية:

- 1- ضمان الوحدة السياسية والايديولوجية داخل الحزب على قاعدة البرنامج الجديد.
 - 2- إعادة بناء الحزب التنظيمي وفق النظام الداخلي.
 - تقوية هيئات الحزب في عملية إبداء المقاومة ضد قوى السافاك، والنضال من أجل تجسيد شعار ((الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكوردستان إيران)).
 - 4- إقامة علاقات ودية مع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية سواء في إيران، أم في العالم، وإطلاعها على حقيقة الوضع في كوردستان.
- سعت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران إلى التجسيد العملي للمهام المطروحة، فقد تمكنت من الوصول إلى وحدة سياسية وأيديولوجية معينة، وإصدار صحيفة ((كوردستان)) بصورة دورية، وتنظيم دار النشر ((تيكوشه ر)) و((ميليتان)) لنشر المؤلفات السياسية والإنتاج الأدبي، وتأسيس مدرسة الكوادر السياسية.
- لعبت صحيفة ((كوردستان)) التي أصدرت خلال عامين دوراً هاماً. فقد نشرت 28 عدداً منها. واعتباراً من العدد الحادي عشر نُشر، بقرار من اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، ملحق للصحيفة الكوردية وباللغة الفارسية في آن واحد، لإطلاع الشعب الإيراني على الوضع السياسي في كوردستان. وقد جاء في المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني أن صحيفة الحزب هذه ((ساعدت أيضاً على تطوير اللغة الكوردية، وتعتبر منذ الآن إحدى أفضل المجالات الكوردية))⁽⁷¹⁾.

(71) المصدر السابق، ص24.

تمكن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران من إقامة بعض الاتصالات مع القوى التقدمية والوطنية. ونشر برنامجه خارج البلاد بعد ترجمته إلى عدد من اللغات الأجنبية، كما أقام اتصالات مباشرة مع عدد كبير من المنظمات والأحزاب السياسية التقدمية في إيران وغيرها من الدول.

وكان الحزب الديمقراطي الكوردستاني صاحب المبادرة في تنظيم جبهة واحدة للنضال ضد نظام الشاه. وقد نشرت صحيفة ((كوردستان)) على صفحاته المقترحات بشأن تشكيل هذه الجبهة، ودأب الحزب على السعي إلى توحيد قوى المعارضة الوطنية واتخاذ برنامج عمل موحد، ما دام بهذه الطريقة وحدها يمكن خوض نضال ناجح ضد نظام الشاه الذي يستند على دعم خارجي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷²⁾.

مارس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران نشاطه في وضع كان يسود فيه إرهاب متواصل يقوم به نظام شاه. وكانت قوات الشاه تقمع بوحشية لا مثيل لها كل نشاط كوردي في كوردستان إيران. فقد عانى المئات من أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني التعذيب في زنانات الشاه، وقضى عضوان قياديان في الحزب مدة 25 عاماً في غياهب السجون حتى قيام الثورة الإيرانية عام 1978-1979.

في 19 كانون الأول عام 1972 قتل خمسة من الوطنيين الكرد في سنندج. وفي 22 آذار من العام نفسه قتل في بانه قادر وردي عضو اللجنة المركزية الكوردية للحزب وهو في طريق عودته من اجتماع خلية الحزب. وفي 15 نيسان قُتل في سنندج اثنان من أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني، أما في أيار فقد مُثِّل بشاب عمره 17 عاماً ومُرِّقَت أوصاله بتهمة عدم الامان السياسي⁽⁷³⁾. وأصبحت كوردستان إيران من أكثر مناطق إيران الأخرى عسكرية، حيث أقام البوليس والجيش، والسافك خاصة، فيها نظاماً شديداً، ولكن رغم ظروف العمل الصعبة، فإن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران وضع نصب عينيه مهمة إنعاش الحركة الكوردية.

(72) المصدر السابق، ص 25.

(73) B. Poujoulat ، Voyage dans l'Asie Mineure ، en Mesopotamie ، a plamyre ، en Syieil ، en Plaslestne et en Egyte ، T.I-11. Parise 1840-1841. P. 125.

انعقد في ايلول عام 1973 المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي انتخب لجنة مركزية جديدة واتخذ برنامجاً جديداً للحزب ونظامه الداخلي.

حدّد المؤتمر الاتجاه السياسي للحركة الديمقراطية - القومية في كوردستان إيران. ونوه بوجه خاص، بأن الحركة الكوردية ترتدي، وقبل كل شيء، طابعاً معادياً للاستعمار، طالما أن استقلال الكرد السياسي وحرّيتهم لم يتحققا، وطالما لم يتخلص الكرد من الاستعمار، وطالما تبقى قواعده العسكرية في المناطق الكوردية، وأن الحركة الكوردية موجهة ضد نظام الشاه الحاكم، الذي يدافع عن مصالح الطغمة الاقطاعية - الكومبرادورية والاستعمار. ودعا الحزب الديمقراطي الكوردستاني جميع شعوب البلاد إلى المشاركة في النضال ضد حكم الشاه وقد ربط الكرد هذا النضال بتلبية حقوقهم القومية والتحرر من الظلم القومي.

أولى الحزب الديمقراطي الكوردستاني اهتماماً خاصاً بالمسألة الزراعية والتحوّلات الثقافية والمسألة العمالية، لأن حلها يفسح المجال لاستمالة جماهير المجتمع الكوردي إلى جانبه: ((من الضروري أن نُبين للفلاح الكوردي أن حزبنا يضع أمامه هدف توزيع الأرض على الفلاحين دون مقابل، ويجب أن يدرك العامل في كوردستان أن الحزب يعمل كل ما في وسعه لتحسين ظروف حياته، ومحاوّل تخليصه من الاستغلال الراسمالي، ويجب أن يعي المثقف الكوردي أن حزبنا يسعى إلى محو الأمية في كوردستان، ويرغب في رفع مستوى الشعب الثقافي وحماية ثروة الشعب))⁽⁷⁴⁾.

قرر المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران وضع مبدأ ((الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكوردستان إيران)) في أساس استراتيجيّة الحزب. هذا المبدأ الذي أشار إلى نقطة الانطلاق في المنهج السياسي إزاء حل مهام الحركة القومية في السبعينات⁽⁷⁵⁾.

اعتبر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران أن الشكل الاساسي لنشاطه هو الكفاح المسلّح، معللاً أن ((حكم الشاه الديكتاتوري المتسلط على القوى الوطنية في إيران)) هو الذي فرض ذلك، إلا أن الحزب لم يجعله مطلقاً، معترفاً بأشكال النضال الأخرى. ((نحن نقبل بذلك الشكل من النضال، الذي يلائم أكثر من غيره الظروف الخاصة للمرحلة المعنية، علينا أن نستخدم جميع أشكال النضال))⁽⁷⁶⁾.

(74) مواد المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ص36.

(75) F. Halliday، Iran: Dictatorship and development، London، 1979، p. 223.

(76) مواد المؤتمر الثالث للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران...، ص38.

عندما اتخذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران الكفاح المسلح بصفته الشكل الرئيس للنضال، فإنه أعطى الأولوية لحرب الانصار. في هذه الأثناء أعار الحزب اهتماماً خاصاً بعد القيام بالكفاح المسلح غير المنظم. فقد أكد أن ممارسة أسلوب الكفاح المسلح ممكنة فقط في ظروف معينة، عندما ينضج الوضع الثوري لإسقاط نظام الشاه، وعندما يتكون في كوردستان حزب ثوري حقيقي قادر على قيادة الشعب، وعندما يتم إيجاد تعاون وتنسيق ثابتين مع القوى الثورية الأخرى في إيران.

اقترح الحزب الديمقراطي الكوردستاني في برنامجه تشييت الحدود الصحيحة لكوردستان ذات الحكم الذاتي طبقاً للعوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية، التي تستجيب لرغبة الغالبية العظمى من سكان المنطقة. وأشار إلى أن التعليم سيجري وعلى جميع المستويات في كوردستان باللغة الكوردية، والتدريس باللغة الفارسية يتم على قدم المساواة مع اللغة الكوردية. وضمن الحزب للأقليات القومية القاطنة على أراضي كوردستان، ذات الحكم الذاتي، حقوقاً متساوية مع الكرد، كما طالب الحزب بحماية الأمومة الطفولة.

ونص البرنامج على اتخاذ تدابير في حقلي الصحة والتعليم، ووضع نظام لتعليم جميع الأطفال حتى سن الخامسة عشرة، وكذلك العمل في سبيل محو الأمية، بحيث يجتاز كل مواطن في كوردستان ولو المرحلة الأولى من التعليم.

أعلن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، بعد أن حدد نهجه السياسي الخارجي أنه سوف يبني سياسته الخارجية على أسس ((الحياد)) والاستقلال والاحترام وعدم التدخل⁽⁷⁷⁾، ويناضل ضد الاستعمار ويعطي الافضلية لطريق التطور الاشتراكي لكوردستان ذات الحكم الذاتي.

في المؤتمر الثالث كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني صاحب مبادرة إنشاء جبهة موحدة لجميع قوى المعارضة، على قاعدة برنامج أعمال وأهداف مشتركة، وأكد أن الانشقاق في صفوف المعارضة هو لصالح نظام الشاه. وبيّن أنه لا ينبغي لأعضاء الجبهة الوحدة أن تكون لهم مهام ايديولوجية وسياسية واستراتيجية مشتركة أو توحيد إيراداتهم ((يستطيع كل حزب وكل تنظيم أن يكون له نهجه الايديولوجي، ويحافظ على استقلاله التنظيمي، ويقوم بالدعاية بصورة

(77) برنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، طهران، 1978. (باللغة الفارسية).

مستقلة. رأى الحزب أن الأهداف المشتركة هي إسقاط حكم الشاه الديكتاتوري الموالي للاستعمار، وإنشاء حكومة ديمقراطية وطنية تكون قادرة على تطبيق البرنامج التالي:

- 1- ضمان الحريات الديمقراطية للجماهير الشعبية الإيرانية.
- 2- الاعتراف بحقوق الشعوب المضطهدة في الحكم الذاتي في إطار الدولة الإيرانية.
- 3- النضال في سبيل سياسة اقتصادية تخدم مصالح الشعب، ورفع مستوى حياة الجماهير المعاشية.

- 4- حل المسألة الزراعية في إيران لصالح الفلاحين الفقراء والمتوسطين.
- 5- تحديد يوم العمل بثمان ساعات، وتأمين الضمان الاجتماعي لجميع العمال الكادحين.
- 6- محاربة الأمية وتطوير العلم وثقافة جميع شعوب إيران.
- 7- إزالة جميع القواعد العسكرية وانتهاج سياسة دولية مستقلة.
- 8- تأييد جميع الحركات التحررية - الوطنية وحقوق الشعوب في تقرير المصير.
- 9- إقامة علاقات صداقة مع جميع الأمم على أساس الاحترام المتبادل والاعتراف بالسيادة القومية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإقامة علاقات صداقة قوية مع جميع الدول الاشتراكية والدول المناهضة للإمبريالية⁽⁷⁸⁾.

وقد قدمت هذه الاقتراحات لتقوم جميع القوى الوطنية التقدمية في إيران بمناقشتها. وساعدت اشتداد التفاوت الطبقي في المجتمع الكوردي، وانتشار ايدولوجيات مختلفة، وكذلك استيقاظ الجماهير الشعبية على تكوين منظمات سياسية جديدة في كردستان إيران. ومن بين هذه الاحزاب كان حزب كومله، الذي نشأ في الستينات (عصبة شغيلة كردستان إيران). جمع هذا الحزب في صفوفه الأشخاص، الذين أصيبوا بعدوى التطرف المسترّ بعبارات التطرف اليساري. عمل الحزب كي يكون في قيادة الحركة الكوردية، بعد أن اصطدم بممثلي المنظمات الأخرى.

أيد نضال الكرد في سبيل التحرر القومي والاجتماعي في تلك المرحلة عدد من المنظمات، التي كونت في ما بعد المعارضة ضد نظام الشاه. ومن بين هذه المنظمات كانت منظمة فدائي الشعب الإيراني (فدائي خلق)، ومنظمة المناضلين في سبيل قضية الشعب الإيراني المقدسة (مجاهدي خلق).

(78) برنامج الحزب الديمقراطي الكوردستاني، في إيران، ص38.

عمّ استياء الجماهير الشعبية المتزايدة من حكم الشاه، ولم تتمكن الأحزاب الكوردية السياسية وفروع المنظمات الإيرانية المتشكلة في كردستان إيران، التي كانت تؤلف قوى المعارضة لنظام الشاه، من خوض نضال سياسي نشيط، لأن جميعها كانت تعمل في ظروف سرية. وإلى جانب ذلك ساعدت الإصلاحات في إطار ((الثورة البيضاء)) على التقليل من أهمية الحركات الاجتماعية. إلا أنه بات واضحاً، ومنذ أواسط السبعينات، أن هذه الإصلاحات لم تأت بتحسن ملموس لأوضاع الجماهير الشعبية الواسعة من الفلاحين والعمال والمثقفين، وهذا ما شكل دافعاً للحركة الإضرابية التي شارك فيها الكرد. حاولت السلطات قمع هذه الاضطرابات بصورة وحشية. وقد شلّ نشاط الأحزاب الكوردية السياسية شللاً تاماً تقريباً، واشتدت ملاحقة أعضائها. واضطر عدد من قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى مغادرة البلاد، بينما عانى الآخرون في سجون الشاه.

لم تساعد الإصلاحات التي أجراها نظام الشاه في إطار ((الثورة البيضاء))، وتشديد الضغط على الكرد من جانب الآلة العسكرية البوليسية على انحسار الحركة الكوردية القومية الديمقراطية في الفترة 1974-1978 فحسب، بل أن عوامل سياسة خارجية عديدة قد كبحت جماحها. فقد لعبت العلاقات الإيرانية - العراقية، خاصة، دوراً هاماً. أصبحت سياسة الشاه تجاه الكرد أكثر وحشية. وكان سبب هذا، المخاوف من نهوض الحركة الكوردية في إيران واشتداد النزعات المركزية في أطراف البلاد. وقد اشتدت هذه المخاوف بعد تأزم العلاقات بين الكرد العراقيين وحكومة بغداد لسبب رفض هذه الأخيرة ضم كركوك وخانقين وسنجار الكوردية إلى منطقة الحكم الذاتي.

كان تشديد الضغط الجديد على الكرد الإيرانيين والكرد العراقيين على حد سواء من جانب حكم الشاه مرتبطاً بتوقيع اتفاقية الجزائر عام 1975. فقد أوقف الشاه تأييده للكورد في العراق، الذين كان يسمح لهم سابقاً باللجوء إلى الأراضي الإيرانية نتيجة الملاحقة. وطُرد اللاجئون الكرد من إيران إلى وطنهم، وفي الوقت نفسه فرضت على كردستان إيران مضايقات جديدة في حقل التطور الثقافي. وحظر نشر المطبوعات والمؤلفات باللغة الكوردية، ومنع المعلمون التحدث باللغة الكوردية مع التلاميذ، كما حظر ارتداء الزي الكوردي القومي في المؤسسات الحكومية، كما جرت الدعاية بين صفوف السكان ضد ارتداء مثل هذا الزي.

وبالنتيجة أصبحت كردستان إيران في السبعينات منطقة مضطهدة من مناطق إيران

الشاه.

نهوض جديد للحركة الكوردية في تركيا في اعقاب الانقلاب الحكومي عام 1960

عندما أُطلق سراح عدد كبير من المعتقلين في أعقاب الانقلاب الحكومي ظل ممثلو الفئة المثقفة الكوردية، الذين اعتقلوا بتهمة ((النشاط المعادي للمصالح الوطنية)) في غياب السجون، وفضلاً عن ذلك نشرت الصحافة التركية في 13 أيار عام 1960 نبأً مثيراً، مؤداه أنه وقع في أيدي لجنة الاتحاد الوطني، على حدّ زعمها، وثائق تدل على محاولة عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي الذي أُطيح به، إنشاء دولة كوردستان. وفي هذه الاثناء جرى التأكيد على أن حكومة الحزب الديمقراطي، التي أُطيح بها لم تعارض ذلك، في حين أن الحكومة الجديدة وضعت حداً نهائياً ((للأعمال المعادية للدولة)) وحاولت عزل الكرد ((الساعين إلى تقسيم البلاد)) بصورة تامة. وانتهى النبأ بالعبارات التالية: ((إن ما يشير على أن تركيا الموحدة هي للأتراك، سيرغم بعض الأشخاص، الذين يتعقبون أهدافاً أخرى، على إدراك ذلك))⁽⁷⁹⁾ قامت السلطات الجديدة باعتقالات واسعة بين صفوف الكرد. فقد جرى اعتقال 244 شخصية كوردية بتهمة ((التحضير لمؤامرة ضد أمن الدولة، وأودعتهم معسكر الاعتقال في سيواس⁽⁸⁰⁾). بهذه الوسائل التعسفية حاول قادة تركيا تصفية القضية الكوردية. في الأيام الأولى، التي اعقبت الانقلاب، أجرى الكاتب التركي التقدمي يشار كمال أحاديث مع القادة الأتراك الجدد. وبينت هذه الاحاديث بشكل خاص، أن هؤلاء يتمسكون بالنظرية العنصرية في المسألة الكوردية⁽⁸¹⁾.

في 17 تشرين الأول عام 1960 اتخذت لجنة الاتحاد الوطني إضافة إلى القانون رقم 2510 (قانون الاستيطان)، القانون رقم 105، الذي بمقتضاه يتهم تهجير العائلات الكوردية غير المرغوب فيها، وبصورة قسرية، من ديارها الأصلية إلى مناطق أخرى في تركيا⁽⁸²⁾.

(79) Cumhuriyet، İstanbul، 31/5/1960. □

(80) Sivan، «Kurt Millet Hareketleri ve Irakta Kurdistan Ihtilali Bzomma – Stockholm، 1970، p. 109.

(81) المصدر السابق، ص 109.

وتنفيذاً للقانون رقم 105 تم تهجير 55 شخصاً كوردياً في كانون الأول عام 1961 من الولايات الشرقية إلى الغربية (أنطاليا، إزمير، بوردور، موغلة، أفيون، إسبارطة، مانيسيا، تشوروم، دينيزلي)، ولم يكن الكثيرون من المهجرين من الآغوات أو شيوخ العشائر، بل بصورة رئيسة من الشخصيات الكوردية البارزة، التي كانت تتمتع بنفوذ كبير بين السكان الكرد في كوردستان تركيا وأرمينيا الغربية.

وكان من بين المهجرين 54 عضواً في الحزب الديمقراطي، وعضو واحد في الحزب الجمهوري - الفلاحي القومي⁽⁸³⁾. تدل هذه الواقعة على ذلك الدور الهام، الذي لعبته القيادة الكوردية الاقطاعية في عهد حكم الحزب الديمقراطي، وكذلك على علاقاتها الوثيقة مع الأحزاب المختلفة⁽⁸³⁾ "ثانياً" على أن تهجير الشخصيات الكوردية البارزة، لا يتعقب أهدافاً اجتماعية - اقتصادية، بقدر ما يتعقب أهدافاً سياسية. وقد سعت لجنة الاتحاد الوطني، التي كان لحزب الشعب الجمهوري تأثيراً عليها، بهذه الإجراءات، ليس إلى حرمان الحركة الكوردية من قادتها وحسب، بل القضاء على نفوذ الحزب الديمقراطي في المناطق الكوردية أيضاً.

في 17 تشرين الأول عام 1960 اتخذت لجنة الاتحاد الوطني القانون رقم 114، الذي بموجبه تم فصل 127 استاذاً ومدرساً من جامعات البلاد، ووجهت إلى قسم منهم تهمة النشاط الرامي إلى إنشاء كوردستان مستقلة⁽⁸⁴⁾.

إلى جانب التنكيل، سنّت السلطات العسكرية القوانين، التي يجب أن تساعد على صهر الأقليات القومية، بما في ذلك الكرد، وعرقلة نهضتها القومية.

من المعروف أن الدستور التركي عام 1924 لم يكن خالياً من العناصر العنصرية، هذا الدستور الذي وضع عملياً شعوب البلاد غير التركية خارج القانون الأساسي. وفي أثناء مناقشة مشروع دستور عام 1961 في المجلس التأسيسي جرى صراع حادّ حول تلك المواد التي حاولت الأوساط الشوفينية من خلالها الحفاظ على الروح الشوفينية للدستور السابق. وتمسك به، بشكل خاص، رئيس الحكومة التركية جمال غورسيل، الذي قال: ((علينا ألا نجازف بسبب هذه الآراء أو تلك في ضياع تركيتنا وقوميتنا. هلموا نضع مفهوم

(82) Yeni Kanunalarimiz Cilt I. Ankaram 1960 ، p. 101-103.

(83) Yon ،No. 4 ، 1962m p. 10.

(84) Kuuurdistan ،No. 7-8 ، 1961.

((القومية)) في الدستور ... فعندما تحتل الايديولوجية التركية مواقع راسخة في البلاد، سيكون ممكناً إلغاؤها ... أنتم تعلمون عن الصراع، الذي نخوضه ضد الكوردايتي. وإذا ما تخلينا عن القومية، فهل ينضمون إلينا؟ كلا، إننا سوف نستند عليها. وإذا أُقيمت في البلاد إدارة طبيعية، فلن تكون هناك أية أخطار. وقبل كل شيء نحول أمتنا إلى أمة تركية ... إن تركيا يجب أن تكون للأتراك... وإذا تخلينا عن هذا الآن، فإنه لن يبقى في تركيا بعد مرور 50 عاماً تركي واحد)) (85).

وكما نرى، فإن إضفاء طابع شوفيني على الدستور التركي الجديد استدعاها محاولة الأوساط الحاكمة صهر الاقليات القومية، فيما فيها الكرد.

وبالنتيجة فإن الدستور المتخذ عام 1961 قد عرقل حل القضية الكوردية على أساس ديمقراطي بصرف النظر عن بعض جوانبه التقدمية. ولهذا سرعان ما بدأ الكرد نضالهم في سبيل حقوقهم القومية من جديد في أعقاب الانقلاب الحكومي عام 1961. كانت حركات العصابات أحد أشكال الكفاح المنتشرة، والتي وصفتها الدعاية التركية المستمرة، كالسابق، بحركات ((قطّاع الطرق)). انتشرت حركة الانصار على نطاق واسع، خاصة في مناطق البلاد الشرقية. اضطر وزير الداخلية في الحكومة الائتلافية الثانية كوروتل أوغلو، الذي سافر خصيصاً إلى الولايات الشرقية إلى الاعتراف بأن ((زيادة عدد ((قطّاع الطرق)) لها جذور اقتصادية واجتماعية عميقة... وتجري في الشرق حرب العصابات)).

أخذ المثقفون الكرد يشغلون دوراً هاماً في حركة الكرد القومية، الذين قاموا بنشاط كبير في ترسيخ الوعي القومي وتطور شعبيهم الروحي. وتمكن ممثلو الثقافة بعد صعوبة كبيرة من إصدار صحفهم ومجلاتهم. صحيح أن فترة هذه الاصدارات كانت قصيرة، وكثيراً ما كانت تتجاوز عدة أشهر، وأحياناً أقل، لكن تأثيرها في حياة الكرد كان كبيراً. في نيسان عام 1963 شرع نفر من الكرد في إصدار مجلة شهرية باللغتين الكوردية والتركية هي مجلة ((دنك)) (الصوت) في إسطنبول، وصحيفة ((روزا نو)) (اليوم الجديد) وقد أثارت الأعداد الأولى لهذه الصحف والمجلات غضب السلطات التركية، وسرعان ما أُغلقت في أواخر نيسان وأوائل أيار عام 1963 جرى اعتقال محرر مجلة ((دنك)) يشار كايا، ومستخدمها ميرديت سرحان بتهمة (نشر الدعاية الكوردية)).

(85) K. Oztuk ،Turkiye Cumhuriyeti Anayasasi (Tutanaklar). Cilt II ،Ankara ، 1966 ، p. 1080.

في أواخر حزيران أعلن وزير الداخلية التركي ببيقاتا في انقرة، أن أجهزة الأمن، اكتشفت منظمة سرية واعتقلت 12 شخصاً بتهمة ((النشاط لصالح الكرد))⁽⁸⁶⁾. في كانون الأول عام 1963، بدأت المحكمة العسكرية للأركان العامة بمحاكمة 23 شخصاً جرى اعتقال أكثرهم في صيف عام 1963. وقد وجهت إلى الجميع تهمة النشاط الرامي إلى إنشاء كوردستان مستقلة. جاء في قرار الاتهام للمدعي العام أن ((بعض الدول تحاول، ولأسباب مختلفة، إثارة الفوضى في شرق تركيا، الذي يحتل موقعاً هاماً بين الكتلتين الشرقية والغربية))، وأن القضية الكوردية في تركيا هي ((برمتها نتيجة لنشاط الشيوعية العالمية التحريضي...)). وطلب المدعي العام إصدار حكم الإعدام شنقاً بالمتهمين⁽⁸⁷⁾. وقد استمرت اعتقالات ممثلي الثقافة الكوردية ومحاكمتهم خلال مرحلة الستينات كلها. في هذه الأوضاع أخذ ممثلو الشعب الكوردي والتزكي التقدميون، على حدٍ سواء، يطالبون بإجراء تغيير جذري للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شرق تركيا، وإجراء إصلاح زراعي عاجل، الذي سيوفر الأرض للفلاحين، ومنح الكرد حقوقاً متساوية أسوة بالأتراك وفي شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

في أواسط الستينات تلقت الحركة الكوردية دوافع جديدة للتطور. فإلى جانب النشاط السري (خاصة إنشاء منظمات سرية)، أخذ ممثلو الثقافة الكوردية يبحثون عن أشكال علنية جديدة للنضال من أجل مصالح الجماهير الكوردية الواسعة. وكان أحد هذه الأشكال الاجتماعات الجماهيرية في المناطق الكوردية، التي جرت تحت شعارات ذات طابع بورجوازي - ديمقراطي بصورة رئيسية.

في الاجتماعات، التي جرت في الستينات في الولايات الشرقية، رفعت الشعارات التالية: ((يا مواطن الشرق طالب بالاعتراف بحقوقك المشروعة!))، ((هدفنا هو ضمان المساواة والأخوة والسعادة!))، ((نقف إلى جانب الشعوب المناضلة ضد الإمبريالية!))، ((لسنا بحاجة إلى الجندرية، بل إلى المعلمين!))، ((نطلب مدارس، وليس مراكز بوليسية!))، ((سيحصل مواطن الشرق حتماً على الاعتراف بحقوقه الإنسانية والمدنية!))، ((الخطة الخمسية خدعة! استيقظ، يا ساكن الشرق!))، ((نطالب بحياة حرة، وبحرية الفرد والتعليم!))⁽⁸⁸⁾.

(86) Cumhuriyet، Istanbul، 29/6/2963.

(87) المصدر السابق، 1963/12/18.

(88) Forum، Istanbul، No. 331، 1968m p. 115.□

يتحدث مضمون هذه الشعارات عن أن الذين قاموا بتنظيم هذه الاجتماعات لم يطالبوا بانفصال الكرد عن تركيا، بل ضمان حقوقهم حسب دستور تركيا، وإزالة الفوارق بين الولايات الشرقية والغربية على صعيد التطور الاقتصادي وتطوير جميع جوانب حياة الكرد الاجتماعية والاقتصادية.

وقد جرى الحديث كثيراً في هذه الاجتماعات عن تهجير 55 قائداً كوردياً إلى المناطق الغربية. وأشار في الكلمات إلى أن التهجير تم بذريعة مصنعة (زعموا أن ذلك كان بإسم تحرير الفلاحين من اضطهاد الاقطاعيين الكرد، ولأجل إجراء الإصلاح الزراعي)⁽⁸⁹⁾.

انتقد عدد كبير من الخطباء انتقاداً شديداً السياسة الرجعية للأوساط الحاكمة في تركيا إزاء الولايات الشرقية، التي يشكل الكرد فيها أكثرية السكان. وهكذا فإن الطالب الجامعي تورغاي بوداق سليل عائلة حزرو الكوردية ورئيس جمعية طلاب الشرق والمجنوب الشرقي، الذي شارك في جميع هذه الاجتماعات، قد ورد في كلمته ما يدل على تخلف الولايات الشرقية، وانتقد السياسة القومية الشوفينية للأوساط التركية الحاكمة نحو سكان هذه المناطق في البلاد⁽⁹⁰⁾.

أثار تطور الأحداث في شرق البلاد قلقاً كبيراً لدى الأوساط التركية الحاكمة. في أواخر حزيران عام 1966 جرى في أنقرة اجتماع سري للمستشارين من 21 وزارة من وزارات تركيا، ناقشوا فيه المسألة الكوردية. وكما كتبت الصحافة التركية، فقد اتخذت فيه ((قرارات هامة)) موجهة إلى عزل الجماهير الكوردية عن الحركة التحريرية. وحسب ما زعمت، فإن هذه القرارات قضت بتنفيذ إجراءات لرفع المستوى الثقافي والاقتصادي لـ 16 ولاية من ولايات تركيا، التي يؤلف الكرد فيها غالبية السكان. وخاصة قضت بزيادة استثمارات الرساميل في الشرق، وفتح مدارس تركية جديدة هناك، وغير ذلك من الإجراءات. وفي الوقت نفسه تقرر إقامة ((نظام أممي صارم للغاية في هذه المناطق. وكما أكدت الصحافة التركية، فإن هذه التدابير جاءت استجابة لضرورة تلافي تعقيدات القضية الكوردية في تركيا، لتحاشي أحداث كالتى جرت في العراق))⁽⁹¹⁾.

(89) Forum ،No. 310 ،1968 ، p. 10.

(90) Cumhuriyet ،Istanbul. 19/11/1967

(91) Yeni Gazete ، 2/7/1966.

في أواسط تشرين الأول عام 1967 انعقد في أنقرة اجتماع مجلس الأمن القومي برئاسة جلال صوناي رئيس الجمهورية. وحسب ما أعلنته الصحافة التركية، جرت فيه مناقشة القضية الكوردية إلى جانب المسائل الأخرى. كتبت صحيفة ((ميللت)) تقول: ((وصف مندوبان اثنان من ذوي النفوذ، الأحداث الجارية في شرق الأناضول بأنه عمل تحريضي))⁽⁹²⁾.

في شباط عام 1967 أصدرت الحكومة التركية، لاستكمال ذخيرتها القانونية في قمع الحركة الكوردية، المرسوم رقم 7635/6، الذي يحظر ((إدخال أية مواد أجنبية الأصل باللغة الكوردية وتوزيعها في تركيا مهما كان نوعها (المطبوعات، الأسطوانات، أشرطة التسجيل وغيرها) ويعتبرها غير شرعية))⁽⁹³⁾.

لم تؤد هذه الاجراءات إلى استياء الكرد في تركيا وحسب، بل أدانتها شخصيات كوردية بارزة خارجها، وكذلك منظمات اجتماعية مختلفة.

في ايلول عام 1967 طالبت رابطة المحامين الدولية في جنيف بمنح الكرد الحقوق الأولية، ونشرت تقريراً عن طابع الحركة الكوردية في تركيا جاء فيه أن الحكومة التركية تجاهلت حقوق الكرد وحاولت صهر الأقلية الكوردية في البلاد تماماً، كما أُشير في التقرير الى أنه رغم موافقة الحكومة التركية على احترام حقوق الاقليات القومية بمقتضى معاهدة لوزان (المادتان 38 و 39)، فإنهما لم تنفذ وعودها التي قطعتها. وهكذا فقد منعت السلطات التركية الكرد من فتح المدارس القومية وإرسال أطفالهم إليها، وأن يكون لهم أدبهم. كما حظرت جلب الكتب وأشرطة التسجيل من الخارج إلى تركيا. وأشير في التقرير أيضاً إلى أن الحكومة التركية تقوم بتهجير جماعي للكورد من ديارهم الأصلية، أما خصوم هذه السياسة فقد جرت إبادتهم))⁽⁹⁴⁾.

استمرت الأوساط التركية الحاكمة في انتهاج سياسة صهر الكرد في البلاد، بعد أن منعتهم من فتح مدارس لهم وإصدار المطبوعات باللغة الكوردية. ولهذا الغرض بدأت في الستينات بإنشاء مدارس داخلية خاصة للكورد طبقاً للقانون رقم 220⁽⁹⁵⁾، الذي جاء فيه بصراحة أن

(92) The Manchester Guardian ،17/10/1967.

(93) Turkiye Posts ،Istanbul ،14/2/1967.

(94) Forum ،Istanbul ،No. 324 ،1967 ،p.12.

(95) Turkiye Postas ،Istanbul ،12/1/1961.

على هذه المدارس تقديم ((المساعدة في نشر الثقافة واللغة التركية. وكان تتركز الجيل الجديد من الكرد هو الهدف الرئيس لهذه المدارس الداخلية)).

كما استخدمت لهذا الغرض محطات الإذاعة، التي بُنيت في نهاية الستينات في ديار بكر، ووان، وأرضروم، وقارص وغيرها من مدن الأناضول الشرقية. لم تكن برنامج هذه الاذاعات تختلف ابداً عن البرنامج في الولايات الغربية. فقد وضعت حسب البرامج العامة لهيئات التلفزيون والراديو، التي يتعين عليها طبقاً للقانون رقم 359 ترسيخ مواقع ((القومية التركية)). وفي غضون ذلك لم يمر في برنامج التلفزيون ونشرات الراديو تجاهل لغة الكرد وثقافتهم وكرامتهم القومية فحسب، بل جرت ممارسة سياسة التريك وبصورة مكشوفة في تلك الولايات، التي يؤلف الكرد غالبية سكانها.

وهكذا لم تختلف سياسة الحكومة في ظل نظام التعددية الحزبية إزاء المسألة الكردية إلا قليلاً في ظروف نظام حكم الحزب الواحد. فلم يتغير سوى أشكال صهر الكرد وأساليبه. وإذا كانت الركيزة الأساسية سابقاً تقوم على الاضطهاد ذي الطابع الإداري والعسكري، والقمع الوحشي للاستياء من التهجير الجماعي للكورد من ديارهم الأصلية وغيرها، فإنه يضاف حالياً إلى كل هذا، الدعاية ووسائل التعليم الخاصة.

لزيادة التوتر السياسي في البلاد دعت القوى التركية القومية المتطرفة والفاشية اليمينية المتطرفة يوماً إلى تشديد التنكيل ضد الحركة الكردية، التي اتهم قادتها بارتكاب أعظم ((جريمة سياسية في الدعاية الشوفينية والانفصالية. ونشرت القوى القومية الشوفينية المتطرفة والرجعية مقالات شوفينية في مجلات ((ميلي إيول)) و((أوتيوكين)) الناطقة باسم حزب الحركة القومية بزعامة أ. تيوركيشم.

أثارت المقالات العنصرية في مجلتي ((أوتيوكين)) وميلي إيول)) احتجاجاً شديداً لدى أوساط الرأي العام المختلفة، وكانت أحد الأسباب التي أدت إلى تأزيم الوضع السياسي في البلاد، ورغم أن ما تم نشره على صفحات هاتين المجلتين، كان يتناقض مع مواد الدستور المعنية، لم تقم السلطات بإحالة كتاب هذه المقالات إلى القضاء.

قام الإتحاد الوطني لطلاب تركيا بتأييد حركات الاحتجاج وابتعاد الأوساط الرجعية، خاصة عندما قام الإتحاد بنشر مقال تحت عنوان ((إخواننا في الشرق وفي الجنوب الشرقي)) مؤكداً فيها أن ((الإمبرياليين وأتباعهم يستغلونكم ويرغمونكم على العيش مع الماشية تحت

سقف واحد، مثلما فعلوا ذلك في الدول المستعمرة المختلفة، ونقسم أمام الله بأننا سنقف مع كل من ينهض للنضال في سبيل رفاة المواطنين المستغلين في تركيا))⁽⁹⁶⁾.

تدل حركة الرأي الاجتماعي – الديمقراطي على أنه بدأ يجري في هذه المرحلة التعاون والتضامن بيني المنظمات التقدمية في غرب البلاد وشرقها، وبين الحركات التقدمية التركية والكوردية.

أعار قادة الحركة الكوردية القومية في تركيا اهتماماً خاصاً لثقافة شعبهم ولغته. ففي دولة كتركيا، حيث حظر القانون نشر أي شيء باللغة الكوردية، كان حتى وضع الابجدية الكوردية ترتدي أهمية سياسية كبيرة. ولهذا أصدر المؤلفون الكرد الأعمال الأدبية باللغتين الكوردية والتركية محاولين تجنب كل حظر – او نشرها باللغة التركية فقط، ولكن بحروف الهجاء الكوردية.

في عام 1968 ترجم م. ي. بوز أرسلان إلى اللغة التركية ملحمة ((مم وزين)) للكاتب الكوردي الشهير في العصر الوسيط أحمدي خاني (1591-1652). وكان من المقرر إصدار هذه الملحمة باللغتين الكوردية والتركية، لكن هذه الطبعة لم تصل الى القارئ؛ فقد جرت مصادرتها وهي قيد الطبع. وفي العام نفسه اصدر بوز ارسلان كتاب تعليم اللغة الكوردية وضع حسب نموذج اللغة الكوردية، الذي يجري تعليم الأطفال به في المدارس التركية الابتدائية، لكن هذا الكتاب تم مصادرته أيضاً وحوكم م. ي. بوز ارسلان محاكمة قضائية⁽⁹⁷⁾.

ومع زيادة الاهتمام بالأدب الكوردي نشأت في الوقت نفسه حركة واسعة وفي تركيا للقيام بالدراسة العلمية للاسس الاجتماعية والاقتصادية ((للقضية الشرقية)). وقد توصل مؤلفو عدد كبير من الأعمال المنشورة بما فيها علماء اجتماع أترك إلى استنتاجات مشابهة وهي أن الأناضول الشرقية والجنوبية الشرقية قد تخلفت من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بالمقارنة مع الجزء الآخر من البلاد“ فالتطور الصناعي هنا يتصف بوتائر بطيئة جداً، ويبقى مستوى المعيشة متدنياً جداً، أما نسبة الأمية فهي أعلى مما هي عليه في الولايات الغربية“ لكن سياسة الصهر اللغوي قد فشلت فشلاً ذريعاً.

(96) Cumhuriyet، Istanbul، 24/9/1967.

(97) I. Besikci، Dogu Anadolunun duzeni، 2 baski، Istanbul، 1970، p. 424-425.

وكان باستطاعة كوردستان تركيا أن تتباهي فقط بكثرة مراكز الجندرية والبوليس فيها مقارنة مع الجزء الغربي من البلاد.

في أواخر الستينيات لم يترسخ الوعي القومي فحسب، بل الوعي السياسي لدى الشعب الكوردي. وما يدل على ذلك هو عدد المشاركين في المظاهرات وأعمال الاحتجاج، التي جرت في شرق البلاد عام 1969. ويمكن إطلاق الحكم على طابع هذه المظاهرات وأعمال الاحتجاجات بالشعارات التي رفعت أثناءها، ففي 16 شباط عام 1969 جرى في غازي عنتاب ((اجتماع النضال ضد الامبريالية، وفي 22 شباط في ملاطية ((اجتماع النضال ضد البطالة والمجاعة والامبريالية))⁽⁹⁸⁾.

في 13 نيسان انعقد في دياربكر اجتماع رفعت فيه من جديد شعارات تدين سياسة حزب العدالة، الذي قدم إلى المجلس مشروع قانون حماية النظام الدستوري، المدعو إلى تحديد الحريات البورجوازية في البلاد وتوجيه ضربة الى حركة الكرد القومية. ويستأثر بالاهتمام الشعارات التي رفعت في هذا الاجتماع: ((برلمانيو الشرق كفى اضطهاداً للشرق!))، ((هذا القانون ليس لحماية الدستور، بل للقضاء عليه!))، ((على البوسفور النعيم، وفي الشرق الجحيم!))، ((لا تستطيع القوانين، إرغام الجياع على السكوت!))، ((إن هذا الاستبداد يقضي عليكم!))، ((مواطن الشرق سدّ أمام كل دكتاتورية!))، ((أدرك الشعب ضرورة الدفاع عن الدستور!))، ((لا يمكن إخفاء المعتقدات بالقانون)). وكان من بين شعارات الاجتماع شعارات باللغة الكوردية أيضاً ومنها ((احذورا موريس - خليفة بيارا!))⁽⁹⁹⁾.

وكما يبدو من الشعارات الواردة آنفاً فإن حركات السكان في شرق البلاد اتسمت في نواح كثيرة بطابع العداء للامبريالية، الأمر الذي يدل على مرحلة جديدة نوعية في الحركة الكوردية في تركيا، وفي الوقت ذاته أيدت الجماهير الكادحة في المناطق الكوردية تأييداً نشيطاً نضال القوى التقدمية (التركية والكوردية على حد سواء)، ضد الظلم الاستعماري وسياسة الطبقات الحاكمة، وفي سبيل حل القضايا الاجتماعية، وحماية الحريات البورجوازية الديمقراطية التي نص عليها الدستور التركي عام 1961.

(98) Ant، Istanbul، No. 115، 118، 122، 1969.

(99) Cumhuriyet، Istanbul، The Manchester Guardian، 14/4/1969.

لم يسمح القانون التركي للأقليات القومية في تركيا بأن تكون لها أحزابها السياسية، فقد منعت المادة 89 والمادة 90 من قانون الأحزاب السياسية (رقم 648) المتخذ في تموز عام 1965 إنشاء أي حزب سياسي يؤكد الطابع القومي المتعدد لسكان البلاد، أو أن يدافع عن مصالح الأقليات القومية، أو أن يعمل في سبيل منح الحكم الذاتي لأية منطقة في مناطق البلاد. ورغم هذا، فقد كانت تعمل في لحظة اتخاذ هذا القانون، منظمات كردية سياسية واجتماعية (سرية وعلنية) في كردستان تركيا، هذه المنظمات التي كانت تناضل في سبيل الاعتراف بحقوق الكرد القومية في تركيا.

في أواسط الستينات أسس الوطنيون الكرد في ظل ظروف الارهاب الوحشي حزباً سرياً هو الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا، ولم يكن للحزب صحيفة مركزية مطبوعة، ويمكن الحكم على برنامجه من خلال بعض المنشورات والمطبوعات التي صدرت مرة واحدة باللغة التركية وغيرها من اللغات. وكان هدف الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا هو النضال في سبيل حكم ذاتي إداري وثقافي للشعب الكوردي في إطار الجمهورية التركية، والاعتراف بحقوق الشعب الكوردي وإقرار الثقافة القومية واللغة الأم، وفي سبيل حرية الكرد القومية أخذ هذا الحزب يؤثر آنذاك تأثيراً ملحوظاً في كردستان تركيا⁽¹⁰⁰⁾.

في تشرين الثاني عام 1966 شارك الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا مع الأحزاب الشقيقة الأخرى في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، الذي انعقد في كلاله (كوردستان العراق)⁽¹⁰¹⁾. وفي هذه المرحلة بالتحديد قلص الحزب مؤقتاً نشاطه، وانخفض النشاط كثيراً داخل البلاد. وإلى جانب ذلك اتخذ قراراً بتقديم المساعدة الى الحزب الديمقراطي الكوردستاني في نضاله المتفاني في سبيل حقوق الكرد القومية في العراق.

كما عمل في تركيا النصف الثاني من الستينات حزب تحرير الكرد في تركيا، ورابطة الحرية، ومنظمة مقاتلي كردستان⁽¹⁰²⁾. وقد مارست جميع هذه المنظمات الكوردية نشاطها في غاية السرية.

(100) حسين بارزاني، الأحزاب الكوردية السياسية والمنظمات الاجتماعية في النضال من أجل حل القضية الكوردية...، ص194.

□ J. Pardier، «Les Kurdes: Revolution Silencieuse»، Bordeaux، 1968، p. 240. (101)

Milliyet، Istanbul، No. 40، 1971. (102)

كانت مصالح الحركة الكردية تتطلب تنسيق الأعمال بين المنظمات الكردية السرية. ولهذا انعقد عام 1970 المؤتمر التأسيسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا الذي وحد في تنظيم واحد الخلايا كافة، التي نشأت منذ أواخر الخمسينات، واتخذ الحزب برنامجاً له، ضم بنداً حول حق الامم في تقرير مصيرها، ومنح الشعب الكردي الحق في أن يقرر مصيره بنفسه في كردستان تركيا في إطار الجمهورية التركية⁽¹⁰³⁾.

إلى جانب الأحزاب الكردية السياسية السرية أخذت تتشكل في أواخر الستينات منظمات الشبيبة العلنية وغيرها من المنظمات الاجتماعية والجمعيات. فقد أقيمت بمبادرة مجموعة كردية في حزب العمال التركي في آب عام 1969 مراكز ثقافية ثورية في الشرق، شملت معظم المدن الرئيسية والمراكز السكانية الكبيرة في كردستان تركيا. ولم تنضم المراكز الثقافية الثورية في الشرق، التي تشكلت في أنقرة واسطنبول، وكذلك في ديار بكر وغيرها من مدن الأناضول الشرقية، في اتحاد قانون رسمي لتنظيمات مستقلة شكلياً للطلاب الكرد ومثلي الفئة المثقفة، الذين بلغ عددهم حوالي 20 ألف عضو⁽¹⁰⁴⁾.

كانت المراكز الثقافية الثورية في الشرق مدعوة الى المساهمة في تطوير اللغة الكردية والفولكلور الكردي، وتاريخ الكرد وأدبهم ونشرها. ومع أن مثلي هذه المراكز كانوا مضطرين إلى إبداء بعض الحذر في خطبهم الشفوية، إلا أنهم بدأوا بنشر مقالات جريئة للغاية (في ظروف تركيا السياسية)، وأصدروا نشرات جرى الحديث فيها عن ((شعوب تركيا))، والحملات التأديبية في كردستان تركيا، التي قامت بها وحدات ((الكومندوس)) والجندمة⁽¹⁰⁵⁾. في عامي 1969-1971 أصدرت المراكز الثورية الثقافية في الشرق في أنقرة واسطنبول 9 نشرات، ونشرت 24 وثيقة أخرى، بما فيها عدة نداءات وجهت صوراً منها إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في تركيا⁽¹⁰⁶⁾.

(103) I. Ch. Vanly ،Survey of the National Question of Turkish Kurdistan with Historical Background ،Rome ،1971. p. 46.

(104) Background ،Rome ،1971. p. 46.

(105) Milliyet ،Istanbul ،No. 40 ،1971.

(106) Dersimi ،Kurdistan Tarihinde Dersim ،p. 24-25.

مارست المراكز الثقافية الثورية في الشرق نشاطها بارتباط وثيق مع حزب العمال التركي، الذي كان له تنظيمات في كردستان تركيا.

في بادئ الأمر لم يتخذ حزب العمال التركي موقفاً واضحاً من المسألة الكردية، إلا أن قيادته أخذت تدرك تدريجياً أن حل المسائل الاجتماعية والاقتصادية في شرق البلاد يتوقف كثيراً على حل القضية الكردية القومية، اتخذت الخطوة الحاسمة في المؤتمر الرابع للحزب، الذي جرى في أنقرة، اعتباراً من 28 تشرين الأول وحتى 31 منه عام 1970. فقد اتخذ المؤتمر قراراً خاصاً في المسألة الكردية. واتصف بالوضوح والجرأة، وكان له أهمية تاريخية حقاً، طالما دشنت بداية مرحلة جديدة في العلاقات الكردية - التركية. نورد النص الكامل لهذا القرار:

((يعلن المؤتمر الرابع لحزب العمال التركي أمام الملا، أنه يوجد شعب كوردي في شرق تركيا. منذ بداية النظام الفاشي، الذي أقامته الطبقات الحاكمة، مارس ضد الشعب الكوردي سياسة الارهاب والصهر والاضطهاد، التي اتخذت مراراً شكل عمليات دموية.

إن أحد الأسباب الرئيسة لتخلف المنطقة التي يعيش فيها الشعب الكوردي، هو السياسة الاجتماعية والاقتصادية للطبقات السائدة، إلى جانب عواقب سريان مفعول قانون تطور الرأسمالية غير المتكافئ. ولهذا السبب فإن الموقف من ((القضية الشرقية)) شأنه في ذلك شأن الموقف من قضية تطور المنطقة الشرقية، ما هو إلا تعبير عن الايديولوجية القومية الشوفينية للطبقات الحاكمة.

إن تأييد حزبنا - الذي يحارب بلا هوادة التيارات الفاشية والقومية الشوفينية - لنضال الشعب الكوردي في سبيل الاعتراف بحقوقه المدنية الدستورية، وتلبية جميع المطالب والطموحات الديمقراطية، يعتبر واجباً ضرورياً وطبيعياً.

من الضروري أن يعمل الاشتراكيون الأتراك والکرد جنباً إلى جنب في صفوف الحزب كي يكتمل النضال في سبيل تحقيق مطالب الشعب الكوردي وطموحاته، بالنضال في سبيل الثورة الاشتراكية، بعد أن نخوض غمار حرب ثورية واحدة بقيادة الطبقة العاملة وتنظيمها الطبيعي، الذي هو حزبنا.

إن القضاء على الايديولوجية البورجوازية العنصرية والقومية الشوفينية في الأوساط العمالية والاشتراكية المذلة للشعب الكوردي هو أحد العوامل الاساسية لتطوير الحزب ونضاله

الشوري، وينظر الحزب إلى القضية الكوردية انطلاقاً من حاجات النضال الشوري والاشتراكي للطبقة العاملة)⁽¹⁰⁷⁾.

لاقى قرار المؤتمر الرابع لحزب العمال التركي بشأن المسألة الكوردية صدىً واسعاً في الأوساط الاجتماعية التقدمية سواء داخل البلاد أو خارجها، ودرشن بداية مرحلة جديدة في تاريخ تطور العلاقات الكوردية - التركية، هذه العلاقات، التي لم تكن صفقة للطبقات السائدة من الطرفين، بل اتحاد للقوى التقدمية - الشورية للشعبين التركي والكوردي، الذي يقضي بالنضال في سبيل القضاء على كل شكل من أشكال الاضطهاد القومي والاجتماعي.

تشديد الاجراءات القمعية في كوردستان تركيا

تدل الشعارات والأعمال المحددة للأحزاب السياسية، التي قادت الحركة الكوردية على أن نضال الكرد في تركيا أخذ منذ نهاية الستينات يتسع ويتوطد على أساس معاد للامبريالية. ففي هذه المرحلة جرى تقارب الحركة الكوردية القومية مع نضال القوى اليسارية التركية، في سبيل توسيع الحريات الديمقراطية لشعوب تركيا، وإزالة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بينها، وتصفية القواعد الاجنبية في البلاد، وضد سياسة نظام حزب العدالة المعادي للشعب.

وغني عن القول إن مثل هذا التطور للأحداث لم يرق الأوساط الرجعية في البلاد، التي خشيت من قيام جبهة واحدة للقوى التقدمية التركية والكوردية معادية للامبريالية. ففي أوائل السبعينات قامت وحدات ((الكومندوس)) والمندرمة التركية بشن هجمات على هكاري، وماردين، وسليمان، وباطمان، وبيسميلي، ودياربكر، وملازغرد، وتوتاك، وتيمكان، وكاريازي، وكيفي. ورافقت هذه الغارات اعتقالات جماعية بين صفوف الكرد والتنكيل بالسكان الابرياء في كوردستان تركيا. في أوائل نيسان عام 1970 قامت قوة مسلحة من ((الكومندوس)) بلغ عدد أفرادها 2000 مسلح بمحاصرة سليمان بحجة مصادرة السلاح، حيث قام السكان بمحلة عصيان ضد السلطات المحلية احتجاجاً على سياسة الحكومة المعادية للكورد. وقام أفراد هذه الوحدات من ((الكومندوس)) خلال 17 ساعة بتفتيش البيوت

(107) Vanly ،Survey of the National Question of Turkosh Kurdistan... ،p. 47-48.

وتعذيب الرجال وضربهم واغتصاب النساء. وقد اعتقلوا أكثر من 3 آلاف كوردي⁽¹⁰⁸⁾. وعندما توجه ممثلو الكرد إلى ضباط الجندرية قائلين لهم إن أعمالهم منافية للدستور، أجاب هؤلاء بأن ((الدستور لا يقف حائلاً أمامنا، فقد تلقينا أمراً من المراجع العليا))⁽¹⁰⁹⁾. فضلاً عن ذلك فإن أفراد قوات "الكومندوس"، الذين تلقوا تدريباً خاصاً كانوا يتفوهون، وهم ينهالون بالضرب على الكورد، بكلمات نابية وبذيئة⁽¹¹⁰⁾.

بصد أحداث سليفان أصدرت اللجنة التنفيذية لاتحاد الشباب الثوري التركي في اسطنبول واتحاد الطلبة في جامعة اسطنبول الفنية، وجمعيات المساعدة المتبادلة والثقافة والتعليم العالي في ماردين، ودياربكر، وقره قوجان، وأديمان، وبينغول، وسيورك، وديريك، ومدياد، وأغري، نداءات إلى شعوب تركيا.

ويدل مضمون هذه النداءات الصادرة من المنظمات التركية والكوردية، وكذلك واقع التوجه إلى شعوب البلاد، على المستوى العالي نسبياً لنضج الحركة الكوردية في تركيا. فالنداء إلى شعوب تركيا للاتحاد ضد الاستبداد الأجنبي وحكم حزب العدالة المعادي للشعب، ولأجل الدفاع عن الحقوق القومية والاجتماعية للجماهير، كان يعني أن المنظمات الكوردية أخذت تربط، وبحق، تلبية طموحاتها القومية بالتطور العام للحركة الديمقراطية التقدمية في تركيا.

كتب جان بيير فينو متطرقاً إلى هذه المرحلة الجديدة في مسار الحركة الكوردية: ((إذا كان صحيحاً أن قادة أنقرة كانوا يضعون على الدوام، ظلماً، مطالب الكرد حتى أبسطها (مثلاً، حق إصدار الصحف الكوردية) في مستوى واحد مع الجريمة ضد وحدة أراضي الجمهورية، فليس أقل صواباً أن التقارب المثير بين القوى التركية اليسارية والحركة الكوردية القومية، قد وضع موضع الشك ليس نظام أنقرة السياسي فحسب، بل وأسس تركيا المعاصرة نفسها كدولة، وكذلك الايديولوجية الكمالية وليدة ((الثورة القومية)) 1919-1923، التي تظل ايديولوجية رسمية للدولة التركية المعاصرة))⁽¹¹¹⁾.

(108) Hurriyet، Istanbul، 9/4/1970.

(109) Besikci، Gogu Anadolunun...، p. 413.

(110) Cumhuriyet، Istanbul، 28/7/1970.

(111) Milliyet، Istanbul، No. 40. 1971.

لم يظهر رد فعل القادة الأتراك على الأحداث في الولايات الشرقية عن رغبتهم في العمل لحل القضية الكردية على أساس إنساني فحسب، بل والسعي إلى مواصلة الاضطهاد ضد الكرد. في أوائل حزيران عام 1970 قال الرئيس التركي متطرقاً إلى الأحداث في كردستان، في حديث له مع قادة الأحزاب السياسية: ((وقعت حوادث... والتي تهدد وحدة أراضي الدولة... وخاصة في شرق البلاد يبحث الكرد - الشيوعيون باسم إنشاء دولة مستقلة، عن الإمكانيات لإثارة الجماهير. فهم يرغبون في زيادة نشاطهم والانتقال إلى الأعمال التي ستساعدهم في تحقيق ما يصبون إليه، مستخدمين عدداً من المنظمات. وكما يبدو، فإن اليساريين المتطرفين باسم ((الكرد في تركيا)) يسعون إلى تقسيم الأمة إلى أجزاء صغيرة كثيرة: من الكرد وحتى الشركاس))⁽¹¹²⁾. وردّ الرئيس هذه الأقوال في خطبه الأخرى⁽¹¹³⁾.

أيدت معظم الأحزاب البورجوازية والبورجوازية - الاقطاعية، السياسية الشوفينية للقيادة التركية. وأدان حزب العمال التركي وحده، وبشدة، سياسة السلطات تجاه الكرد، ودعا الرأي العام التقدمي في البلاد الى الوقوف ضد الأعمال الإرهابية، التي تقوم بها وحدات ((الكومندوس)) والجندرية بهدف استفزاز السكان الكرد للقيام بحركة نشيطة معادية للحكومة.

في 6 تموز عام 1970 وجه حزب العمال التركي مذكرة إلى الرئيس جلال صوناي، تناولت قضايا عديدة ملحة في تركيا المعاصرة. هذه القضايا، التي تتطلب الحل. شجب حزب العمال التركي الباب المتعلق بأعمال ((الكومندوس)) في الأناضول الجنوبية - الشرقية، اضطهاد وتعسف الجندرية التركية في المناطق الكردية، اللذين تم بذريعة ((البحث عن السلاح)). وجاء في المذكرة: إذا كانت السلطات تبحث حقاً عن السلاح، فلمَ بالتحديد في الولايات الجنوبية - الشرقية، أليس السبب هو أن الشعوب، التي تعيش في هذه الولايات تتحدث باللغة الكردية، وإلى حد ما بالعربية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن جميع هذه الأعمال تناقض المادة 12 من الدستور، التي تنص على أن جميع مواطني تركيا هم متساوون أمام القانون بصرف النظر عن اللغة والعرق أو الدين. وفي الختام أُشير إلى أن مثل هذه السياسة الداخلية لا تساعد على الحفاظ على وحدة أراضي الدولة فحسب، بل بالعكس تفتح الطريق أمام تجزئتها⁽¹¹⁴⁾.

(112) Hurriyet، Istanbul، 8/6/1970.

(113) Cumhuriyet، Istanbul، 14/6/1970.

(114) Cumhuriyet، Istanbul، 9/7/1970، Emek، No. 7، 1970.

بصد استمرار الإرهاب في الولايات الشرقية طلب م. أ. أيبار عضو مجلس الأمة التركي الكبير في أواخر تموز عام 1970، من رئيس الوزراء مناقشة المسألة في المجلس وفي أثناء هذه المناقشة أورد أيبار في كلمته وقائع إبادة السكان الأبرياء، ووصف أعمال ((الكومندوس)) بأنها منافية للدرستور، حيث قال: ((يتعرض المواطنون في شرق البلاد للإبادة الجماعية لأنهم يتحدثون بلغتهم الأم... وأنتم لما تضعون رأسكم في الرمل كالنعامة، لا تستطيعون حل قضية واحدة. إن سياسة الإرهاب والتعسف في الشرق تؤدي بكم إلى نتائج أخرى تماماً. الإرهاب هو سلاح ذو حدين))⁽¹¹⁵⁾.

وفي معرض رده حاول وزير الداخلية في حكومة حزب العدالة تبرير الاضطهاد ضد الكرد منذرعاً بنشاطهم المعادي للدولة وارتباطهم بالقوى اليسارية. وحسب ما أعلنه، فإن هذه الغارات تمت لغرض ((الكشف عن السلاح المهرب والعصابات))⁽¹¹⁶⁾.

وكما كان متوقعاً، فإن المجلس القومي الذي كان يتألف بصورة رئيسة من ممثلي الأمة التركية السائدة، لم ينظر في طلب يتعلق بأعمال السلطة المعادية للكورد في شرق البلاد. صحيح أنه، حسب معطيات الصحافة الكوردية خارج البلاد، فإنه يمثل 80-90- نائباً من أصل كوردي في مجلس الأمة التركي الكبير⁽¹¹⁷⁾. لكن الأكثرية الساحقة من ((النواب الكرد)) عبرت عن مصالح البورجوازية الكوردية التجارية الكبيرة من الآغوات والشيوخ والملاكين، الذين قاموا بالتعاون مع الفئات التركية وغيرها من الفئات غير الكوردية المسيطرة، باستغلال جماهير تركيا المتعددة القوميات. وعلى العموم عاش هؤلاء في المدن، ولم يسافروا إلى المناطق الكوردية سوى أثناء المشاركة في الحملات الانتخابية، التي كانت تجري قبل الانتخابات في مجلس الأمة التركي الكبير، ولهذا فإن أوضاع الفلاحين وحاجاتهم لم تكن تستحوذ على اهتمامهم إلا قليلاً. كتبت صحيفة ((روناهي)) الناطقة باسم ((هيفري)) تقول: ((إن اقطاعيينا، الذين يستفيدون من النظام القائم يعيشون في هدوء تحولوا إلى مزمار يمكن العزف عليه لقاء المال، وبعد أن توحدوا، تحولوا إلى عائق رقم واحد على طريق حركتنا إلى الأمام في نضالنا الديمقراطي والشعبي))⁽¹¹⁸⁾.

(115) Cumhuriyet، Isanbul، 28/7/1970.

(116) المصدر السابق، 1970/7/28.

(117) Ronahi، No. 2، 1972، p.4.□

(118) المصدر السابق، ص4.

ويدل هذا كله مرة أخرى على أن حل القضية الكوردية في البلاد كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً مع تطوير الحريات الديمقراطية العامة، وحركة الشباب والمثقفين الديمقراطيين، والأهم مع مجرى النضال الثوري للبروليتاريا في تركيا.

جرت الحركة في سبيل منح الكرد الحقوق القومية، ووقف الإرهاب والاضطهاد في الولايات الشرقية من البلاد على خلفية تشديد نضال الجماهير التركية في سبيل حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي سبيل توسيع الحريات الديمقراطية وضد سياسة الامبريالية وعملائها في تركيا. وقد شارك في هذا النضال وبصورة رئيسة العمال والشباب (والطلاب خاصة) وكذلك ممثلو المثقفين التقدميين.

في مثل هذا الموقف قرر الاعضاء البارزون في قيادة الجيش التركي توجيه ضربة إلى الحركة الديمقراطية في البلاد. فقد جهوا في 12 آذار عام 1971 مذكرة باسم القوات التركية المسلحة إلى رئيس الجمهورية، ورئيس الشيوخ، ورئيس مجلس الأمة التركي الكبير، طلبوا فيها تشكيل حكومة غير حزبية تقضي على الفوضى وتنفيذ الإصلاحات التي نص عليها الدستور وفق مبادئ أتاتورك.

وفي اليوم نفسه استقالت حكومة حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل، التي تسلمت مقاليد السلطة عام 1965.

بينت الأحداث المتعاقبة أن تدخل الجنرالات، رغم التذكير "بالإصلاحات"، استهدف قمع الحركة العمالية المتنامية ونضال القسم التقدمي من الشبيبة والمثقفين الأتراك، وكذلك حركات الكرد في سبيل الاعتراف بحقوقهم القومية، بوسائل وحشية.

في 26 آذار عام 1971 تشكلت أول ((حكومة فوق الأحزاب)) برئاسة نهاد إيريم وفي 26 نيسان أعلنت حالة الطوارئ في المراكز الإدارية والصناعية الرئيسية في البلاد حيث كانت تتمركز الجماهير الأساسية من البروليتاريا التركية، والطلاب والمثقفين التقدميين، وكذلك في الولايات الجنوبية - الشرقية، حيث أثارت الحركة الكوردية قلق الأوساط الرجعية التركية على وجه الخصوص.

بعد أن أصبحت لدى السلطات التركية صلاحيات استثنائية شرعت في اتخاذ إجراءات ترمي إلى قمع جميع أشكال الحركة الديمقراطية والتقدمية في البلاد، وفرضت حظراً على نشاط المنظمات اليسارية السياسية والجمعيات والصحافة.

وقامت المحاكم العرفية - المحاكم العسكرية بأعمال عنف. ففي النصف الأول من أيار عام 1971، انعقد اجتماع للمحكمة في دياربكر، نظرت في قضية مجموعة من الاشخاص (22 شخصاً) اتهموا ((بانشاء دولة كوردية)). وكان جميع هؤلاء أعضاء في المراكز الثورية الثقافية في الشرق⁽¹¹⁹⁾.

في هذه الأثناء جرى اعتقال مثلي الكرد مثل طارق زيا أيكنجي، وجانيب أبلدير، وموسى عنتر، وكمال بورقاي، وناجي قوتلاي، ومهدي زانا، وم. أمين بوز ارسلان، ويوسف إيكنجي ومئات آخرين غيرهم من الشخصيات الكوردية التقدمية⁽¹²⁰⁾. وبعد إعلان حالة الطوارئ جرى اعتقال 4 آلاف كوردي في دياربكر وسليفان وحدهما⁽¹²¹⁾ حسب معطيات الصحافة الكوردية في الخارج. كما استمر الإرهاب والاعتقال في كوردستان خلال عام 1973.

في أواخر نيسان عام 1972 نشرت ((قيادة حالة الطوارئ)) بيان رقم 63 في ولايتي دياربكر، وأوردت فيه نتائج العمليات التأديبية، التي قامت بها السلطات العسكرية وجاء في هذا البيان أنه تم نتيجة 12030 وشاية، اعتقال 10 آلاف شخص⁽¹²²⁾.

في أيار عام 1972 أخذت المحكمة العرفية تنظر في قضية قادة وأعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا، فقد قدم إلى المحاكمة حوالي 40 شخصاً حكم عليهم جميعاً بالسجن لفترات مختلفة⁽¹²³⁾.

في آب عام 1972 حكمت المحكمة العسكرية في دياربكر على عالم الاجتماع التركي البارز اسماعيل بيشيكيجي بالسجن لمدة 13 عاماً بتهمة الدعاية ((للسيوعية والكوردايتي)) وجاء في قرار الاتهام أن اسماعيل بيشيكيجي قام في عام 1967-1971 في محاضراته بالدعاية ((للسيوعية والكوردايتي)) في جامعة ((أرضروم)) المسماة بجامعة أتاتورك، وفي المنظمات مثل حزب العمال التركي و((ديف - غننج)) وفي المراكز الثورية الثقافية في الشرق⁽¹²⁴⁾.

(119) Dumya ،Istanbul ،11/5/1971.

(120) Ronahi ،No. 2 ،1971.

(121) المصدر السابق.

(122) The Manchester Guardian ،28/6/1972.□

(123) المصدر السابق، 1972/5/23.

(124) The Manchester Guardian ،15/8/1972.□

إلى جانب اعتقال الشخصيات التقدمية قامت السلطات العسكرية بعمليات حربية بهدف القضاء على بؤرة المقاومة الكوردية المحتملة.

استمرت ملاحقة الشخصيات التقدمية في تركيا حتى الانتخابات البرلمانية عام 1973، التي أسفرت عن تسلم الحكومة الائتلافية برئاسة بولند أجويد مقاليد السلطة في البلاد. هذه الحكومة، التي تألفت من أعضاء حزب الشعب الجمهوري، وحزب الرفاه القومي.

نتيجة لمساعي حزب الشعب الجمهوري أقر مجلس الأمة التركي الكبير في ربيع عام 1974 قانون العفو، الذي بمقتضاه بدأوا بإطلاق سراح المعتقلين من السجن، بما فيهم عدد كبير من الشخصيات الكوردية البارزة ذوى التوجهات اليسارية. أدى هذا إلى إنعاش الحياة السياسية ونشاط الكرد في البلاد. فقد نشأ عام 1974 الحزب الاشتراكي الكوردستاني في تركيا، ومنظمة ((أوزغيبورليوك إيولو)) طريق الحرية). وشكلها المثقفون الكرد، الذين تجمعوا في ما بعد حول مجلة ((أوزغيبورليوك إيولو)) و((روزا ولات)) (شمس الوطن). عبر الحزب بصورة رئيسية عن تطلعات المثقفين الكرد التقدميين والطلاب والعمال وغيرهم من الفئات الكادحة في المجتمع الكوردي.

غير أن أكثر الأحزاب نفوذاً في هذه المرحلة، كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا الذي وُجد تنظيمياً المجموعات والحلايا الكوردية السرية.

في عام 1974 اتخذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا برنامجاً للحزب في الاجتماع الثامن للجنة المركزية للحزب، الذي نورد بنوده الأساسية أدناه:

تطورت الحركة التركية الاشتراكية وتصلب عودها في ظل الحرية الجزئية، التي أعلنها دستور عام 1961، وأثرت تأثيراً كبيراً في المثقفين الكرد والجمهير الشعبية الواسعة، وساعدت على نشر الأفكار الاشتراكية بين المثقفين والشغيلة الكوردية.

إن هدف الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا هو أن ينال الشعب الكوردي ((حق تقرير مصيره بنفسه)) ويرى الحزب أنه يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق الثورة الوطنية - الديمقراطية والنضال الشعبي، ولهذا قرر الحزب إنشاء قوات المسلحة (المادة الثانية).

وبعد تشكيل الجيش الشعبي، يترتب على الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا وفي مجرى نضال طويل تطهير المناطق الكوردية من القوات التركية المسلحة، وإقامة سلطة شعبية ديمقراطية في كوردستان تركيا. ولكي يقرر الحزب مصيره بصورة مستقلة، فإنه يقوم بإنشاء

جبهة معادية للامبريالية، والفاشية والإقطاعية، هذه الجبهة التي تضم جميع فئات الشعب الكوردي وكل القوى الديمقراطية – الوطنية.

يعتبر الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا أن قوى الشعب الكوردي الأساسية هي جماهير الفلاحين، ولهذا فإنه يعتمد في نشاطاته الرامية إلى تحقيق أهدافه الرئيسية، على الفلاحين في كوردستان، لكنه يسترشد بإيديولوجية الطبقة العاملة، ويجب على ممثلي المثقفين والطلاب والموظفين والحرفيين وغيرهم من الفئات المتوسطة، التي تعترف ببرنامح الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا ((المادة الرابعة))، تأييد اتحاد العمال والفلاحين في كوردستان.

يرى الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا أن العدو الرئيس لجميع الشعوب المناضلة في سبيل التحرر القومي والوطني هو الامبريالية، التي بعد أن أبرمت معاهدات سياسية وعسكرية مختلفة مع الحكومة التركية المعبرة عن مصالح البورجوازية العسكرية التركية الكبيرة، كانت تسعى على الدوام الى قمع نضال الشعوب التركية العادل (المادة السادسة).

يجب وضع حدود كوردستان تركيا حسب العوامل العرقية والجغرافية والاقتصادية والتاريخية (المادة السابعة).

ستكون اللغة الكوردية لغة رسمية في كوردستان تركيا (المادة الثانية) غير أن المجموعات العرقية غير الكوردية في كوردستان تركيا ستوفر لها الظروف لتطوير ثقافتها ولغتها (المادة الثانية والعشرون).

كما أعلن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا عن أنه سيقم علاقات ودية وتعاون مع جميع الدول والشعوب المحبة للحرية والمؤيدة لنضال الشعب الكوردي (المادة الثامنة والعشرون).

ولما كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في حالة سرية، فإنه لم يكن يتمتع بنفوذ كبير بين الجماهير، ولم تكن لديه قوة مادية وعسكرية قوية لتحقيق أهداف الكرد في حق تقرير المصير. في عام 1975 شكلت الشيبة الكوردية في كل من اسطنبول وانقرة جمعيات ثورية – ديمقراطية ثقافية علنية (ديفرمجي ديموكراطيك كولتور درنيكليري)، انضم إليها عدد كبير من الأعضاء السابقين في المراكز الثورية الثقافية في الشرق أيضاً. وقد عملت هذه الجمعيات في اسطنبول، وانقرة، وإزمير وكذلك في جميع المراكز الواقعة في شرق البلاد تقريباً، حيث أظهرت نشاطاً أكبر في دياربكر، وقزلتبه، وديريك، ومازي داغ، والجزيرة، وهكاري، ووان وغيرها.

كما عملت في كردستان تركيا وبصورة علنية جمعية النساء الثورية الديمقراطية (ديفريمجي ديموكراطيك قاديلاز ديرنيه) ومجموعة ((المعلم الثوري الديمقراطي)) (ديفريمجي ديموقراط أويريتمن)، اللتان أيدتا الشفانيين - انصار تجديد الحزب الديمقراطي الكوردستاني في تركيا. فضلاً عن هذه المنظمات ، عملت في شرق البلاد حوالي عشر جمعيات ومجموعات كوردية صغيرة ومتنوعة ذات صبغة سياسية مختلفة. وقد أظهرت هذه المنظمات والمجموعات الكوردية نشاطاً أكبر في النصف الثاني من السبعينات.

الفصل الثامن

**الحركة القومية – التحررية الكوردية في النصف الثاني
من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات**

الثورة المعادية للشاه وقضية الكرد في إيران

تحول الغضب الشعبي ضد استبداد الشاه إلى مظاهرات عارمة معادية له في شتى أرجاء البلاد، وشملت هذه المظاهرات كردستان إيران أيضاً. كانت الشبيبة هي الرائدة، التي طالبت بإسقاط حكم الشاه البغيض، وإشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية وإطلاق سراح المعتقلين. في عام 1978 شهدت كردستان إيران مظاهرات كبيرة معادية للحكومة جرت في سنندج ورضائية وبروجرد وغيرها من المدن الكوردية⁽¹⁾.

وإذا كانت الاضطرابات في المناطق الكوردية حتى صيف عام 1978 موجهة ضد الظلم الاجتماعي أساساً، فإنها أخذت تكتسب بوضوح أكثر فأكثر طابعاً سياسياً. وكانت مظاهرات مشهد في حزيران عام 1978 بمثابة الشرارة الأولى. هذا المظاهرات، التي جرت في أعقاب دفن عزيز يوسف، الشخصية البارزة في الحركة الكوردية والذي قضى مدة 25 عاماً من حياته في غياهب السجون. فقد تحولت جنازته التي شارك فيها 10 آلاف شخص، إلى احتجاج شديد ضد نظام الشاه، وضد الإرهاب والاستبداد. وقد رأت الشخصيات السياسية والاجتماعية الكوردية، التي أُلقت الكلمات في الاجتماع الجماهيري، في موت يوسف جريمة أخرى ارتكبتها الآلة العسكرية - البوليسية للسلطات الإيرانية. في أعقاب المظاهرة اعتقلت أجهزة السافاك عدداً كبيراً من نشطاء الكرد، وزجت بـ 16 منهم في سجن رضائية، الأمر الذي أثار موجة جديدة من الاضطرابات.

في تشرين الأول عام 1978 تم إطلاق سراح المعتقلين تحت ضغط الغضب الشعبي. فسياسة التنكيل لم تساعد أتباع الشاه بعد، في حين أن موجة الحركة المعادية للشاه والمظاهرات كانت ترتفع يوماً بعد يوم. في مثل هذه الظروف قررت الحكومة الإقدام على عدد من التنازلات. في آب عام 1978 أعلن رئيس الوزراء الإيراني شريف إمامي عن علنية الأحزاب السياسية. فأعلن حوالي 16 حزباً وتنظيماً سياسياً عن استئناف نشاطهم على الفور. كما شرع الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، الذي يعد من أكثر احزاب الحركة الكوردية القومية نفوذاً،

(1) كيهان، طهران، 1978/8/30.

في إعادة تنظيمه. وفي أواخر عام 1978 بدأ أعضاء الحزب والطلاب الذين يدرسون في الخارج بالعودة إلى الوطن، وأخذوا يقيمون الاتصالات مع أعضاء الحزب، الذين كانوا في حالة سرية. كما انتعش نشاط الأحزاب والمنظمات الاجتماعية الكوردية الأخرى، وتشكلت أخرى جديدة، وانتصبت جميعها في حركة الشعب الإيرانية الديمقراطية العامة ضد نظام الشاه.

لمنع نهوض الحركة القومية في كردستان إيران، استخدم نظام شاه وسائل مختلفة كما خدم هذا الغرض الإصلاح الزراعي الذي، حسب رأي السلطات، عليه أن يصرف انتباه أكثرية السكان الكرد عن النضال في سبيل حقوقهم القومية. فقد مارس بوليس الشاه السري (سافاك) الضغط الدائم والتجسس والاعتقالات. فلم يرث محمد رضا بهلوي عن والده وسائل سياسة الصهر القسري وتهجير الكرد إلى مناطق البلاد الأخرى فحسب، بل وطوّراً، بذكاء، أساليب الاضطهاد في ميادين الاقتصاد والسياسة والثقافة. فقد كان بوليس الشاه السري يبحث عن القادة الكرد ويعتقلهم، ويزج بهم في غياهب السجون، وكانوا في أكثر الأحيان يتعرضون لأقسى أنواع التعذيب وأبشعها. ولكن رغم جميع هذه التدابير القمعية الشديدة، كانت الحركة الديمقراطية - القومية تتطور وتساهم في رفع الوعي السياسي لدى النشطاء من الكرد، وترسخ ثقتهم بضرورة النضال ضد نظام الشاه، وفي سبيل إقامة نظام ديمقراطي في البلاد.

وكما بدأ، فإن الشخصية الدينية الكبيرة في البلاد آية الله الخميني أيّد حركة الكرد والشعوب الإيرانية الأخرى، وقد طرد من البلاد بسبب معتقداته السياسية. ولما كان موجوداً في فرنسا عام 1978 في اثناء تفاقم الوضع السياسي في البلاد اعترف في بياناته ورسائله إلى الشعب بدور الاقليات القومية في عملية نجاح الثورة⁽²⁾. ولكن بعد أن انتصرت الثورة وطرد الشاه من البلاد أخذ رجال الدين الشيعة، الذين أصبحوا في قيادة الدولة يقللون تدريجياً من دور الاقليات القومية، والمبالغة في دورهم في الصراع ضد الشاه. ولما كانوا يسعون إلى ترسيخ مواقعهم في مرحلة تكوين أسس الدولة الجديدة (1979) وتوطيدها، فإنهم لم يقدموا على قطع تام للعلاقات مع الكرد، خشية تقوية النزعات اللامركزية في أطراف البلاد. غير ان رفض الأوساط الحاكمة الجديدة حل المسألة الكوردية على أساس ديمقراطي أدى إلى تفاقم حاد للوضع السياسي في كردستان.

(2) السفير، بغداد، 1979/9/23.

تؤكد النظرية الرسمية للدولة الاسلامية أولوية الطائفة الدينية أمام الفوارق القومية - العرقية دون ترك أماكن للحكم الذاتي القومي. ويساور القيادة الشيعية ارتياب كبير من حركة الشعوب القومية في أطراف البلاد، معتبرة إياها حركات انفصالية تهدد بتفتيت الدولة. لقد حاول النظام وضع العراقيل أمام نمو الوعي القومي لدى الأقليات القومية، بعد أن لجأ إلى الوسائل السياسية والعسكرية وغيرها. وقد تم تجاهل مطالب الكرد في الحكم، واتهموا بالعداء للثورة.

عقد سكان كردستان الأصليون، شأنهم في ذلك شأن الأقليات القومية الأخرى، آمالهم على الثورة في نيل الحقوق القومية والسير على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وعلى دستور جمهوري جديد. لكن القانون الأساسي المتخذ في عام 1979 يشبث حقوق الأقليات الدينية، وليس حقوق الأقليات القومية. بينما يشكل الكرد والأذربيجانيون والتركمان والعرب وغيرهم من الشعوب غير الفارسية حوالي نصف سكان البلاد، علماً أن الكورد يحملون السلاح لأكثر من عدة عقود من الزمن، مطالبين بحقوقهم القومية. وهكذا فإن سقوط نظام الشاه ومجيء قوى جديدة إلى الحكم لم يجلبا للكورد التحرر القومي ولا التحرر الاجتماعي.

في ربيع عام 1979 بسطت فصائل الثوار الكرد المسلحة بقيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران إشرافها على أراضٍ واسعة من كردستان إيران، بما في ذلك مدن كبيرة مستغلة ضعف السلطات المركزية في أثناء الثورة المعادية للشاه. قامت المجالس الثورية بممارسة سلطتها في هذه المدن. وأخذت الإذاعة تبث برامجها باللغة الكوردية، التي دعت إلى النضال في سبيل الحكم الذاتي في إطار الدولة الإيرانية. ظل الشعار الأساسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران ((الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكوردستان)). وطالب الحزب بإشاعة الديمقراطية في الحياة الاجتماعية، وشارك في صياغة مشاريع الحكم الذاتي للكورد. ووضعت ثلاث نسخ لهذا المشروع (من 6، 8 و 28 بنداً). وقد عكست البنود الستة الأساسية مضمون مشروع الحكم الذاتي وهي: 1- ينبغي أن يسجل في كردستان حقوق الشعب الكوردي القومي، التي تجلت في الحكم الذاتي“ 2- تحديد حدود كردستان الجغرافية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية والجغرافية ورغبة أكثرية سكان المناطق، التي يسكنها الكرد“ 3- ينتخب سكان كردستان تحت الحكم الذاتي مجلساً عمومياً على أساس التصويت العام لإدارة الشؤون

الداخلية لمنطقة الحكم الذاتي“ 4- موضحة أدناه“ 5- جعل اللغة الكوردية إلى جانب اللغة الفارسية لغة رسمية في كردستان“ 6- يجب أن تكون جميع الشؤون الداخلية، بما فيها الأمن، تحت إشراف أجهزة الحكم الذاتي المحلية⁽³⁾.

وضع مشروع الحكم الذاتي من 26 فقرة تفاصيل الخطط المقدمة من ستة بنود وخاصة تم تحديد وظائف الحكومة المركزية في المناطق الكوردية من إيران بدقة، فقد بينت الفقرة الرابعة أن على الحكومة المركزية في جمهورية إيران الإسلامية لضمان وحدة البلاد السياسية، أن تحمل على أراضي الحكم الذاتي لكوردستان إيران المسائل المتعلقة بدفاع البلاد، والسياسة الخارجية، والتجارة الخارجية، وبتخطيط اقتصادي طويل الأمد، وتوظيفات الرأسمال في الاقتصاد وتنظيم النظام المالي - النقد المالي. باستثناء المشار إليها في الفقرة الرابعة، يجب وضع جميع المسائل والأمور الأخرى تحت إشراف الأجهزة المحلية وينص على ذلك الفقرة الخامسة من الوثيقة المذكورة آنفاً⁽⁴⁾.

أيدت أكثرية سكان كردستان إيران مطالب الكرد. ولحقق الحركة، التي اتسع نطاقها في كردستان، إيران، أدخل فيها منذ آذار عام 1979 القوات الحكومية، التي أخذت في القضاء على أجهزة الحكم المحلية، ونزع السلاح من الفصائل الكوردية المقاتلة⁽⁵⁾. وقفت التشكيلات المسلحة للحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، و((كوملة)) و(الحزب الثوري لشغيلة كردستان) بدعم من الفدائيين والمجاهدين و((البيشمركة)) ضد تدابير طهران المذكورة، وأبدت مقاومة عنيفة، وجرت في النصف الثاني من آذار في المقاطعات الشمالية - الغربية من إيران، اصطدامات مسلحة بين الفصائل الكوردية أنصار الحكم الذاتي وقطعات القوات الحكومية ووحدات من ((قوات حرس الثورة الإسلامية)).

في صيف عام 1978 شملت الاصطدامات المسلّحة بين الفصائل الكوردية والقوات الحكومية عدداً من المدن الكبيرة في شمال - غرب إيران وهي: مهاباد، وسنندج، ويوكان، وبانه، وسردشت، وأورمية، وكاميران. وطرد السكان الكرد في عدد من المدن (مريوان)

(3) كيهان، طهران، 1979/3/4.

(4) اطلاعات، طهران، 1979/12/29.

(5) كيهان، طهران، 1980/12/9.

المجلس الشوري الإسلامي المحلي، الذي عينته الحكومة المركزية، ومارس، حسب ما أكده الكرد، سياسة شوفينية الدولة العظمى، ودعم الملاكين الكبار في المسألة الزراعية⁽⁶⁾.

في تموز سافر وفد حكومي برئاسة قائد حرس الثورة الاسلامية إلى مدينة مريوان لتسوية الوضع. وبعد أن رفض جميع مطالب الكرد عاد إلى طهران في 25 تموز، حيث أعلن للصحفيين أن مفاوضات مع الكرد في مريوان لم تسفر عن نتائج إيجابية⁽⁷⁾، ولم يتوصل الجانبان إلى أي حل وسط. وفي أعقاب فشل المفاوضات أصبح الوضع في مريوان أكثر توتراً، أدخلت السلطات الإيرانية وحدات من قوات حرس الثورة الاسلامية إلى المدينة، وقامت بالاعتقالات في صفوف السكان.

في أواخر تموز جرت مسيرة احتجاجية كبيرة في سنندج ضد أعمال الإدارة المركزية ودخول القوات الحكومية إلى المناطق الكردية. وانتهت المسيرة، التي قامت بدعوة من الحزب الديمقراطي الكوردستاني و((كوملة)) ومجلس نساء مدينة سنندج وغيرها من المنظمات باتخاذ قرار شجب المتظاهرون فيه دخول قوات حرس الثورة الاسلامية إلى مريوان، وعبروا عن تضامنهم مع سكان المدينة، الذين غادروها احتجاجاً على أعمال ((الباسدارانيين)). وجاء في القرار: ((نشجب الدعاية، التي ينشرها الراديو والتلفزيون ضد السكان الكرد، وخاصة الدعاية المعادية المتعلقة بالأحداث في مريوان))⁽⁸⁾.

طالب المشاركون في مسيرة الاحتجاج الحكومة المركزية إطلاق سراح جميع المعتقلين بسبب تأييدهم سكان مريوان، وسحب جميع فصائل قوات حرس الثورة الاسلامية من المقاطعة، هذه الفصائل التي ارسلت إلى هناك، خلافاً لإرادة الشعب الكوردي.

في آب عام 1979 جرت معارك ضارية بين القوات الحكومية والشوار شملت جميع المناطق التي يسكنها الكرد بما فيها المدن الكبيرة، ميانداو وغيرها. وفي هذه الأثناء استخدمت قوات الجيش النظامية ضد الكرد، الطيران والدبابات والمعدات الصاروخية وغيرها على نطاق واسع جداً.

(6) اطلاعات، طهران، 1979/7/19.

(7) اطلاعات، طهران، 1979/7/25.

(8) Taninm Istanbul ،26/7/1979.

أشارت وسائل الاعلام الإيرانية التي أولت القضية الكوردية الاهتمام، إلى أن أحد الأسباب الرئيسية للنزاع المسلح هو رفض السلطات المركزية الشديد في طهران حل قضية منح الحكم الذاتي القومي للكورد، الذين شاركوا في إسقاط حكم الشاه. في أوائل أيلول شنت القوات الحكومية والجندرية والبوليس وقوات حرس الثورة الاسلامية هجوماً حاسماً على مناطق الثورة، مستخدمة وعلى نطاق واسع قاذفات ((فانتوم)) المقاتلة، وحوامات ((كوبرا)) للإسناد الناري، والدبابات، والمصفحات المدرعة والآليات المدفعية من عيارات مختلفة، ومدافع الهاون والقنابل. التجأ قادة الحركة من أجل الحكم الذاتي بما فيهم الأمين العام للحزب الديمقراطي الكوردستاني، عبدالرحمن قاسم، والشخصية الدينية السياسية عزالدين حسيني مع فصائل الثوار المشتتة، بعد أن تكبدت خسائر كبيرة، إلى المناطق الجبلية الوعرة في شمال - غرب إيران. غادر سكان عدد كبير من المدن الكوردية منازلهم خوفاً من المحاكم الميدانية الاسلامية العاملة في كوردستان. وصرح عبدالرحمن قاسم في هذا الظرف العصيب الذي يمر فيه الشعب الكوردي، لمراسل صحيفة ((ليبراسيون)) قائلاً: ((نحن نستعد لحرب طويلة، لحرب العصابات في جميع أنحاء كوردستان إيران، وسوف نخوض هذه الحرب إلى النهاية المظفرة، إلى أن يتم منح كوردستان الحكم الذاتي في ظل حكم ديمقراطي في إيران))⁽⁹⁾.

في 10 تشرين الأول عام 1979 أعلن عزالدين حسيني الشخصية الدينية - السياسية ((الجهاد)) ضد قوات الحكومة المركزية في كوردستان إيران⁽¹⁰⁾. في أواخر عام 1979 اخذت تتعالى نداءات في إيران بالحاح أكثر فأكثر إلى قادة الدين الحاكمين والحكومة المركزية تطالب بحل القضية الكوردية حلاً سلمياً. في 17 تشرين الأول أرسلت حكومة مهدي بازرگان إلى كوردستان وفداً برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية د. فوروهار، الكوردي الأصل، لإجراء المفاوضات مع الثوار الكرد. أجرى فوروهار أثناء وجوده في كوردستان جولتين من المفاوضات السرية مع الشيخ عزالدين حسيني وغيره من قادة الحركة الكوردية. وحسب ما أعلنته الصحافة الإيرانية فقد شارك في هذه المفاوضات أيضاً قائد حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني جلال

(9) Le Liberation ، 10/9.1979.

(10) Tanin ، Istanbul ، 10/10/1979.

الطالباني⁽¹¹⁾. وفي 21 تشرين الأول أجرى آية الله الخميني في مدينة قم لقاء مع رئيس الوزراء بازركان وخمسة أعضاء من وزارته، حيث قدم رئيس الحكومة الإيرانية أثناءها إلى آية الله الخميني مقترحات الشوار الكرد والشخصيات الدينية، الذين أجرى معهم فوروهار المفاوضات في وقت سابق. وفي هذا اللقاء تمت المصادقة على اقتراحات حكومة بازركان حول تسوية القضية الكردية، التي جمعت بين تطبيق الاجراءات الاجتماعية - الاقتصادية في كردستان إيران وإجراء المفاوضات السياسية. وإلى جانب ذلك لم يرفض الحل العسكري للقضية الكردية أيضاً.

لم يلتزم المشاركون في الهدنة، التي تمت في أثناء المفاوضات، الأمر الذي حال دون خلق مناخ من الثقة في المفاوضات، التي بدأت من جديد في مهاباد. فقد شنت الشخصيات الدينية والسياسية في النظام الجديد هجمات فظة في خطبها ضد الشوار الكرد، تدل على عدم إخلاص طهران في مسألة تسوية القضية الكردية. وبدورها فإن عدداً من المجموعات اليسارية المتطرفة والفئات القومية المتعصبة من الحركة الكردية (كوملة، رزكارى وغيرها) سعت في خطبها الاستفزازية إلى إشعال نار العمليات العسكرية وإفشال المفاوضات مع الحكومة المركزية.

في آذار عام 1980 وجه الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران رسالة مفتوحة إلى الرئيس الإيراني بني صدر دعاه فيها الى الجلوس من جديد حول مائدة المفاوضات وحل القضية الكردية بالطرق السلمية، وأعلن بني صدر في رده، بعد أن أشار إلى عدد من البنود المقبولة في الرسالة: ((إذا كانوا يريدون الحكم الذاتي في إطار إيران، فإن هذا الحكم الذي يجب أن يكون ضمن الأطر الايديولوجية للجمهورية الإسلامية. عليهم أن يكونوا مسلمين. وكيف نستطيع أن نمنح الحكم الذاتي في إطار المجتمع الاسلامي لكل من لا يعتبر نفسه ملزماً بالامتثال للشريعة الاسلامية))⁽¹²⁾. لقد رفض الرئيس بني صدر، شأنه في ذلك شأن سلفه بازركان، إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي في المناطق الكردية في

(11) بامداد، 1979/10/17.

(12) Tanin، Istanbul، 19/4/1980.

إيران⁽¹³⁾. وإلى جانب ذلك فهو كان على استعداد لتقديم بعض التنازلات وضمن لا مركزية أوسع.

أثار رفض الحكومة القبول بشروط الحكم الذاتي، التي قدمها الكرد، وعدم استقرار الوضع السياسي الداخلي في البلاد، والصراع الدائر في القيادة الإيرانية بين رجال الدين والبورجوازية الليبرالية وبين مختلف التيارات في القيادة الدينية نفسها، وكذلك تعقيدات الوضع السياسي الخارجي المتعلقة بالأزمة الإيرانية - الأمريكية، آراء مختلفة بين صفوف أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران. وتحولت المناقشات إلى خلافات شديدة، الأمر الذي أدى إلى شق الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران إلى كتلتين.

رأى أنصار عبدالرحمن قاسم أن على الحزب تكريس جهوده للنضال في سبيل الحكم الذاتي القومي، واعتبروا بادئ ذي بدء، أن بوسع الحزب الديمقراطي الكوردستاني التعاون مع الخميني لتحقيق هذا الهدف. غير أن اشتداد النزعة الدينية الإسلامية في سياسة القيادة الإيرانية قد زعزعت ثقة عبدالرحمن قاسم في إمكانية حل القضية الكوردية بالتعاون مع النظام الإسلامي. ولهذا السبب تخلى عن تأييده للشورة الإسلامية وأخذ يميل أكثر فأكثر إلى بلوغ الأهداف عن طريق الكفاح المسلح.

اصطدمت وجهة نظر قاسم بالمعارضة في شخص عدد من أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، ذوي النفوذ، وعلى رأسهم نائب السكرتير العام للحزب غ. بلوربان، الذي رأى أنه يجب تعديل مطالب الكرد وفق المرتكزات الأيديولوجية للحكم الإسلامي. ولم يجد أنصار بلوربان وجهة النظر هذه، أو تلك حلاً وسطاً الأمر الذي أسفر عن خروج غ. بلوربان وعدد آخر من الأعضاء ذوي النفوذ في الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني من الحزب، وشكلوا تنظيمهم السياسي وهو الحزب الديمقراطي الكوردستاني - أنصار المؤتمر الرابع⁽¹⁴⁾.

أدى الانشقاق في الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران إلى إضعاف مواقع الكرد في النضال من أجل الحكم الذاتي، الأمر الذي سمح لظهران بتنشيط أعمالها في المناطق الكوردية بشكل كبير. ومنذ شهر تموز عام 1980 اشتدت العمليات التأديبية التي

(13) اطاعات، طهران، 1980/5/29

(14) Tanin، Istanbul، 19/4/1980.

قامت بها القطعات العسكرية والجندرية والبوليس، والمنظمات شبه العسكرية المختلفة في ((تطهير)) المدن وغيرها من المراكز السكانية في كردستان إيران، وأصبحت معظم مدن كردستان تقريباً ومراكزها تحت اشراف القوات القومية، الأمر الذي سمح باستئناق الاتصال البري عبر الخطوط الحديدية بين إيران وتركيا.

ورافق العمليات التأديبية الواسعة في ((تطهير)) المناطق الكردية اعتقالات جماعية في صفوف انصار الحكم الذاتي ورميهم بالرصاص، وراحت ضحايا كثيرة من بين السكان الآمنين. واشتدت عنف المحاكم العسكرية في المناطق المستولى عليها، هذه المحاكم التي حكمت بالإعدام على عشرات الثوار⁽¹⁵⁾.

كان النزاع الإيراني - العراقي الذي احتدم في النصف الثاني من عام 1980، وأدى في ايلول إلى الحرب بين الدولتين، دافعاً لتوسيع نطاق العمليات العسكرية في كردستان إيران. فقد حاولت الحكومة ضمان مؤخرة قوية لها حال التطور اللاحق للحرب مع العراق وقررت ان تقترح على الكرد الوقوف إلى جانب إيران. وكانت نتيجة هذا الاقتراح هي تلك المفاوضات الدورية، التي بدأت في آب، وبمبادرة الشيخ حسيني، بين الحكومة المركزية والكرد حول مسألة منحهم الحكم الذاتي⁽¹⁶⁾. وحتى كانون الأول جرت ثلاث جولات من المفاوضات. في أوائل كانون الأول أحبطت الهدنة بين الجانبين بسبب الخلافات في وجهات النظر بين أعضاء الوفد الحكومي الإيراني وقادة الحركة الكردية حول طريقة تسوية القضية الكردية. فقد رفض الكرد المشاركة في العمليات المسلحة على الجبهة الإيرانية - العراقية، رداً على عدم وجود الرغبة لدى الحكومة الإيرانية في تلبية مطالب الكرد في الحكم الذاتي ضمن إطار جمهورية إيران الاسلامية. اندلعت من جديد معارك دامية في كردستان إيران.

أعلن عبدالرحمن قاسملي موضعاً موقفاً الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران من الحرب العراقية - الإيرانية قائلاً: ((ليست لنا أية مصلحة في النزاع العراقي - الإيراني لكي نقوم بالدفاع عن نظام معاد للشعب، كنظام رجال الدين، ومساعدة شوفينية الدولة العظمى. إننا نتمسك بحزم بمواقف معادية للإمبريالية، ولكن ليس كما يفعل الملاي. إن

(15) كيهان، طهران، 1980/7/3.

(16) بامداد، 1980/11/3.

انتهاج سياسة ثابتة ومعادية للأمبريالية، يعني قبل كل شيء الاعتراف بحقوق الشعب الكوردي، وليس احتجاز الرهائن... فالنظام، الذي ينتهك أبسط حقوق شعوب إيران ليس نظاماً ثورياً⁽¹⁷⁾.

في 23 كانون الأول عام 1980 نشرت صحافة طهران بيان الوفد الكوردي في المفاوضات مع ممثلي المجلس الثوري الإيراني والحكومة الإيرانية. وأشار في هذا البيان إلى أن ((مشروع الإدارة الذاتية)) الذي تقدم به الكرد، لا يتجاوب ومفهومهم حول الحكم الذاتي ((الذي يمكن أن يكون وحده فقط تجسيدا لنضال الشعب الكوردي الطويل في سبيل تقرير مصيره بنفسه في إطار إيران حرة وذات سيادة))⁽¹⁸⁾.

في أواسط كانون الثاني عام 1981 أرسلت سلطات طهران تشكيلات عسكرية كبيرة إلى كردستان إيران لقمع الحركة الكوردية القومية والقضاء عليها قضاء مبرماً. غير أن هذه القوات لم تتمكن من تحقيق المهمة التي أنيطت بها. عندها قامت الأوساط الإيرانية الحاكمة بمحاولة أخرى لاستمالة الكرد إلى جانبها. بعد أن اقترحت عليهم الوقوف معها في جبهة واحدة ضد العراق. ردت المعارضة الكوردية أن يوسعها قبول هذا العرض شريطة قيام الحكومة بتلبية مطالب الكرد في الحكم الذاتي. لكن الأوساط الإيرانية الحاكمة رفضت هذه الشروط وشدت من العمليات التأديبية في كردستان إيران.

وبالنتيجة انتقلت السلطات الاسلامية نهائياً من سياسة المناورات إلى سياسة القمع المكثف للحركة الكوردية القومية.

كما اشتد الضغط العسكري للقوات الحكومية في كردستان إيران أكثر من ذي قبل بسبب انتعاش نشاط الدعاية المعادية للسوفيات والشيوعية في البلاد. في عام 1981 تمكنت السلطات المركزية من تحديد نطاق الحركة الكوردية في إيران عن طريق العمليات العسكرية التي قام بها بصورة مشتركة الجيش الإيراني، وحرس الثورة الاسلامية والجندرية. كما قامت في آن واحد بمحكمة دعائية اسلامية سواء كان ذلك عبر وسائل الاعلام، أو عن طريق إرسال ((رجال الدعاية المسلمين)) إلى كردستان إيران. دعت

(17) Tanin، Istanbul، 19/4/1980.

(18) اطاعات، طهران، 1980/12/31.

الشخصيات الحكومية والدينية الكرد إلى التخلي عن النضال والانصياع للسلطات. وقد أرسل جزء كبير من كوادر القوات المسلحة الإيرانية إلى كردستان إيران بغية حصر الحركة الكوردية في مكان معين، لكن الكرد كانوا يستوعبون جيداً أساليب حرب العصابات، ولديهم الاستعداد لخوض عمليات طويلة الأمدج ضد الجيش الإيراني النظامي، الذي رغم أنه تمكن خلال عام 1982-1983 من تقييد نشاطات الفصائل الكوردية المسلحة، لكنه كان عاجزاً عن تحطيمها.

في حزيران عام 1983 تمكنت القوات الإيرانية من الاستيلاء على المراكز الاستراتيجية على طول خط الحدود الإيرانية - العراقية، الذي يمتد مسافة 200 كيلومتر، وبين مريوان وسردشت. كما سيطرت على الطريق الرئيس بيران شهر - مهاباد، الذي يمتد مسافة 80 كيلومتراً بمحاذاة الحدود مع العراق، والطريق بين سردشت ومهاباد، المدينتين الكبيرتين في هذه المنطقة الجبلية.

وفي الوقت الذي استمرت فيه العمليات العسكرية واصلت السلطات الإيرانية سياسة ((الاسلمة)) في المناطق ((المطهرة)) من الشوار. وقد حملت هذه السياسة طابعاً ثابتاً ومنتظماً ونشيطاً. وقامت مراكز خاصة لإدارة ((الحرب المقدسة الخلاقة)) بنشر المطبوعات الإسلامية في كردستان إيران. كما عمل فيه رجال الدعاية المسلمون، الذين تم إعدادهم خصيصاً. ولقد أعارت الأوساط الحاكمة هذا العمل اهتماماً خاصاً في عام 1983-1982.

أرهقت العمليات العسكرية المتواصلة في كردستان إيران الكرد إرهاقاً شديداً، فلقد عانوا من نقص في المواد الغذائية والخدمات الطبية، والحرمات من أبسط وسائل العيش. هذه الأمور وضعتها السلطات المركزية في حسابها للتأثير في الكرد وإعدادهم نفسياً لوقف الحرب. وركزت الانتباه في دعايتها على أهمية تطوير المنطقة اقتصادياً وثقافياً محاولة إقناع الكرد بالتخلي عن الكفاح المسلح والانتقال إلى الحياة السلمية. وبهذه الوسيلة أرادت إرغام الكرد على الخضوع للنظام القائم والسماح لرجال الدين الشيعة التصرف حسب هواهم في كردستان إيران.

كثيراً ما كانت تظهر في الصحافة الإيرانية المركزية خطب الموظفين الحكوميين، التي احتوت على بيانات مسهبة بشأن مسائل التطور الاجتماعي والاقتصادي في كردستان إيران. وكانت تتلخص أساساً في عرض وجهة النظر الرسمية حول مسائل مثل قضية

التسوية السياسية في المناطق الكردية والعلاقات بين القوميات داخل كردستان إيران نفسها، وقضايا الشيعة والسنة، وتطوير الاقتصاد والثقافة والضمان الاجتماعي⁽¹⁹⁾.

أشارت الصحافة إلى أن إيران حققت عام 1983 ((نجاحات معينة على الجبهة الإيرانية - العراقية)) وكفلت استقرار دعائم الإسلام، و((قضت)) على أعداء الثورة الداخليين، وقد تشجع في تسوية الوضع في كردستان، وأكدت أن نشاط حكومة بازركان الليبرالية المؤقتة ألحقت ضرراً جدياً باستقرار الوضع في المناطق الكردية، هذه الحكومة التي باسمها قامت وفود كثيرة بإجراء مفاوضات حول القضية الكردية. وزعمت أن نتيجتها كانت إضعاف سلطة الإدارة الإيرانية في المناطق الكردية. وكما أكدت الصحافة كان ذلك سياسة خاطئة أعاقت توطيد مواقع رجال الشيعة في كردستان إيران⁽²⁰⁾.

في هذا الصدد واصلت الصحافة الإيرانية عام 1983 نشر المشاريع المختلفة للمنطقة الكردية، هذه المشاريع التي شرعت في نشرها منذ عام 1982. وأشار فيها إلى أن إعداد البرنامج يجب أن ينطلق من أخذ حاجات السكان الكرد وطموحاتهم ومتطلباتهم في الحسبان، الكرد الذين كما اعترف الموظفون الحكوميون، قد اضطهدوا بوحشية في عهد الشاه، ويعانون الآن حرمان شديداً. وعدت القيادة الإسلامية وضع مشروع خاص لتطوير كردستان إيران ثقافياً واقتصادياً. ولكن إلى جانب ذلك حاول ممثلو القيادة الإيرانية، وهم يبدون اهتماماً ظاهرياً بمخطط آفاق تطوير المناطق الكردية، إلقاء ذنب بقاء الوضع متوتراً في كردستان إيران على عاتق الشوار الكرد.

تعرضت المنظمات الكردية، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران لهجمات شديدة من جانب وسائل الإعلام الرسمية. وشدت صحافة طهران على فشل العمليات التي قام بها الحزب الديمقراطي الكردستاني ومحاوله تعزيز مواقعه في المدن الكبيرة، والسيطرة على طرق المواصلات الهامة، كما أشارت إلى ضعف التأثير الأيديولوجي للحزب في الجماهير، ووجهت إليه اتهامات، كالقيام بأعمال التهريب وفرض ضرائب كبيرة على السكان لإمداد صندوق الحزب بالمال، وذلك لغرض التشهير بالحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران.

(19) اطلاعات، طهران، 1983/4/3.

(20) اطلاعات، طهران، 1983/4/3.

في عام 1984 واصلت القيادة الإيرانية نهج إدخال المبادئ الإسلامية إلى كردستان إيران. وحاولت الصحافة الإيرانية ترسيخ أفكار قوة التضامن الإسلامي في وعي الجماهير الشعبية. فقد أكدت صحيفة ((اطلاعات)) مثلاً، أن عامل تضافر الشعب الإيراني ووحدته لم يكن أبداً اللغة ولون البشرة ومبدأ التوزيع السكاني، والتقاليد و الثقافة، والخصائص الروحية والنفسية. وأكدت أن ((الحاجة إلى العدالة الإسلامية وتطبيق الحكم والشريعة الإسلامية كان الدافع الذي أدى دائماً إلى تكاتف الشعوب الإيرانية مع بعضها البعض))⁽²¹⁾. وحاولت هذه الصحيفة، التي كانت تحمل لواء الايديولوجية الإسلامية، اتهام الاقليات القومية بالنصرة القومية مشيرة إلى أن القومية خلقها الاستعمار لشق صفوف الشعوب وتأجيج المشاعر القومية.

ولما سلّحت القيادة الإيرانية اتباعها بإفكار التعصب الإسلامي، واصلت إرسال الآلاف من القوات إلى كردستان إيران لقمع الحركة الكوردية. وقامت خلال عام 1984 في فترات أحوال جوية ملائمة بعدد من الحملات الهجومية. وتزامن مع الهجوم المسلح على الكرد بيانات دماغوجية للشخصيات الرسمية الإيرانية حول أن النظام قد حقق نجاحات كبيرة في قمع الانتفاضة. فقد أعلن وزير الداخلية علي أكبر ناطق - نوري أن الهجوم الربيعي في عام 1984 كان ((أحد أكثر العمليات الناجحة والظافرة للمقاتلين المسلمين في الغرب)).

ركزت السلطات الإيرانية في نشاطها الدعائي ضد الحركة الكوردية على صلات الشوار الكرد بالعراق. فقد حاولت البرهان على أن الكرد الإيرانيين هم أعداء لإيران، كالعراق، وذلك لتبرير أعمالها في كردستان إيران. في أثناء الحملة الصيفية ضد الكرد، اعتمدت القوات الحكومية السيطرة على الطريق الرئيس، الذي يمر عبر الحدود الشمالية- الطريق المعبّد من بيران شهر عبر المضيق الجبلي إلى راوندوز في العراق، حيث كانت استمراراً لتدابير القوات الحكومية، التي بدأتها في السنوات السابقة في تدمير قواعد الكرد الإيرانيين في الجبال على الأراضي العراقية.

في آب عام 1984 بدأت عملية ((تمشيط)) المناطق الكوردية، التي سميت بعملية ((فتح)). وفي الأول من العام نفسه ألقى رئيس الوزراء الإيراني مير حسين موسوي -

(21) اطلاعات، طهران، 1983/3/9.

خميني بياناً بالراديو والتلفزيون، لم ينطو على عبارات التخويف والتهديد فقط. فقد أشار فيه إلى تحسين الموقف في كردستان إيران لصالح النظام الحاكم. وشدد رئيس الوزراء على أن الحكومة تقدم المساعدة لأصحاب المشاريع في المناطق الخالية من العمليات العسكرية لأجل تطوير مشاريع القطاع الخاص. وفي غضون ذلك حاول تصوير الكرد بأنهم خصوم خطط تطوير كردستان إيران، وهم متآمرون ضد الطائفة الشيعية الدينية، وأنهم يهدون السبيل أمام الاصطدامات مع القوات الحكومية على أساس ديني⁽²²⁾.

كما استخدمت السلطات الحملة الانتخابية في المجلس الدورة الثاني لأغراض دعائية. وقد دوى تهديد مباشر في خطب الخميني في 3 كانون الثاني عام 1983 أمام ممثلي المجالس الاسلامية والبلديات لكل من تقاعس عن المشاركة في الانتخابات، وقال طالما أن المشاركة في الانتخابات هي "حماية الإسلام"، فإن الذين يرفضون المشاركة فيها يخالفون الإسلام، وينبغي إحالتهم إلى القضاء⁽²³⁾. وبالنتيجة تمكنت السلطات الإيرانية في عدد من المناطق الكوردية من إجراء الانتخابات في المجلس. وصورت الصحافة الإيرانية هذا كدليل على ترسيخ مواقع النظام الاسلامي في كردستان وانخفاض تأثير الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران، أكثر الأحزاب نفوذاً في كردستان إيران.

في ربيع عام 1985 لم يتغير الوضع السياسي المعقد في كردستان إيران نحو الأفضل“ فقد أستأنفت القوات الحكومية، بعد هدوء شتوي عادي، المعارك مع الثوار الكرد. وزُجَّ بقوات كبيرة من الجيش الإيراني في الصراع ضد الكرد. فقام 200 ألف عسكري إيراني بحراسة المدن والقرى في المناطق الكوردية، رغم أن طهران كانت بحاجة إليهم في الجبهة الإيرانية-العراقية. في هذه الأوضاع بحثت السلطات الإيرانية من جديد عن طرق تسوية سياسية للقضية الكوردية لصالح النظام الاسلامي. في أوائل عام 1985 أرسلت السلطات من جديد ممثلين عنها إلى كردستان إيران، الذين أكدوا عزمهم على تسوية القضية الكوردية. غير أن هذه المفاوضات قد قطعت أيضاً، بعد أن رفض الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران الموافقة على تجريد نفسه من السلاح، وتقدم من جديد بطلب منح المناطق الكوردية الحكم الذاتي في إطار إيران.

(22) اطلاعات، طهران، 1984/10/16.

(23) اطلاعات، طهران، 1984/1/4.

ظل الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران أكثر القوى تنظيماً في كوردستان. فقد سعى إلى توحيد جميع العناصر التقدمية في الحركة الكوردية، وإنشاء جبهة موحدة لمقاومة النظام القائم في البلاد. تمكن الحزب من إيجاد اتصال مع منظمة ((كوملة))، ومنظمة الشخصية الكوردية الدينية السنوية الشيخ حسيني. كما كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران على اتصال وثيق بمنظمة ((مجاهدي الشعب الايراني))، التي كان عدة آلاف من أعضائها يقيمون آنذاك في كوردستان إيران. وترأس قائدها مسعود رجوي المنظمة الحزبية المشتركة لمجلس المقاومة الوطنية، التي أنضم إليها الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران و((كوملة)) عام 1982.

تشكلت في المناطق الكوردية مجالس من ممثلي المنظمات الكوردية السياسية أشرفت على إدارة الشؤون المحلية في المناطق، التي لم تسيطر عليها بعد قوات الجيش الايراني و((حرس الثورة الاسلامية)). لم تمارس اللجان المحلية الخاصة بالعمل السياسي وإعداد السكان عسكرياً وحسب، بل اهتمت بالتعليم والصحة. فقد قامت هذه اللجان في المراكز السكانية، التي كانت بمنأى عن العمليات العسكرية، بفتح المراكز الطبية ومدارس الاطفال⁽²⁴⁾. كما أن نشاط الشخصيات الكوردية الدينية كان يرتدي أهمية كبيرة للحركة الكوردية.

أيد رجال الدين الشيعة، كقاعدة عامة، قيادة البلاد، ووقفوا ضد أنصار الحكم الذاتي (الشيخ مفتى زادة، وحسّاني وغيرهما)، وكان الاثنان يعدان من أنصار الايديولوجية الشيوعية الاسلامية في المناطق الكوردية. غير أن الكرد ينتمون إلى طوائف إسلامية مختلفة: يعيش الكرد الشيعة بصورة أساسية في المناطق الشمالية، وخراسان على طول الحدود الايرانية - السوفياتية⁽²⁵⁾ ويعيش الكرد السنّة في غرب إيران، ويعيش الكرد، الذين ينتمون إلى طائفة أهل الحق، أو علي - الهلي، في منطقة بحيرة أورمية، كما أن هناك أكرداً من أتباع الطائفة الإيزيدية⁽²⁵⁾

(24) Milliyet ،Istanbul ،13/10/1984.

(25) G. Blau ،Le Probleme Kurde Bruxellesm 1963. p. 11-13.

تشير بعض المجموعات الكوردية السياسية العراقية العاملة على الحدود الايرانية - العراقية ببلبة معينة في الحركة الكوردية في إيران. إذ يتعاون فريق منها مع المعارضة الكوردية الايرانية، أما الآخر، بالعكس، فيساعد قوات نظام الحميني. ورغم جميع الصعوبات فإن الكرد الايرانيين، عازمون على مواصلة النضال حتى النهاية - حتى تحقيق الأهداف الموضوعية أمام الحركة. ورغم أن نشاط المعارضة الكوردية في إيران قد تقلص في الوقت الحالي مقارنةً مع عام 1979، بسبب ضغط قوات النظام المسلحة، فإن مقاومة الكرد الإيرانيين للسلطات لم تتوقف.

ازدياد نشاط الحركة الكوردية واشتداد الاضطهاد في كردستان تركيا

بصد الحركات المعادية للامبريالية والشاه، وتنشيط الحركة في كردستان إيران، أخذت السلطات التركية تقوم باتخاذ إجراءات أكثر حزمًا ضد الحركة العمالية التقدمية والجماهيرية المتنامية في تركيا، وضد نضال الكرد في سبيل حقوقهم القومية. فقد أعلنت الحكومة التركية في أواخر كانون الاول عام 1978 حالة الطوارئ لمدة شهرين في ثلاث عشرة ولاية من ولايات البلاد. وكان سبب فرض حالة الطوارئ هو الأحداث الدامية، التي وقعت في قهرمان مرعش، وراح ضحيتها حسب الاحصائيات الرسمية أكثر من 100 شخص وجرح مئات آخرون، وفي الواقع كان الضحايا أكثر بكثير.

شملت حالة الطوارئ عدا اسطنبول وأنقرة، فقط تلك الولايات، التي يشكل الكرد قسماً كبيراً من سكانها. وحسب ما قاله رئيس الوزراء بولند أجاويد، وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى فرض حالة الطوارئ في عدد من ولايات الجمهورية نظراً لأن أعمال الإرهاب والهجمات المسلحة أخذت تزداد، وتُعرض وحدة الدولة للخطر.

وفي الواقع فإن ((الكومندوس)) - الفاشيين انصار حزب الحركة القومية المتطرفة بزعامة أ. تيوركيش، هم الذين تسببوا في الصدام الدموي في قهرمان مرعش. ولما أججوا الخلافات بين السنة والشيعة، حاول الرجعيون توجيه ضربة إلى الحركة الكوردية، ذلك أن الكرد في هذه المنطقة من أتباع المذهب الشيعي (بصورة أدق - العلوي). وحاول

ممثلو الرجعية تأليب المسلمين - السنّة ضد المسلمين الشيعة، الذين يقفون في تركيا، كقاعدة عامة ، إلى جانب القوى التقدمية، وصوتوا في الانتخابات البرلمانية عام 1977 لصالح حزب الشعب الجمهوري من يسار الوسط، والاحزاب اليسارية.

في آذار عام 1979 أصدرت القيادة العسكرية في ظروف حالة الطوارئ عدداً من الأوامر، حظرت بمقتضاها في ولايات أضنة، وقهرمان مرعش، وغازي عنتاب، وأورفة إصدار وتوزيع وبيع أكثر من 20 صحيفة مختلفة ذات ميول يسارية، وكذلك المطبوعات الكوردية⁽²⁶⁾. وخاصة منعت مجلة ((رزكاري))، و((روزا ولات))، و((ديفرميجي ديموقراط غينجليك)) الصادرة باللغتين التركية والكوردية⁽²⁷⁾.

في النصف الأول من نيسان عام 1979 قام قائد الأركان العامة للجيش التركي ايفرين بزيارة العراق، حيث أجرى مفاوضات حول تنسيق الأعمال لقمع الحركة الكوردية في كوردستان. وفي هذه الاثناء نظم اجتماع لأربعة عشر محافظاً في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية من تركيا، اقترح فيه الإجراءات لتشديد الارهاب والاضطهاد البوليسي ضد الشعب الكوردي، الذي يناضل في سبيل المساواة في البلاد⁽²⁸⁾.

في 26 نيسان أعلنت الحكومة التركية حالة الطوارئ في ست ولايات أخرى من ولايات البلاد وهي: أديمان، ودياربكر، وهكاري، وماردين، وسيرت، وتونجيلي، وهكذا فرضت حالة الطوارئ على 19 ولاية ، ومن ثم على 20 ولاية.

نظمت الرجعية الداخلية في المناطق الشرقية والجنوبية - الشرقية من تركيا اجتماعات حاشدة تحت شعار ((النضال ضد الانفصالية))، بهدف التسبب في اصطدامات بين الأتراك والكرد - العلويين. ولهذا الغرض أيضاً قام عملاء المخابرات الأمريكية المركزية في تركيا بجولات في هذه المناطق بصفة موظفين في السفارة الأمريكية.

لما أجمت الامبريالية والرجعية التركية سعير الشوفينية التركية والحركات المعادية للكورد، فقد حاولت بذلك إخماد نضال الشعب الكوردي في سبيل حقوقه القومية. وإلى جانب ذلك دفعت الامبريالية الأمريكية، الرجعية التركية إلى فرض حالة الطوارئ في

(26) Cumhuriyetm Istanbul ،6/3/1979.

(27) Armanc ،Stockgolm ،No. 1. 1979 ،p.12.

(28) Durum ،No. 6 ،1979 ،P.5.

الولايات المجاورة لإيران والعراق وسوريا، وحاولت خلق ظروف مؤاتية للتدخل الاستعماري في الشؤون الداخلية لدول المنطقة لتحويل تركيا إلى أداة لتنفيذ مخططاتها⁽²⁹⁾.

غير أنه رغم كل المعارضة، فإن الحركة القومية - الديمقراطية في كردستان تركيا اتخذت في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات نطاقاً واسعاً. ففي هذا الوقت عملت في ظروف سرية وشبه سرية التنظيمات الكردية السياسية التالية مثل: حزب العمل الكردستاني (انصار شفان)، وحزب العمال الكردستاني (ابوجي)، والحزب الاشتراكي الكردستاني في تركيا، و((حزب تحرير كردستان)) (كوردستان كورتولو شجولارى - كوك)، و((آلا رزكارى))، و((تيكوشين))، و((كاوا)) وغيرها.

أصدرت هذه التنظيمات السياسية الصحف والمجلات التالية: ((روزا ولات)) "يوم الوطن" و((زيننا نو)) (الحياة الجديدة)، و((اوزغورليوك اويلو)) (طريق الحرية) و((رزكارى)) (التحرير)، و((تيكوشين)) (النضال) وغيرها. وقد جرى في هذه المطبوعات وفي إطار القانون تقويم القضية الكردية في تركيا من وجهات نظر مختلفة، وانتقدت سياسة السلطات الرسمية، والأحزاب البورجوازية تجاه الكرد وأوضحت مطالب الشعب الكردي الاجتماعية والقومية. وإلى جانب ذلك أخذ عدد من التنظيمات الكردية (كوك، حزب العمال الكردستاني، وغيرهما) في إنشاء فصائل المقاتلين السرية، التي قاومت السلطات التركية وعملاءها، وكذلك عدداً من الآغوات والشيوخ الكرد، الذين اضطهدها بوحشية الجماهير الكردية الكادحة.

ورغم تشتت القوى السياسية في الحركة الكردية عامة، فقد لوحظ في أوائل الثمانينات تقارب بين عدد من التنظيمات الكردية السياسية، وإلى جانب ذلك حدثت اتصالات بين التنظيمات الكردية القومية - الديمقراطية والقوى التركية اليسارية، التي استهدفت تنسيق الأعمال في النضال المشترك في سبيل الحقوق القومية والاجتماعية للجماهير الشغيلة في البلاد.

كل ذلك أثار قلق الأوساط الحاكمة في تركيا، وحذرهما. ولجأت هذه السلطات التي أصابها الذعر من الحركة الكردية، إلى ممارسة اضطهاد واسع ضد السكان الكرد. اشتدت سياسة السلطات الشوفينية خاصة في أعقاب الانقلاب العسكري في تركيا في

(29) Durum ,No. 7 ، 1979 ، p. 5.

أيلول عام 1980. وراح القادة العسكريون، شأنهم في ذلك شأن أسلافهم، يعلنون بأنهم لن يعترفوا بأية حقوق قومية للكورد. وهكذا فقد أعلن رئيس الدولة كنعان إيفرين في تصريح له أدلى به لمجلة ((ديرشبيغل)) في 19 تشرين الأول عام 1981 ما يلي: ((انتفض الكرد مراراً، وثاروا في عهد الامبراطورية العثمانية وأتاتورك. أمامنا خطة جهنمية. فعندما يدب الضعف في أوصال الجمهورية التركية، يشور الكرد يريدون تقسيم تركيا بمساعدة القوى الخارجية...)). وأردف يقول: ((الكرد موجودون. لكننا لن نسمح لهم بتقسيم البلاد فهم لن يتمكنوا من أخذ أي شيء منا، ونعمل كل ما في وسعنا، لكي نجتث هذه المسألة من جذورها))⁽³⁰⁾.

جرى ترسيخ السياسة الرجعية للقادة العسكريين قانونياً في الدستور التركي الجديد، الذي فرض على شعوب تركيا عقب استفتاء صوري في 7 تشرين الثاني عام 1982. يتجاهل دستور الجمهورية التركية الجديد، شأنه في ذلك شأن الدساتير السابقة، طموحات الشعب الكوردي، ولا يعترف بحقوقه القومية. وعلاوة على ذلك فهو يعد تعبيراً قانونياً لسياسة الصهر، التي تنتهجها الأوساط التركية الحاكمة تجاه الأقليات القومية في تركيا.

يعلن الدستور شكلياً عن مساواة جميع المواطنين في البلاد أمام القانون. فقد جاء في مقدمة الدستور أن: ((كل مواطن تركي)) (بالتحديد (مواطن تركي) - ترك وطنداش، وليس مواطناً تركياً)) - تيوركه وطنداشي) يملك حق ممارسة حياة كريمة في ظل ظروف الثقافة القومية والتقدم والنظام القانوني وتطوير وضعه المادي والروحي في هذا الاتجاه. وفي ما بعد تجري الإشارة في المادة العاشرة إلى أن جميع المواطنين متساوين أمام القانون، دون تمييز في اللغة، والعرق ولون البشرة، والمعتقدات السياسية، والآراء الفلسفية، والدين، والمذهب... الخ.

إلا أن التعرف على مواد الدستور الأخرى يبين أنها لا تمنح في الواقع المواطنين حتى المساواة الشكلية ومشبعة جداً بالروح القومية الشوفينية للبورجوازية التركية. فقد جاء فيها أن الجمهورية التركية ((المنصرة لقومية أتاتورك)) وتستند إلى المبادئ الأساسية المعروضة في المقدمة (المادة الثانية). وإلى جانب المواضيع الأخرى أشير في المقدمة إلى أن

(30) Der Spiegel، 19/10/1981.

((الدستور ينطبق والفهم القومي لمؤسس الجمهورية التركية (أي مصطفى كمال أتاتورك)، وأن ((السيادة هي للأمة التركية مطلقاً دون قيد أو شرط)).
كما جاء الكلام نفسه في المادة السادسة، التي تؤكد أن ((السيادة المطلقة هي للأمة التركية دون قيد أو شرط))، ((التي تجسد سيادتها عن طريق أجهزة خاصة ووفق الأسس المعروضة في الدستور)).

وتكثر في المقدمة والدستور عامة عبارات ديمغوجية مثل ((الوطن التركي الخالد)) و((الدولة التركية المقدسة))، و((الأمة التركية العظيمة)).

ورد في الدستور أنه ((يحق لكل تركي العمل في وظائف الدولة)) (المادة 70)، وفي ما بعد ((يحق لكل تركي بلغ الثلاثين عاماً أن ينتخب نائباً)) (المادة 76). وكيف الحال مع غير الأتراك؟

وعلى ما يظهر، فإنه يعيش في تركيا حسب الدستور التركي الأتراك وحدهم، ويحاول الدستور تبيان أن جميع مواطني البلاد من الأقليات القومية غير التركية هم أترك. وهكذا فقد نصت المادة 66 على أن ((كل من يرتبط بروابط الجنسية بالدولة التركية فهو تركي))، ولا يمكن سحب الجنسية من تركي واحد. ما لم يقم بعمل يخل بقضية الإخلاص للوطن)). لا بد من الإشارة إلى أن الأوساط التركية الحاكمة نفسها لا تؤمن بهذه الديمغوجية، ولذا فإن كل سياستها كانت ترمي إلى صهر الأقليات القومية في بوتقة القومية التركية، وأن يعيش الأتراك وحدهم في البلاد. ويدل على ذلك مواد الدستور الأخرى. فمثلاً جاء في المادة 42 أنه لا يجوز تدريس لغة أخرى سوى اللغة التركية في المؤسسات التعليمية، لكونها اللغة الأم، وبعبارة أخرى لا يملك أطفال الأقليات القومية حق التعلم باللغة الأم. ذلك هو جوهر الرجعي الصهري لهذه المادة.

من حين إلى حين قام ممثلو السلطات التركية الرسمية بمحملات واسعة في شتى أرجاء البلاد، وأصدروا أوامر حول منع التحدث بأية لغة كانت سوى اللغة التركية، لكن هذا تم خلافاً لما جاء في بنود الدستور. أما في الوقت الحالي فإن هذه السياسة تمت صياغتها في مادة خاصة من الدستور. فالمادة 26 من الدستور تحظر استخدام أية لغة كانت منعها القانون لدى الإدلاء أو نشر الآراء. ومن الواضح تماماً أن الحديث يدور هنا، وبصورة أساسية، عن اللغة الكوردية. ولما توجه ممثلو المثقفين الكرد قبل وقوع الانقلاب العسكري، إلى مكتب محافظ أنقرة للسماح لهم بإصدار صحيفة ((روزا ولات)) باللغتين

التركية والكوردية، أعلن موظف الإدارة مهدداً: ((بإمكانكم أن تصدور بأية لغة كانت، عدا اللغة الكوردية وحدها. وإلا فإن الرؤوس ستتطاير))⁽³¹⁾.

يضع الدستور التركي القيود على السفر أو التنقل داخل البلاد، وكذلك إمكانية تأسيس مستوطنات جديدة. وتنص المادة 23 على ((أنه يمكن الحد من حرية المستوطنات لأغراض تفادي ارتكاب الجرائم، وضمان التطور الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذ بناء المدن المزودة بكل أسباب الراحة وحماية أملاك الدولة)). ولدى الرغبة يمكن تفسير هذه المادة بشكل واسع جداً. فقد طبقت مثل هذه المواد التشريعية أكثر من مرة في العشرينات والثلاثينات ضد الكرد بهدف تهجيرهم بصورة جماعية من ديارهم إلى مناطق البلاد الوسطى والغربية.

ولدى إلقاء نظرة متمعنة على الدستور فإن ما يلفت الانتباه هو أن العناية الأساسية لواضعي الدستور - قد انصبّت في المجال السياسي على العمل ضد الحركة العمالية وضد نضال الشعب الكوردي القومي - التحرري. ويقدم تحليل مواده أساساً للاعتقاد بأن الأوساط التركية الرجعية قد وسعت من إمكانياتها لممارسة سياسة صهر الأقليات القومية. واستناداً إلى الدستور، شددت هذه الأوساط من التنكيل ضد الشعوب غير التركية، خاصة الكرد، الذين تطورت حركتهم تطوراً كبيراً في السبعينات وأوائل الثمانينات.

يعد الدستور التركي الحالي خطوة إلى الوراء مقارنةً مع القوانين الأساسية الصادرة خلال العهد الجمهوري. وسيساعد على اشتداد حدة التناقضات بين القاعدة والبناء الفوقي في المجتمع التركي وتفاقم التناقضات القومية في البلاد في نهاية المطاف.

بينما كانت السياسة الشوفينية متواصلة تجاه الكرد، اتخذ المجلس الاستشاري في أيار عام 1983 قانون المستوطنات القومية (ميللي اسكيان ياساسي)، الذي بمقتضاه بمقدور السلطات التركية بحجة ((الأمن القومي)) تهجير السكان من جزء من البلاد إلى جزء آخر⁽³²⁾. وبعبارة أخرى، فهي تتمكن من طرد ((المتهمين)) الكرد من ديارهم الأصلية إلى المقاطعات الغربية من البلاد، مثلما جرى ذلك مراراً في العشرينات والثلاثينات وفي

(31) Riya Azadi ،No. 5-6 ،1982. p. 4.

(32) Denege Komkar ،Koln ،No. 54 ،1983 ،p.6.

سنوات ما بعد الحرب، وحسب معطيات الصحافة الكوردية خارج تركيا، فقد تم تهجير عدد كبير من العائلات الكوردية إلى مقاطعات البلاد الغربية بناء على القانون المشار إليه⁽³³⁾.

اتخذ الحكم العسكري قراراً بإنشاء ما يسمى شريطاً أمنياً على طول الحدود مع سوريا والعراق وإيران، يبلغ عرضه 10-20 كيلومتراً، وحسب هذا القرار، يحظر على السكان القاطنين في هذا الشريط أن تكون لديهم من المشية ومنتجاتها ما يزيد على الحد الذي قرره السلطات. أغلقت السلطات العسكرية بذريعة مكافحة التهريب، آلاف الحوانيت في غازي عنتاب، ودياربكر، وكلس، وباطمان، ودوغوباييزيد ومدن كثيرة أخرى، حيث يؤلف الكرد أكثرية سكانها.

حُظر على الكرد التعلم باللغة الأم، والتحدث والكتابة بالكوردية، والاستماع الى الموسيقى والأغاني الكوردية، وارتداء الزي الكوردي القومي، والقيام بكل ما يدل على وجود الشعب الكوردي. منعت السلطات التركية نشاط المنظمات الاجتماعية التقدمية، بما فيها اتحاد نقابات العمال الشورية في تركيا (ديسيك) واتحاد المعلمين (تيوب - دير)، الذين شارك النشطاء الكرد في أعمالها. وحسب قرار المحكمة حكم على 50 شخصاً من قيادة اتحاد المعلمين بالسجن لمدة تصل إلى تسع سنوات لكل واحد. وقد حكم عليهم لأن اتحاد المعلمين وقف ضد التعليم الشوفيني واضطهاد الشعب الكوردي، وضد التعسف الذي يمارس بحقه في حقل الثقافة واللغة، وفي سبيل ديمقراطية التعليم في البلاد، كما طالب بتقرير مصير الشعب الكوردي⁽³⁴⁾.

أغلقت السلطات العسكرية التركية الصحف والمجلات، التي اصدرتها ممثلو الثقافة الكوردية ((روزا ولات)) و((اوزغيورليوك أويلو)) و((رزكاري)) و((زينا نو)) و((ديفريمجي)) ديموقراط غينجليك)) و((أوزغيورليوك))، و((تيكوشين)) وغيرها. منذ عدة سنوات تستمر محاكمة الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية، وأعضائها وناشري المطبوعات الكوردية وموزعيها. وقد وجهت إليهم اتهامات خطيرة في النشاط الرامي، إلى تقويض ((وحدة الأمة التركية)). وحسب معطيات الصحافة

(33) Nistiman ،Spanga – Sweden ،No. 5 ،1983 ،p.7.

(34) Denge Komar ،Koln ،No. 38 ،1983 ،p.1.

الكوردية في الخارج، فإن السلطات العسكرية أوقفت ثلاث سنوات بعد الانقلاب العسكري أو اعتقلت 170 ألف شخص، ومات 200 شخص تحت التعذيب“ وقتلت حوالي 700 شخص في أثناء العمليات العسكرية التأديبية، كما أعدم 48 شخصاً من خصوم النظام، وحكمت على أكثر من 170 شخصاً بالإعدام شناً⁽³⁵⁾. وكان القسم الأكبر من هذه الضحايا من أصل كوردي. هذا، وقد أُعدم خلال قيام الجمهورية التركية (مدة 60 عاماً) 111 شخصاً فقط لأسباب سياسية⁽³⁶⁾.

اضطر الوطنيون الكرد في ظل ظروف الإرهاب الوحشي إلى مغادرة البلاد والسفر إلى الدول المجاورة (سوريا ولبنان) وأوروبا الغربية (ألمانيا الاتحادية والسويد وغيرها)، حيث يواصلون إصدار مطبوعاتهم وتسليط الأضواء على الوضع في كردستان وسياسة حكومات دول الشرق الأوسط إزاء المسألة الكوردية.

حرمت السلطات العسكرية مئات الناس ذوي الميول التقدمية، أعضاء الاتحادات النقابية، ومثلي المثقفين والشخصيات السياسية من الجنسية التركية، بعد أن استغلت مغادرتهم الاضطرابية للبلاد، وهي تحاول التخلص منهم بهذا الشكل.

حال مجيء القادة العسكريين إلى السلطة عام 1980 فرضوا حالة الطوارئ في جميع أرجاء البلاد، ونقلوا الجيش الثاني من قونية إلى ملاطية بعد أن نشروا بهذا الشكل القسم الأكبر من القوات التركية المسلحة في الولايات الشرقية من البلاد. وكانت القوات المرابطة هنا مزودة بالدبابات الجديدة والطائرات والحوامات ووسائل النقل الحديثة وغيرها. تعرضت المناطق الكوردية لاحتلال حقيقي، وقامت وحدات ((الكومندوس)) بعمليات قمعية وحشية ضد السكان الكرد الأمنين، كما شنت هذه الوحدات بالاشتراك مع الجندرية والبوليس تحت ذريعة البحث عن السلاح، الهجمات على القرى الكوردية وصادرت المواشي وغيرها من ممتلكات الفلاحين.

كثيراً ما جرت المشاريع العسكرية في الأراضي التركية. وهكذا فقد جرت خلال ثلاث سنوات بعد الانقلاب العسكري 12 مناورة عسكرية مختلفة⁽³⁷⁾، علماً أن ((العدو)) كان

(35) Nistiman ، Spanga – Sweden ، No ، 5 ، 1983 ، p.5.

(36) Serzwebun ، Koln ، 1983 ، No. 18 ، p.23.

(37) Nistiman ، Spanga – Sweden ، No ، 5 ، 1983 ، p.7.

يرتدي فيها مراراً زي المقاتلين الكرد، الأمر الذي يبين بوضوح ضد من كانت هذه المناورات موجهة. وجرت عدة مشاريع عسكرية بمشاركة قوات حلف الناتو، فقد جرت في ايار - حزيران عام 1983 في المحافظات الكوردية المناورات العسكرية لقوات الناتو المتنقلة التي حملت اسم ((ادفينتشر اكسبريس - 83)). وشاركت فيها قوات المشاة وسلاح الجو في كل من تركيا، والولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا وبلجيكا وحسب ما أعلنته الصحف التركية كان هدف هذه المناورات التدريب على وسائل التأثير المتبادل لقوات الحلف المتنقلة ((حال نشوء خطر على أمن الجناح الجنوبي - الشرقي لحلف الناتو)). كما جرت مناورات عسكرية ماثلة في المرحلة التالية.

إلى جانب ذلك، واصل النظام العسكري اتخاذ التدابير بشأن عسكرة كوردستان، فقد جرى بناء مطار عسكري في هكاري بمساعدة الامريكيين، كما تم توسيع مطار في وان، الأمر الذي رفع من الأهمية العسكرية - الاستراتيجية للمناطق الكوردية أكثر من ذي قبل.

لم تكن عسكرة كوردستان تركيا موجهة ضد الشعب الكوردي وحسب، بل ضد الحركة التحريرية الوطنية في بلدان الشرقين الأوسط والأدنى، وفي هذا الميدان قدمت الولايات المتحدة دعماً كبيراً، ولما حرصت الامبريالية الامريكية، الرجعية التركية على القيام بأعمال عدائية ضد الكرد وبأعمال عسكرية في الولايات المجاورة لكل من إيران، وسوريا، والعراق، كانت تستهدف خلق ظروف مؤاتية لتدخلها الاستفزازي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وتحويل تركيا إلى أداة لتنفيذ مخططاتها في المنطقة.

في أواخر عام 1983 اجتازت القوات التركية، التي بلغ قوامها 15 ألف عسكري الحدود التركية - العراقية، بموافقة الولايات المتحدة الامريكية، وتوغلت في شمال العراق على عمق 30 كيلومتراً ، وفي تلك الأراضي، التي كان تتمركز، وبصورة اساسية، قواعد الشوار (البارزانيين) التابعين للحزب الديمقراطي الكوردستاني، لكنها بعد أن اصطدمت بمقاومة عنيفة من فصائل ((البيشمركة))، وإدانة الرأي العام العالمي، اضطرت إلى الانسحاب من المناطق الكوردية في العراق.

كانت البورجوازية تستهدف من وراء تدخل القوات التركية في العراق، إعاقه تطور نضال الكرد القومي والتحرري في العراق والتشديد عليه الأمر الذي قد يؤثر في الحركة الكوردية في تركيا. وإلى جانب ذلك عبرت عن قلقها بسبب فتح إيران جبهة جديدة في

شمال العراق، منها تستطيع احتلال حقول النفط في منطقتي كركوك والموصل، اللتين تطمع فيهما تركيا نفسها. ونشير بشكل عابر إلى أن تركيا حصلت بفضل النفط، الذي يُستخرج في كوردستان، ويجري ضخه عبر الأنابيب إلى الاسكندرونة، على دخل سنوي مقداره 250 مليون دولار⁽³⁸⁾.

اثار تدخل القوات التركية في العراق بعض التوتر في العلاقات الإيرانية - التركية، وأعلن الممثلون الإيرانيون أن إيران ستقطع علاقاتها الاقتصادية مع تركيا، وهذا ما كان يعني فقدان سوق كبيرة لتركيا (حوالي مليار دولار سنوياً)⁽³⁹⁾. غير أن المفاوضات الإيرانية - التركية أدت في صيف عام 1983 إلى بعض التخفيف في العلاقات بين الدولتين، اللتين تجمعهما سياسة شوفينية في المسألة الكردية. هذه السياسة، التي ترغم الجانبين موضوعياً على تنسيق مواقفهما في مسائل أخرى.

مناسبة الانتخابات البرلمانية عام 1983 سمحت السلطات العسكرية بنشاط الأحزاب البورجوازية في البلاد، هذه الأحزاب التي ضمت إلى برامجها المبادئ القومية للدستور التركي عام 1982. وتتمسك جميع الأحزاب العلنية في تركيا بإيديولوجية القومية البورجوازية، رغم وجود بعض الفوارق في تفسيرها، كما وضع مبدأ القومية في برنامج الحزب الحاكم حزب الوطن الأم (أنا وطن بارتسي). ومثلما جاء في المادة الأولى من البرنامج، فإن حزب الوطن الأم هو حزب يعترف بارتباطه بمبدأ القومية وبالقيم القومية والأخلاقية، كما أن الأحزاب البورجوازية التركية الأخرى تعلن عن تمسكها بمبدأ القومية. وعندما وضعت الأحزاب البورجوازية هذا المبدأ في برامجها، إنما أرادت أن تؤكد مرة أخرى ولاءها للكمالية وللنظام القائم، الذي يستبعد حل القضايا الاجتماعية - الاقتصادية والقومية في البلاد على أساس ديمقراطي.

لقد وضع برنامج الحكومة بروح الدستور التركي والمبادئ البرنامجية لحزب الوطن الأم، هذا البرنامج الذي تلاه رئيس الوزراء تورغوت أوزال في مجلس الأمة التركي الكبير بتاريخ 19 كانون الأول عام 1983.

(38) Denge Komar، Köln، No. 57، 1983، p.6.

(39) المصدر السابق، ص6.

وحسب البرنامج، فإن المبدأ الايديولوجي لحكومة حزب الوطن الأم هو القومية البورجوازية، التي تنفي الاعتراف بالحقوق القومية للشعوب غير التركية. وهكذا، عندما تحدث تورغوت أوزال عن برنامج الحكومة قال: ((إن حكومتنا هي حكومة قومية... إن نظرتنا القومية ترمي إلى حماية استقلال الأمة التركية ووحدتها وعدم تجزئة البلاد المشروطة في الدستور مسبقاً)) وإلى جانب ذلك وعدت الحكومة بخوض ((نضال دائم وفعال ضد الارهاب والفوضوية والانفصالية والنزعات المتطرفة)). وبعبارة أخرى، تنوي مواصلة قمع الطبقة العاملة ونضال الكرد القومي - التحرري.

غير أنه لا ينبغي القول إن الحكومة التركية حاولت حل القضية الكوردية بالطرق العسكرية - البوليسية وحدها، فهي وعدت باتخاذ الاجراءات التي ستساهم في تطوير المناطق الكوردية والتي - حسب رأيها - تكون قادرة على إزالة التوتر في كوردستان تركيا. قال أوزال: ((نحن نعتبر أن مشروع الأناضول الجنوبية - الشرقية يشغل أهمية كبيرة من وجهة النظر الاجتماعية والفائدة الاقتصادية، ونرى أن مهمتنا الوطنية هي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع في اقصر فترة زمنية ممكنة)).

يجب الإشارة إلى أنه وضعت سابقاً مشاريع تطوير عدد من مناطق تركيا، وخاصة في كوردستان تركيا، لكن لم يتم من قبل إعارة مثل هذا الاهتمام أبداً لهذه المسألة في برنامج الحكومة التركية، من الملاحظ أن ذلك استدعاه حاجات البلاد الاجتماعية والاقتصادية نفسها من جهة، والرغبة في إبداء ((اهتمام)) الأوساط التركية الحاكمة بتطوير الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية في ظروف نهوض جديد للحركة الكوردية القومية من جهة أخرى.

طبقاً للبرنامج نشرت حكومة تورغت أوزال في تموز عام 1984 قراراً في ((رسمي غازيتي)) له مفعول القانون، يعلن بمقتضاه 27 ولاية من لايات البلاد ((منطقة حرة)) وضمت هذه المنطقة الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية أيضاً. وبمقتضى هذا القرار فإن الاحتكارات متعددة الجنسيات المحلية التي تقوم بالاستثمارات في ولايات آغري، وقارص، وتونجيلي، وبينغول، وموش، وبدليس، وسيرت، وهكاري، وغيوموشان، ووان لن تدفع ضريبة الدخل، أما الاحتكارات التي تقوم بتوظيف الرساميل في ولايات سيواس، وملاطية، وإيليازيغ، ودياربكر، وأديمان، وقهرمان مرعش، وأورفة، وتشانكيري، وتشورم، وكاستامونو، وسنوب، وإيوزغات، وأرتوين، وأرضروم، وأرزنجان، وماردين

سوف تدفع 40% فقط من ضريبة الدخل المستحقة⁽⁴⁰⁾. كما تحصل الاحتكارات على امتيازات أخرى.

وحسب ما اعلنته الصحافة، فإن هذا القرار نتج عن الاتفاقية الأمريكية - التركية بشأن إمداد الولايات المتحدة الأمريكية تركيا بطائرات ((ف - 16)). وحسب بيان وزير الدفاع التركي بتاريخ 22 تموز عام 1984 فقد تم التوقيع على اتفاقية بإنشاء عشرة مصانع جديدة قادرة على إنتاج المعدات (قطع الغيار) لطائرات ((ف-16)). وتدخل في هذه الشركات بصفة مساعدين، احتكارات الولايات المتحدة الأمريكية والاحتكارات المحلية والتركية.

ومع توقيع اتفاقية ((ف - 16)) حصل الرأسمال الأجنبي على امتيازات هامة، الأمر الذي ساعد على تدفق سيل الرأسمال الأمريكي إلى تركيا بصورة رئيسية. ولما أعلنت السلطات التركية الحاكمة أن الولايات، التي تسكنها غالبية كردية، تعد منطقة مفتوحة، فإنها حاولت جذب الرأسمال الأجنبي لغرض استثمار الموارد الطبيعية والبشرية في كردستان تركيا، حيث لا ترغب البورجوازية التركية بتوظيف رساميلها بسبب عدم استقرار الوضع السياسي في هذه المنطقة. ونرى أنه رغم الدعاية الواسعة لربح المشاريع، فإنه من المستبعد أن تتمكن الأوساط التركية الحاكمة بعنايتها المزعومة بتطوير الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية، من إخماد الحركة الكوردية القومية في البلاد.

إلى جانب الإجراءات المشار إليها آنفاً، واصلت الأوساط التركية الحاكمة حملاتها التأديبية في كردستان، لكن تنكيل النظام التركي ((بالمتمردين)) الكرد لا يجوز النظر إليه بمعزل عن مخططات الاستراتيجية العامة للامبريالية، وقبل كل شيء الولايات المتحدة الأمريكية، تجاه الشرق الأوسط، الذي تعتبره واشنطن المجال ((الحيوي الهام)) لمصالح الاحتكارات الأمريكية.

من المعروف أن تركيا تشكل الجناح الجنوبي لحلف الناتو، وتقع على أراضيها في منطقة الحدود المجاورة للعراق وعلى مقربة من سوريا قاعدة الإنزال ((قوات الانتشار السريع)) الأمريكية ، فهذه القوات مستعدة حال تعرض مصالح الولايات المتحدة

(40) The Times ، 10/9/1984 ، p.11.□

الامريكية للخطر، للتدخل في أية نقطة من المنطقة، التي تمتد من باكستان وحتى سواحل افريقيا⁽⁴¹⁾.

وهكذا فإن العمليات العسكرية التأديبية لنظام أنقرة خطر جدي على مصالح دول المنطقة، وشعوبها، والحركة الوطنية - التحررية القائمة هنا، وخاصة طموحات الشعب الكوردي وتوقه للحرية في تركيا والعراق وإيران. وأمام اتساع نطاق عمليات حرب الانصار واشتداد حركات سكان كوردستان، قامت الأوساط الحاكمة في أنقرة وبغداد في 6 تشرين الأول عام 1984 بتمديد الاتفاقية التركية - العراقية المبرمة عام 1982، وهي تعوّل على استخدام القوات التركية ضد القوى الكوردية القومية.

وكما أشار عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التركي علي إيليري، وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي كاظم حبيب، فإن هذه الاتفاقية ليست موجهة ((ضد مصالح الشعب الكوردي وحقوقه المشروعة في مختلف أجزاء كوردستان وحسب، بل إنها تعد حلقة رئيسية في مخططات الامبريالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تجاه المنطقة كلها))⁽⁴²⁾.

وانطلاقاً من هذا أصدر الحزبان الشيوعي التركي والعراقي بياناً مشتركاً أكدوا فيه ((أن الدول الكبرى المشاركة في حلف الناتو تحاول عن طريق تركيا عضو الحلف توسيع دائرة نفوذها في هذه المنطقة، وأن دور الدركي للولايات المتحدة يتجاوب ورغبات الحكام الأتراك، الذين هم أنفسهم يتعقبون أهدافاً توسعية وشوفينية.

إن الأعمال العدوانية والاتفاقية اللاأخلاقية تهدد سيادة الدولتين، وتسمح للقوى الخارجية بالتدخل في شؤونهما الداخلية، وتشكل خطراً على السلم في المنطقة والعالم بأسره))⁽⁴³⁾.

وطالب الحزبان الشيوعيان التركي والعراقي بوقف التدخل فوراً انسحاب القوات التركية من المناطق الحدودية، وتوجه الحزبان إلى الرأي العام العالمي التقدمي وإلى جميع القوى المحبة للسلام بنداء لتأييد نضال الشيوعيين العادل والقوى التقدمية - الديمقراطية في البلدين تحقيق البديل الديمقراطي.

(41) قضايا السلم والاشتراكية، العدد4، 1985، ص95.

(42) المصدر السابق، العدد4، ص97.

(43) المصدر السابق، العدد4، ص97.

انبعاث نضال الكرد من أجل الحكم الذاتي في كردستان العراق

في أعقاب فشل نضال الكرد بقيادة مصطفى البارزاني عام 1975، تغير الوضع في العراق وكوردستان العراق تغيراً حاداً. فقد أصبح حزب البعث في العراق، بعد أن قمع الثورة الكوردية، عملياً سيد الوضع في البلاد ذا حقوق كاملة. وكان قبل هذا الوقت، أي قبل عام 1975، يفسر مراراً الكثير من احباطاته واخفاقاته وعدم الثبات في اتخاذ تدابير اجتماعية - اقتصادية وسياسية أكثر راديكالية ((بدساتس الامبريالية والصهيونية، التي تساعد الانفصاليين في الشمال)) أي الكرد. وبعد هزيمة الثورة الكوردية وجد حزب البعث في العراق نفسه أمام ضرورة إظهار النوايا الحقيقية للنظام القائم سواء في القضايا العراقية العامة، أو في القضية الكوردية.

كانت مواقف الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث في العراق، المشاركين في الجبهة لاقومية - الوطنية التقدمية من الحركة في سبيل الحكم الذاتي لكوردستان العراق عام 1974-1975، تختلف عن بعضها البعض اختلافاً مبدئياً. وانتقد الحزب الشيوعي العراقي انتقاداً شديداً سياسة الجناح اليميني المتطرف في الحزب الديمقراطي الكوردستاني. ونشاطه لكنه اعترف في الوقت نفسه بشوعية مطالب الشعب الكوردي، فقد كان مهتماً بأن تحافظ القوى الديمقراطية الحقيقية في كوردستان على مواقعها. بينما وقف حزب البعث في العراق من هذه المسألة موقفاً مغايراً تماماً. ولما طرحت الأوساط الحاكمة في العراق برنامج الحكم الذاتي للكورد، حاولت في الوقت نفسه إشعال نار النزاع المسلح لكي تقضي على الحركة الكوردية المسلحة. ورغم تناقضات هذه الأوساط مع العناصر اليمينية الكوردية المتطرفة، فإنها لم تكن معنية موضوعياً بالتيارات الثورية الراديكالية، التي صلب عودها في كوردستان العراق. فالسلطات العراقية، بعد أن قضت على الحركة الكوردية المسلحة، لم تنكل بالعناصر اليمينية وحسب، بل وبتلك القوى الكوردية اليسارية، التي حسب رأيها، تشكل خطراً على النظام الحاكم في المستقبل. بدأت السلطات العراقية بتهجير جماعي للكورد في كوردستان إلى مختلف المناطق العربية من العراق، حيث وضعوا عملياً تحت رقابة السلطات المحلية الدائمة. وعبرت عشرات

الآلاف من العائلات الكوردية الحدود إلى كوردستان ايران خشية الملاحقات وهي تعاني الحرمان وشظف العيش ورداءة المأوى وفقدان الخدمات الطبية، والبطالة. إلى جانب الاضطهاد طرح الحزب الحاكم في البداية مشروع الحل ((السلمي)) للمسألة الكوردية.

بادئ ذي بدء، حاول الحزب الحاكم، وبهدف التشهير بالحزب الديمقراطي الكوردستاني ومصطفى البارزاني، إظهار وده تجاه الشخصيات التي انشقت عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني وعلى رأسها عزيز عقراوي، وتعاونت مع الحكومة، وهي تأمل في التوصل إلى إصدار قانون الحكم الذاتي بهذه الوسيلة.

وفي هذه الاثناء جرى تشكيل الأجهزة التنفيذية والتشريعية لمنطقة الحكم الذاتي للكورد. حاول حزب البعث الحفاظ، ولو على الصلات الودية الشكلية مع الحزب الشيوعي العراقي، ونشر مراراً على صفحات الصحف الرسمية مواد تدل على نوايا العراق في ((الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع الدول الاشتراكية)). كما أقام حزب البعث، ولتقوية نفوذه، عدداً من المؤتمرات الدولية بين 1976 و1978، جرت فيها مناقشة قضايا النضال الوطني التحرري والتعاون مع الدول الاشتراكية، وكذلك تمت المصادقة على العقوبات ضد سياسة أنور السادات الخيانية. وثمة أسس للاعتقاد بأن كل ما جرى كان، وإلى حد معين، لُفّت أنظار الرأي العام العالمي التقدمي عن محططات الحكومة العراقية المعادية للديمقراطية، وعدم السماح بتوجيه النقد إليها وعرقلة عزلتها على الساحة الدولية.

بعد أن أخذ البعثيون في العراق الحركة الجماهيرية المسلحة في كوردستان في أواسط السبعينات شرعوا في القضاء على إمكانيات نشوئها من جديد. ولأجل تحقيق هذا الهدف وجهوا جهودهم إلى ما يلي: (1) تغيير التركيب القومي لسكان كوردستان العراق (حيث احتاج ذلك إلى تهجير أكبر عدد ممكن من الكرد إلى المناطق الجنوبية والوسطى من العراق) (2) إنشاء ما يسمى بالحزام العربي في المنطقة الحدودية مع تركيا وإيران (ليكون بمثابة حاجز أمام الاتصالات القائمة بين الكرد في إيران والعراق وتركيا) (3) حرمان حركة الكرد من تليعتها من الديمقراطيين الكرد والشيوعيين وغيرهم، عن طريق الإرهاب والاعتقال والتهجير (4) تحسين العلاقات مع حلفاء العراق السابقين في حلف بغداد (إيران، تركيا)، مستغلين اهتمام الدولتين في الصراع المشترك ضد ((الخطر

الكوردي)) والتوصل إلى إزالة إمكانيات نهوض للحركة الكوردية القومية - الديمقراطية.

وبعد أن توصل البعثيون إلى توطيد مواقعهم بعض الشيء، بدأوا في عام 1976 حملتهم ضد حلفائهم بالأمس في الجبهة القومية - الوطنية التقدمية من الشيوعيين، فالجبهة القومية - الوطنية التقدمية، التي حسب أقوال الرئيس العراقي أحمد حسن بكر يجب ((ألا تتصف بطابع مؤقت، وإنما بطابع استراتيجي))، تحولت إلى جهاز مدعو لانتهاج الخط السياسي للبعثيين وحدهم. وحرّم الشيوعيون والديمقراطيون الكرد من إمكانية العمل بصورة مستقلة في إطار الجبهة. وعلاوة على ذلك، وضع صدام حسين، وكأنه يرد على انتقاد الشيوعيين بشأن دور الجبهة القومية - الوطنية التقدمية ومهامها، في 7 آذار عام 1979 موضع الشك أهلية الوثيقة، التي بفضلها تشكلت الجبهة المشار إليها. وأعلن بوجه خاص: ((لم يكن قيام الجبهة القومية في أوضاع كان فيها حزب البعث في قيادة الدولة ضرورة ملحة)).

بعد أن استقر به المقام في بغداد، تلقى مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق، المعروف بأرائه اليمينية والمعادية للشيوعية، تأييداً كبيراً من النظام القائم، وقام بزيادة نشاطه المعادي للديمقراطية. وأخذت الحملة المعادية للشيوعية ترتدي طابعاً مكشوفاً أكثر فأكثر. فقد اتخذ التنكيل ضد الشيوعيين طابعاً جماهيرياً، يعيد إلى الأذهان كثيراً الأحداث السوداء عام 1963، وجرى إعدام عدد من ضباط الجيش العراقي بتهمة الانتماء إلى الحركة الشيوعية كما تعرض للملاحقة والاضطهاد عدد كبير من ممثلي الحزب الشيوعي العراقي في الفروع المحلية للجبهة القومية - التقدمية⁽⁴⁴⁾. وشملت إجراءات التفرقة تجاه الكرد الديمقراطيون والشيوعيين نظام التعليم، حيث جرت إعادة بناء النشاط التربوي - التعليمي بروح ((التبعيث))، وكان لحزب البعث في العراق وحده حق ((تمثيل الأمة)) و ((الجماهير الشعبية)). بدأت في جامعات بغداد، والموصل، والبصرة والسليمانية حملة تطهير المدرسين من أنصار الشيوعيين والمتعاطفين معهم⁽⁴⁵⁾.

(44) Iraqi Letter ،No. 1 ،1979 ، p. 22-28.

(45) المصدر السابق، ص22-28.

إن من بين أعمال البعثيين المعادية للكلورد، التي تميزت بوحشيتها بشكل خاص كان تهجيرهم الجماعي، الذي أسفر عن تهجير 700 ألف كوردي من ديارهم الأصلية⁽⁴⁶⁾. أنشأت السلطات العراقية ((مجمعات سكنية)) خاصة للمهجرين الكرد، كانت تحرسها مجموعات مسلحة، عاش المهجرون الكرد في أماكن السكن الجديدة حياة البؤس والشقاء وشطف العيش. وكما تشير نشرة الحزب الشيوعي العراقي ((عراق لتر))، فإن هذه ((المجمعات السكنية)) أصبحت بظروفها الرهيبة ومعاملة المهجرين الوحشية تعيد إلى الأذهاب ((القرى الاستراتيجية))، التي أنشأها الأمريكيون في اثناء الحرب في فيتنام، و((معسكرات الاعتقال في اثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر⁽⁴⁷⁾). فقد حظر على الكرد إقامة الصلات بين عائلات معينة، ومغادرة أماكن السكن الجديدة، وقد قمعت المظاهرات واحتجاجات ضد النظام القائم في ((المجمعات السكنية)) بوحشية. أما تلك الحقيقة التي تدل على مدى العنف، الذي مارسه النظام العراقي ضد الكرد، فهي أن المنطقة التي تم تهجير الكرد منها تبلغ مساحتها مساحة لبنان المعاصر⁽⁴⁸⁾. وحسب ما أعلنته نشرة الحزب الشيوعي العراقي فقد تم من عام 1974 وحتى 1979 إخلاء 1222 قرية من سكانها في محافظات ديالى، والسليمانية، وأربيل، ودهوك، والموصل وقد أحرقت قسم من هذه القرى، أو أزيل من على وجه الأرض تماماً بالبلدوزرات والجرافات والدبابات، وقد أدى توطين العرب الرحّل في القرى الكوردية إلى تأزم شديد في العلاقات بين العرب والكلرد.

وفي الوقت نفسه أغلقت المدارس الكوردية بأمر من السلطات واستبدلت بالمدارس العربية، وأصبح التعليم يجري في الأكثرية الساحقة من مدارس كوردستان العراق باللغة العربية، رغم أن بيان 11 آذار عام 1970، والقانون رقم 33 بتاريخ 11 آذار عام 1984، بشأن الحكم الذاتي للكلورد، قد نص على أن اللغة الرسمية في كوردستان هي اللغة الكوردية. وخلافاً لما جاء في بنود البيان حول حق السكان الكرد في أن تكون لهم مدارسهم يجري التعليم فيها باللغة الأم، وحق تعليم الكرد في جميع الجامعات والكليات

(46) Avanti ، 20/9/1980.

(47) Iraqi Letter ،No. 1 ، 1979 ، p. 48.

(48) المصدر السابق، ص48.

العسكرية، فقد أدخلت خلال السنة الدراسية لعام 1978-1979 وحدها، في نصف المدارس الكوردية. برامج المدارس العربية بدلاً من البرامج الكوردية. واستبدلت الكتب المدرسية باللغة الكوردية بكتب عربية. كما استبدلت وبأمر من السلطات العراقية أسماء أكثر المدارس، وكذلك أسماء التعاونيات الزراعية والفنادق والمطاعم في كوردستان، بأسماء عربية. في عام 1978 أغلقت أكاديمية العلوم الكوردية، التي تأسست حسب اتفاقية بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحكومة العراقية في تشرين الثاني عام 1970. وفي ما يتعلق بجامعة السليمانية التي كانت هدفها إعداد الكوادر الكوردية الوطنية، فهي لم تعد عملياً جامعة كوردية إذ أن عدد الكرد الدارسين فيها وصل الحد الأدنى، وإلى جانب ذلك فإن جميع شؤون منطقة الحكم الذاتي أخذ يديرها عملياً وزير الدولة لشؤون التنسيق.

ولا ينتخب أعضاء الأجهزة التشريعية لمنطقة الحكم الذاتي الكوردية من قبل السكان، وذلك خلافاً لقانون رقم 33 حول الحكم الذاتي، وإنما يتم تعيينهم من قبل السلطات العراقية الرسمية. لقد أبعدت السلطات العراقية من قيادة أجهزة الحكم الذاتي حتى تلك الشخصيات في الحزب الديمقراطي الكوردستاني الموالية للنظام، التي وقفت أثناء أحداث عام 1974-1975 ضد نهج البارزاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني وتعاونت مع البعث. قام البعثيون بتطهير جماعي لأجهزة الإدارة الذاتية لمنطقة الحكم الذاتي فطردوا منها تلك الشخصيات التي كانت لها خدمات في حوض النضال من أجل الحكم الذاتي وتنظيمه، وشغل المناصب في الأجهزة التشريعية والتنفيذية أناس معروفون بأرائهم الرجعية، وقفوا في مراحل مختلفة ضد الحركة الكوردية في سبيل الحكم الذاتي، وكان بينهم عدد غير قليل من الإقطاعيين (والرجعيين الكرد)، والجاهش، وغيرهم من أتباع النظام البعثي الحاكم في العراق. ورغم أنه لم تدخل خلال إعداد قانون الحكم الذاتي عدد من المناطق الكوردية الأصيلة ضمن منطقة الحكم الذاتي، فمع ذلك فإن هذا لم يبعث الارتياح في نفوس البعثيين في العراق. ومنذ عام 1976 وحتى 1979 وضع عدد من مناطق الحكم الذاتي، وبقرار من الحكومة تحت إشراف المحافظات العربية في العراق. كما استمر النهج القاضي بتقليص المساحة الفعلية لمنطقة الحكم الذاتي في المرحلة اللاحقة.

خلق التهجير الجماعي القسري للكورد مصاعب إضافية في كوردستان العراق، وعانى الإنتاج الزراعي، وخاصة تربية الماشية والزراعية أزمة عميقة.

قامت الحكومة العراقية (بعد تسوية الخلافات الحدودية مع إيران في آذار عام 1975 بخطوات للتقارب مع تركيا لتصعيد الصراع ضد الحركة الكوردية. وهكذا فقد تم في آب عام 1978، بعد زيارة أحمد حسن البكر إلى تركيا، توقيع اتفاقية تركية - عراقية تتسم بطابع معادٍ للكورد⁽⁴⁹⁾. وخاصة المادة الرابعة من الاتفاقية التي تناولت تنسيق جهود الدولتين في صراعهما ضد الكرد، وفي نيسان عام 1978 قام قائد الأركان العامة للجيش التركي إيفرين بزيارة إلى العراق، حيث أجرى مفاوضات حول تنسيق الأعمال لقمع الحركة الكوردية.

غير أنه ظهرت منذ ربيع عام 1979 تغييرات جديدة طفيفة في سياسة العراق إزاء المسألة الكوردية، هذه التغييرات التي كان سببها، كما يبدو، الإعداد للحرب ضد إيران. ففي، خريف عام 1979 قام صدام حسين بزيارة كوردستان العراق، وبالتحديد مدينة السليمانية، و حاول من جديد أن يظهر نفسه بمظهر نصير ((منطقة الحكم الذاتي)) حيث باستطاعة الكرد أن يكون لهم مجلسهم التشريعي. وأعلن في الوقت نفسه أنه سوف يسمح لآلاف الكرد بالعودة إلى كوردستان من المناطق الجنوبية⁽⁵⁰⁾. في عام 1980 جرت الانتخابات في كوردستان العراق مع الأخذ في الحسبان ((منطقة الحكم الذاتي)) فيها⁽⁵¹⁾. هذه الانتخابات، التي اسفرت عن انتخاب 50 ((نائباً)) في ما يسمى ((بالمجلس التشريعي)) أكثريتهم من الاقطاعيين الكرد ورجال الدين، الذين لهم صلات قوية مع النظام الحاكم في بغداد.

وتدل جميع الإجراءات الواردة، وكذلك إجراءات أخرى اتخذتها القيادة العراقية على أنها حققت شيئاً من هدفها في إضعاف استياء الكرد وكفلت إلى حد ما تأييدهم عشية النزاع العراقي - الإيراني.

(49) The Manchester Guardian ،25/8/1978.

(50) Time ،No. 114 ،No. 20 ،1979. p.30.

(51) The Tehran Times ،2/12/1980.

وفي الوقت نفسه جرى، بأمر من صدام حسين، تشديد الدعاية المعادية لإيران بين صفوف الكرد في إيران، وقدم المساعدة لهم ليس لأجل نيلهم الحكم الذاتي، بقدر ما كان يطمح إلى نشر البلبلة في الوضع الساسي الداخلي لإيران. وأخذ أزالام صدام حسين بالعمل في كردستان إيران، مثلما فعل عملاء الشاه ضد النظام العراقي في كردستان العراق قبل توقيع الاتفاقية العراقية - الإيرانية في 8 آذار عام 1975. وأرسل السلاح عن طريق التهريب إلى زعماء عشيرة جاف الكوردية في منطقة قصر شرين مثلاً، ورغم ذلك كله احتفظ النظام العراقي بقطعات عسكرية كبيرة في كردستان العراق.

ولا يصعب الاستنتاج من كل ما ورد أعلاه أن البعثيين كانوا يرون على الدوام منح الحكم الذاتي للكورد خطوة شكلية، لا تقضي بالحريات الديمقراطية، ولا وقف ملاحقة الحزب الشيوعي العراقي وغيره من المنظمات والأحزاب الديمقراطية. غير ان حل المسألة الكوردية كان يرتدي بالنسبة إلى العراق أهمية استثنائية، وكعامل من عوامل استقرار الوضع السياسي في البلاد. ولهذا السبب جرت في العراق بالذات (وللمرة الأولى في تجربة الدول التي يعيش الكرد فيها) محاولة لحل المسألة القومية عن طريق منح الكرد الحكم الذاتي، ولو كان شكلياً ومحدوداً وناقصاً في أكثر الأحيان، وحتى بهذا الشكل، فإن هذا الإجراء يعد خطوة هامة جداً على طريق حل قضية أكثر تعقيداً.

انحصرت خصوصية الحكم الذاتي القومي للكورد في العراق، في أن فكرة هذا الإجراء ومبادرته لم تأتيا من الحزب الحاكم ونظامه القائم، فلم يمنح حق الحكم الذاتي القومي للكورد من ((فوق)) وإنما تم الظفر به من ((تحت)) وفي مجرى نضال طويل وعنيف. تبين التجربة، وبوضوح، أن الإعلان الشكلي للحكم الذاتي القومي للكورد في العراق، وتصريحات قادة النظام الحاكم والوثائق البرنامجية الصادرة عنهم، بل وحتى إصدار قانون الحكم الذاتي، أن ذلك كله ليس كافياً كي نعتبر أن المسألة القومية في العراق قد حلت ولو جزئياً.

أدت إجراءات النظام العراقي المعادية للكورد وسياسة ملاحقة جميع القوى الديمقراطية الكوردية إلى زيادة عدد خصوم النظام، ولما كان الديمقراطيون الكرد لم يتمكنوا بعد من تنظيم الجماهير والنهوض بها لخوض الكفاح المسلح، فإنهم، مع ذلك، أنشأوا في جميع مناطق كردستان بؤراً للمقاومة.

إن ما أعاق النهوض الجماهيري الجديد للشعب الكوردي وبصورة جدية، هو الخلاف الذي لوحظ في صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي كان في طليعة النضال من أجل الحكم الذاتي. لقد بدأ الخلاف في أعقاب أحداث عام 1974-1975 عندما انشق الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى عدة مجموعات، لم يتعاون أفرادها في النضال ضد العدو المشترك، بقدر ما كانوا يجارون ضد بعضهم البعض. فالاتهامات المتبادلة المتعلقة بفشل الاعمال المشتركة في النضال، وتعقيد العلاقات مع الحزب الشيوعي العراقي وغيرها كانت مدعوة مراراً ليس إلى تحديد الاسباب والمذنبين عما حدث، بقدر ما كانت مدعوة إلى تبرئة بعض قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في أنظار الرأي العام ورفع المسؤولية عنهم.

وبصرف النظر عن ذلك كله، فقد شاركت في الحركة الكوردية في العراق الفئات الاجتماعية المختلفة: العمال والفلاحون، والمثقفون، والممثلون الوطنيون للبرجوازية الصغيرة والمتوسطة، وأيدت جميعه مطلب مواصلة النضال القومي - الديمقراطي وفي ظل ذلك الشعار الواقعي والوحيد - ((الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان)). ومع ذلك، فإن فصائل البشمركة للاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني (الذي أشرفت على نشاطه قيادة مؤقتة حتى عام 1979) كانت تعمل بصورة مستقلة عن بعضها البعض. وفضلاً عن ذلك، فإن الحزبين للاتحاد الوطني الكوردستاني، والديمقراطي الكوردستاني، عندما كان مجالان توطيد مواقعهما في المناطق الكوردية الأساسية، كانا يقومان مراراً بحل المسائل المختلف عليها بطريق مسلح، الأمر الذي أسفر عن مقتل عدد كبير من الشخصيات في الحركة الكوردية.

وانطلاقاً من مصالح الحركة القومية - الديمقراطية، وكذلك لأجل ضمان نجاح الحركة الثورية - الديمقراطية العراقية عامة بذل الحزب الشيوعي العراقي جهوداً بغية تسوية النزاع القائم بين الديمقراطيين الكرد، والذي لا يستند على أساس مبدئي وواقعي، وتوحيد صفوف المناضلين الكرد والعرب في سبيل الدفاع عن مصالح الشعبين. وبالنتيجة فقد تم في تشرين الثاني عام 1980 تشكيل جبهتين معارضتين هما: الجبهة القومية - الوطنية الديمقراطية العراقية ((جوقد))، التي تضم الاتحاد الوطني الكوردستاني، والحزب الاشتراكي الكوردستاني، والحركة الاشتراكية العربية، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي العراقي، والبعثيين اليساريين ومنظمة جيش التحرير الشعبي في العراق

والديمقراطيين المستقلين⁽⁵²⁾، والجبهة الوطنية الديمقراطية ((جود))، التي تضم الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الاشتراكي الكوردستاني. وقد نشأت الحاجة إلى تشكيل الجبهة الثانية بسبب أنه لم يصحح بالامكان بعد تجاوز الخلافات القائمة بين قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني (مسعود البارزاني) والاتحاد الوطني الكوردستاني (جلال الطالباني).

إن الانشقاق الذي بدأ في صفوف القوى اليسارية وأججه النظام الحاكم، وكذلك غياب التنسيق في أعمالها كانا عملياً لصالح الحكومة والقوى اليمينية. أدى استعداد الدول المجاورة للعراق لتقديم المساعدة له في جهوده الرامية إلى إزالة ((الخطر الكوردي)) إن أمكن، وإذا لم يتمكن من تحقيق ذلك فعلى أقل تقدير إيصال نتائج نضال الكرد إلى الحد الأدنى، وإن أعمال الحزب الديمقراطي الكوردستاني القصيرة النظر، التي لم تأخذ في الحسبان دائماً الظروف السياسية الخارجية والداخلية، التي قد تؤثر في مجرى نضال الكرد في سبيل الحكم الذاتي في مرحلته الختامية، وعدد من الأسباب الأخرى إلى أن النظام العراقي الحاكم أصبحت لديه الثقة في أعماله، وشدت تدريجياً من سياسته تجاه شركائه بشأن بلوغ الاتفاقية.

وإذا ما حاولنا تفسير آلية المرحلة الجديدة من النزاع في الثمانينات بين القوى القومية - الديمقراطية الكوردية والنظام الحاكم، فإنها تتلخص في ما يلي: في حين أن اتفاقية 11 آذار عام 1970 كانت تتضمن بنوداً، تعكس المواقف المنسقة للحزب الديمقراطي الكوردستاني وحزب البعث في العراق حول جميع المسائل الأساسية لمستقبل الحكم الذاتي للكورد، فإن القانون رقم 33 الصادر بتاريخ 11 آذار عام 1974 عكس وبصورة أساسية موقف جانب واحد من الطرفين المتعاقدين، أي موقف حزب البعث الحاكم، فالخلافات الحادة بشأن حدود منطقة الحكم الذاتي للكورد (وخاصة عدم ضم كركوك وخانقين في عداد منطقة الحكم الذاتي)، وعدد من المسائل ذات طابع سياسي واجتماعي وخاصة مسألة سيطرة حزب البعث المطلقة على حياة البلاد السياسية وغيرها، اتسمت بنزعة وضع قوى البلاد اليسارية في ذلك الموقف، الذي وقعت من جرائه

(52) نضال الشعب، العدد 278، تشرين الثاني، 1980.

في نزاع مع النظام الحاكم. وبالتحديد يكمن السبب الاساسي للنزاع في هذه الآلية الفريدة من نوعها.

وهكذا دخلت قضية الحكم الذاتي للشعب الكوردي مرحلة جديدة من مراحل تطورها. فقد تفاقم الوضع في كوردستان العراق إلى حدٍ، بحيث إن حركة الكرد في سبيل تلبية جميع المطالب الأساسية الثابتة لبيان 11 آذار عام 1970، قد تحولت إلى الكفاح المسلح. فالشعار الأساسي للحركة الكوردية القومية - الديمقراطية، ((الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان))، الذي جرى تحت لوائه ولفترة طويلة كفاح مسلح، اصبح يطرح الآن، وبشكل آخر بعض الشيء، وبالتحديد ((الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكوردستان)). وينحصر في هذه الاضافة القصيرة إلى شعار نضال الكرد العراقيين جانب هام من جوانب النضال من أجل الحكم الذاتي في الظروف الجديدة. وحسب رأي جميع الأحزاب الكوردية القومية - الديمقراطية والمنظمات، وكذلك الحزب الشيوعي العراقي، فإن الاعلان الرسمي للحكم الذاتي للكورد في العراق لن يكون كاملاً، لأن الكثير من القضايا القومية - الديمقراطية، وكذلك القضايا الاجتماعية - الاقتصادية لنظام الحكم الذاتي في كوردستان تبقى دون تنفيذ. وما دام الحكم الذاتي لكوردستان لن يكون واقعياً من الناحية العملية دون إشاعة الديمقراطية في حياة العراق الاجتماعية والسياسية، فإن نضال الكرد يعد جزءاً لا يتجزأ من النضال الديمقراطي العام للشعب العراقي كله. وقد شكلت الجبهات الوطنية الواردة آنفاً على هذا الأساس المشترك نتيجة الجهود التي بذلها الحزب الشيوعي العراقي والقوى الديمقراطية العربية والكوردية في العراق.

غير أن قضية الوحدة بين الأحزاب والمنظمات اليسارية، والاتفاق على القيام بأعمال مشتركة، تظل كما كانت قضية حيوية. وتأتي العقبة الرئيسية على طريق تحقيق مثل الوحدة من الخلافات بين قادة الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني أكثر الأحزاب الكوردية القومية - الديمقراطية نفوذاً. وينبغي الإشارة إلى أنه في ظروف تأجيج المشاعر القومية للسكان الكرد وازدياد نشاط الجماهير الكوردية السياسي ووعيها القومي، فإن أعمال قادة الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني تؤثر تأثيراً ملحوظاً في نمو وانخفاض نفوذهم وتأثيرهم في الجماهير. وهكذا، فإن اتصالات الحزب الديمقراطي الكوردستاني (ولو أنها اتسمت بطابع تكتيكي)

مع النظام الاسلامي في إيران، ولا سيما الاصطدامات والنزاعات مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني في إيران بقيادة عبدالرحمن قاسم، تلحق ضرراً كبيراً بنفوذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني. كما فقد الاتحاد الوطني الكوردستاني بدوره عدداً كبيراً من أنصاره بسبب المفاوضات التي أجريت مع النظام العراقي حول منح الكرد حقوق حكم ذاتي كامل، هذه المفاوضات التي كانت مسدودة الآفاق، ولم تسفر عن نتائج⁽⁵³⁾.

أدت الحرب العراقية - الإيرانية إلى تعقيد الوضع السياسي في العراق أكثر من ذي قبل. وبعد أن أشعلت القيادة العراقية الحرب، عقدت الآمال على نهايتها السريعة، الأمر الذي، حسب رأيها، قد يرفع من سمعة النظام وتوطيد نفوذه إلى جانب جميع الجوانب الراجعة الأخرى، لكن الطابع المتواصل والمنهك لهذه الحرب قد أسفر عن نتائج عكسية، وأدى إلى نمو الاستياء اللاحق والمعارضة.

ضمنت الولايات المتحدة الامريكية وجودها العسكري في المنطقة بذريعة ((حماية مصالحها الحيوية الهامة)) بعد أن استغلت نشوب الحرب بين الدولتين. وقد ازداد بشكل كبير نشاط الدول المجاورة واهتمامها، وخاصة تركيا، بالأحداث الجارية في كوردستان العراق، فالتقارب الذي بدأ منذ نهاية السبعينات بين العراق وتركيا، قطع أشواطاً أبعد. فقد قامت الأوساط التركية الحاكمة، التي استبدت بها القلق من نمو الحركة الكوردية القومية - الديمقراطية في العراق وتركيا وإيران، بمبادرة تنظيم إجراءات مشتركة ضد الكرد ونضالهم. ولهذا الغرض وقعت تركيا والعراق عام 1982 اتفاقية سرية. ((ولعل أكثر بنودها أهمية هو ذلك البند الذي بموجبه يحق لقوات كل دولة من الدولتين الدخول في أراضي الجانب المجاور ومجاله الجوي لمسافة 17 كيلومتراً))⁽⁵⁴⁾. وبعد أن تلقى الأتراك مثل هذه الإمكانيات وسَّعوا من دائرة أعمالهم الإرهابية والتعسفية ضد القوات الكوردية القومية - الديمقراطية على الأراضي العراقية أيضاً. أدانت القوى التقدمية في الشرق الأوسط والأدنى وفي العالم أجمع، بشدة، هذه الإجراءات المعادية للشعب، التي تقوم بها الأوساط التركية الحاكمة.

(53) جرت هذه المفاوضات عام 1984.

(54) قضايا السلم والاشتراكية، العدد 4، 1985، ص 95.

